مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة العاشرة - العدد التاسع عشر
ذو الحجة ١٤٤٥هـ - يوليو ٢٠٢٤م

اللسانيات العربية

The Arabic Linguistics Journal

التكلّس المعجميّ من منظور تحويليّ

الخصائص الصرف - تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية - مقاربة أدنوية

المُتَمَاثل الصيغيّ ومعالجتُه في القاموسيَّة العربيَّة مع دراسة تطبيقيّة على معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيَّة

استثمار لسانيات المدونات في صناعة المعاجم المدرسية

انتظام معاني الكلام في الخطاب الأصولي: مقاربة تداوليّة: قراءة في «عمل التأثير بالقول»

دور التمثيلات الذهنية والجسدنة في بناء المقولة من منظور عرفاني

المطابقة النّحويّة والاكتساب اللّغويّ: بحث في تفسير أخطاء الوسم المطابقيّ عند الطّفل في ضوء النّظريّة الفطريّة

مراجعة كتاب «دليل ميسر إلى الفكر والمعنى»

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
www.ksaa.gov.sa

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة العاشرة – العدد التاسع عشر
ذو الحجة ١٤٤٥هـ – يوليو ٢٠٢٤م

اللسانيات العربية

The Arabic Linguistics Journal
www.ksaa.gov.sa

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

المشرف العام على المجلة
أ.د عبدالله بن صالح الوشمي

إدارة التحرير
أ.د. ناصر بن عبدالله الغالي
رئيس التحرير

د. فيصل بن حمد الحربي
مدير التحرير

أ. نوف بنت فهد الخمشي
أمين المجلة

هيئة التحرير
أ.د. عبدالرحمن بن حسن العارف
أ.د. ناصر بن فرحان الحريص
أ.د. أماني بنت عبدالعزيز الداود
د. محمد بن لطفي الزليطي
د. منصور بن مبارك ميغري

الهيئة الاستشارية
أ.د. عبد القادر الفاسي الفهري (المغرب)
أ.د. بسام بركة (لبنان)
أ.د. سعد مصلوح (مصر)
أ.د. علي القاسمي (العراق)
أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية)
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس)

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم، نسعد بتواصلكم من خلال:
البريد الإلكتروني: arabiclisa@ksaa.gov.sa
المملكة العربية السعودية

www.ksaa.gov.sa

قواعد وأحكام النشر في مجلة اللسانيات العربية

صفة المجلة:

مجلة اللسانيات العربية (ISSN: 1658-9858) مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بانتظام منذ ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م بنسختيها الورقية والإلكترونية، وتتيح النفاذ الحر Open Access إلى البحوث المنشورة فيها، ولا تتقاضى رسومًا على النشر. وتختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية وفق أحدث نظريات اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية، ومختلف جوانبهما الإجرائية، على مستوى اللغة وأصواتها، وبنيتها، وتركيبها، ودلالتها، ومعجمها، وبلاغتها، والنص والخطاب والثقافة والمجتمع، وما يخص تعليم اللغات وتعلمها، ودراسة اللهجات، والتخطيط اللغوي، واختبارات اللغة، وقضايا الترجمة، والمدونات اللغوية، والدراسات اللسانية المقارنة، والحوسبة اللغوية. وترحب المجلة بجميع المشاركات التي تأتي ضمن مجال اختصاصها واهتمامها.

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

بيانات المجلة:

مجلة اللسانيات العربية
مجلة علمية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
الرياض – المملكة العربية السعودية
ردمد النسخة الورقية: ١٦٥٨-٩٩٥٥
ردمد النسخة الإلكتروني: ١٦٥٨-٩٨٥٨

Journal information:

The Arabic Linguistics Journal
A peer-reviewed bi-annual journal issued by
King Salman Global Academy for Arabic Language
Riyadh- Saudi Arabia
ISSN paper version: 1658-9955
ISSN Electronic version: 1658-9858

قواعد وإرشادات النشر

تنشر المجلة البحوث الرصينة ذات الطابع التجديدي، والمراجعات العلمية للكتب. ولغة النشر فيها هي اللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأي لغة عالمية أخرى إذا رأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية. وتُنشر البحوث فيها بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، وتبدي رأيها في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

وتُرسل البحوث المعدّة للنشر على البريد الإلكتروني للمجلة، بعد التأكد من تدقيقها لغويًا، وتنسيقها، ومطابقتها الكاملة لشروط النشر في المجلة، وهي كالآتي:

- تُرسل المشاركات في ملف بصيغة وورد word على ألا تقل صفحاته عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة، ويكون ذلك على قالب / نموذج المجلة المعتمد والمتاح على موقعها الإلكتروني.
- يُراعى في البحث المرسَل أن يكون الخط المستخدم في الكتابة: Sakkal Majalla وفي المراجع الأجنبية والمشاركات المكتوبة بغير اللغة العربية : Times New Rom ، حسب المواصفات الآتية:
  - عنوان البحث: غامق (حجم ١٨).
  - العناوين الرئيسة والفرعية: غامق (حجم ١٦).
  - متن النص: عادي (حجم ١٤).
  - الهوامش: عادي (حجم ١٢).
  - المراجع العربية: عادي (حجم ١٤).
  - البحوث المكتوبة بغير اللغة العربية والمراجع الأجنبية: عادي (حجم ١٢) مع تغميق العناوين.

- يُكتب اسم الباحث في وسط أعلى الصفحة، ويثبت إلكترونيًا رقم أوركيد الخاص بالباحث ORCID عبر أيقونته ، وفي أسفل الصفحة يُكتب اسم المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها، والمدينة، والدولة، بخط Sakkal Majalla (حجم ١٢).

- في حالة تعدد المؤلفين، لابد من تحديد المؤلف المراسل في هامش الصفحة الأولى، وذِكْر بريده الإلكتروني.

- يلتزم الباحث بكتابة ملخص للدراسة في حدود ١٥٠ كلمة، باللغتين العربية والانجليزية، وبلغة الدراسة إن كانت بغير العربية مع ترجمة ملخصها إلى اللغة العربية، ويثبت الملخصان مباشرة بعد عنوان البحث.

- ضرورة إلحاق الكلمات المفاتيح Keywords بالملخصين العربي والإنجليزي، ويراعى فيها أن تكون موجزة، ومعبِّرة عن المضمون العام للبحث، ودقيقة في اختيارها، وتكون في حدود خمس كلمات.

- يلتزم الباحث بكتابة تاريخ إرسال البحث للمجلة، متضمنًا اليوم، والشهر، والسنة، وكذلك توثيق معلومات البحث وفق نظام APA في المكان المخصص في القالب.

- يلتزم الباحث بعناصر هيكل البحث، على أن يتضمن بيان أهدافه، وأسئلته، ومنهجيته المستخدمة، وعرض الدراسات السابقة ونقدها، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.

- يكون توثيق المراجع العلمية في متن البحث مشتملا على: لقب المؤلف، وسنة النشر، ورقم الصفحة (وفق طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة).

- تُكتب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد الخاتمة مباشرة تحت عنوان الهوامش Endnotes، وترتّب آليًا وفق تسلسل ورودها في البحث.

- تُكتب قائمة المراجع العربية وتليها الأجنبية بنظام APA على النحو الموضح في طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة.

- يلتزم الباحث / الباحثون بكتابة نبذة تعريفية عنه / عنهم، باللغتين العربية والإنجليزية بعد قائمة المراجع، متضمنة العنوان البريدي، على النحو الموضح في قالب البحث.
- لا يُذكر في أثناء البحث اسم الباحث، أو ما يشير إليه.
- يلتزم الباحث بتعديل البحث في ضوء ملحوظات الفاحصين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز ٣٠ يومًا من تاريخ إرسالها إليه.
- تخصص مجلة (اللسانيات العربية) في كل عدد من أعدادها مساحة لمراجعة كتاب Book Review ؛ بهدف مواكبة ما يستجد نشره في تخصص اللسانيات العربية، واللسانيات بشكل عام. وفق الضوابط الآتية:
  - أن يكون الكتاب في تخصص المجلة، ومنشورًا في السنوات الخمس الأخيرة.
  - أن تحتوي كل مراجعة على مدخل (يكون على شكل فقرة paragraph) يُذكر فيه عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، ودار النشر التي نشرته، والسنة التي صدر فيها، وعدد صفحاته، وموضوعه الدقيق، ويُختم هذا المدخل بذكر الرقم الدولي المعياري الموحَّد للكتاب ردمك (ISBN).
  - أن تكون المراجعة علميةً موضوعيةً ناقدة للكتاب، وليست مجرد عرض أو كتابة تقرير.
  - ألا يتجاوز عدد صفحات المراجعة ١٠ صفحات.

خطوات النشر في المجلة

- تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالمجمع، على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: arabiclisa@ksaa.gov.sa
- يخبر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.
- لهيئة التحرير صلاحية الاعتذار المبدئي عن البحوث الواردة إن كانت مخالفة لسياسة المجلة في النشر، أو خارج تخصصها واهتمامها، أو لأسباب علمية محددة.

- تعرض نتيجة التحكيم على هيئة التحرير في اللقاء الدوري المخصص للنظر في التقارير العلمية للبحوث، والبتّ في حال تعارض تقارير الفاحصين، ويبلّغ الباحثون بالنتيجة قبولاً أو اعتذارًا، مع إرفاق تقارير الفاحصين.
- بعد وصول البحث المعدّل يُعرض على هيئة التحرير، وفي حال إقرار نشره يُرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر، ويُبلَّغ بالوقت المتوقع لنشر بحثه.
- يخبر أصحاب البحوث المقدمة للنشر بقرار لجنة التحكيم بصلاحية نشرها أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

أحكام عامة

- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي أصحابها، ولا تُمثِّل بالضرورة رأي مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة المعلومات والاستنتاجات، ودقتها.
- يراعى في أولويّة النشر في المجلة تاريخ استلام البحث، وتاريخ قرار التحكيم، وتنوع موضوعات المشاركات.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنيّة.
- قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مسوغات قراراتها.
- لا يجوز للباحث طلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلاّ لأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وإذا أصرَّ على طلبه بسحب بحثه، وعدم متابعة إجراءات نشره، فللمجلة - إذا لم تقتنع بأسباب ذلك - مطالبته بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم.

الآراء الواردة في أبحاث هذه المجلة تمثِّلُ رأيَ أصحابها، ولا تعكسُ - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

محتويات العدد

التكلّس المعجميّ من منظور تحويليّ ١٢
عبد العزيز بن محمد المسعودي

الخصائص الصرف – تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية – مقاربة أدنوية ٣٨
محمد التاري

المُتَمَاثل الصيغيّ ومعالجتُه في القاموسيَّة العربيَّة مع دراسة تطبيقيّة على معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيَّة ٥٩
عبيد كونيجاراث – محمد محمد يونس علي

استثمار لسانيات المدونات في صناعة المعاجم المدرسية ٨٦
حافظ معاشي – حكيمة خمار

انتظام معاني الكلام في الخطاب الأصولي: مقاربة تداوليّة: قراءة في "عمل التأثير بالقول" ١١١
بثينة بالخاوي

دور التمثيلات الذهنية والجسدنة في بناء المقولة من منظور عرفاني ١٥٢
عبدالعزيز بن علي آل حرز

المطابقة النّحويّة والاكتساب اللّغويّ: بحث في تفسير أخطاء الوسم المطابقيّ عند الطّفل في ضوء النّظريّة الفطريّة ١٧٥
لطفي بن البشير الذوييي

مراجعة كتاب «دليل ميسر إلى الفكر والمعنى» ١٩١
عبدالرحمن حسن البارقي

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

كلمة التحرير

تتشـرف هيئـة تحريـر مجلّـة اللسـانيات العربيـة بـأن تضـع بـين يديـك، أيهـا القـارئ الكريـم، عددهـا التاسـع عشـر. وهـو عـدد شـامل ومتنـوع، يضـم موضوعـات لسـانية عديـدة ويحكمـه الإطـار الشـمولي لمسـارات اللسـانيات العربيـة الـتي تهتـم بهـا هـذه المجلـة العلميـة المحكمـة.

وكمـا هـي عـادة المجلـة، فـإن أبحـاث هـذا العـدد تغطـي جوانـب لسـانية نظريـة وتطبيقيـة تتـوزّع علـى أربعـة محـاور مختلفـة هـي: المعجـم والتركيـب، ولسـانيات المدونـات، واللسـانيات العرفانيـة والتداوليـة، واللسـانيات الاجتماعيـة. وقـد أسـهم بهـا باحثـون وباحثـات مـن تونـس والمغـرب، وليبيـا، والمملكـة العربيـة السـعودية، وتعكـس تلـك الأبحـاث إلى حـد مـا خصوصيـات البحـث في هـذه الأقطـار المختلفـة.

وقـد حرصـت المجلـة دائمـا علـى التنـوع مبـدأً أساسـيا تراعيـه سـواء في اختيـار موضوعاتهـا ومحاورهـا وباحثيهـا، أو علـى مسـتوى تحكيـم البحـوث، فقـد تجـاوز تحكيم موضوعـات هـذا العـدد نطـاق المحليّـة، إذ شـارك في تحكيمهـا عـدد مـن الأسـاتذة المتخصصـين في الفـروع اللسـانية الدقيقـة الـتي تمـتّ إليهـا البحـوث، ينتمـون إلى أقطـار عديـدة ويمثلـون تقاليـد بحثيـة متنوّعـة. وهـو مبـدأ أسـاسي تحـرص المجلـة علـى مراعاتـه رغبـة في الوصـول إلى حـدّ مـرضي مـن الموضوعيـة العلميـة الـتي تنشـدها.

بلغـت نسـبة البحـوث الـتي قبلـت للنشـر في هـذا العـدد ٤٥,٤٥٪، وبلغـت نسـبة البحـوث الـتي رفضـت ٥٤,٥٥٪ ، أي أن أكـثر مـن نصـف البحـوث الـتي وصلـت إلى المجلّـة خـلال التحضـير لهـذا العـدد قـد اعتُـذِر لأصحابهـا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وعلى ما في هذا النهج الدقيق من الصرامة، فإنه يعكس سياسة التزمت بها المجلّة منذ أوّل صدورها، وستلتزم بها في جميع إصداراتها المقبلة، بإذن الله، وذلك حرصًا من هيئة التحرير على أن تحقق البحوث المنشورة في المجلة أعلى معايير الجودة والأمانة والموضوعية، ولتظل المجلة قِبلة للبحوث والدراسات المتميزة في مجال البحث اللساني العربي المعاصر، ولتَطلُّعها إلى أن تكون منفذ النشر اللساني الرائد في العالم العربي.

اشتمل هذا العدد على ثمانية موضوعات تَوزَّعت على أربعة محاور. وقد ضمّ المحور الأول المعنيّ بالتركيب والمعجم دراسة أولى بعنوان: «التكلس المعجمي من منظور تحويلي»، للدكتور عبد العزيز المسعودي، ثم دراسة بعنوان: «الخصائص الصرف- تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية: مقاربة أدنوية»، للدكتور محمد التاري، وتلتْها دراسة بعنوان «المتماثل الصيغي ومعالجته في القاموسية العربية مع دراسة تطبيقية على معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربية»، للأستاذ عبيد كونيجارات والدكتور محمد محمد يونس علي.

وتضمّن المحور الثاني المعنيّ بلسانيات المدونات، دراسة بعنوان: «استثمار لسانيات المدوّنات في صناعة المعاجم المدرسية»، للأستاذ حافظ معاشي والدكتورة حكيمة خمار. وتضمَّن المحور الثالث المعنيّ بالتداولية العرفانية دراسة بعنوان « انتظام معاني الكلام في الخطاب الأصولي: مقاربة تداوليّة: قراءة في» عمل التأثير بالقول « للدكتورة بثينة الخاوي، ودراسة بعنوان «دور التمثيلات الذهنية والجسدنة في بناء المقولة من منظور عرفاني» للدكتور عبد العزيز آل حرز. وأما المحور الرابع، فقد ضمّ دراسة بعنوان « المطابقة النّحويّة والاكتساب اللّغويّ: بحث في تفسير أخطاء الوسم المطابقيّ عند الطّفل في ضوء النّظريّة الفطريّة» للدكتور لطفي بن البشير الذويبي. وتكتمل أبحاث العدد بمراجعة تحليلية نقدية لكتاب «دليل مُيسَّر إلى الفكر والمعنى» لراي جاكندوف، بقلم الأستاذ الدكتور عبد الرحمن البارقي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أخيرا وليس آخرا، تجدّد مجلّة «اللسانيات العربية» تأكيد التزامها بمعايير النشر العلمي، إذ تواصل تقيّدها المنضبط بمجال تخصصها، والاقتصار فيما تنشر على البحوث اللسانية الجادة والرصينة التي تراعي الأصول العلمية المتعارف عليها في البحث والتوثيق.

ختاما، لا يفوتني أن أشكر الزملاء الأساتذة أعضاء هيئة التحرير الذين فحصوا جميع الدراسات، وقرروا مناسبتها للنشر في المجلة، وأوصوا بإرسالها للتحكيم، كما أشكر محرري هذا العدد سعادة الأستاذة الدكتورة أماني الداوود عضو هيئة التحرير، وسعادة الدكتور فيصل الحربي عضو هيئة التحرير ومدير تحرير المجلة، لجهودهما في متابعة عملية التحرير ومراجعتها، كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور ناصر الحريّص عضو هيئة التحرير على الجهود التي بذلها لمتابعة العدد، وكذلك سعادة الدكتور محمد لطفي الزليطني عضو هيئة التحرير الذي تولّى مشكورا المراجعة اللغوية النهائية لكافة محتويات العدد. والشكر موصول للزملاء الباحثين الذين شاركوا في هذا العدد، وآمل أن يستمر عطاؤهم، وأن يسهم آخرون في بحوث الأعداد القادمة، وأشكر الأساتذة الذين تَفضَّلوا بتحكيم دراسات هذا العدد، مؤمِّلا استمرارهم في تحكيم القادم من موضوعات المجلة. وإنّ المجلة لترحّب بمشاركات الباحثين في الوطن العربي وشتى أنحاء العالم وتسعد بتواصلهم معها لنشر أبحاثهم في أعدادها المقبلة.

رئيس هيئة التحرير

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

التكلّس المعجميّ من منظور تحويليّ

Frozen Expressions: A Transformational Perspective

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-001

عبد العزيز بن محمد المسعودي
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:
المسعودي، عبدالعزيز. (2024). التكلّس المعجمي من منظور تحويليّ. *مجلة اللسانيات العربية*، *19*، 12-37.

استقبل في: 15-03-1445/ **رُوجع في:** 18-10-1445/ **قُبل في** 08-11-1445/ **نُشر في:** 25-12-1445
Received on: 2023-09-30 / **Revised on:** 2024-04-27 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بظاهرة التكلس المعجميّ والبحث في أسبابها اللغوية والثقافيّة، مع تقديم أبرز أصناف العبارات المتكلّسة في اللغة العربية والوقوف على خصائصها الشكليّة والدلاليّة التي تُميّزها من العبارات الحرّة، ومن المركبات الصرفية بآليّتي النحت والمزج.

وقد اقتصر الباحث في حصر خصائص التكلّس المعجميّ على منهج اللسانيّين التحويليّين متمثلا في إجراء اختبارات لسانيّة متنوّعة مثل الاستبدال والتحويل والإضمار والتقديم والتأخير والحذف والتوسعة؛ وقد توصّلت الورقة بفضل هذه الطرائق الاختباريّة إلى رصد أبرز القيود المسلّطة على التراكيب المتكلّسة شكلا ودلالة، وهي آليّات اختباريّة تميّزها من التراكيب الحرّة.

وقد أفضى البحث في خاتمته إلى إثارة قضايا لغويّة دلاليّة وتصنيفيّة جديرة بمواصلة البحث.

الكلمات المفتاحية: العبارات المتكلّسة - المزج - النحت - العبارات الاصطلاحيّة - المتلازمات اللفظيّة.

Abstract

The aim of the present paper is to define frozen expressions as a linguistic phenomenon, to propose a typology and expose the most salient characteristics of such frozen expressions.

The investigation starts with a preliminary definition of frozen expressions, before focusing on some of the linguistic and cultural causes behind this phenomenon. Then, a plethora of examples is presented to display formal and semantic characteristics that differentiate idiomaticity from blending, compounding and free composition.

Linguistic tests such as commutation, transformation, pronominalization, deletion, foregrounding, backgrounding, and expansion are applied. By means of these empirical methods, the main formal and semantic characteristics of fixed expressions in Arabic are set. To conclude, and for further investigation, several semantic and typological issues related to frozen expressions are pointed out.

Keywords: Frozen expressions - Idiomaticity - Blending - Compounding- Collocation.

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1. المقدمة

التكلُّس المعجميّ مبحث لغويّ ما انفكّ يثير فضول اللسانيّين منذ ثمانينيّات القرن العشرين؛ إذ عُقدت له ندوات علميّة دوليّة، وأُنجِزت فيه دراسات نظريّة وأبحاث تطبيقيّة قاربت الموضوع بمنهج اختباريّ موجّه بالمدوّنات corpus-oriented، ورغم هذا الزخم العلميّ الواضح، اعترف العديد من الباحثين بصعوبة وضع تعريف دقيق لظاهرة التكلّس بحكم تشعّبها وصعوبة محاصرة خصائصها الشكليّة والدلاليّة.

وفي غياب التعريف الدقيق، نشير بدءا إلى أنّ التكلّس مصدر من مصادر نموّ الرصيد اللغويّ، لكنّ آلياته تختلف عن آليات التوليد المعجميّ المعروفة، مثل الاشتقاق والنحت والإلصاق، ومن وجوه هذا الاختلاف نذكر ما يلي:

- الاشتقاق والنحت والإلصاق آليّات لتوليد كلمات مفردة، والتكلّس مصدر لإحداث مركّبات جاهزة تضطلع في صلب الخطاب بدور الوحدات المعجميّة وبوظائف دلاليّة وتداوليّة نوضّحها لاحقا.
- آليّة الاشتقاق مسيّرة بقواعد لغويّة قياسيّة مطّردة تنتمي إلى نظام لسان معيّن، أمّا التكلّس فلا يتمّ طبقا لقواعد تركيبيّة مطّردة؛ لأنّ مجال تكوين المركبات المتكلّسة هو الاستعمال العرفيّ للكلام.

الملفوظ المتكلّس، إذن، سلسلة من الكلمات تدور على الألسنة، وتتردّد في الاستعمال على نسق واحد مقيّد بسياق لغويّ ومقاميّ مخصوص؛ فتُحفظ تلك العبارات عن ظهر قلب كما تحفظ سائر مفردات اللغة، ولا يحتاج المتكلّم إلى الاجتهاد في توليف عناصرها كلّ مرّة مثلما يفعل مع المركبات الحرّة.

ومن أبرز خصائص عمليّة التركيب الحرّ أنّ المتكلّم ينتج مركّبات لم يسمعها من قبل، وذلك بتطبيق قواعد النحو القياسيّة، لكنّه لا يستطيع فعل ذلك مع المركّبات المتكلّسة؛ لأنّ التكلس المعجميّ لا يخضع لقواعد مسبقة، ولا يوكل أمرُه إلى إرادة المتكلّم، وإنّما هو اصطلاح بين أفراد الجماعة اللغويّة.

وإذا بحثنا في نشأة تلك العبارات وجدنا المصدر الأول لبعضها يعود إلى أديب كبير، أو خطيب مفوّه، أو ربّما متكلّم عاديّ مجهول الهويّة. وهذا شأن العبارات الاصطلاحية والأمثال، تحفظ كما سمعت أوّل مرّة، وتدور على الألسن فتصبح جزءا لا يتجزّأ من الرصيد اللغوي، مثل عبارة "بالرفاء والبنين" التي تُستعمل في تهاني الزواج على نحوٍ لا يقبل التغيير، فلا نقول بالوئام، أو مع الرفاء، أو ما شابه ذلك.

ورغم صعوبات التعريف التي أشار إليها بعض الدارسين، فإنّنا نعرّف التكلّس المعجميّ بكونه مصدرا مهمّا من مصادر التوليد المعجميّ غير القياسيّة، ومسارا لغويّا تطوّريا ناتجا عن تكرار في الاستعمال، تتحوّل بموجبه سلسلة متعاقبة من المفردات إلى تجمّع متلازم العناصر، فإذا تصرّفنا فيها بالزيادة أو الاختصار أو التحوير تقديما وتأخيرا وتحويلا، اختلّت بنيتها وفسُد معناها العرفيّ الإجماليّ.

غير أنّ هذا التعريف، مهما أحاط بظاهرة التكلس، فهو لا يُغني عن تقديمها باستعراض أهمّ خصائصها والكشف عن الحقل المفهوميّ الذي تنتمي إليه؛ لذلك سيصف هذا المقال العلاقات الدلاليّة التي تنتظم عناصر المركبات الجاهزة (العنصر2)، و أهمّ الأسباب المُؤدّية إلى وجود الظاهرة في مجملها (العنصر3)، وسيميّز بين آليات التكوين الصرفيّ والنحويّ، وهي النحت والمزج والتركيب الحرّ، ويبيّن منزلة التكلس المعجميّ منها جميعا (العنصر 4)، ويعرض أهمّ الأشكال التركيبيّة النمطيّة وبعض الأشكال التركيبيّة الشاذّة مع دعمها جميعا بالأمثلة (العنصر 5)، ويلي كلّ ذلك كشف للخصائص اللغويّة المميّزة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

للتكلّس، وهي قيود تركيبية (5-1) وتوزيعيّة (5-2) وتحويليّة (5-3). وينتهي البحث بعرض الخصائص الشكليّة المميّزة للأمثال (5-4)، باعتبارها - عند جلّ الدارسين - ضربا من المتواليات المتكلّسة، بل مثالا للتكلّس التامّ.

2. المتواليات المتكلّسة: المصطلح والعلاقات الدلاليّة

يستعمل الدارسون مصطلحات تقريبيّة للتعبير عن مفهوم التكلّس المعجميّ مثل: عبارة جاهزة، وتعبير سياقيّ، ومتلازمة لفظية، وتعبير اصطلاحيّ أو تعبير خاصّ، وكلمة مركّبة أو وحدة معجميّة مركّبة، ووحدة معجمية متشعّبة، إلخ. وعيب مثل هذه المصطلحات، كما لاحظ صالح الماجري (Mejri, 1997, 7)، أنّها لا تشمل كل الملفوظات المتكلّسة؛ لأنّ كل مصطلح منها يحيل على وجه واحد من وجوه الظاهرة، أو على صنف محدّد ينتمي إليه؛ لذلك يكون المصطلح الجامع للمفاهيم السابقة، المعبّر عن كلّ أنواع تجمّعاتها المعجميّة هو المتواليات المتكلّسة، بما أنّ المقصود هو كلُّ ما اقتُطِع من السلسلة الكلامية دون تقيّد بمواصفات كمّية أو انتماءات مقوليّة محدّدة، فكلُّ ما استُعمِل من سلاسل الكلام بمثابة الوحدة المعجميّة التي تحيل على مفهوم معجميّ أو وَحدة دلاليّة أو مصطلحيّة هو من المتواليات المتكلسة.

والمتواليات المتكلسة أنواع من حيث مضمونها الدلاليّ، أبرزها:

- نوع ذو دلالة حرفيّة تأليفيّة نحصل عليه بتجميع معاني مكوّناته، وأبرز صنف يمثّله هو المتلازمات اللفظيّةcollocation، وهي كلمات تتصاحب ويكثر تواردها في الاستعمال، مثل: حبّا جمّا، وأمطار غزيرة، وقام بجولة؛ ومنها أيضا وحدات معجميّة مركّبة شفافة، مثل: بائع متجوّل، أي بائع يروّج بضاعته متنقّلا، غير مستقرّ في مكان عرض ثابت.
- نوع تمثّله العبارات الاصطلاحيّة أو ما يسمّى أيضا العبارات الخاصّة idioms، وهي متواليات ذات دلالة إجماليّة غير تأليفيّة، أي مستقلّة كلّيّا أو جزئيّا عن معاني مكوّناتها، ومثالها عبارة: **ضَرَب به عرض الحائط**، بمعنى أهمله ولم يكترث به.

وتجدر الإشارة إلى ضبابيّة الحدود بين التأليفيّة واللاتأليفيّة، بحكم وجود أصناف وسطى تتفاوت فيها درجة إسهام المعنى الحرفيّ للمفردات في تكوين المعنى الإجمالي للعبارات، أي إنّ المدلول الاصطلاحيّ يمكن قراءته انطلاقا من المعنى الحرفيّ الذي يكون واضحا بدرجات متفاوتة ضمن المعنى التأليفيّ، فالمقصود بعبارة **مات حتف أنفه**، مثلا، هو مات في فراشه، ومعناها الحرفيّ حسب القدامى أنّ روحه تخرج من أنفه بتتابع نفَسه؛ لأنّ الميت على فراشه من غير قتل يتنفّس حتى ينقضيَ نفَسُه (السيوطي، ت.911هـ، ط 1987، 302/1)، وهكذا يمكن تعليل المعنى الاصطلاحي بإرجاعه إلى أصوله في المعنى الحرفي.

وقد يكون المعنى الإجمالي ذا صلة بعيدة بالمعنى الحرفي، لاسيما في العبارات المُعَتَّمَة كلّيا بحكم تضمّنها صورا مجازيّة أو وحدات معجميّة مهجورة، أو تعرّضها لتحويرات عديدة ناتجة عن عوامل التطوّر، أو اجتماع كلّ هذه الأسباب أو البعض منها. ومن المهجورات نذكر قولهم: بأسره وبرمّته وبحذافيره، وهي عبارات مترادفة لكنّ الباحث في حوافزها الدلاليّة يجد أنّ **الأسر** هو الخلق و**الرّمّة** هي قطعة الحبل البالي، و**الحذافير** أو الحذافر هي أعالي الشيء (ابن منظور، ت. 711هـ، ط2، 1999).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- النوع الثالث تمثّله العبارات المثَليّة، وهي أقوال وجيزة مأثورة تعبّر عن حقائق عامّة، تُلخّص حكمة الشعوب وتختزل تجاربها، وتكون ثابتة اللفظ، تُحفظ كما سُمعت أوّل مرة، فلا تُغيَّر ولو خالفت العرف اللغويّ، كقولهم: أجناؤها أبناؤها، والأصل في جمع جان هو جناة، (السيوطي، ط 1987،302/1). وهذه الخاصّية اللفظيّة جعلت بعض اللسانيّين يعتبرون الأمثال أفضل أصناف العبارات المجسّمة للتكلس التامّ.

والمتواليات المتكلسة شأنها شأن سائر العناصر المعجميّة تقبل الانتظام في علاقات دلاليّة وحقول معجميّة؛ فيقوم بعضها على استعارات متجسّدة embodied (Maalej, 2011) ذات صلة بأعضاء مختلفة من الجسد، مثل: وجه البيت، وعين الإبرة، ورأس السنة، ويد الدّهر، وظهر السفينة، وصدر المجلس، وعنق الزجاجة، وكبد السماء، ولعاب الشمس، ومثل قولهم: شمخ بأنفه، وغضّ طرفه، وعلى قدم وساق...

وقد جاء من العبارات المثَليّة كثير على قالب صرفي تركيبيّ معيّن مثل: "أفعلُ من"، فقالوا: أجبن من نعامة، وأوفى من كلب، وأبصر من عقاب، وأظلم من أفعى، وقد ألّف بعض القدامى في هذا الصنف من العبارات كتبا بعنوان "أفعل من كذا" منهم أبو علي القالي (ت.356هـ، ط1، 2000). وبعض العبارات تشترك في نوع خاصّ من الأسماء، ينتمي إلى حقل الحيوان، مثل: دموع التماسيح، وأجسام البغال، وعقول العصافير، ونجدهم إذا وصفوا قالوا: فلان كالحمَل الوديع، أو هو أحقد من جمل. وقد تنتمي بعض العبارات إلى حقل القرابة، فتتصدّرها أسماء مثل: أب وأمّ وبنت وأخ، ومنها: أبو عذرتها، وأخو الجهالة، وأمّ الرأس، وبنت طبق. وقد أفرد السيوطي لهذه الأسماء فصلا خاصا في كتاب المزهر في علوم اللغة (ط 1987، 506/1).

وتَنتظِمُ المتواليات المتكلّسةَ علاقاتٌ دلاليّة مثل علاقة الترادف في: شدّ أزره وأخذ بيده، وبنات نعش الكبرى والدبّ الأكبر، وبنات نعش الصغرى والدبّ الأصغر، أو علاقة التضادّ في قولهم: شدّ الرحال وحطّ الرّحال، وضِيق الصدر ورحابة الصدر، وقصير الباع وطويل الباع، إلخ.

ويَتبيّن لنا من كلّ ما تقدّم أنّ المتواليات المتكلّسة تقبل التصنيف في جداول تركيبيّة وفي حقول معجميّة، ويقبل الكثير منها الانتظام في علاقات دلاليّة مثل الوظائف المعجمية عند إيغور ملتشوك (المجدوب، 2015)؛ لأنّها جزء لا يتجزّأ من الرصيد المعجمي الذي تحكمه جملة من المبادئ العامّة.

3. أسباب التكلّس

لظاهرة التكلس المعجميّ أسباب متنوّعة يمكن أن نُجملها في نوعين كبيرين من الأسباب، أوّلهما لغويّ وثانيهما ثقافيّ.

1.3. الأسباب اللغويّة

تتلخّص أبرز أسباب التكلّس في القيود اللغويّة التي تُفرض على لسان معيّن عندما يواجه المتكلم وضعيّات خاصّة تضطرّه إلى استعمال متواليات قد استعملها غيره من قبله (Mejri, 1997,57)، ولا يعني هذا أنّ الكلام بالضرورة عمليّة روتينيّة تُفضي إلى تداول العبارات إلى حدّ الابتذال، وإنّما يمكن القول إنّ الألسنة البشريّة عامّة يتجاذبها قطبان: قطب الإبداعيّة والابتكار (Mejri, idem) ، وقطب النظاميّة والاستقرار؛ فالإبداعيّة موكولة إلى كفاءة المتكلّم وما توفّره اللغة من اختيارات، أمّا الاستقرار فنابع من نظاميّة اللغة وما يتطلّبه استعمالها من قواعد نحويّة ومعجميّة قد تجبر المتكلّمين على إنتاج سلاسل من المفردات متطابقة كلّيًا أو جزئيًا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

والمتأمّل في سلاسل الملفوظات المتكرّرة في الاستعمال يجدها غالبا مرتبطة بالمؤسّسات الاجتماعيّة التي تُنتج مصطلحات وقوالب لغويّة خاصّة تزخر بها الوثائق والمراسلات الإداريّة مثل: يشرّفني أن، ولكم سديد النظر، شهادة مطابقة للأصل. ولعلّ الخطاب الإعلاميّ يبدو الأكثر إنتاجا للمتواليات المتكلسة سواء في النشرات الإخباريّة أو في الصفحات الدعائيّة والحملات الانتخابيّة، حيث تكثر العبارات الاصطلاحية والمتلازمات اللفظيّة من نوع: "تداعيات الأزمة تلقي بظلالها، واستلام المهام، والجلوس إلى مائدة المفاوضات، والتصعيد الخطير، وتدهور الوضع الأمني، وتطابق وجهات النظر"، وغيرها من العبارات المتداولة في لغة الإعلام.

ومن ضمن الأسباب اللغويّة ذات الصلة الوثيقة بوظيفة المعجم في تسمية الأشياء، نذكر حاجة اللغات الطبيعيّة واللغات الخاصّة إلى وضع العبارات والمصطلحات الدقيقة المعبّرة بوضوح وشفافيّة عن المسمّيات المتشعّبة من محدثات تقنيّة ومفاهيم علميّة في مختلف التخصّصات. هذه الحاجة إلى التعبير عن المفاهيم الدقيقة تتطلّب - في حدّها الأدنى- اللجوء إلى مركّبات ثنائيّة أو متشعبة؛ لأنّ المصطلح المتكوّن من مفردة واحدة قد يصبح بحكم التطوّر قاصرا عن حمل المفهوم الدقيق، مثلا، قد كان مصطلح الهاتف طيلة عقود كافيا للإحالة على وسيلة الاتصال المعروفة، لكنّه مع التقدّم التقنيّ، وما ترتّب عليه من تنوّع في المنتجات، أصبح الهاتف اسما عامّا يحتاج تخصيصا وتمييزا بين الهاتف القارّ أو الثابت والهاتف الجوّال أو النقّال أو المحمول أو الذكيّ أو الخلويّ، بل إنّ المُركّبات الثنائيّة قد لا تكفي للإحاطة بخصائص المسمّى؛ فيتشعّب التركيب حتى يواكب تشعّب المفهوم. فإذا أخذنا مصطلح "شهادة الكفاءة" ألفيناه اسما عامّا يشمل طائفة من الشهادات، مثل شهادة الكفاءة في البحث، وشهادة الكفاءة المهنيّة، ومصطلح شهادة الكفاءة المهنيّة قد يحتاج بدوره تخصيصَ مجال المهنة، مثل التعليم، ثمّ تخصيصَ مجال التعليم فنقول مثلا: شهادة الكفاءة المهنية للتعليم الثانوي، وهكذا كلّما تعدّدت نقاط الاشتراك بين المفاهيم أو المسمّيات دعت الحاجة إلى زيادة في التخصيص والتمييز تفاديا للاشتراك، وكلّما زادت المخصّصات تعاقبت المفردات وصارت المتواليات المصطلحيّة أطول.

ولا تكمن أسباب التكلّس في خصائص النظام اللغويّ، أو في تشعّب المفاهيم والأشياء فحسب، وإنّما تكمن أيضا في المتكلّم باعتباره المصدر الخفيّ المُنشئ للمتواليات المتكلسة تحقيقا لوظائف تعبيريّة مختلفة، منها سعيُه إلى توضيح أقسام الخطاب، وتحقيق انسجامه واتّساقه باستعمال روابط لفظية، قد تكون في شكل قوالب غير مسترسلة مثل: من ناحية [...] ومن ناحية أخرى، من جهة [...] ومن جهة أخرى، إمّا كذا وإمّا كذا، إلخ.

ومن الوظائف التعبيريّة ما يتجلّى في شحن المتكلّم خطابَه بطاقةٍ تعبيريّة يستمدّها من العبارات الاصطلاحيّة بعد أن تضيق عنه المفردات العاديّة؛ لأنّ زيادة اللفظ غالبا ما تترتّب عليها زيادة في المضمون، وقوّة في المعنى، وثراء في الصورة؛ فيصبح التعبير الاصطلاحيّ الشائع معيار بلاغة وفصاحة، وأداة تأثير وإقناع؛ لأنّ الناس " لا يجتمعون على ناقص أو مقصّر في الجودة"، على حدّ تعبير السيوطي (السيوطي، ط1987، 486/1). فالعبارات الاصطلاحية والعبارات المثَليّة هي خلاصة حكمة الشعوب وعصارة ما جادت به قرائحها من حيث "إيجاز اللفظ وإصابة المعنى" (السيوطي، نفسه). والفرق بين الألفاظ المفردة والعبارات الحرّة، من ناحية، والعبارات الاصطلاحية، من ناحية ثانية، واضح في اختلاف الشحنة التعبيريّة، وهو ما نلاحظه بمقارنة أزواج من العبارات مثل: اضمحلّ وذهب أدراج الرياح، وخائبًا وصفرَ اليدين، ومناقدة ويدا بيد.

ويَبرُز بحث المتكلم عن الطاقة التأثيريّة في سياقات ومقامات مخصوصة، منها مقام الموت وما يقتضيه من حاجة إلى التعبير عن هول التجربة بعبارات متنوّعة، مترادفة، تعكس مواقف الإنسان وعقائده: فعوضا عن مات يُقال: توفّاه الله، وانتقل

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

إلى جوار ربّه، وانتقل إلى رحمة ربّه، أو يقال: أسلم الرّوح، ولفَظ أنفاسه الأخيرة، أو مات حتف أنفه، أي مات مِيتة طبيعيّة، ولقي مصرعه أي قُتل، وسقط في ساحة المعركة أي مات شهيدا. وفي اللغات الأجنبية واللهجات العربية عبارات مماثلة من قبيل to kick the bucket في الإنجليزية و casser sa pipe في الفرنسية، و "عَلَّق الصبّاط " في اللهجة التونسية أي "علّق حذاءه" كناية عن الموت، إلخ. وعلى العموم فإنّ في نماذج العبارات السابقة مؤشرات واضحة على ثراء الدلالة، ودقة المفاهيم، وتنوّع الصور بما تحمله من كثافة تعبيريّة، وبصمات ثقافيّة تميّز لسانا من لسان، ومستوى لغويّا من مستوى آخر.

2.3. الأسباب الثقافية للظاهرة

للتكلس أسباب ثقافيّة خارجة عن نظام اللسان، متجاوزة للسُّنَن اللغويّة، مرتبطة بأحداث عاشتها الشعوب فأثّرت في علاقاتها البينيّة، وحوّلت مجرى التاريخ العامّ للأمم. ويظهر هذا البعد التاريخي الثقافي مثلا في عبارة: "أحرق مراكبه" التي تستدعي إلى الذهن خطبة طارق بن زياد الشهيرة، وما تناقلته الروايات عن خطته العسكرية الفذّة، لمّا قرّر فتح الأندلس وعبور المضيق الذي صار يحمل اسمه إلى يوم الناس هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ حرْق المراكب من الخطط العسكريّة المعتمدة في العالم القديم عند غزو أراضي العدو، فقبْلَ طارق بن زياد أحرق أغاتوكل دي سيركوز Agathocles de Syracuse مراكبه عند الوصول إلى سواحل شمال إفريقيا في القرن الرابع قبل ميلاد المسيح، لذلك نجد للعبارة مقابِلات في ألسنة أخرى منها عبارة brûler ses vaisseaux في الفرنسيّة، وقد تطورت دلالة العبارة لتفيد المجازفة باتخاذ قرار لا رجعة فيه (Marchais-Roubelat, 2010) كما تختزل عبارات كثيرة أحداثا فارقة نستحضر منها: حصان طروادة، وقميص عثمان، وشعرة معاوية، وسيف ديموكليس، وغيرها كثير ممّا أصبح جزءا من رصيد المعجم اللغوي العامّ الذي يعكس بوضوح صدى التاريخ الخاصّ ببعض الشعوب، الذي يتحوّل أحيانا جزءا من التراث الإنساني المشترك.

ولئن كانت هذه العبارات المتضمّنة لأعلام الأناسي والبلدان محمّلة بأصداء التاريخ القديم، فإنّ صنفا آخر من العبارات يبدو لنا في ظاهره عاديّا ، لكنّه في حقيقة أمره محمّل بموروث ثقافي خاص بشعب من الشعوب، أو إنساني عامّ مثل عبارة: **عقد صفقة** أو **أبرم صفقة**، ويبدو أنّ هذين البديلين التعبيريّين متأتّيان من عادة قديمة كانت تتمثّل في صفق اليد بين البائع والشاري علامة على إنفاذ البيع، ومدلول الصفقة باليد عند بعض الشعوب القديمة يُكافِئ مدلول الفعل اللغويّ **اشتريت** أو **بعت**، بل هو بمثابة التوقيع على العقود المكتوبة في معاملات الشعوب الحديثة، ورغم تغيّر الأعراف واختفاء الصفقة باليد ظلّت العبارة مستعملة، لكنّها ظلّت محمّلة بموروث ثقافيّ قديم كشف عنه البحث، أمّا إذا تعذّر الكشف عن مثل هذه الحقائق التاريخيّة، وغابت الحوافز الأصليّة للمواضعة، فإنّ اللغويّين يصنّفون تلك المتواليات في خانة العبارات المُعَتَّمة.

ومن أسباب رواج العبارات الاصطلاحيّة والأقوال المأثورة ما يعود إلى مكانة بعض الشخصيّات التي تلفّظت بها أوّل مرّة، فعلى سبيل المثال: تُنسب إلى النبيّ محمد، صلّى الله عليه وسلّم، أقوال كثيرة مازالت متداولة إلى يوم الناس هذا، منها: إنّ من البيان لسحرا، وحدّث ولا حرج، والحرب سجال، وكأسنان المشط. ومن مأثور القول نذكر عبارة: "لكل مقام مقال" التي نجدها في بيت شعري لجميل بثينة، ونجدها شعارا عند الجاحظ يلخّص مذهبه البلاغيّ، ومنه أيضا عبارة "يخبط خبط عشواء" في قصيدة لزهير بن أبي سلمى، وعبارة: "وهل يخفى القمر" في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تبدو أسباب التكلس، من خلال هذا العرض، متنوّعة نابعة من حاجات المتكلم التعبيريّة، ومن قيود النظام اللغويّ التي تتفاعل مع مقتضيات المقام؛ فتُنتج مع تكرار الاستعمال سلاسل من المفردات المتصاحبة ذات المدلولات الإجماليّة، وتصبح تلك العبارات، بعد ثبوتها واستقرارها، جزءا من الرصيد المعجميّ، بل تصبح سمة من السمات الثقافية المميّزة للألسنة. وهكذا تبدو المتواليات المتكلسة حصيلة سيرورة متشعّبة يتضافر فيها الواقع الاجتماعي والثقافي واللغويّ بمستوياته اللفظية والدلالية والتداوليّة.

4.التكلّس ومسترسل التركيب المعجميّ

المقصود بالتركيب التعليق الإعرابي بين كلمتين أو أكثر، وهو عند النحاة نوعان: تركيب إسناد وتركيب إفراد. الأول: "تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة" (ابن يعيش ت. 643 ه، ط. د. ت. 20/1). وبذلك يكون شرط الإسناد انعقاد نواته، وتمام فائدته، بخلاف تركيب الإفراد الذي يشغل موضعا في الجملة، ولا يفيد حتّى نخبر عنه بكلمة أخرى، نحو معدي كرب مقبل وحضرموت طيّبة (نفسه).

ويكون تركيب الإفراد حصيلة مزج كلمتين، أو ضمّ اسم إلى آخر بجعلهما بمنزلة اسم واحد (سيبويه، ت.175ه، ط. د.ت.297/3؛ الأستراباذي، ت.684ه، ط 1996، 135/3)، أو هو تركيب كلمتين وجعلهما بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين (ابن يعيش،20/1). وقد مثّل النحاة لهذه الظاهرة بالأعلام المركّبة تركيبا مزجيّا، مثل معدي كرب وحضرموت وبعلبك. وتواتُرُ التمثيل بأسماء الأعلام في المدوّنة النحويّة لا يعني أنّ المزج لا يكون إلا فيها، لأنّه يكون أيضا في المركب العدديّ، يقول الأستراباذي: "اعلم أنّ أصل خمسةَ عشرَ خمسةٌ وعشرٌ، حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما" (ط 1996، 135/3). ويكون المزج أيضا في باب الإتباع، مثل: شغرَ بغرَ، وحسَن بسَن، وفي باب الأحوال والظروف المركبة مثل كفّةَ كفّةَ، وصباحَ مساءَ.

ويشمل التركيب الإفراديّ عند النحاة التركيب المزجيّ وغير المزجيّ. ومن أمثلة التراكيب الإفرادية غير المزجيّة: عبارة "يدا بيد" التي يقول عنها الأستراباذيّ: "ولم يُبن الجزآن ولا أحدهما [...] وإن أفادا فائدة المفرد؛ ولذلك أُعرِب أوّلهما إعراب المفرد الذي يفيد أنّ معناه [يعني الحال] كما تبيّن في باب الحال لظهور انفكاك الجزأين أحدهما من صاحبه بالحرف المتخلّل ..." (ط 1996، 140/3). فهذا، إذن، تركيب إفراديّ غير مزجيّ، لم يُبن فيه المكوّنان، ولم يُحذف منه حرف الجرّ، بل ظلّ متخلّلا جزأيْ المركّب على خلاف المركب بيتَ بيتَ، وأصله قبل المزج "بيتا لبيت".

وتنفرد ظاهرة المزج بسمات صرفيّة وتركيبيّة خاصّة منها محو الخصائص التي تجعل كلّ مكوّن من مكوّنات المركب عنصرا مستقلّا بذاته، أي محو أثر التعليق الإعرابي المتحقّق في أواخر الكلمات؛ فيصبح المكوّنان بمثابة المفردة. ولئن كان المزج في مستوى الكلمة الواحدة يتحقّق بنحت كلمتين وسبكهما في صيغة صرفية واحدة، كما هو الحال في نحت كلمات مثل عبشميّ، وحَيْعَل، فإنّ مزج المركبات لا يتمّ بمزج الحروف في صيغة صرفيّة، وإنّما يكون بإزالة آثار التركيب من مكونات العبارة، وتعويض علامات الإعراب بعلامات البناء، وحذف الحروف الفاصلة بين المكوّنيْن مثل حروف الإضافة والعطف، وهذا الشأن في باب **خمسةَ عشرَ**.

إنّ حذف الحرف المتخلّل لجزئيْ المركّب، وحذف علامات الإعراب وتعويضها بالفتحة علامةً على البناء إجراء يحقّق عمليّة المزج التركيبيّ، ويجعل هذه التغييرات التركيبيّة مكافئة لشَرْطَة الرّبط trait d'union في الفرنسيّة والإنجليزيّة مثل-up to-date, anti-nuclear, porte-serviette، أو لحرف الربط في الألمانيّة. ومن طريف ما نلاحظه بمقارنةٍ بين العربية والألمانيّة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أنّ المزج في العربية يقتضي حذف الحرف المتخلّل، في حين يقتضي في الألمانية زيادة حرف الربط حتى يقوم بوظيفة صوتية وصرفية، ويحقّق المزج نطقا وكتابة، و أكثر هذه الحروف استعمالا: n- e- s- es- er- en، فمثلا إذا ربطنا كلمة Tag (يوم) مع كلمة Buch (كتاب) بواسطة عنصر الربط e حصلنا على Tagebuch ، بمعنى أجندا (Nubling & Szczepaniak, 2009).

والسؤال الذي يُطرَح في هذا السياق هو: ما موقع المزج من النحت والتكلس؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال بعد مقارنة الظواهر الثلاث وملاحظة ما يلي:

- يقع المزج في منزلة بين المنزلتين: أي في درجة وسطى بين النحت والتكلس، فالنحت عمليّة تتحوّل بموجبها كلمتان كلمةً واحدة بعد حذف بعض الحروف أو المقاطع من الجزأين أو من أحدهما، فيُنتج وحدات صرفيّة أو جذوعا يمكن أن ننسِب إليها، مثل: عبشميّ وعبدريّ وبرمائيّ وجغرافيّ؛ والمزج كما لاحظ ابن فارس (ت.395 ه) "جنس من الاختصار"(ط 1، 1997، 233). ويبدو أنّ أول من أصّل المفهوم هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 174 ه، ط1993، 1/ 60-61؛ المسعودي،2019، 146-148).
- يتحقّق المزج في المركبات النحويّة ببناء الأول والثاني على الفتح مثل صباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ.
- يحافظ التركيب المتكلّس شأنه شأن التركيب الحرّ على كلّ خصائصه الشكليّة المحققّة للتعليق الإعرابيّ.

النحت، إذن، صياغة صرفيّة تُفضي إلى سبك كلمتين في كلمة واحدة، والمزج تضامّ تركيبيّ من أبرز علاماته الشكليّة بناء الجزأين وحذف الحرف الذي يتخلّلهما، والتركيب المتكلّس لا يختلف عن التركيب الحرّ إعرابيّا، فلا فرق بين المركّب المتكلس "حَبُّ الملوكِ"، والمركّب الحرّ "بابُ الغرفةِ". وهذا التطابق الشكلي يقتضي البحث عن مقاييس دلاليّة وتوزيعيّة - أي سياقيّة - نميّز في ضوئها بين الحريّة والتكلّس كما سيأتي لاحقا في العنصر (5).

وخلاصة التحليل السابق أنّ المزج والنحت والتكلس ثلاث ظواهر تنتمي إلى مسترسل واحد نسمّيه "مسترسل التوليف المعجميّ" الذي لا يفصل بين التركيب الصرفيّ والتركيب النحوي كما يتضح من أمثلة الجدول التالي:

جدول1

مسترسل الإفراد والتركيب

أ- الإفراد	ب- النحت	ج- المزج	د- التكلس	هـ- التركيب الحرّ
برٌّ	برْمائيّ	خمسةَ عشرَ	بيتُ القصيدِ	بيتُ الجيرانِ

يبدأ مسترسل التكوين المعجميّ بالإفراد (العمود أ) أي بالكلمات المفردة، يليه النحت (ب) وهو تركيب صرفيّ، ثمّ المزج (ج) الذي يُنتج وحدات صرفيّة تركيبيّة أي مركّبات فقدت خصائصها الإعرابيّة، ثم التكلّس (د) وهو مسار تطوّري يُنتج في إطار الاستعمال المتكرّر مركّبات نحويّة عاديّة من حيث خصائصها الإعرابيّة، لكنّ معناها الإجماليّ يختلف عن معناها التأليفيّ، ثمّ المركّبات الحرّة وهي مركبات نحويّة ذات معنى تأليفيّ يُساوي مجموع معاني مكوناتها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولئن كانت الاختلافات التركيبيّة واضحة في العناصر (أ- ب - ج) من مسترسل التكوين المعجمي، فإنّها تنعدم عندما نقارن المكونين (د- ه)، فنلاحظ تماثلا تامّا في الخصائص الإعرابية بين التركيب الحرّ والتركيب المتكلّس؛ وهذا يقتضي منّا البحث عن مقاييس واضحة للتمييز بين التكلّس والحريّة.

وللتعرّف على التراكيب المتكلّسة، وتمييزها من التراكيب الحرّة، يقترح اللسانيّون التحويليّون جملة من الاختبارات الشكليّة والدلاليّة تنطبق كلّها على المركبات الحرّة، ولا ينطبق جلّها على المتواليات المتكلّسة. من أهمّ المقاييس الدلالية نذكر انعدام التأليفيّة، أي تعذّر احتساب المعنى انطلاقا من معاني مكوّنات المتواليات المتكلّسة المعروفة بالعبارات الاصطلاحيّة. وسمة انعدام التأليفيّة مرتبطة بالتعتيم الدلاليّ الكلّيّ في وحدات مثل حَبّ الملوك والفول السوداني، أو الجزئي عندما لا يكفي المعنى الحرفيّ وحده لتحديد معنى المتوالية، مثلا: **المغازة الكبرى** - وهي تعريب Magasin général - ليست مغازة كبيرة المساحة فحسب، وإنّما هي محلّ تجاريّ يبيع كلّ أنواع البضائع؛ وبناء عليه ليست كلُّ مغازةٍ كبيرةٍ مغازةً كبرى.

ومن المقاييس الشكليّة نذكر تَعذُّر الاستبدال والإضمار والفصل والتوسعة والاختزال (العنصر 5-1) وامتناع التقديم والتأخير وحريّة الإعراب (5-2)، إلى جانب جملة من القيود التحويليّة (5-3)، سنعرضها في شكل اختبارات تركيبيّة وتوزيعيّة وتحويليّة، توضّح خصائص التكلس المعجميّ وتُميّزه من حرّية التركيب.

5.الخصائص التركيبيّة للمتواليات المتكلّسة

تتّخذ المتوليات المتكلسة جميع الأشكال التركيبيّة الممكنة في العربيّة، ونذكر منها على سبيل المثال:

- جملة اسميّة مجرّدة أو مسبوقة بناسخ مثل: الحديث ذو شجون، كأنّ على رؤوسهم الطير، كاد المريب أن يقول خذوني...
- جملة فعليّة فعلها مثبت أو منفيّ، مبنيّ للمعلوم أو للمجهول، لازم أو متعدّ إلى مفعول أو أكثر: عيل صبرُه - لا يحرّك ساكنا - قضى نحبه - ردّه على أعقابه.
- مركّب بالإضافة تتنوّع فيه صيغ المضاف فيكون اسما جامدا أو مشتقّا: حَبّ الملوك، مصّاص دماء، محوّل السرعة، مضمون الوصول...
- مركّب بالجرّ يقبل في محلّ الجارّ كل الحروف دون استثناء، ويكون المجرور اسما مفردا أو مركبا: بالطبع، على عجل، في السرّاء والضرّاء...
- مركّب بالعطف يكون طرفاه مفردين أو مركبّين، ويكون العاطف مُظهَرا أو مقدّرا: القاصي والدّاني، شيئا فشيئا، أصله وفصله، منّا وإلينا، يصول ويجول، معزّزا مكرّما...
- مركّب موصوليّ اسميّ: ما قلّ ودلّ، ما لا تحمد عقباه...
- مركب بالتوكيد: وأكثر أمثلته من الإتباع مثل: حسن بسن، وشيطان ليطان، وأخرس أضرس، وهي داخلة في حكم التوكيد عند جمهور اللغويين (ابن فارس، ط د.ت، 92)

وما يمكن أن نخلص إليه من هذه العيّنات هو أنّ كلّ أنواع المركّبات قابلة للتكلّس، بل كلّ متوالية من الملفوظات- سواء أ كانت تنتمي إلى مقولة تركيبيّة أم لا تنتمي- تظلّ قابلة للتكلس كلّما توفّرت أسبابه، ومن العبارات اللاتركيبية Asyntactic idioms حسب اصطلاح كروز (Cruse, 1997.8)، في العربية نذكر مثال: "أمّا بعد" المركّب من

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أداة التفصيل والظرف، وعنه يقول سيبويه: "وأمّا قولهم : أمّا بعد فإنّ الله قال في كتابه، فإنّه بمنزلة قولك : أمّا اليوم فإنّك ، ولا تكون بعدُ أبدا مبنيّا عليها إذا لم تكن مضافة ولا مبنيّة على شيء، إنّما تكون لغوا"(سيبويه، ط. د.ت. 139/3). ويمكن أن نفسّر هذه الظاهرة بضرب من الاقتطاع الاعتباطيّ لمتوالية من الملفوظات دونما مراعاة لمقولات التركيب.

كما تجدر الإشارة إلى ضروب مختلفة من تركيب "الحروف / الأدوات" التي عرض بن حمودة (2009) نماذج منها شاعت في الاستعمال قديما وحديثا، وهي من قبيل تركيب الحرف إلى الحرف مثل: كلاّ ولات ولن، أو "تركيب الحرف إلى ما يجري مجرى الحرف من الأسماء والأفعال" (275-274)، مثل: بيد أنّ، وإلاّ أنّ، وإنّما، وكأنّما، وقلّما، وطالما .

وإلى جانب المتواليات اللاتركيبية والعبارات المركبة من "الحروف / الأدوات" تجدر الإشارة إلى نوع آخر من البنى التركيبية الغامضة بسبب الاختزال مثل عبارة: "فيها ونعمت"، وأصلها - حسب الأستراباذي- "مرحبا بهذه القضيّة ونعمت هي"، ثم حُذف منها اسم الفعل والتميز والمخصوص بالمدح.

والملاحظ من استعمالات عبارة **فيها ونعمت** أنّها ترد جزءا من متوالية غير مسترسلة العناصر وظيفتها الربط بين جملتين متعاقبتين، ويمكن التمثيل لهذه البنية بالحديث النبوي: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل" (المقدسي، ت.336هـ، ط 1971، 96/8)؛ فنستنتج أنّ عبارة **فيها ونعمت** تجيء في قالب تركيبيّ يتكوّن من أجزاء ثابتة متكلسة ومن أجزاء حرّة يوكّل اختيارها إلى المتكلم حسب مقتضيات المقام: مَنْ [...] فيها ونعمت، ومَنْ [...] فـ [...]

كما نستنتج من المركّبات التي عرضناها سابقا ما يلي:

- تكون المتواليات المتكلسة ذات بنية مراتبيّة، ولا تختلف في ذلك عن المركبات الحرّة.
- تكون المتواليات المتكلسة ذات عناصر مسترسلة، أو ذات مكوّنات غير مسترسلة وهي في الغالب قوالب تركيبية.
- التكلس ظاهرة معجميّة تداوليّة تشمل كل المقولات التركيبية مثلما تشمل أحيانا قطعا من الملفوظ لا تنتمي إلى المقولات التركيبيّة المعروفة، وهذا ما يجعل التكلس مصدرا من مصادر إثراء اللغة بوحدات معجمية جديدة.

1.5. القيود التركيبيّة

جُلّ المتواليات المتكلسة مركّبات تخضع عناصرُها لقيود تركيبيّة ودلاليّة لا يمكن التأكّد بدقّة من وجودها إلاّ بإجراء جملة من الاختبارات تُعتبَر من صميم الفحص التجريبيّ للبيانات اللغويّة عند التحويليّين، يقول موريس غروس M. Gross - رائد اللسانيات التحويلية في فرنسا - في هذا الصدد: "صياغة الأمثلة والأمثلة المضادّة تُمثّل العمل التجريبيّ الذي يقوم به اللسانيّ عند مراجعة النظر في بعض المظاهر" (غروس، 1989، 85)، وفي إطار هذا المنهج الاختباري التحويليّ يمكن المقارنة بين المركّبات الحرّة والمركّبات المتكلّسة قصد استعراض أهمّ القيود الكامنة وراء ظاهرة التكلّس، وتشمل هذه الاختبارات الاستبدال والإضمار وتعذّر الفصل وامتناع التوسعة وتعذّر الاختزال:

1.1.5. الاستبدال

تقوم اللغة عند دي سوسير De Saussure على علاقاتٍ تُولّد أنواعا مختلفة من القيم، وهي نوعان: سياقيّة حضوريّة، وجدوليّة ترابطيّة تنتظم بمقتضاها موادّ اللغة غيابيّا في الذهن؛ فيسمح ذلك للمتكلّم باختيار المفردات المناسبة، وتوليفها في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التركيب مع العناصر التي تتحقّق في السياق المناسب فتحصل منها الفائدة. وبفضل العلاقات الجدوليّة يقوم المتكلّم بعمليّة الاستبدال. وقد اعتمد اللسانيّون التحويليّون، في دراستهم لظاهرة التكلّس، على محاور الاستبدال لفحص المتواليات المتكلسة وتمييزها من المتواليات الحرّة.

لنفرض المثالين (1-2):

1)- جلس المدعوّون للحفل حول **مائدة مستديرة**.

2)- نظّم المسؤولون عن المؤتمر **مائدة مستديرة**.

المركب "مائدة مستديرة" في (1) ذو معنى تأليفي، فهو مركّب حرّ، قابل للاستبدال في مستوى العنصر الأوّل بـ طاولة أو خوان أو منضدة، وفي مستوى العنصر الثاني بـ مستطيلة أو مربّعة أو صغيرة، إلخ. أمّا في المثال (2) فهو مركّب متكلّس ذو معنى إجماليّ تواضعت بشأنه الجماعة اللسانية ولا صلة له بالمعنى الحرفي ؛ فتعذّر إجراء الاستبدال في مستوى العنصر الأول والثاني، وإذا أمكن إجراء الاستبدال كان ذلك علامة على الانتقال من المعنى الإجماليّ المتكلّس إلى المعنى الحرفيّ التأليفيّ.

ولئن كانت إمكانيّة الاستبدال منعدمة تماما بالنسبة إلى المركّبات المتكلّسة من نوع "مائدة مستديرة"، فإنّنا نلاحظ مع مركبات أخرى وجود علاقات جدوليّة محدودة، كما في (3):

(3) ضوء أحمر، أخضر، أصفر.

لأنّ جدول الألوان ينقطع عند هذا الحدّ لأسباب مرجعية تتمثل في استيفاء قائمة الألوان المكوّنة لنظام الإشارات الضوئيّة المروريّة، وفي مركّبات أخرى متكلّسة تنتمي - هي الأخرى - إلى حقل الألوان نجد في (4) جدولا مغايرا لأسباب مرجعيّة مختلفة:

(4) بطاقة حمراء، صفراء (لعبة كرة القدم)، رمادية (بطاقة السيارة) ، برتقالية (الاشتراك في مترو باريس)

لكن قد تنعدم إمكانية استبدال الألوان تماما في مركبات متكلّسة من نوع (5):

(5) سوق سوداء، منطقة خضراء، منطقة زرقاء، أحلام وردية، سلاح أبيض...

ولا شكّ أنّ إنتاجيّة الصفات المعبّرة عن الألوان لمتواليات متكلّسة بهذا القدر من التنوّع قد تُعزى إلى أسباب مرجعيّة مثل الألوان المستعملة في إشارات المرور (3)، أوفي التحكيم الرياضي أو الوثائق الشخصية ووثائق عربات النقل (4)؛ لذلك يتحوّل مجال الألوان إلى منظومات رمزيّة مصغّرة، هذا فضلا عمّا تكتسبه من حيّز خاصّ ضمن تجربة الإنسان التي تنعكس في اللغة سواء أكان ذلك على سبيل الحقيقة، مثل **بطاقة رماديّة**، أم المجاز، كما في **أحلام ورديّة**. ولئن كان حقل الألوان منتجا لعديد المتواليات المتكلّسة فإنّ ذلك لا يعدّ بأي حال من الأحوال دليلا على حرية الاستبدال؛ لأن المتكلم لا يرتجل هذه المصطلحات وإنّما تتواضع عليها الجماعة اللغويّة، وتفرضها المعاملات الاجتماعيّة؛ فتُخزَّن في الرصيد المعجميّ المشترك.

ويمكن القول، إذن، إنّ إمكانية الاستبدال بالنسبة إلى المتواليات المتكلسة منعدمة أو محدودة في الحالات المعلّلة مرجعيّا؛ لهذا السبب ينقطع محور الاستبدال كلّيا أو جزئيّا؛ فيشكّل ذلك قيدا لغويّا لا يصادفنا عند إجراء الاختبارات نفسها مع المتواليات الحرّة، على أنّه يجوز في بعض الحالات استبدال المركّب المتكلس بأكمله بمركب مرادف يكافئه من حيث المعنى مثل "فاض الكأس" و "طفح الكيل".

2.1.5. الإضمار

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الإضمار استبدال اسم ظاهر باسم مضمَر يعوّضه ويطابقه في الجنس والعدد، ويؤدّي ما يؤديه من الوظائف النحويّة (الهيشري، 2003، 50). ويُلجَأ إلى الإضمار تجنّبا للتكرار، وخوفا من اللبس، ورغبة في الاختصار؛ لذلك يصعب أن نتصوّر نظاما لغويّا يشتغل بصفة طبيعية في غياب الإضمار، بل يبدو وجود لسان دون إضمار أمرا منافيا للقوانين المسيّرة للغات الطبيعية، وفي مقدّمتها الاقتصاد في المجهود والموادّ، وطبقا لقواعد النحو يقبل كلّ اسم التعويض بضمير في إطار التركيب الحرّ من قبيل (6):

(6) كتاب زيد ← كتابه.

لكنّ هذا الإجراء التحويليّ العاديّ لا تقبله الأسماء المكوّنة لمركبات متكلسة من نوع (7-8):

(7) جدول الأعمال ← #جدوله

(8) كبش الفداء← #كبشه

لأنّ معنى هذا الضرب من المركبات إجماليّ غير تأليفيّ، والإضمار ممكن مع المركّبات الحرّة ذات المعنى التأليفيّ. ولا تقبله هذه المتواليات المتكلسة، لكنّ هذا لا يعني خلوّها تماما من الضمائر، فقد تبيّن بعد فحص طيف واسع من العيّنات وجود ثلاثة أنواع من الضمائر:

- ضمير متكلّس مثل سائر العناصر المكوّنة للمتوالية، وهذا شأن ضمير المثنّى في قولهم **كلاهما وتمرا**، وضمير المخاطب المفرد المؤنث في المثل: **الصّيفَ ضيّعتِ اللبن**، وغير ذلك مما لا يجوز للمتكلم تصريفه، جريا على عادتهم في عدم تغيير الأمثال، واستعمالها كما سمعت أوّل مرة.
- ضمير عائد على مفسّر من ضمن عناصر العبارة المثليّة، مثاله: ربّ أخ لك لم تلدهِ أمّك، وهو أيضا من المكونات المتكلسة.
- ضمير عائد على مفسّر موجود في السياق خارج حدود العبارة المتكلسة، ويكون حينئذ أداة لربط العبارة بسياقها المباشر، كما في (9):

(9) أ- ضرب Ø بهِ عرض الحائط

ب- ضربتِ بها عرض الحائط

ج- ضربوا بهما عرض الحائط...

في العبارة الاصطلاحية (9- أ) ضميران: الأول مستتر في محل الفاعل، والثاني بارز في محل المجرور، وكلاهما مفسّره موجود في سياق القول خارج حدود العبارة، وقد وردت العبارة في (9- أ) بصيغتها المعجمية الأصلية، أي مسندة إلى ضمير الغائب المفرد المذكر. وإذا افترضنا سياقا يتحدث عن دولة أبرمت معاهدة ثم تنكرت لها أو تجاهلتها، كان لزاما تغيير الضميرين حسب الصيغة (9- ب). وإذا تعلق الأمر - مثلا - بمجموعة من الأطراف وباتفاقيّتين كانت الصيغة المناسبة هي (9-ج)، وهكذا.

خلاصة ما تقدّم هي أنّ الأصل في المتواليات الحرّة قبول الإضمار (6)، والأصل في المتكلّسة (7) عدم قبوله، وتُستثنى من ذلك المتواليات شبه المتكلسة، أي المشتملة على أجزاء حرّة، ومنها نوع خاص من العبارات الاصطلاحيّة (انظر 9)، فضلا عن عبارات مثليّة من قبيل **عاد بخفّي حنين**، حيث يجوز تصريف الضمير العائد حسب سياق استعمال المثل: عادا /عادوا/ عدن... بخفّي حنين.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

3.1.5. تعذّر الفصل

المقصود بالفصل إدراج كلمة بين عنصرين لهما توزيع حرّ، مثل المنعوت **كتاب** والنعت **قيّم**، فيفصل بينهما نعت آخر لنحصل على تركيب من قبيل: **كتاب جديد قيّم**. هذا الإجراء العاديّ متعذّر مع متواليات متكلسة مثل العبارة الاصطلاحيّة (10- أ) أو المركّب المصطلحيّ (10- ب) أو المثل (10-ج):

(10) أ- حَبّ الملوك ⟵# حَبّ الأمراء والملوك

ب- صداع نصفيّ ⟵؟ صداع شديد نصفيّ

ج- لكلّ مقام مقال ⟵# لكلّ مقام خاصّ مقال

حيث تكون مخرجات الفصل بعد التحويل شاذّة أو غير مقبولة دلاليًا، بحكم انحرافها الواضح وخروجها عن العرف اللغويّ، وهو ما نشير إليه بالرمز #.

4.1.5. امتناع التوسعة

على خلاف المركّبات الحرّة، لا تقبل المركّبات المتكلّسة التوسعة والتذييل بعناصر إضافية من باب الإطناب أو التشديد، كما هو مبيّن في (11- أ- ب):

(11) أ- حوار باطني⟵# حوار باطني جدًا.

ب- سوق سوداء⟵# سوق سوداء حالكة السّواد.

هذه التوسعة غير مقبولة دلاليًا، لأنّ **الحوار الباطنيّ** لا يقبل التدريج (11- أ)، ولأنّ الحوار عامّة يكون باطنيا أو خارجيًا، ولا معنى للحديث عن درجات في الحوار، كما أنّ التوسعة غير مقبولة في (11- ب)؛ لأنّ صفة السواد لا تفيد المعنى الحرفيّ، وإنّما هي من المجاز الميّت الذي جرى قديما في العبارة، فأصبحت بمرور الزمن عبارة جاهزة. لكنّ هذه الملاحظة تظلّ نسبيّة، لأنّ البيانات الاختباريّة تزوّدنا باستثناءات - في (12- أ) - تقبل التوسعة بمفعول مطلق:

(12) أ- تدهور الوضع الأمنيّ.

ب- **تدهور الوضع الأمني** تدهورا خطيرا.

ولا نستبعد أن نكون في (12- ب) إزاء بديل آخر غايته التشديد، وما يرجّح ذلك هو اختبار حذف النعت في (13):

(13) ؟ **تدهور الوضع الأمني** تدهورا.

يكشف الاختبار في (13) عن متوالية سليمة مبنًى، منقوصة في صيغتها التركيبيّة مقارنة بـ (12ب)، أو تبدو موسّعة ومبتورة في الوقت نفسه مقارنة بـ (12- أ).

5.1.5. تعذّر الاختزال

تقبل المركّبات الحرّة حذف بعض الفضلات اختزالا، مثلا: يمكن أن يُختزَل المركّب بالنعت في المنعوت؛ فيقع التخلّي عن فائدتيْ التخصيص والتعريف الموجودتين في النعت. كما في الجملة (14- أ) المختزلة في (14- ب)، وهذا النوع من الاختصار مقبول مع المركبات الحرّة وبعض المركّبات المتكلّسة الشفّافة مثل (14 ج- د):

(14) أ- قرأت كتابا مفيدا ← ب- قرأت كتابا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ج- حضرت اجتماعا عامّا ← د- حضرت اجتماعا

وجميع هذه المركّبات القابلة للاختزال تقبل في العادة قاعدة المطابقة أو الهويّة: الكتاب المفيد هو كتاب، والاجتماع العامّ هو اجتماع.

في مقابل ذلك يتعذّر إجراء الحذف على مكوّنات المركب المتكلّس؛ فتبدو العملية غير مقبولة بالنسبة إلى المركبات المعتّمة، وهذا واضح في الاختبارين (15):

(15) أ- شارك الخبير في مائدة مستديرة ← # شارك الخبير في مائدة

ب- يعيش المفكر في برج عاجيّ ← ؟يعيش المفكر في برج

بعد الحذف يصبح المعنى في (15- أ) غامضا، ويفضي في (15- ب) إلى معنى حرفي مغاير للمعنى العرفي الذي يفيده المركّب المتكلس "برج عاجيّ".

ولا يجب أن يُفهم ممّا تقدّم أنّ امتناع الحذف مقصور على المركّب بالنعت؛ لأنّ الإجراء نفسه كان قد نبّه له سيبويه في حديثه عن الأحوال المركّبة مثل يدا بيد، وفوه إلى فيّ، وعَودَه على بدئه، فقال:

"اعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول كلّمته فاهُ حتى تقول إلى فيّ؛ لأنّك إنّما تريد مشافهةً، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت **إلى فيّ**، ولا يجوز أن تقول **بايعته يدا**؛ لأنّك إنّما تريد أن تقول: أخذ منّي وأعطاني، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت **بِيَدٍ**؛ لأنّهما عملان..." (سيبويه، ط د.ت، 392/1)

لقد أجرى سيبويه اختبار الحذف وقارن بين الأحوال المركّبة قبل الحذف وبعده؛ فلاحظ أنّ المعنى مع الحذف يخالف المقصود وضعا؛ فلا يصحّ المعنى الإجماليّ للعبارة إلا بالمركب كاملا.

وإذا كان صنف من المتواليات المتكلسة لا يقبل الاختزال، فإنّ صنفا آخر منها قائم وجوبا على الاختصار، وهذا شائع بالخصوص فيما سمّاه مالتشوك (Melčuk, 2015) الوحدات التداوليّة pragmatème، وهي متلازمات مقيّدة مقاميّا، لا تقال إلا في موقف معيّن، وفي سياق مخصوص، يبيح الاختصار، ولا يسمح باللبس، ومن هذه العبارات القائمة على الحذف والاختصار في العربيّة نذكر: **هنيئا مريئا**، وأصلها ثبت لك هنيئا مريئا (سيبويه، ط د.ت، 316/1-317) وكذلك **حجّا مبرورا وصياما مقبولا وأهلا وسهلا**.. وقد اختصروا هذه العبارات لأنّهم جعلوها بدلا من اللفظ بالأفعال (نفسه، 322/1)، وأرادوها للتأكيد وتكثيف الشحنة الإنشائيّة بالخصوص في بابي الإضمار والدعاء (ميلاد،2001)، وكلّها حالات مغايرة لما ذكرنا بخصوص تعذّر الحذف؛ لأنّ الاستعمال في الحالة الأولى يمنع الاختزال المفضي إلى اللبس، ويحتم الاستعمال في الحالة الثانية الاختزالَ تخفيفا للعبارة، وتكثيفا للمعنى دون أن يترتّب على ذلك لبس أو شذوذ، والأمثلة على ذلك كثيرة ذكروا منها عبارة "لا عليك"، وتقديرها "لا بأس عليك"، أو "لا ضرّ عليك"، ويعلّل سيبويه هذا النوع من الحذف بكثرة الاستعمال ووضوح المعنى عند المخاطب، وهو حذف لا يطّرد في مركّبات أخرى: "ولا يكون في غير لا عليك"(سيبويه، ط د.ت، 224/1). فنحن، إذن، إزاء عبارات خاصّة يتحتّم معها الاختزال أو يمتنع حسب مقتضيات المقام وشروط التداول.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ولا شكّ أنّ اللغة تقوم على القيود والضوابط النحويّة، بيد أنّ قيود المتواليات المتكلّسة قيود استثنائيّة لا تسري على التراكيب العاديّة التي يسمّيها بعض اللسانيّين تراكيب حرّة، وقد استعرضنا منها تعذّر الاستبدال والإضمار والفصل والتوسعة والاختزال ودعّمناها بالأمثلة وقارنّاها بالمتواليات الحرّة حتى يتضح الفرق. ولا تقتصر هذه القيود الاستثنائيّة على الخصائص التركيبيّة وإنّما تشمل أيضا الخصائص التوزيعية (2-5) والتحويلية (3-5) للمتواليات المتكلّسة.

2.5. القيود التوزيعيّة

يتمثّل توزيع عنصر لغويّ معيّن في مجموع السياقات التركيبيّة التي يظهر فيها ذلك العنصر، وتكون تلك السياقات متعدّدة مفتوحة بالنسبة إلى العناصر ذات التوزيع الحرّ، محدودة مقيّدة بالنسبة إلى العناصر المتكلّسة، فلا تكاد تتجاوز السياق الواحد في أغلب الأحوال، بحكم القيود التي يفرضها الاستعمال على علاقات الإعراب وعمليّات التقديم والتأخير:

1.2.5. التقديم والتأخير

يفرض الاستعمال قيودا توزيعيّة داخليّة على العناصر المعجميّة المكوّنة للمتوالية المتكلسة؛ فتتعاقب على نسق مخصوص لا يقبل تقديما ولا تأخيرا، وتكون رتبة كل عنصر محفوظة في صلب التركيب المتكلّس، ممتنعة عن كلّ تحوير موقعيّ. فعلى سبيل المثال، لا يقبل العرف اللغويّ ترتيبا من نوع "*من أحسن إلى حسن" رغم سلامة التركيب، ويفرض في المقابل ترتيبا آخر ترسّخ في الاستعمال هو "من حسن إلى أحسن"، ولعلّ حافزه التدرّج من الأقلّ إلى الأكثر لا العكس، وهذا ما يجعل العبارة الأولى شاذّة. فالغالب إذن على هذا الصنف من العبارات امتناع التقديم والتأخير، لكن توجد استثناءات مع بعض المركّبات العطفيّة؛ فجُوِّز تبادل المواقع بين المعطوف عليه والمعطوف متى أفاد العطف مطلق الجمع بلا ترتيب، ولم يُفض إلى تغيير في المعنى أو ثقل في التركيب، فتتساوَى صور الإنجاز من حيث المقبوليّة، وترتّب عليها أبدال معجمية من قبيل: القال والقيل، والقيل والقال (ابن منظور، ط،1999، ق. و. ل). وينسحب ذلك أيضا على عطف الجمل أو الاستئناف في قولهم:

(16)– أ- لا يحصى ولا يعدّ / لا يعدّ ولا يحصى.

ب- لا حول له ولا قوة (بوجدرة، 1986، 70) / لا قوة له ولا حول (نفسه، 120).

ج- يزبد ويرغي (نفسه، 157،186) / يرغي ويزبد.

ويجب ألا نستخرج من هذه العيّنات ضابطا مفاده أنّ العطف أو الاستئناف بالواو قرينة على حرّية التصرّف في ترتيب العنصرين المتعاقبين سواء كانا من الأسماء أو الجمل، لأن هذا التعميم تنقضه نماذج أخرى (17):

(17) أ- بكرة وأصيلا، ب- قلبا وقالبا، ج- على مرأى ومسمع.

حيث لا نجد في الاستعمال التقديم والتأخير؛ لأنّه يتجاهل حوافزَ دلاليّة تقتضي جعل البكرة قبل الأصيل فتراعي حركة الزمن غير الارتجاعيّة، وتقدّم القلب أو الجوهر على القالب والعَرض في (17- ب)، وتجعل الرؤية أقوى في الإدراك من السمع (17-ج)، وهي كذلك من حقائق العرفان البشريّ؛ وهكذا يقتضي منطق الأمور البدء بالأسبق في الزمان أو في الإدراك أو في الأهميّة؛ فيترسّخ ذلك في الاستعمال ويألفه المتكلّم فيأبى تغيير نسقه على نحو يثقُل على الألسنة والأسماع والأفهام.

وعلى العموم، تظلّ قيود ترتيب العناصر المعجميّة في صلب عبارة من العبارات من صميم ظاهرة التكلس المعجميّ. وهي ظاهرة محكومة بسنن الاستعمال التي يتواطأ عليها أفراد الجماعة اللغوية في بيئة معيّنة؛ فتترسّخ بمرور الأزمان وتستقرّ في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الرصيد اللغويّ فتُوثَّق في المعاجم. على أنّ تلك القيود ليست لفظيّة خالصة ولا اعتباطيّة محضة، وإنّما هي قيود مسيّرة بحوافز دلاليّة وتداوليّة يمكن الكشف عنها.

2.2.5. التكلّس الإعرابيّ

الأصل في الكلم قبل التركيب الرّفعُ، غير أنّ بعض المركبات الجزئيّة تلازمها علامة النّصب؛ فتكون قرينة على معنى المفعوليّة، وتكون علامة النصب قيدا إعرابيّا على ظهور العنصر المعجمي في محل من محلاّت المفاعيل والفضلات، أمّا نوع الفضلة فيتحدّد بالسياق التركيبيّ والمقاميّ، وبالقيمة المعجمية لعناصر ذلك المركّب، مثلا: قلبا وقالبا، جملة وتفصيلا، شيئا فشيئا تكون أحوالا، وبكرة وأصيلا ويوما فيوما، تقع في محلّ المفعول فيه، وحجّا مبرورا، وهنيئا مريئا تقع في محلّ المفعول به، وهكذا.

وتجدر الإشارة إلى صنف من المتواليات لا تُفرَض عليه قيود إعرابية صارمة بخلاف النماذج السابقة، فعبارة القيل والقال تتعدّد إمكانات توزيعها، فتظهر في محلات الرفع والنصب والجرّ:

- الرّفع: كثر القيل والقالُ (لسان العرب، ط 1999، ق ول)
- النصب: لم أسمع به قيلا وقالا(سيبويه،286/3)
- الجرّ: أنهاكم عن القيل والقال (لسان العرب، نفسه)

ومن الناحية الكميّة، لا تُفرَض على المتواليات المتكلسة قيود ذات صلة بعدد المكوّنات، فمهما كان طول المتوالية ودرجة تشعّبها فإنّها تقبل الإدراج في محلّ إعرابيّ، مثلا عبارة: لا يسمن ولا يغني من جوع، إذا نظرنا إليها معزولة عن سياقها التركيبيّ المباشر بدت لنا متكوّنة من جملتين متعاقبتين، لا محلّ لهما من الإعراب، لكنّ العبارة إذا أُدرِجت في جملة أوسع شغلت محلاّ إعرابيّا واحدا مثل محلّ النعت (18- أ) أو الخبر (18- ب):

(18) أ - ليس لهم طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا يغني من جوع (الغاشية، 88).

ب- هذا لا يسمن ولا يغني من جوع.

إنّ إدراج متوالية متكلّسة متعدّدة الجمل في محلّ إعرابيّ واحد إجراء ينطبق أيضا على العبارات المثَليّة والأقوال المأثورة، عندما تُضمَّن في النص عن طريق الحكاية بفعلٍ من أفعال القول (الشاوش، 2001، 442)، ويمكن أن نُمثِّل لذلك بقولهم: "أريها السّهى وتريني القمر" (العسكري، ت.395هـ، ط1، 1988، 117/1)، وهو مثل سائر ضمّنه شاعر في بيتين قالهما في الحجّاج بن يوسف:

شَكَوْنَا إلَيْهِ خَرابَ السّوادِ فَحَرَّمَ فِينَا لُحومَ البقَرْ
فَكُنَّا كَمَنْ قالَ مِنْ قَبلِنا: أُرِيهَا السُّهَى وتُرِيني القَمَرْ (المتقارب)

ويجب ألاّ نستنتج من الأمثلة والشواهد السابقة أنّ التركيب المتكلس يندرج بالضرورة في تركيب حرّ، فالمتواليات المتكلسة ذات الجمل المتعدّدة يمكن أيضا أن تتعاقب بصفة خطية في مستويين مختلفين من الملفوظ، هما مستوى الجملة ومستوى النصّ: في مستوى الجملة قد يقع تعجيم محلّين متجاورين بمتواليتين متكلّستين كما في الشاهد:

رجعت المياه إلى مجاريها بصورة تدريجيّة (بو جدرة، 1986، 79).

المتوالية الأولى شغلت محلات الفعل والفاعل والمفعول، والثانية وقعت في محل الحال، أمّا في مستوى النصّ فقد تتعاقب الجمل المتكلسة ولا يكون لها محلّ من الإعراب كما في المثال: (أرغَى وأزبدَ/ و/ ثارت ثائرتِه/ فـ/ هدّأت من روعه)، حيث تعاقبت الجمل

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الثلاث وتخلّلتها روابط تكوّنت من حرفي الاستئناف والضميرين العائدين، فحقّقت اتساقها النصّي. وقد يتكلّس حرف الاستئناف مع بعض المتواليات، مثل الواو في قولهم "أرغى وأزبد" فتصبح المتوالية المتعدّدة الجمل بمثابة المفردة، وتصبح مكوّنا احتماليّا من مكوّنات الجملة.

وقد يُحذف الرّابط الحرّ ويعوّضه التعليق الإعرابيّ (19- ب)، وهو ما نلاحظه بمقارنة وجيْ استعمال العبارة الاصطلاحيّة ضرب به عُرض الحائط في (19)أ و(19)ب:

(19) أ- تقدّمَ بجملة من المقترحات فضربتُ بها عُرض الحائط (الجملة المتكلّسة مستأنفة).

ب- تقدّمَ بجملة من المقترحات ضربتُ بها عُرض الحائط (الجملة المتكلسة نعت).

حيث كان المتكلم في (19) مخيّرا بين إقحام الجملة المتكلسة في الخطاب، وجعلها مكوّنا مباشرا للنص (19- أ)، أو إقحامها في محلّ إعرابيّ، وجعلها مكوّنا مباشرا للجملة (19- ب)، وفي كلتا الحالتين لا يختلف استعمال الجمل المتكلسة عن استعمال الجمل الحرّة من حيث الخصائص التوزيعيّة.

3.5. القيود التحويليّة

توفّر التحويلات للمتكلّم إمكانات انتقاء تستجيب لحاجته التعبيريّة، وهي إمكانات نابعة من مرونة النظام التي نلاحظها مثلا في تصريف الأفعال والأسماء، فمن الإجراءات الممكنة مع المركبات الحرّة تحويل صيغ الأفعال من المعلوم إلى المجهول أو العكس، وتحوير بناء الجملة:

- قرأ زيد الكتاب ↔ قُرئ الكتابُ.

والتصرّف في الحالات الإعرابيّة والخصائص المقوليّة للأسماء حسب الحاجة:

- قرأ زيد كتابًا/ الكتابَ/ كتابين/ الكتابين/ كتبًا/ الكتبَ، إلخ.

وإذا عمّمنا هذه التحويلات، وأجريناها على مركّبات متكلّسة، وجدناها تُفضي إلى بيانات لغويّة لاحنة، تخرق قيود العرف اللغويّ، وتشمل هذه القيود مقولات مثل الاسميّة والوصفيّة والعدد والبناء والجهة.

1.3.5. قيود الإسماء

الإسماءُ Nominalization هو التحويلُ إلى اسم (Comrie & Thompson, 1985)، أي نقل مفردة أو مركب من الوصفيّة أو الفعليّة إلى الاسميّة، وهو إجراء تحويليّ عاديّ تقبله المركبات الحرّة ويترتّب عليه - مثلا - تحويل المركّب بالنعت إلى مركب بالإضافة، كما في: عمل ناجع ← نجاعة العمل

وهو ممكن أيضا مع المركبات المتكلّسة الشفّافة ذات المعنى التأليفيّ:

(20) أ- آلة طابعة ← آلة الطباعة

ب- مجلس إداري ← مجلس الإدارة

ج- صندوق بريديّ ← صندوق البريد

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ولا يتعلّق الأمر - في هذه الأمثلة - بتحويل عاديّ؛ لأنّ هذه الأزواج تكوّن في الواقع أبدالا معجميّة اختيارية تلقى القدر نفسه من التداول. وإذا أمكن تحويل المركب بالنعت إلى إضافة معنوية بالنسبة إلى النماذج السابقة، فإنّه يتعذر تحويلها إلى إضافة لفظيّة في (21):

(21) أ- آلة طابعة ← *طباعيّة الآلة

ب- مجلس إداريّ← *إدارية المجلس

ج- رأس نوويّ ← *نووية الرّأس

الإضافة في (21) غير مقبولة؛ لأنّها تحيل على مفاهيم ضبابيّة، وإذا دعت الحاجة إلى استعمالها كان من الضروري التعبير عن المفهوم في (21- ب) بصيغة أكثر شفافيّة وهو ما يتجلّى في الشكل التحليليّ للعبارة في (22):

(22) مجلس إداريّ← قدرة المجلس على الإدارة.

ويبقى هذا الضرب من التحويلات ممكنا شكليّا إذا دعمته الدلالة، وقبله الاستعمال كما في (23):

(23) قانون دستوريّ← دستوريّة / لا دستورية القانون

بل نلاحظ أنّ المفهوم في (23) يقبل التحويل بصيغتيْ الإثبات والنفي. لكنّ الثابت هو انقطاع التحويلات بالنسبة إلى المتواليات المتكلسة المعتّمة كما في (24):

(24) أ_ ماء معدنيّ ← *ماء المعدن

ب- سوق سوداء ← *سوق السواد / *سواد السوق

وتنقطع التحويلات أيضا في الاتجاه المعاكس (25) من المركّب بالإضافة إلى المركب بالنعت؛ فيعدّ ذلك دليلا على التكلس:

(25) أ- بنت شفة ← *بنت شفويّة

ب- رأس السنة ← *رأس سنوي

وسبب امتناع التحويل في (25) مردّه تعتيم الدلالة الناتج بدوره عن المجاز الذي جرى في المركب بأكمله أو في عنصر من عناصره، وقد يتعذّر التحويل أيضا لأسباب اشتقاقية متعلّقة بالأسماء اللازمة للإضافة، وهي عبارة عن أسماء مُفرَغة معجميًا، وغير قابلة للوصف من نوع ذو وأولُو وذات في: ذو الحجّة، أولو الشأن، ذات البين.

2.3.5. قيود العدد

تقبل الأسماء التحويل من المفرد إلى المثنّى إلى الجمع والعكس، إذا كانت ضمن مركّبات حرّة، لكن إذا كانت تنتمي إلى مركّبات متكلّسة استُعملت بصيغة غير قابلة للتحويل لأسباب مرجعيّة وعرفيّة، وهذه التحويلات ممكنة في (26) حسب السياق:

(26) أ- الحبال الصوتيّة ← الحبل الصوتي.

ب- الخدمات الجامعية ← الخدمة الجامعية

لكن من الأسماء ما يلازم غالبا صيغة المفرد في بعض أنماط الفصحى (27):

(27) أ- خدمة عسكرية ← *خدمات عسكرية

ب- حالة مدنية ← ؟أحوال مدنية

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ومنها ما يستعمل في المثنى (28)؛ فلا يقبل تحويلا لا إلى المفرد ولا إلى الجمع:

(28) بين قوسين ← *بين قوس / *بين أقواس.

وامتناع التحويل أسبابه الأساسيّة دلاليّة ومرجعيّة؛ لأنّه متى دعَمَت الدلالة هذا التحويل قبِلَه الاستعمال كما في: ماء معدني ← مياه معدنية، بل إنّ بعض المركبات الثنائيّة قد تقبل التحويل بجزأيْها وهذا شأن **رَدُّ الفعل وردود الأفعال**.

3.3.5. قيود تصريف الأفعال

تقبل الأفعال التحويل من المعلوم إلى المجهول، ومن المجهول إلى المعلوم مادامت مستعملة ضمن مركبات حرّة، لكنّ بعض الأفعال إذا استعملت في عبارة اصطلاحيّة لازمت مقولة البناء للمجهول (29):

(29) جُنَّ جنونُه، أغمِيَ عليه، عِيل صبرُه...

أو لازمت مقـولة البنـاء للمعلـوم (30):

(30) أ- أحرق مراكبه ← *أحرِقت مراكبُه

ب- مات حتف أنفه ← *قُتِل حتف أنفه

أو قبلت التحويل في الاتجاهين بالنسبة إلى صنف ثالث من العبارات (31):

(31) أ- طعنه في الصّميم ↔ طُعن في الصميم

ب- أُحيل على المعاش ↔ أحالوه على المعاش

ج- أثقَل كاهلَه ↔ أُثقِل كاهلُه

ومن القيود المفروضة على الأفعال في الجمل المتكلّسة استعمالها في صيغة زمنيّة واحدة، فنجد من الأمثال ما استُعمل وجوبا في الماضي: **و افق شنّ طبقة**، أو الأمر: **اِعقلها وتوكّل**، أو المضارع: **أريها السّهى وتريني القمر**.

4.3.5. إجباريّة النّفي والإثبات

تقبل الجمل الحرّة الإثبات باعتباره تقريرا للوجود، والنّفيَ باعتباره إثباتا لعدم الوجود (ميلاد،2001)، وذلك حسب اعتقاد المتكلم وحالة الأشياء في الكون، أمّا الجمل المتكلسة فنوع منها يقبل النفي والإثبات شأنها شأن الجمل الحرّة، ونوع آخر يتكلّس إمّا مثبتا وإمّا منفيّا:

- تكون الجمل المتكلسة مثبتةً، عندما تعبّر عن حقائق عامّة مثل: **خير البرّ عاجله**، **لكلّ مقام مقال**، أو يجري فيها المجاز مثل **قضى نحبه**، أو تعبّر عن مدلول إجماليّ لا ينسجم مع النفي الذي يدخل على الجملة باعتبارها متكوّنة من عناصر ذات معنى تأليفيّ (Mejri, 1997,369).
- وتكون العبارات المتكلسة منفيّةً، مثالها: النّواسخ الفعليّة المركّبة التي تفيد التواصل والاستمرار: ما برح ومازال وما انفكّ، والعبارات الاصطلاحية: لا يحرّك ساكنا، لم ينبس ببنت شفة، لا يُسمن ولا يُغني من جوع، لا يبدي ولا يعيد (كناية عن الهلاك)، لا عليك، والأمثال: ما كلّ مرّة تسلم الجرّة، لا رأيَ لمن لا يطاع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أمّا جملة الدعاء **لا درّدرّه**، بمعنى "لا كثُر خيرُه"، فلها مقابل مثبت ذو مضمون إيجابيّ هو درّ درّه، وهو قليل الشيوع مقارنة بصيغة التعجب: لله درّه، جاء في لسان العرب: "قال الفرّاء: وربّما استعملوه من غير أن يقولوا لله فيقولون درّ درُّ فلان [...] وأنشد الشاعر: "درّ درُّ الشباب والشعَر الأسود..." (لسان العرب، ط1999، د ر ر).

ويمكن أن نبرّر قابلية النفي والإثبات في البعض من جمل الدعاء بقابلية التحويل مثبتة ومنفيّة، فيكون الإثبات للدعاء الذي "يَطلب به من المدعوّ إيقاع حدث محبوب بمن نحبّ"، ويكون النفي مع الدعاء الذي "يُطلب به إيقاع حدث مكروه بمن نكره" (ميلاد،2001، 115) ، وقد يكون الدّعاء الإيجابي بصيغة النفي مثل: لا فضّ فوك.

ومن المتواليات المتكلّسة القابلة للنفي والإثبات معا، نذكر المتلازمات اللفظيّة التي يتصدّرها فعل خفيف light verb (المسعودي،2019، 100) أو ما يسميه البعض "الفعلَ العماد" تعريبا للمصطلح الفرنسي verbe support (المجدوب، 2015)، مثل:

(32) -ألقى نظرة ← لم يُلق نظرة.

أبدى احترازا ← لم يُبد احترازا.

أجرى تحقيقا ← لم يُجر تحقيقا.

اتّخذ قرارا ← لم يتّخذ قرارا... الخ.

ويمكن تبرير قبول المتلازمات اللفظية النفيَ والإثباتَ بشفافيّة معناها وتعبيرها عن مفهوم الحدث، وهي خاصية تشترك فيها مع الجمل الفعليّة الحرّة.

هذه عيّنات متنوعة من الاختبارات التي يمكن أن نعرض عليها المتواليات المتكلّسة، فإذا لم تستجب تماما لأيّ اختبار اعتبرت متكلسة تماما، وإذا استجابت لها جميعا اعتبرت حرّة، وإذا استجابت للبعض منها تحدّدت درجة حريتها أو تكلسها حسب نسبة تلك الاختبارات ونسبة الأجزاء الحرّة في المركب (Gross ,1988)، ولهذا السبب يتحدّث أغلب اللسانيّين - الذين توسعوا في دراسة الظاهرة - عن درجات التكلس لا عن التكلس مطلقا.

ولعلّنا لا نبالغ إذا اعتبرنا درجيّة التكلّس من أبرز النتائج التي كشفت عنها المعالجة الاختبارية التحويليّة؛ فقد ثبت إجرائيًا أنّ المتواليات المتكلّسة المعنيّة بالفحص لا تتساوى من حيث ثبوت الشكل، وتبدو متفاوتة من حيث نسبة القيود المسلّطة عليها؛ وهذا ما جعل غاسطون غروس (Gross , 1988) يعتمد منهجيّة التقييس Parametrization لرصد مظاهر التدرّج. فوضع قوائم في القيود اللغويّة وعرض عليها المتواليات ورتّبها في مسترسل حسب درجة التكلس.

4.5. الخصائص الشكليّة للأمثال

لعلّ أبرز ظاهرة شكليّة تشدّ الانتباه بخصوص الأمثال هي اشتراكها مع العبارات الاصطلاحيّة في سمة الثبوت الشكليّ، وهذا ما نلاحظه بإجراء مقارنة سريعة بين المثل "لكلّ مقام مقال" وعبارة "كلّ من هبّ ودبّ"، من حيث عدم قابليّة الاستبدال، فنلاحظ أنّ العبارة الاصطلاحيّة تقبل التوسعة والتقييد بمفعول فيه للزمان:

(33) *كلّ من هبّ ودبّ /الآن / في هذه اللحظة /...

وهو إجراء لا يقبله المثل، فلا يجوز القول:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

(34) *الملاحظ الآن / في هذه الربوع / أنّه لكلّ مقام مقال.

نخلص من هذه المقارنة إلى أنّ التقييد بظرفي الزمان والمكان لا ينسجم مع الأمثال؛ لأنّها تعبّر عن حقائق عامّة، مطلقة (Gross, M. 1986,163) ، تتناقض مع التخصيص الموجود في التوسعة بالظروف، وهو إجراء تقبله العبارات الاصطلاحيّة.

وعدم قبول الأمثال تلك التوسعات لا ينفي وجود تغييرات أخرى مرتبطة بظاهرة الإبدال في بعض الأمثال كقولهم: "هل يخفى على النّاس القمر، وهل يخفى القمر؟ أو وافق شنّ طبقة وأوفقُ من شنّ لطبقة، وكذلك المرء بأصغريه، ويعيش المرء بأصغريه، وجاء بالقضّ والقضيض وجاء القوم قضُّهم بقضيضهم وجاؤوا قضّا وقضيضا..." (الميداني، ت.518، ط 1955). ولعلّ هذا الضرب من الإبدال يمكن اعتباره درجة دنيا من درجات الحرية تجعلنا نراجع الاعتقاد السائد الذي يعتبر الأمثال نموذجا طرازيّا للتكلس التامّ (المسعودي، 2002).

من الخصائص الشكليّة للأمثال تَميُّزها بسمات إيقاعيّة ناتجة عن التقديم والتأخير كما في قولهم: كل فتاة بأبيها معجبة، **وعلى قدر الكساء أمدّ رجلي**، وتتميّز الأمثال أيضا بالإيجاز واختزال العبارة، ففي المثل **لو ذات سوار لطمتني** تقدير للعبارة المحذوفة (لكان أخف عليّ)، وفي **كلاهما وتمرا** الأصل **لك كلاهما وتمرا**، ومن ذلك أيضا **الظباءَ على البقر** أي خَلِّ الظباء على البقر أو اخترت الظباء على البقر (سيبويه، ط د.ت، 1/ 256).

وتبرز الخصائص الإيقاعية كذلك في الجناس الصوتي والسجع: "لكل صارم نَبوة، ولكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة"، أو في الإيقاع العروضيّ في أمثال هي في الأصل أشطر أبيات شعريّة جرت على الألسن وأصبحت من مأثور القول، أو هي أمثال تبنّاها الشعراء وصاغوها شعرا (الخوارزمي، ت.395هـ، ط. د.ت)، من قبيل: حسن في كل عين من تودّ (الرّمل)، وما الحب إلا للحبيب الأول (الرّجز)؛ فكلّ هذه العوامل التركيبيّة والإيقاعيّة تتضافر فتُيسِّر حفظ الأمثال وتداولها جيلا بعد جيل، باعتبارها خلاصة حكمة الشعوب وعصارة تجاربها في الوجود.

بعد عرض القيود التركيبية والتوزيعية والتحويلية للمتواليات المتكلسة في ضوء المنهج الاختباريّ التحويليّ، نزعم أنّه تبيَّن لنا الفرق بين العبارات من حيث درجات التقييد، وانكشفت لنا حقيقة التكلس ظاهرة لغويّة متدرّجة القيود، لا تخلو من وجود نسبة ولو محدودة من حريّة الاختيار، وهي خصيصة تكسب المتواليات المتكلسة مرونة تُيسّر إدراجها إعرابيّا داخل الجملة، وتضمن اتساقها نصّيا في مستوى الخطاب.

ولا تبدو ظاهرة التدرّج مرتبطة فحسب بطبيعة النظام اللغويّ، وإنما مردّها أيضا إلى سمات ذاتية منها تنوّع أصناف المتواليات المتكلسة، فعلى سبيل المثال لا تتساوى العبارات الاصطلاحيّة والأمثال والمتلازمات اللفظيّة من حيث درجات التكلس؛ وهذا يقتضي في مرحلة أولى وضع أصنافيّة شاملة للمتواليات المتكلّسة مع تعريف كل صنف منها وضبط خصائصه المميّزة شكليّا ودلاليّا ثم ترتيب تلك الأصناف من حيث درجات التكلس، وهو ما أنجزناه في بحث مستقل (المسعودي، 2023).

6. ملاحظات ختامية

قدّم هذا البحث ظاهرة التكلّس المعجمي تقديما عامّا يطمح إلى الإحاطة بأهمّ جوانبها، فاقترح تعريفا أوّليّا، ورصد أبرز أسبابها اللغويّة والثقافية، وكان الشاغل الأول في البحث هو محاصرة خصائص التكلّس الشكليّة بواسطة اختبارات المنهج التحويليّ. وبقدر ما أسهمت التحويلات والمقارنات بين التراكيب في التعرّف على خصائص المتواليات المتكلسة وتمييزها من المتواليات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الحرّة، فإنّها قد كشفت - في الوقت ذاته - تشعّب الظاهرة وعسر الخروج من دراستها بضوابط دقيقة، يمكن اعتمادها في وضع حدّ جامع مانع للتكلّس، فكشف البحث الراهن في هذا الموضوع عن قضايا جديدة وجديرة بالمتابعة والدرس.

لقد حاول البحث أن يرسم صورة واضحة للخصائص الشكليّة التي تميّز المتواليات المتكلسة من المتواليات الحرّة، لكنّه لم يواجه قضايا الدلالة بصفة مباشرة بحكم تشعّبها، وهو مقصد يقتضي الفصل بين التكلّس الشكليّ والتكلّس الدلاليّ، ويتطلّب بحثا مستقلّا يأخذ في الاعتبار علاقة تكلّس المعنى بمفاهيم مترابطة منتظمة في ثنائيّات (Svensson ,2004)، هي: التعليل واللاتعليل، والمعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ، والشفافيّة والتعتيم، وقابليّة التحليل وعدم قابليّته. وبعض هذه المفاهيم، وفي مقدمتها المعنى الحرفيّ والتعليل وقابليّة التحليل قد أثارت جدلا علميّا في ضوء تنوّع المقاربات.

ولا تفوتنا الإشارة إلى المقاربة العرفانيّة التي تسعى إلى تعليل العبارات الاصطلاحية بالبحث في أصولها الاستعاريّة والمجازيّة المتجسّدة embodied (Delibegović & Berberović, 2019) ، ونشير أيضا إلى محاولة تصنيف العبارات حسب نوع الصورة البلاغيّة ونوع العناصر التي جرى فيها المجاز وعددها، ووصف آليّات احتساب المعنى في المتواليات التي جرى فيها المجاز جزئيّا (Mejri,1997,286)ودراسة ظاهرة فك التكلس défigement باعتبارها مصدرا للتوليد الدلالي والإبداعيّة الأسلوبية (Mejri, 2009).

ومن المسائل الجديرة بالدرس، نشير إلى اللبس وصلته بتعتيم الدلالة من خلال بعض العبارات التي تقبل تأويلين: تأويلا حرفيّا وتأويلا اصطلاحيّا غير تأليفيّ، ولا يمكن في هذه الحالة أن نحسم الاختيار إذا كانت العبارة معزولة عن السياق، ومنه قولهم *جسّ نبضَه* بمعنى فحصه، أو سعى إلى معرفة رأيه في ضرب من المخاتلة. والمعاجم في هذه الحالة مطالبة بتخصيص مدخلين أحدهما يحيل على القراءة الحرفيّة للمتلازمة اللفظيّة، والآخر يحيل على القراءة الاصطلاحية مع إرفاقهما بشواهد أو سياقات توضيحية مصنوعة (Moeschler, 1996, 53). فيكون ذلك في إطار اضطلاع القواميس بدورها التوثيقيّ؛ لأنّ الاستعمال السليم للمتلازمات اللفظيّة والعبارات الاصطلاحيّة - أو ما يعرف أيضا بالعبارات الخاصة - وسائر المتواليات المتكلسة، جزء لا يتجزّأ من الكفاءة اللغويّة، ويجب أن توليَه الصناعة المعجميّة ما يستحق من الاهتمام جمعا ووضعا، وأن توليه المعجمية النظريّة ما يستحق من البحث في التركيب والدلالة والتداول (Moeschler, 1996) ، وذلك بعد أن شكّل هذا المجال المعجمي عقبة كأداء أمام تعليم اللغات للناطقين بغيرها (Manzoor, 2015 ؛ بن حمودة،2015)، وأمام الترجمة والمعالجة الآليّة للغات الطبيعيّة، وجميعها مشاغل لسانيّة مهمّة، شدّت وما تزال تشدّ اهتمام الباحثين في مجالَيْ اللسانيات التطبيقيّة واللسانيات النظريّة على حدّ سواء.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع العربية

الأستراباذي، رضي الدين، (ت.684هـ، ط 1996)، *شرح الكافية*، تح. يوسف حسن عمر، مطبعة قار يونس، بنغازي

بو جدرة، رشيد، 1986، *التطليق*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

بن حمودة، رفيق (2015). التأليفات المقيدة: الخصائص ومعوقات الاكتساب. *أبحاث ودراسات*. نشر مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بالشراكة مع معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود.

الخطيب، عدنان (1994). *المعجم العربي بين الماضي والحاضر*. (ط2)، مكتبة لبنان، بيروت.

الخوارزمي، أبو بكر محمد العباس. (ت.395هـ، ط د.ت)، *الأمثال*. تحقيق محمد حسين الأعرجي. القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع.

دي سوسير، فردينان (1985). *دروس في الألسنيّة العامّة*. تعريب: القرمادي، صالح.، والشاوش، محمد.، و عجينة،محمد، الدار العربية للكتاب. تونس- ليبيا.

سيبويه، أبو بشر، (ت.175هـ، ط د.ت.) *الكتاب*، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشاوش، محمد (2001). *أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية*. المؤسسة العربيّة للتوزيع، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين (1986). المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي. *مجلة المعجمية12*. 15-30.

العاتي، أيمن الطيب بن نجي (2019). *ترتيب الوحدات المعجمية المركبة في المعجم العربي المعاصر*. معالجة لغوية حاسوبيّة. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. دراسات عدد 17.

العسكري، أبو هلال، (ت.395هـ، ط1 ،1988)، *جمهرة الأمثال*، دار الكتب العلمية، بيروت.

غروس، موريس (1989). *في النحو التحويليّ*. تعريب: الكشو، صالح. بيت الحكمة، تونس.

ابن فارس، أحمد (ت.395هـ، ط1997). *الصاحبي في فقه اللغة*. تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية. (ط1)، بيروت.

ابن فارس، أحمد، (ط د.ت.) *الإتباع والمزاوجة*. تحقيق كمال مصطفى. مكتبة الخانجي ومكتبة المثنى، بغداد.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت. 174 هـ، ط1993)، *كتاب العين*. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

ابن مراد، إبراهيم (1993). مقدمة لنظرية المعجم. *مجلّة المعجمية*. *ع9-10*. ص 29-81.

الهذيلي، يحيي (2005). *دور الفعل في بنية الجملة من خلال كتب النحو والمعاجم*. دار سحر للنشر، تونس.

هليّل، محمد حلميّ (1986). الأسس النظرية لوضع معجم المتلازمات اللفظيّة العربيّة. *مجلة المعجمية*، *ع12*. ص 225-243.

الهيشري، الشاذلي (2003). *الضمير بنيته ودوره في الجملة*. كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس.

المجدوب، عزالدين (2015). مفهوم *الوظيفة المعجمية* في نظرية معنى نص وأثرها في تعليم الألسنة. *مجلة اللسانيات العربية*، ع.*2*. 202-225. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

المسعودي، عبد العزيز (2023). الوحدات المعجميّة العباريّة: خصائصها وأصنافها. *مجلة علوم اللغة العربيّة*. *ع1*. 105-136.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المسعودي، عبد العزيز (2019). *التطور اللغوي بين المعجم والنحو*، بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء. سلسلة دراسات. ع. 15. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدم اللغة العربيّة. الرياض. المملكة العربية السعودية.

المسعودي، عبد العزيز (2002). الإبدال والاسترسال. *أعمال ندوة الاسترسال في الظاهرة اللغوية*. سوسة: كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة.

المقدسي، أبو عبد الله، (ت.336هـ، ط 1971)، *صحاح الأحاديث فيما اتفق عليه أهل الأحاديث*، دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت.711هـ، ط1999)، *لسان العرب*، (ط2)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

المهيري، عبد القادر (1981). رأي في بنية الكلمة العربية. في *"اللسانيات في خدمة اللغة العربيّة"*. سلسلة اللسانيّات ع5. مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة. تونس.

الميداني، أبو الفضل (ت.518هـ، ط د.ت. 1955)، *مجمع الأمثال*، مطبعة السنة المحمدية.

ميلاد، خالد (2001). *الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحويّة تداوليّة*، جامعة منوبة. المؤسسة العربية للتوزيع، تونس.

ابن يعيش، موفق الدين. (ت.643هـ، ط د. ت). *شرح المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

المراجع الأجنبية

- Baylon, C. (2000). Mignot, X. *Initiation à la sémantique du langage*, Nathan.
- Ben Hamouda, R. (2009). Quelques aspects du figement en Arabe : La locution prépositive. In Pedro Huerta & Salah Mejri. *Figement défigement et traduction*. Rencontres Méditerranéennes 2. Alicante.
- Courtois, B. Silberstein, M. (1990). Dictionnaires électroniques du français. *Langue française*. 87. Sept.
- Cruse, D.A. (1997). *Lexical semantics*. Cambridge University Press.
- Comrie, B. and Thompson, S. A. (1985). Lexical Nominalization. In Shopen, Timothy (ed.). *Language Typology and Syntactic Description* 3. 349-398. Cambridge University Press.
- Danlos, L. (1988). Les expressions figées. *Langages.* n. 90. Juin.
- Delibegović, Džanić, Nihada, Berberović, Sanja. (2019). *Conceptual Integration Theory in Idiom Modifications*. Universitat de Valencia.
- Dubois, J.& C. (1971). *Introduction à la lexicographie*. *Le dictionnaire*. Larousse.
- Gross, G (1988). Degré de figement des noms composées. *Languages*. 90. p57-72.

Gross, M. (1986), Une classification des phrases <<figées>> du français. *Revue Québécoise de linguistique*. 11 :2. 151-187.

Lamiroy, B. (2008). Le figement : à la recherche d'une définition. *Zeitschrift für FranzösischeSprache und Literatur*. Beiheft 36. 85-99.

Maalej, Z. Ning, Y. (2011)**.** *Embodiment Via Body Parts: Studies from Various Languages and Cultures*. John Benjamins Company.

Manzoor, S. (2015). Frozen Expressions and Interference of First Language Ideas, *European Journal of Academic Essays,* 2(9): 1-8.

Marchais-Roubelat, Anne (2010) . Decidere, Guillaume le Conquérant à la bataille de Hastings et l'effet d'irréversibilité, Dans *Prospective et stratégie* 2010/1 (Numéro 1), p. 173 à 175. https://www.cairn.info/revue-prospective-et-strategie-2010-1-page-173.htm

Mejri, S. (1997). *Le figement lexical, descriptions linguistique et structuration sémantique*, Mannouba. Tunis.

Mejri, S. Gross, G. (1998). Le figement lexical. *Rencontres linguistiques Méditerranéennes*. Tunis: Ceres.

Mel'čuk, I. Milićević, J. (2020). *An Advanced Introduction to Semantics: A Meaning-Text Approach*. Cambridge University Press.

Mel'čuk, I. (2015). *Clichés, an Understudied Subclass of Phrasemes*. Yearbook of Phraseology. Mouton de Gruyter. 6: 55-86.

Mel'čuk, I. (2013). Tout ce que nous voulions savoir sur les phrasèmes, mais…, *Cahiers de lexicologie*. Nº1 (= nº 102). 129-149.

Moeschler, J. (1996). *Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle*. Armand Colin.

Nübling, D. &Szczepaniak, R. (2009). Religion + s + freiheit, Stabilität + s + pakt und Subjekt (+s +) pronomen: Fugenelemente als Marker phonologischer Wortgrenzen, *Sonderdruckeaus Studienzur Fremdwortbildung, Herausgegeben von Peter O. Müller.* in Georg Olms Verlag, Hildesheim. Zürich. New York.

Svensson, Maria Helena (2004). *Critères de figement. L'identification des expressions figées en français contemporain*. Umeå : Umeå University.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بيانات الباحث

عبد العزيز بن محمد المسعودي، أستاذ مشارك في تخصص الدلالة والمعجم في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم ببريدة (المملكة العربية السعودية). وأستاذ التعليم العالي بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سوسة (تونس)، حاصل على الدكتوراه في اللسانيات من كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جامعة تونس، عام1997. تدور اهتماماته البحثية - في مجال اللسانيات - حول العلوم المعجمية والدلاليّة. وله مقالات منشورة في مجلات متخصصة وبحوث مطولة في منصة أكاديميا.

AUTHOR BIODATA

Abdelaziz Messaoudi is an Associate Professor of Lexicology and Semantics at the Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Human Sciences, Al-Qassim University (Saudi Arabia). He is also a Professor of Linguistics at the University of Sousse (Tunisia). Dr. Messaoudi obtained his PhD degree in 1997 from the University of Mannouba (Tunisia). His research interests in linguistic fields include Arabic Lexicology and Semantics.

معرف أوركيد(ORCID) 0000-0001-9896-9781

Email: abdelazizmessaoudi@yahoo.fr

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

الخصائص الصرف- تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية: مقاربة أدنوية

The morphosyntactic properties of negation in Arabic: A minimality approach

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-002

محمد التاري
قسم اللغة العربية، كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

توثيق البحث APA Citation:
التاري ، محمد. (2024). الخصائص الصرف- تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية: مقاربة أدنوية. *مجلة اللسانيات العربية*، *19*، 38-58.

استقبل في: 27-06-1445/ **رُوجع في:** 24-10-1445/ **قُبل في** 08-11-1445/ **نُشر في:** 25-12-1445
Received on: 2024-01-09 / **Revised on:** 2024-05-03 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

يطرح نقل الرأس (Head Movement)(HM) صعوبات للبرنامج الأدنوي بسبب عدم ملاءمته لاعتبارات تسويغ السمة الصورية. وبعد استعمال السمات المقولية، كالسمة الفعلية [ف] والاسمية [س] لتحفيز نقل الرأس (HM)، إشفارا للمشكل أكثر منه تفسيرا. وتخلق السمات المقولية إضافة إلى ذلك، ما يسمى مشكل "القاعدة غير المشروعة" (Traffic Rule)، في الاشتقاقات التركيبية. ولهذا السبب اقتُرح حديثا أن يكون نقل الرأس جزءا من المكوّن الصواتي (تشومسكي 2001أ، وبويكس وستيبانوفيتش 2001). وفي هذه الورقة، نعيد النظر في الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية المعيار من خلال الاقتراح النمطي لنقل الرأس، (أوحلا 1991، 1993، وبنمامون 2000)، وندافع بدلا من ذلك عن التحليل المتناوب الذي بموجبه ندرس بعض خصائص نسق النفي وفق الآليات الأدنوية المتعلقة بتسويغ السمة الصورية (العملية طابق بالخصوص)، في حين ندرس الخصائص الأخرى بناء على الاعتبارات الصرف-صواتية.

الكلمات المفتاحية: نقل الرأس- السمة الصورية- النفي- طابق- صرف تركيب

Abstract

Head movement (HM) has always posed a problem to the minimalist program because of its apparent incompatibility with formal feature licensing considerations. Using categorial features (e.g. [N] and [V]) to motivate HM is a "coding" of the problem rather than an explanation. In addition, categorial features create what is called a "traffic rule" problem in syntactic derivations. It has been recently suggested, therefore, that HM be part of the phonological component (Chomsky 2001a; Boeckx and Stjepanović 2001). In this paper, I revisit the morphosyntactic properties of the negation paradigm in Standard Arabic (SA), where HM has been typically proposed (Ouhalla 1991, 1993; Benmamoun 2000), and argue instead for an alternative analysis whereby certain properties of the negation paradigm follow from minimalist mechanisms of formal feature licensing (in particular, the operation *Agree*), while other properties follow from morphophonological considerations.

Keywords: Head movement- Formal feature- Negation- Agree- Morphosyntax.

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1. المقدمة

يطرح نقل الرأس (Head Movement)(HM) صعوبات للبرنامج الأدنوي بسبب عدم ملاءمته لاعتبارات تسويغ السمة الصورية. وبعد استعمال السمات المقولية كالفعل والاسم لتحفيز (HM)، إشفارا (Coding) للمشكل أكثر منه تفسيرا. وتخلق السمات المقولية إضافة إلى ذلك، ما يسمى مشكل "القواعد غير المشروعة" (Traffic Rules)، في الاشتقاقات التركيبية. ولهذا السبب، اقتُرح حديثا أن يكون نقل الرأس جزءا من المكون الصواتي (تشومسكي Chomsky 2001أ، وبويكس وستيبانوفيتش Boeckx and Stjepanović 2001). وفي هذه الورقة، نعيد النظر في الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية من خلال اقتراح نقل الرأس، (أوحلا، 1991، 1993)، و (بنمامون، 2000)، وندافع بدلا من ذلك عن التحليل المتناوب الذي بموجبه ندرس بعض خصائص نسق النفي وفق الآليات الأدنوية المتعلقة بتسويغ السمة الصورية (العملية "طابق" Agree)، في حين ندرس الخصائص الأخرى بناء على الاعتبارات الصرف-صواتية. تنتج عن افتراض تقسيم العمل بين التركيب والصرف-صواتة العديد من الفوائد التجريبية، حيث لا تواجهنا المشكلات النظرية التي ترتبط عادة بنقل الرأس. ويوفر التحليل على هذا النحو مزيدا من الدعم للعملية "طابق" ذات الأساس الأدنوي، ويمكن لنقل الرأس (أو على الأقل ما تقتضيه العلاقات بين الرؤوس الوظيفية) أن يخضع للعملية التي يفرضها تسويغ السمة الصورية[1] في النحو (Formal Feature Licencing).

2.نقل الرأس في البرنامج الأدنوي

اعتبرت مجموعة من عمليات النقل، منذ نموذج المبادئ والوسائط تشومسكي (1981)، حالات لعملية "أنقل أ" (move α) وحدها. لكن تمثيلات هذه العملية دائما ما كانت تبدي سلوكا مختلفا. وقد تميز كل من (نقل المركب XP) و(نقل الرأس X°)[2]، بسلوك مختلف تبعا للخصائص العامة والقيود في عمليات النقل. نمثل في (1) و(2) كيف يؤثر نقل المركب ونقل الرأس في البنيات: (البنيات من الإنجليزية نقلا عن سلطان (Soltan، 2008، ص3)):

1) أ. البنية قبل نقل المركب ب. البنية بعد النقل

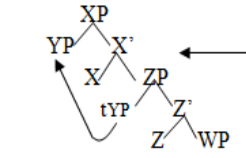

متغيرات: (x,y,z,w)

2) أ. البنية قبل نقل الرأس ب. البنية بعد نقل الرأس

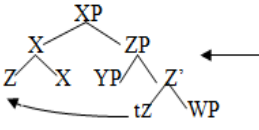

يطرح النقل داخل البرنامج الأدنوي مع ذلك مشكلات، فاشتقاق البنية (2ب) دائما ما يطرح مشكلات لعدة أسباب: أولها أن نقل الرأس يكسر قيد التوسع (Extension Condition) بناء على تشومسكي (1995)، الذي ينص على أن عمليات النقل يجب أن تصل إلى جذر الشجرة[3]. وثانيا يخلق نقل الرأس سلسلة غير منتظمة بناء على نظرية بنية المركبات العارية تشومسكي

(1995)، حيث يعتبر أثر Z في البنية (2ب) مقولة أدنوية، لكن Z نفسها أدنوية وقصوى في الآن نفسه، ولذا يخرق انتظام السلسلة. قد يكون المشكل الحقيقي بخصوص نقل الرأس ضمن إطار البرنامج الأدنوي، أن العملية لا يقودها أدنويا تسويغ السمة الصورية، وأن استعمال السمات المقولية (مثل [+ V] لسمات الفعل و[+ D] لسمات الاسم)، كما هو مقترح في تشومسكي (1995)، أصبح يعد بمثابة إشفار (coding) للمشكل بدلا من تقديم تفسير له. إضافة إلى أن السمات المقولية أصبحت حجة لخلق مشكل القاعدة غير المشروعة، كما يشير تشومسكي (2001أ). فمثلا في البنية (3أ) قبل النقل، إذا كان الزمن (T) يحمل السمتين الفعلية [+ V] والاسمية [+ D] فإن الطريقة المناسبة لموافقة هذه السمات تكمن في نقل المركب الحدي (DP) إلى مخصص الزمن (SpecTP) لموافقة السمة [+ D]، ونقل الفعل إلى الزمن لموافقة السمة [+ V] كما في البنية (3ب) بعد النقل:

3) أ. البنية قبل النقل ب. البنية بعد النقل

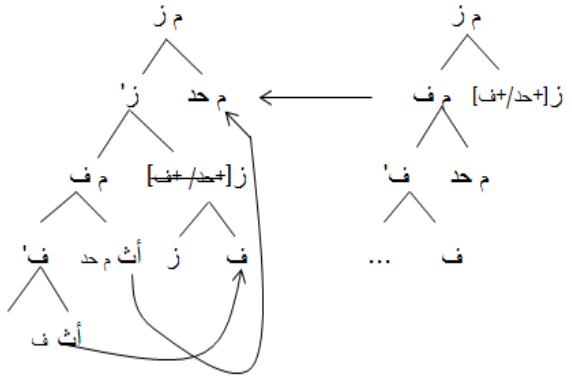

هناك طريقة أخرى مناسبة لفحص السمات المقولية للزمن (T) في (3أ): نقل المركب الفعلي VP إلى مخصص مركب الزمن SpecTP لفحص السمة [+V]، ونقل الرأس D° إلى رأس الزمن T° لفحص السمة [+ D] وبالتالي توليد البنية بعد النقل غير المرغوب فيها في التمثيل (4):

4).

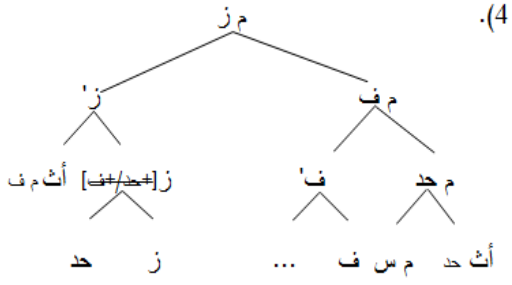

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

هذا النقل للمركب الفعلي VP إلى مخصص مركب الزمن SpecTP (كما في اللغات من نمط VOS مثلا)، وكذا نقل الرأس D° إلى رأس الزمن T° (كما في الاتصال الضميري في اللغة الرومانية واللغات المشابهة لها)، سبق اقتراحه في الأدبيات اللسانية. لكن توارد العمليتين في 4) لم يختبر تجريبيا[4] . نحتاج إذن طريقة لتنظيم توافق السمة في بنيات من قبيل (3أ) و(3ب) وحدها - وليس 4)- التي تنتج بعد عملية النقل. وأخيرا نشير إلى أنه بينما يفترض عادة أن يكون لنقل المركب تأثير دلالي: مثلا صعود يسمح لربط العائد أن يتحقق. كما في الجملة الإنجليزية:

(The boys seem to each other [it to like Mary]) سلطان (Soltan، 2008، ص5)

لا يبدو بالمقابل، أن نقل الرأس يقترن بتأثير مماثل، كما في صعود الفعل في الفرنسية وعدم صعوده في الإنجليزية، الأمر الذي يجعله لا يرتبط بأي فروق دلالية تتوفر عليها كل واحدة من اللغتين. وهذا يجعلنا نقترح أن العمليتين ربما ليستا من النوع نفسه (تشومسكي، 2001أ). ولحل المشكلات المتعلقة بنقل الرأس، هناك اقتراح بإقصاء نقل الرأس من التركيب واعتباره بدلا من ذلك عملية تخص المكون الصرف-صواتي. وتجذبه ربما، الخصائص الإلصاقية الملائمة للرؤوس الوظيفية (تشومسكي 2001أ، وبويكس وستيبانوفيتش 2001). وعلى الرغم من أن هذا قد يتجاوز المشكلات النظرية المشار إليها سابقا، فإنه يحتاج إلى الإثبات التجريبي. وفي الحقيقة نحن في حاجة إلى التأكد ممّا إذا كانت كل الظواهر تعالج بواسطة نقل الرأس تركيبيا قبل الاستمرار في تتبع المقاربة الصرف-صواتية لنقل الرأس. لأجل ذلك نعيد مراجعة الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في العربية المعيار. وقد أظهرت ظاهرة نقل الرأس أن التحليل التركيبي للوقائع ما يزال ممكنا، إذا ما وسعنا مجال العملية "*طابق*" لتشمل علاقات واسعة ليس فقط بين الرؤوس والمقولات الجوهرية (Substantive Categories) (مقولات الاسم والفعل والصفة، أو المقولات المعجمية)، لكن أيضا بين الرؤوس الوظيفية ورؤوس وظيفية أخرى في التمثيلات التركيبية؛ أي أن هذا التحليل المقترح لن يواجه أيا من المشكلات النظرية المطروحة سابقا والمرتبطة بنقل الرأس، في أثناء الوصف الآني لمجموع الوقائع التجريبية في اللغة.

نتطرق في المبحث الثاني من هذا المقال إلى الوقائع (Facts)الصرف-تركيبية للنفي الجملي في اللغة العربية، ونناقش في المبحث الثالث تحليل بنمامون (2000) للنفي في اللهجات العربية ونشير إلى ما تطرحه استنتاجاته من مشكلات. ونبين عكس ما ذهب إليه في كون مورفيم النفي Neg أعلى رتبة من الزمن (T). ونناقش في المبحث الرابع المقاربة الصرف-صواتية للنفي في اللغة العربية، وننظر في المشكلات المتعلقة بها. ونقدم في المبحث الخامس التحليل المبني على أساس "*طابق*" لوقائع النفي في اللغة العربية المعيار. ثم نناقش في المبحث السادس النتائج النظرية والتجريبية التي تشكل دعما إضافيا للتحليل المقترح (المناوب بين التركيب والصرف-صواتة). ونصوغ في الأخير النتائج المتوصل إليها.

3. أنظمة النفي في اللغة العربية

هناك ثلاثة أصناف للنفي الجُمْلي (sentential negation) في اللغة العربية المعيار: صنف له صُرْفة زمنية يضم أداة النفي "لا" (التي ترتبط سمتها الزمنية بالزمن في سياق الجملة)، و"لم" و"لن". وصنف ثان لا يحمل هذه الصُّرفة (ø-inflecting)، تمثله "ليس" (التي تحمل سمات التطابق الثلاث)، وصنف ثالث محايد تمثله "ما". نناقش هذه الأصناف من خلال الأمثلة أسفله مع التركيز على الخصائص الصرف- تركيبية لكل صنف.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

1.3. حمل النفي للزمن وحياد الفعل

تمثل هذا الصنف "لا" ومتغيراتها "لم ولن"، وهي أدوات تملك صرفة زمنية، وبحسب زمن الجملة قد تسلك "لا" النافية سلوك "لم" في نفي الماضي، أو مثل "لن" في نفي المستقبل، أو الحاضر كما توضح الأمثلة في 5):

5) أ. لا يقرأُ زيد الكتاب

ب. لم يقرأْ زيد الكتاب

ج. لن يقرأَ زيد الكتاب

يلاحظ أن الفعل مع هذه الأدوات يظهر في الصورة غير الموسومة للزمن، جهة اللاتمام، ولكن يسِمها الوجه "mood-marking"، أو كما يسميه الفاسي الفهري (1993) الإعراب الزمني. وهو ما نستعمله هنا تفاديا للخلط المصطلحي وجه/وجهة. ونعتبر الأمثلة في 5) لها نفس القوة الإنجازية (ترد جميعا جملا خبرية منفية مع اختلاف في الخصائص الزمنية)، وثلاث حالات من الإعراب الزمني: التعييني في(5أ)، والجزمي في (5ب)، والافتراضي في (5ج). نتوقع ألا يكون الزمن في الفعل والنفي معا كما توضح لا نحوية الأمثلة 6):

6) أ. * لم قرأ زيد الكتاب

ب. * لن سيقرأَ زيد الكتاب

نضيف أن هناك شرطَ/ضرورةَ وجود علاقة مجاورة بين أداة النفي والفعل بحيث لا يمكن لعنصر آخر (المركب الحدّي مثلا) الورود بينهما كما يبين لحن الجمل 7):

7) أ. *لا زيدٌ يحب القراءة

ب. * لم زيدٌ يقرأْ الكتاب

ج. * لن زيدٌ يقرأَ الكتاب

2.3. تطابق النفي دون مجاورة الفعل

ترد "ليس" في سياقات الزمن الحاضر، لنفي الجملة وتحمل التطابق، وهي ترتبط دلاليا بالنفي الفعلي[5] وتعطي توكيدا إضافيا للجملة مقارنة بـ"لا" كما في 8):

8) أ. ليس زيد يحب القراءة

ب. ليست هند تحب القراءة

ج. لسنا نحب القراءة

نلاحظ أن "ليس"، بخلاف "لا"، لا تتطلب مجاورة الفعل، كما توضح إمكانية ورود مركّب حدّي (DP) بين "ليس" والفعل الرئيسي في (8أ) و(8ب)، وأنها لا يمكنها أن تتوارد في سياقات غير زمن الحاضر كما يوضح لحن الجمل في 9):

9) أ. *لست قرأت الكتاب

ب. *لست سأقرأ الكتاب

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

3.3. النفي غير الصُّرفي

تمثل هذا الصنف أداة النفي "ما" التي لا تحمل صرفة الزمن ولا صرفة التطابق، وتتوارد مع جميع صيغ الفعل (10أ-ج) ولا تتطلب شرط مجاورة الفعل (11أ-ج):

10) أ. ما قرأ زيد الكتاب

ب. ما يحب زيد القراءة

ج. ما يسافر زيد غدا

11) أ. ما زيد قرأ الكتاب

ب. ما عادة ننام مبكرا

ج. ما غدا سنسافر

4.3. التعميمات الوصفية

يمكن تلخيص أصناف النفي السابقة في التعميمات الوصفية التالية:

12) أ. الأداة "لا"، تحمل صرفة الزمن وتشكل مركبا صرفيا مع الفعل الذي يظهر في الصورة غير الزمنية وغير التامة.

ب. الأداة "ليس" التي تملك صرفة التطابق وترد فقط في سياق الزمن الحاضر ولا تشكّل مركّبا صرفيا مع الفعل.

ج. الأداة "ما" لا تملك صرفة الزمن ولا التطابق وتتوارد مع كل الصيغ الفعلية ولا تشكّل مركّبا صرفيا مع الفعل.

4. تحليل حركة نقل الرأس في اللغة العربية

تعالج مجموعة من الأبحاث اللسانية (أوحلا 1993، 1991، شلونسكي Shlonsky 1997، بنمامون 2000)، صرفة زمن النفي في اللغة العربية اعتمادا على النقل رأس إلى رأس بين رأسي الزمن والنفي. وبما أن الزمن يتضامّ مع النفي، فإن سمة زمن الجملة ستظهر على النفي بدلا من الفعل، وهذا ما يبرر ظهور الفعل غير موسوم بالزمن، وبجهة اللاتمام. وللتمثيل لذلك نقدم ونناقش تحليل بنمامون (2000) للنفي الزمني، الذي قدم ثلاثة افتراضات مهمة في دراسته للنفي في اللغة العربية:

13) أ. أولا: الزمن أعلى رتبة من النفي في سلّمية الجملة العربية.

ب. ثانيا: زمن الماضي وزمن المستقبل موسومان بالسمة الفعلية [V +] التي تقتضي الفحص بواسطة صعود الفعل للزمن، في حين لا يملك زمن الحاضر هذه السمة ومن ثم لا يتحقق الصعود فعل-إلى-زمن.

ج. ثالثا: يحمل رأس النفي السمة [N +] الاسمية التي تتطلب الصعود لفحصها.

بناء على هذه الافتراضات، يصعد الفعل (V) في سياقات الزمن الماضي والمستقبل إلى الزمن (T)، ليلتصق بالنفي في طريقه (لاعتبارات أدنوية) وهكذا ينشأ المركب [[Neg+V]+T]. وبما أن مركب النفي هو الذي يلتصق بالزمن (T)، فإن سمة الزمن تظهر على النفي لا على الفعل الكامن داخل مركب النفي، كما هو مطلوب. وبالمقابل في سياقات الزمن الحاضر يصعد الفعل إلى النفي فقط لا أبعد من ذلك، وفي هذه الحالة سيظهر النفي والفعل في حالتهما العادية. ونمثل لهذا الاشتقاق بـ14) أسفله:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

14) أ.

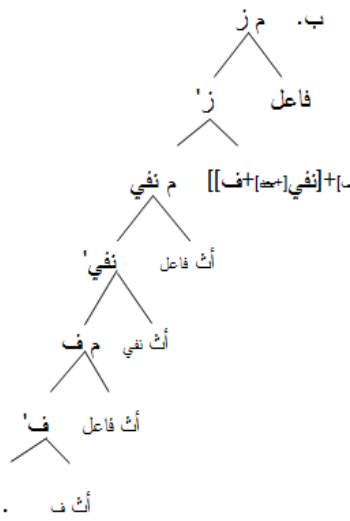

ب.

يعتمد بنمامون (2000) في وقائع النفي على لهجات العربية المعاصرة مثل العربية المصرية، ليدافع عن افتراضه القاضي بأن الزمن أعلى رتبة من النفي في اللهجات العربية. وفي هذه اللهجات هناك عادة نوعان من أدوات النفي: لاصقة ظرفية "ما...شي" والمورفيم المنفصل "مِش" ونمثل لذلك بأمثلة من العربية المصرية في 15):

15) أ. خالد ما قَرَأْش الكتاب

ب. خالد مِشْ بِيَقْرَأ الكتاب

اعتمادا على بنمامون، فالتباين في 15) يفسر عموما على خلفية الافتراض الوارد في (13ب) بشأن الاختلاف في صعود الفعل في التراكيب التي زمنها الحاضر والتي زمنها مختلف. والآن لنفترض أن النفي أسفل رتبة من الزمن: حسب تحليل بنمامون يتوقع أن يتضامّ الفعل مع النفي في أثناء صعوده إلى الزمن في سياقات الزمن الماضي كما يظهر من (16أ)، وليس الأمر كذلك في سياقات الزمن الحاضر، بما أنه من المفترض عدم وجود فعل يصعد في الأخير، كما يظهر في (16ب):

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

16) أ.

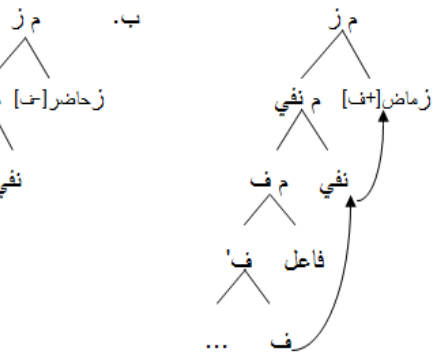

ب.

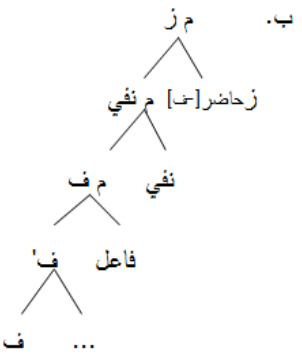

كما يتبين، هناك اختلاف في المعطيات بين هذه اللهجات العربية، الأمر الذي يجعل هذا التحليل لا ينطبق على كل الوقائع. ففي العربية المصرية يمكن لصيغ الزمن الحاضر أن تتوارد مع اللاصقة الظرفية للنفي، حيث يمكن أن نبدل (15ب) بـ17) أسفله:

17) . خالد ما بي يَقْراش الكتاب (سلطان Soltan، 2008، ص14)

إذا كان بنمامون مصيبا باعتبار رتبة النفي أسفل من الزمن، وبخصوص الزمن الحاضر الذي يحمل السمة [-ف]، فإن نحوية جمل من قبيل (17) ستظل غامضة. بالإضافة إلى أن مورفيم النفي المستقل "مِش" يجب أن يسبق صيغة الفعل المستقبل بعكس التحليل الذي اقترحه بنمامون:

18) . خالد مِش في الغالب هَيَقْرا الكتاب

ما تظهره (18)، في الواقع، هو أن النفي يجب أن يكون أعلى رتبة من الزمن في بنية الجملة. وبالمثل هناك لهجة مصرية واحدة على الأقل، يُتكلم بها في محافظة الشرقية، تتوارد فيها "مِش" مع صيغة الفعل الماضي:

19) . خالد مِش قَرا الكتاب

إذا كان الزمن في سياقات الماضي يملك السمة [+ف]، فليس من الواضح إذن لماذا يظهر النفي غير اللاصقي في هذه اللهجة. إضافة إلى أنه حتى في هذه اللهجات المصرية، حيث الجمل مثل 19) لاحنة، يمكن لمورفيم النفي المستقل أن يتوارد مع صيغ الفعل الماضي في جمل الاستفهام التصديقي (سؤال: نعم/لا):

20) . مِش خالد قَرَا الكتاب؟

إذا كانت رتبة النفي أسفل من الزمن فإن البنيات في 18)، 19) و20) غير قابلة للاشتقاق. نستنتج إذن أن النفي أعلى رتبة من الزمن في بنية الجملة العربية، وأن التنوع الملاحظ في اللهجات الحديثة بالخصوص، قد ينتج سواء عن نقل الفعل إلى الزمن فقط، وهنا يلحقه المورفيم/الصرفية اللاصقة، أو عن نقل الفعل إلى الزمن ثم إلى النفي، وهنا يلحقه مورفيم اللاصقة الظرفية. ومع ذلك إذا كان النفي أعلى من الزمن نحتاج إلى تفسير لا نحوية البنيات في 21) من العربية المعيار حيث الزمن يتحقق في الفعل بدلا من النفي (كما البنيات 6) سابقا):

21) أ. * لا قرأ زيد الكتاب

ب. *لم قرأ زيد الكتاب

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ج. * لن سيقرأ زيد الكتاب

5. اشتقاق النفي الزمني في الصرف-صواتة

يمكن دراسة الجمل المنفية في اللغة العربية وفق مقاربة أخرى وذلك باعتبار النفي ظاهرة صرف-صواتية خالصة لا تتطلب أي عمليات تركيبية. لننظر إلى الجملة المنفية (5ب) والتي نعيدها هنا في 22) حيث يتحقق الزمن الماضي في النفي، في حين يرد الفعل خاليا من الزمن لكن يحمل سمات التطابق وعلامة الجزم:

22). لم يقرأْ زيد الكتاب

يمكن أن نقول إن التركيب بنى التمثيل البنيوي في 23)، مع تجاهل بعض التفاصيل غير الملائمة:

23). [م نفي نفي [م ز ز[+ماض]ø [م ف...ف...]]]

نتساءل الآن: كيف يمكن لعملية نقل الرأس أن تنطبق في هذا النموذج كي نشتق البنية السطحية ل (22)؟ هناك إمكانية واحدة تشبه التمثيل في 24):

24) أ. أُنقل الزمن إلى النفي:

[م نفي[نفي+ ز[+ماض]ø][م ز [م ف...ف...]]]

ب. أُنقل الفعل إلى المركب [نفي+زمن]:

[م نفي[[نفي+ز[+ماض]ø]+ف][م ز[م ف ...]]]

ج. التهجية [+ماض] في النفي وسمات التطابق في الفعل يشكلان [نفي[+ماض] +فـø]].

تظهر بعض الأسئلة فيما يتعلق بـ 24). أولها: نحتاج إلى التأكد من أن الزمن ينتقل إلى النفي قبل انتقال الفعل إلى المركب الكلي. ومن جهة أخرى، سنولد الجمل اللاحنة في (21). كذلك حتى مع الخرْج الصحيح لنقل الرأس الصرف-صواتي، نحتاج إلى تفسير لماذا يحقق الفعل سمات التطابق في الزمن، وليس سمة الزمن. ومن جهة أخرى لماذا لا يحقق النفي كلًّا من سمات التطابق والزمن المرتبطة بالزمن؟ إضافة إلى ذلك، ورغم التشابه بين النفي الزمني، والنفي التطابقي (النفي مع سمات التطابق)، نجد أنفسنا مجبرين على معالجتهما بكيفية مختلفة: السابق في الصرف-صواتة، الأخير في التركيب، مع إغفال التعميم الملاحظ تقليديا. أيضا، وبموجب هذا التحليل، يمكن لورود الإعراب الزمني في الفعل أن يعالج معجميا فقط بالرغم من اطراده/انتظامه. وأخيرا في الجمل المتضمنة لما يسمى النوع الافتراضي (المضارع المنصوب)، ليس هناك إمكانية لنفي زمني كما تظهر المعطيات 25):

25) أ. أراد زيد ألا يرحل عمرو

ب. * أراد زيد ألّم يرحل عمرو

ج. * أراد زيد ألّن يرحل عمرو

والسؤال الآن: كيف يمكننا تفسير الوقائع في 25) من وجهة صرف-صواتية؟

نخلص إلى أن أي تحليل، يخص عملية نقل الرأس تركيبيا، يمكنه أن يفسر الجمل التي تتضمن النفي الزمني في العربية المعيار، وأول افتراض يتحتم عليه تفاديه يتعلق بسلسلة فرط التوليد (Overgenerating) [نفي غير زمني +فعل زمني]. وعلى النقيض من ذلك يدفعنا التفسير الصرف-صواتي لعملية نقل الرأس لمعالجة كل من النفي الزمني والنفي التطابقي بشكل مختلف، بالرغم من أن كليهما يُظهِر نمطا/نموذجا مشابها. علاوة على ذلك، لا أحد من التحليلين يفسر وجود سمات الإعراب

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الزمني في الفعل في هذه السياقات. ونقدم في المبحث الموالي تحليلا متناوبا (Alternative) لنسق النفي في اللغة العربية يهتم بالوقائع دون الخوض في المشكلات النظرية أو التجريبية لكل من التحليلين.

6. التحليل الأدنوي: "طابق" في التركيب، ونقل الرأس في الصرف-صواتة

يقترح تشومسكي (2001أ، 2001ب) في البرنامج الأدنوي الجديد، بعكس النموذج الأول (تشومسكي 1995)، وخلافا لما جاء في نموذج المبادئ والوسائط، أن التوافق في السمات الصورية كسمتيْ الإعراب والتطابق يستنتج من العملية "*طابق*" وهي عملية قديمة مبنية في النحو[6]. فـ"طابق" عملية تؤسس علاقة بين عنصر α/أ (*مسبار*) له سمات غير مؤولة، وعنصر β/ب (*هدف*) له سمات مؤوّلة مطابقة في مجال التحكم المكوّني لـ α (C-Command domain)، فتقيّم (Valued) سمات المسبار غير المؤوّلة بواسطة السمات المؤولة المطابقة لها في الهدف، كما في التمثيل (26):

(26)

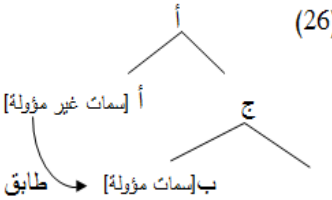

تمثل سمات التطابق (شخص، عدد، جنس) السمات غير المؤوّلة في الزمن، وسمات الاستفهام في المصدري أو سمات الإعراب في الأسماء، نماذج للسمات غير المؤوّلة. فمثلا إعراب الرفع في الفاعل تتم موافقته مع الزمن بواسطة العملية طابق، في حين تتم مطابقة إعراب النصب في المفعول مع الفعل الخفيف بنفس العملية طابق 27):

27). [م مص [م ز ز [م ف ع فاعل ف خ [ف' ف مفعول]]]]

يُفترض أن تخضع "طابق" كذلك لشرط النشاط: فلكي يدخل كل من المسبار والهدف في علاقة "طابق" يجب أن يكون كلاهما نشيطا (Active). أي كل واحد منهما يجب أن يحمل سمة غير مؤوّلة أو سمة للتقييم نتيجة لهذه العملية. فمثلا طابق بين الزمن والاسم الذي يحمل سمة إعراب غير مؤولة مسموح بها، بينما طابق بين الزمن والاسم الذي سبق وقُيّمت سمته الإعرابية (ربما عبر علاقة "طابق" سابقة مع رأس آخر أو عبر إسناد إعراب معجمي) غير مسموح بها. وعلى سبيل المثال تنتقي الأفعال الموجهة الوجوبية في اللغة العربية، مركّبا حرفيا لموضوعه المُعَاني. وكذلك يسند المركّب الحدّي ضمن المركّب الحرفي المعاني إعرابا بواسطة الحرف، حيث المركب الحدي لم يعد متاحا للعمليات "طابق". وكما تبين في هذه التراكيب، تتحقق طابق مع الموضوع المحوري بدلا من ذلك، وتسند له إعراب الرفع[7]:

28). يجب/تجب على المؤمنين الصلاةُ

على الرغم من انغلاق (Opacity) المركب الحرفي المعاني في الجمل مثل (28)، فإن إمكانية وجود التطابق وإسناد إعراب الرفع تأتي من وجود هدف آخر للزمن يجب مطابقته معه، وهو المركّب الحدي المحوري كما هو ممثل في التمثيل الشجري 29) الممثل لجمل من قبيل 28):

(29).

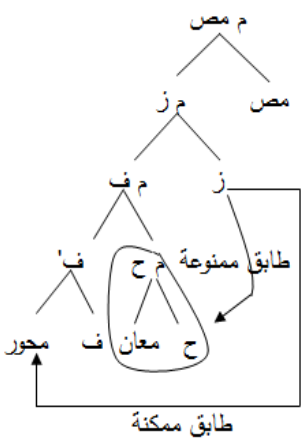

نخلص إلى أن "طابق" عملية تركيبية تحدث بين عناصر تركيبية داخل مجال محلي في بنية جملة تخضع لحالة النشاط الناتجة عن توافق السمات الصورية للرؤوس الوظيفية والمقولات الجوهرية المعنية. نقترح في ما تبقى من فقرات أن "طابق" تمتد إلى السياقات التي تدخل فيها الرؤوس الوظيفية في علاقات فيما بينها والتي عادة ما تؤدي إلى دمج صرفي. وسأفترض أن هذه الحال تنطبق على نسق النفي في اللغة العربية.

نلاحظ، بخصوص النفي الصُّرفي (النفي المتضمن لصرفة الزمن ("لا" ومتغيراتها "لم" و"لن") أو صرفة التطابق مع "ليس") في اللغة العربية، أن لهذه الظاهرة ميزة، ميزة توافق السمة الصورية بالمعنى الأدنوي. ونلاحظ كذلك أنه لا يوجد سبب لنقول إن سمات التطابق في النفي تختلف عن سمات التطابق في الزمن أو عن أي رأس وظيفي. وبكيفية مماثلة من المفترض أن تكون سمات الزمن في النفي كذلك. إذا كان الأمر كذلك، يجب علينا أن نتساءل عما إذا كان باستطاعتنا دراسة الظاهرة وفق آليات توافق السمة الصورية المتداولة في التركيب الأدنوي. ومن الواضح أن المقاربة "مخصص-رأس" ليست قابلة للتطبيق على هذه الظواهر. ومن جهة أخرى كما رأينا في المحور الأول من هذا الفصل، أنّ توافق السمة عبر نقل الرأس يطرح عدة مشكلات نظرية تظل بدون حل. لذا نتساءل كيف يشتغل التركيب المبني على "طابق" في هذا الصدد؟ فإذا عبرت "طابق" عن علاقة رأس-رأس كما في افتراض تشومسكي (2001أ، ب)، فإنه لا يمكن أن نحصر تطبيقها بين الرؤوس الوظيفية والمقولات الجوهرية فحسب، ولكن يجب أن يخضع كل عنصرين في البنية لعلاقة مسبار-هدف إذا تم استيفاء شروط هذه العلاقة، أي إذا كان للعنصرين سمات غير مؤولة تتطلب التقييم. ونفترض هنا أن النفي في العربية المعيار يمكنه بالفعل الدخول في علاقة "طابق" مع الزمن في بعض السياقات، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور النفي الزمني. ومن جهة أخرى ينتج النفي التطابقي عن النفي الحامل لسمات التطابق التي تقتضي التقييم بواسطة العلاقة "طابق" مع المركّب الحدّي. أما النفي غير التطابقي فإنه ببساطة رأس غير نشيط لا يدخل في أي علاقات تركيبية، وسنناقش هذا النوع في ما يلي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1.6. اشتقاق النفي الزمني في اللغة العربية

بناء على الوقائع المتعلقة بنسق النفي التي قدمناها في المبحث الثاني من هذه الورقة، نصوغ افتراضا معقولا بأن النفي في العربية المعيار قد يدخل الاشتقاق مع السمات غير المؤوّلة للزمن أو مع سمات التطابق غير المؤوّلة، وكلتاهما تتطلب التوافق في التركيب وفق الافتراضات الأدنوية المعيار. لنر كيف يشتغل هذا التحليل: ننظر في حالة النفي الزمني أولا كما في 30):

30). لم يقرأ زيد الكتاب

لنفترض أن للنفي في هذه الحالة سمات زمنية غير مؤوّلة، ونذكر أيضا أن الفعل في سياق النفي الزمني يظهر حاملا إعرابا زمنيا تبعا للفاسي الفهري (1993) (أو إعراب الجزم/النصب المحيل على الوجه mood) . وبما أن مثل هذه السمة تكون كذلك غير مؤوّلة، سنفترض أن الزمن يحمل بعض سمات الإعراب الزمني غير المقيّمة. والآن، إذا كان النفي أعلى رتبة من الزمن كما استنتجنا من التحليل المقدم في المبحث الرابع، ثم عند نقطة الاشتقاق حيث يتقدم/يتصدر النفي، نحصل على البنية 31)، مع إهمال بعض التفاصيل غير الملائمة[8]:

31). [م نفي نفي[س ز غ مؤولة] [م ز ز [+ماض]/ø/[إعراب ز غ مقيم] [م ف فاعل ف جذر...]]]

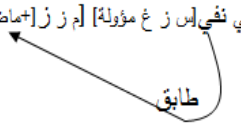

هنا تكمن العلاقة المعيار: مسبار-هدف التي تقتضي طابق لتقييم كلٍّ من سمة الزمن في النفي، وسمة الإعراب الزمني في الزمن. تقودنا للتمثيل (32) التالي:

32). [م نفي نفي[+ماض] [م ز ز[+ماض]/ø/[إعراب ز غ مقيم] [م ف فاعل فجذر...]]]

نلاحظ أن التمثيل (32) يطرح مشكلات: يتنبأ أن يبقى الزمن [+ماض] ظاهرا في رأس الزمن (وبالتالي في الفعل) إلى جانب ظهوره في النفي، وهذا غير صحيح، كما بيّنّا في المعطيات 6) السابقة والتي نعيدها هنا في 33):

33) أ. *لم قرأ زيد الكتاب

ب. *لن سيقرأ زيد الكتاب

يتحتم علينا إذن التمييز المعياري بين العلاقة (رأس-مركب)، والعلاقة (رأس-رأس). مع اعتبار أن "طابق" بين الرأس والمقولة الجوهرية (مقولة الاسم/الفعل) يؤدي إلى تقييم السمة في الرأس حيث يمثل التقييم سيرورة لنسخ السمة، فمثلا "طابق" بين رأس الزمن والمركّب الحدّي تؤدي إلى نسخ سمات تطابق المركّب الحدّي على رأس الزمن. لنفترض بعد ذلك، من أجل التمييز بين العلاقة (رأس-مركّب)، والعلاقة (رأس-رأس) المطلوبة في أي نظرية، أن شرطا وجيها (نسميه شرط تطابق الرأس) يضمن أنه في العلاقات (رأس-رأس) الناجمة عن "طابق"، تظهر السمة المنسوخة بوضوح في المسبار، لكن تؤوّل في الهدف عندما يكون هذا الأخير رأسا لعجرة أخت للمسبار. وهذا سيضمن أن السمة المقيّمة في المسبار تحذف وتسمح بذلك للاشتقاق أن يقوم/يتلاقى في الصورة المنطقية. لكن في الوقت نفسه تبقى السمة (غير الساكنة) في الهدف حاضرة وتؤوّل في الصورة المنطقية. هذا الشرط هو ذاته الموجود عند هال وكايزر (2002) باسم (Strict Complementation Condition) في عملية الضمّ، وباسم تعميم نقل الرأس عند (Pesetsky and Torrego 2001)[9].

لكي نعطي مثالا ملموسا نعيد النظر في المشاكل التي يطرحها التمثيل البنيوي في 32) والذي نعيده هنا في 34):

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

34). [م نفي[+ماض] [م ز[+ماض]/ø/[إعراب ز غ مقيم] [م ف فاعل فجذر...]]]

إذا أخذنا بعين الاعتبار شرط تطابق الرأس، فإن المشكل مع 34) سيختفي، حيث [+ماض] حين تظهر على كل من رأسيْ النفي والزمن، ستنطق في الأول فقط ولكن تؤوّل في الثاني، في توافق مع شرط تطابق الرأس، حيث الهدف -رأس الزمن- رأسا للعجرة أخت المسبار لا- رأس النفي-. هكذا نتوقع لا نحوية الجمل التي يتوارد فيها كل من النفي الزمني والفعل الحامل للزمن. وقد يبدو شرط نقل الرأس خاصا/طارئا هنا. وسنقدم المزيد من الأدلة التجريبية لاحقا على أنه موجود بالفعل[10].

حاولنا أن نبين أن الزمن يظهر على النفي وتفادينا القول بتعدد واسمات الزمن في الجمل المنفية في العربية المعيار. وسنتعامل مع ما تبقى من الاشتقاق في إطار المكوّن الصرف-صواتي، فمثلا نقل الفعل إلى رأس الزمن ورأس النفي يحتمل أن تحركه السمات اللاصقة للرأسين وهو نتيجة لما تقتضيه المجاورة الملحوظة[11]. نشير كذلك إلى أن الفعل سينتهي باستقبال سمات التطابق في الزمن، عندما لا يوسم بالزمن مع صيغة اللاتمام (أو يخرق شرط تطابق الرأس). ونتيجة للعملية طابق سيتم تقييم سمات الإعراب الزمني في رأس الزمن، وهو ما يفسر وجود هذه السمات الصورية في الفعل في مثل هذه السياقات. نخلص أخيرا إلى أن التحليل المقترح هنا بناء على "طابق" يعتمد على الخصائص المتعلقة بالنفي الزمني في اللغة العربية. أولا: يظهر الزمن في حرف النفي كانعكاس لعملية تقييم لسمة غير مؤولة في رأس النفي. وثانيا: يجب أن يرد الفعل على صيغة اللاتمام غير موسوم بالزمن حيث يحقق النفي سمة الزمن. ثالثا: يعتمد على علاقة المجاورة في العملية الصرف-صواتية لنقل الرأس التي تقتضي صعود الفعل إلى الزمن والنفي لمطابقة/موافقة سماته اللاصقة. وأخيرا تقودنا العلاقة "طابق" إلى تقييم الإعراب الزمني في رأس الزمن، فينجم عن ذلك ما يسمّى عادة سمة الوجه في الفعل.

2.6. اشتقاق النفي التطابقي: حالة "ليس"

نُذكّر أن "ليس" تُظهر سمات التطابق، بخلاف "لا"، وهي تتوارد مع سياقات الزمن الحاضر فقط، ولا تقتضي مجاورة الفعل كما تظهر الأمثلة المعادة هنا:

35) أ. ليس زيد يحب القراءة

ب. ليست هند تحب القراءة

ج. لسنا نحب القراءة

بناء على حضور سمات التطابق في "ليس"، نفترض أن النفي في هذا السياق يدخل الاشتقاق بسمات تطابق غير مؤوّلة تتطلب التقييم. وسنبين أن رأس النفي في هذه الحالة يتطابق مع الهدف في المركّب الحدّي ويسلك الطريقة نفسها التي يسلكها رأس الزمن. فمثلا في (35أ-ج) يتطابق النفي مع الفواعل: (زيد، هند، ضمير الفاعل الفارغ) توالياً. ونشير إلى أنّ ليس في أدبيات النفي في العربية المعيار تعتبر مركبة من حرف النفي "لا" ورابطة الزمن الحاضر المهجورة "أيْس"[12]. وهذا ما يفسر لماذا توافق "ليس" سياق الزمن الحاضر فقط. ومنه يمكننا تقديم التمثيل البنيوي التالي (36)، عندما يدخل رأس النفي الاشتقاق، مع إهمال بعض التفاصيل غير الملائمة[13]:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

36).[م نفي **نفي**[س نط غ مؤولة]/[س ز غ مؤولة] [م ز ز أيس[حاضر]/[إعراب ز غ مقيم] [م ف **فاعل** ف**ـ**جذر...]]]

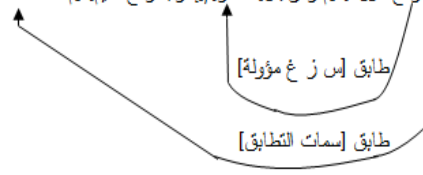

تربط "طابق" بين رأس النفي والفاعل بالطريقة المعتادة، لتقييم سمات التطابق الصورية، وتربط كذلك بين رأسيْ النفي والزمن لتقييم سمة الزمن الصورية، ومطابقة الإعراب الزمني في رأس الزمن. ووفقا لشرط تطابق الرأس، يمكن التلفظ بالزمن فقط في رأس النفي كما هو مطلوب. وفي المكون الصرف-صواتي ينتقل المورفيم الرابطة "أيْس" إلى لاصقة النفي المستقبِلة لتشكيل أداة النفي المركبة "ليس". نشير إلى أنه إذا كان رأس الزمن الحاضر لا يحمل سمات التطابق (انظر الهامش 10)، فإننا لا نملك تبريرا لظهور الفعل الرئيسي بسمات التطابق، كما رأينا في المعطيات (35). ويكون الجواب متاحا بسهولة، عندما نعتمد تمثيلات متعددة في البنيات الجهية في العربية المعيار، كما (37أ)، والعربية المصرية كما (37ب):

37) أ. كانت هند تلعب في الحديقة

ب. الوِلاد كانوا بيلعبوا في الحديقة (Soltan،2008، ص28)

نقترح بناء على تعدد التطابق أن مثل هذه البنيات تتضمن إسقاطا جهيًّا يحمل بدوره سمات تطابق نشيطة وهذا ما يفسر وجود التطابق المتعدد في كل من الفعل المساعد والفعل الرئيسي[14]. وبالنظر إلى بناء "ليس" المحصور في السياق الجهيّ، خاصة جهة العادة أو جهة التدرج، يترتب على ذلك ضرورة حمل سمات تطابق جهية تستقبل الفعل في جمل من قبيل (35). وبالتالي فالتمثيل البنيوي الكامل للنفي بـ"ليس" مع العلاقة "طابق" ونقل الفعل سيكون كما في 38):

(38)

[م نفي**نفي**[س نط غ مؤ]/[س ز غ مؤ][م ز ز أيس[حاضر]/[إع ز غ مقيم][م جه**جه**[س نط]+**ف**ـجذر[م ف فاعل...أثر ف]]]]

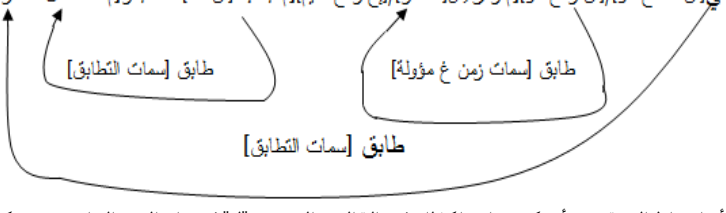

نشير إلى أن إسقاط الجهة يجب أن يكون حاضرا كذلك في حالة النفي الزمني مع "لا" في سياق الزمن الحاضر حيث تكون القراءة الجهية متاحة كذلك كما في 39):

39). لا يحب زيد القراءة

بخلاف حالة "ليس"، لا وجود لرأس معجمي يمكنه حمل لاصقة النفي، ولذا يتحتم على المركّب [جهة+فعل] الصعود لاستقبال النفي، والتضام/الدمج (Merging) في الطريق مع الزمن، وهو ما يفسر ضرورة المجاورة في مثل هذا النوع من النفي. هذا صحيح ويدعمه بكيفية مباشرة التحقق في حالة الفعل المساعد "كان"، والضم/الدمج الصرفي مع المركب [جهة+فعل] لا حاجة له، حيث الفعل المساعد أقرب مستقبِل للاصقة النفي، والمجاورة لم تعد مطلوبة:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

40) أ. لم يكنْ زيد يلعب

ب. لن يكونَ زيد يلعب

نخلص إلى أن خصائص النفي بـ"ليس" في اللغة العربية، يمكن تفسيرها اعتمادا على التحليل المبني على "طابق" المقترح هنا: أولا: التطابق في "ليس" هو نتيجة لتقييم سمات التطابق مع المركب الحدي الفاعل. ثانيا: التوارد الحصري لـ"ليس" مع سياق الزمن الحاضر يرجع إلى صيغتها المركبة التي تشمل الرابطة المعجمية للزمن الحاضر. ثالثا: الحاجة إلى المجاورة بين "ليس" والفعل يقتضيها استقبال الرابطة المعجمية للنفي، وبالتالي منع الفعل من الانتقال إلى النفي، والصعود بدلا من ذلك إلى الجهة فقط، ومن ثَمَّ ظهور سمات التطابق كذلك.

3.6. اشتقاق النفي المحايد: حالة "ما"

تعبر "ما" عن النفي المحايد فلا تحمل صرفة الزمن ولا التطابق وتتوارد مع جميع صيغ الفعل، ولا تشترط مجاورة الفعل كما توضح الأمثلة المعادة هنا في41):

41) أ. ما قرأ زيد الكتاب

ب. ما يحب زيد القراءة

ج. ما يسافر زيد غدا

بناء على سلوك "ما"، من المنطقي أن نفترض أنها تحمل سمات غير مؤوّلة وبالتالي لا تدخل في أي علاقة "طابق". وبالتالي نرشحها لأن تتوافق مع جميع صيغ الفعل (ماض، حاضر ومستقبل)، وهكذا ستظل سمة الزمن في رأس الزمن وبعد ذلك تظهر على الفعل عندما يصعد هذا الأخير. وهذا ما يفسر لماذا يكون تأثير عدم المجاورة ملحوظا مع "ما" حسب افتراض أن النفي يكون إلصاقيا عندما يستقبل السمات الصورية (انظر الهامش 8).

4.6. استنتاج

رأينا في المبحث الأخير 5) أن الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية تخضع في وصفها لتحليل مركّب، وفقا لعلاقات رأس-رأس (خاصة بين الرؤوس الوظيفية) المبررة بالحاجة إلى موافقة السمات الصورية كسمات الزمن والتطابق في النفي، في حين يتحقق نقل الأفعال المعجمية إلى الرؤوس الإلصاقية المستقبِلة في المكون الصرافي. ويجب أن يأخذ التحليل بعين الاعتبار أنماط الجمل المنفية الثلاث في اللغة: النفي الزمني، والنفي التطابقي، والنفي المحايد. وإذا صح ذلك، فإن هذا التحليل سيقدم المزيد من الأدلة على أن العملية "طابق" تمثل في النحو آلية لموافقة/تسويغ السمة الصورية ليس فقط بين الرؤوس الوظيفية والمقولات الجوهرية، ولكن أيضا في مجموعة فرعية للعلاقات رأس-رأس التي تمت معالجتها باعتبارها حالات لنقل الرأس وخاصة المتوقفة على الرؤوس الوظيفية. وسنرى في المحثب الموالي المزيد من الأدلة التجريبية على صحة هذا المقترح.

7. بعض نتائج تحليل النفي الصرفي على أساس طابق

نناقش في هذا المبحث الفوائد النظرية والتجريبية للتحليل على أساس طابق لنسق النفي في اللغة العربية المقدم في المبحث السابق.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1.7. النتائج النظرية للقضايا المرتبطة بنقل الرأس

نظرا إلى أن التحليل المقترح لا يقتضي أي نقل فعليّ للرأس في التركيب، ولكن فقط السمة المقيمة (وهو المشكل النظري المناقش في الفقرة الأولى بخصوص عدم ظهور نقل الرأس). وإذا كان توحيد السلسلة يعتبر بالفعل من مبادئ النحو، فإنه لا يوجد خرق لهذا المبدإ هنا، لعدم وجود النقل وبالتالي انعدام السلسلة. وبالمثل، إذا كان شرط التوسع ينطبق على الإلحاق، فإن الاقتراح الحالي متوافق مع ذلك، حيث العملية "طابق" لا تنتج بنية إلحاق، والأهم أن العملية أدنوية؛ لأنها تقتضي فحص السمات الصورية للرؤوس الوظيفية.

2.7. النتائج التجريبية

1.2.7. النفي في الجمل غير الفعلية

ينص الاقتراح المقدم للتوّ على أن رؤوس النفي وحدها لا تتطلب صعود الفعل، أي "ليس" و"ما" التي ستتوافق مع ما يسمى تراكيب الرابطة غير الفعلية. وهذا لأن النفي في مثل هذه الحالات من جهة غير إلصاقي ومن جهة أخرى لا يحتاج الفعل ليستقبله وهي حالة "ما"، أو لأن رأس النفي يمكن أن يُستقبل من قبل الزمن المعجمي، وهي حال الصيغة المركبة "ليس". وعلى النقيض من ذلك، يرجح أن يكون النفي الزمني، لأنه إلصاقي كما حالة "لا"، غير متوافق مع الجمل غير الفعلية. وهكذا، نثبت التنبؤ: "ما" و"ليس" يمكنهما أن تنفيا الجمل غير الفعلية، ولا يمكن لـ "لا" فعل ذلك:

42) أ. ما زيد في الدار

ب. ليس زيد في الدار

ج. * لا/لم/لن زيد في الدار

2.2.7. تفاعل النفي والمصدري والزمن

يدفعنا الاقتراح السابق (التحليل على أساس "طابق")، إلى اقتراح/تنبؤ آخر يقضي أن تدخل رؤوس وظيفية أخرى، مبدئيا، في علاقة "طابق" كما هي الحال بالنسبة إلى رأس النفي. ونستدل هنا على أن المصدري في العربية المعيار كذلك، قد يظهر بسمات زمنية غير مؤولة تقتضي التقييم عبر طابق[15]. وهذا راجع لطبيعة نظام المصدري في اللغة. فحسب عَوْن (1981) هناك نمطان من أنظمة المصدري المدمجة، في اللغة العربية: ("أنّ" و"أنْ"). ويختلف سلوك هذين المصدريين، فالمصدري "أنّ" يتوافق مع جميع صيغ الفعل في الجملة المدمجة، وخلافا لذلك تتوارد "أنْ" مع صيغة اللاتمام غير الموسومة للزمن فقط (المضارع المنصوب في اصطلاح النحو العربي).

43) أ. ظننت أنّ هندا كتبت الرسالة

ب. ظننت أنّ هندا تكتب الرسالة

ج. ظننت أنّ هندا ستكتب الرسالة

44) أ. أراد زيدٌ أنْ يرحلَ عمرو

ب. *أراد زيدٌ أنْ رحل عمرو

ج. *أراد زيدٌ أنْ سيرحل عمرو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

نلاحظ أنه بينما لا تحتاج "أنّ" لمجاورة الفعل، تحتاجها خلافا لذلك "أنْ". فقد بينت المعطيات في (43أ-ج) أعلاه عدم احتياج "أنّ" لمجاورة الفعل المدمَج، في حين نبين من خلال المعطيات (45) أسفله لا نحوية استعمال "أنْ" دون مجاورتها للفعل:

45) أ. *أراد زيدٌ أنْ عمرو يرحل

ب. *أراد زيدٌ أنْ غدا يرحل عمرو

هذا السلوك المتناقض لكل من "أنّ" و"أنْ"، يوازيه سلوك أداة النفي الزمني "لا" في مقابل "ما" المحايدة. يمكن أن نخمن أن الاختلاف بين المصدريين "أنّ" و"أنْ" هو اختلاف في تحقق الزمن: فـ "أنّ" لا تحقق زمن الجملة المدمجة، في حين تحمل "أنْ" السمة الزمنية لهذه الجملة. وهناك أدلة جيدة على أن هذا صحيح من خلال تفاعل النفي مع نمطي المصدري. فـ "أنّ" يمكنها أن تتوارد مع جميع أدوات النفي الزمني (لا، لم، لن)، وخلافا لذلك يمكن لـ "أنْ" أن تتوارد فقط مع "لا": 46) مقارنة بـ47):

46) أ. ظننت أنّ هندا لم تكتب الرسالة

ب. ظننت أنّ هندا لا تكتب الرسالة

ج. ظننت أنّ هندا لن تكتب الرسالة

47) أ. أراد زيد ألّا (أنْ+لا) يرحل عمرو

ب. *أراد زيد ألّم (أنْ+لم) يرحل عمرو

ج. *أراد زيد ألّن (أنْ+لن) يرحل عمرو

يمكن أن يؤخذ الاختلاف بين 46) و47) بعين الاعتبار، إذا افترضنا أن "أنْ" هي نتيجة لتشرّب المصدري لسمة زمن الجملة المدمجة. وتحديدا يتطابق النفي مع رأس الزمن في الزمن، ويليه تطابق المصدري مع النفي في الزمن كذلك. وبناء على شرط تطابق الرأس، يتحتم على سمة الزمن أن تتحقق على مستوى الرأس الأعلى، الذي يمثله المصدري في هذه الحالة، وهكذا يمكن تفسير غياب أدوات النفي الحاملة لصرفة الزمن مع هذا المصدري إلى جانب الحاجة إلى مجاورة المصدري للفعل. هكذا يقدم نظام المصدري في العربية المعيار المزيد من الدعم للتحليل المبني على أساس "طابق" لنقل الرؤوس، الذي بموجبه يمكن تسويغ/توافق العلاقات بين الرؤوس الوظيفية بناء على الآليات/المكنزمات الأدنوية لتوافق السمات الصورية، وعلى "طابق" في سياق الحاضر.

3.2.7. تفاعل المصدري والزمن في الأمر

يدعم سلوك أفعال الأمر في العربية ولهجاتها صحة التحليل المبني على أساس طابق الذي قدمناه، فصيغ فعل الأمر الموجب تظهر بدون سابقة الشخص تـ-، ونقارن هنا صيغ اللاتمام للفعل مع ضمير الشخص الثاني مع صيغ فعل الأمر الموجب[16]:

48). اللاتمام (البياني) الأمر الموجب

شخص2 مفرد مذكر	تَ-كتبُ	اُكتبْ
شخص2 مفرد مؤنث	تَ-كُتبين	اُكتبِي
ش2 مثنى مذكر/مؤنث	تَ-كُتبان	اُكتبا
ش2 جمع مذكر	تَ-كتبون	اُكتبوا
ش2 جمع مؤنث	تـ-كتبن	اُكتبن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وقد افترضنا أن هناك حالة أخرى يدخل فيها الرأسان الوظيفيان (الأمر المصدري والزمن) في علاقة "طابق"، كما في التمثيل 49) أسفله:

49). [م مص **مص**أمر[س ش غ مؤولة] [م ز ز[شخص]/[عدد]/[جنس]/[إع ز غ مقيم] [م ف **فاعل ف**جنز...]]]

طابق طابق

افترضنا بشكل خاص أن مصدريّ الأمر (مص أمر) له سمات شخص غير مؤوّلة[17]. يتطابق الزمن مع الفاعل عادة لتسويغ/موافقة سمات التطابق في الزمن. ويتطابق المصدري مع الزمن في الشخص، وهكذا تتوافق/تسوغ سمة الشخص المصدرية مثلها مثل الإعراب الزمني في الزمن المبرر بوجود علامة الوجه الجزمي مع صيغة الفعل الأمرية (انظر هامش 13). وبما أن الزمن يكون رأسا لعجرة أخت لعجرة المصدري، وبناء على شرط تطابق الرأس، فإن سمة الشخص وجب أن تتحقق في رأس المسبار، وهو المصدري في هذه الحالة، وهذا ما يفسر غيابها في الفعل. وتظهر نتائج مهمة في كل من النهي (الأمر المنفي/لا تكتبْ)، ومع لام الأمر (لتكتبْ)، وكذلك في ما يتعلق بالاختلاف عبر اللغوي على مستوى صرف تركيب الأمر.

8.خاتمة

ناقشنا في هذا المقال أهم ما يتعلق بنسق النفي في اللغة العربية، من خلال تحليل مبني على أساس العلاقة "طابق" بين الرأسين الوظيفيين النفي والزمن مقرونة بالنقل الصرف-صواتي للفعل المعجمي إلى لاصقة النفي المستقبلة. وقد بيّنّا أن هذا التحليل يشتق كل أنماط النفي بالإضافة إلى خصائصها الصرف-تركيبية. وأظهرنا كذلك أن هذا التحليل يتجنب كل المشكلات النظرية المتعلقة بالعملية التركيبية لنقل الرأس. وبناء على مجموعة من الوقائع التجريبية بخصوص النفي في الجمل غير الفعلية، يكون التفاعل بين النفي والمصدري في الجمل المدمجة مثله مثل خصائص التطابق في الأمر الموجب والأمر المنفي.

الهوامش

[1] السمات الصورية مجموعة من السمات الدلالية والصرفية والتركيبية التي يتم تسويغها، أي فحص مدى توافقها مع المقولات التي تحملها، من خلال العمليات الحاسوبية (الانتقاء والضم وطابق والنقل)، لإنتاج خرج صوتي ومنطقي مقبول (كسمات التطابق والزمن والوجه والإعراب والحد، وغيرها من السمات الفعلية والاسمية...)

[2] (X°، XP) ترمز توأليا للمركبات والرؤوس الوظيفية والمعجمية الممثلة للمقولات، حيث لجميع المقولات نفس البنية التركيبية الداخلية، أي أن كل المقولات تملك رأسا ومخصصا، وفضلة...

[3] المجال المعجمي أسفل التمثيل الشجري للبنية حيث تُسقط المقولات المعجمية (فعل، اسم، صفة، ظرف، حرف نفي/استفهام/عطف...)

[4] اللغة الواردة/الملائمة يجب أن يتحقق فيها الزمن في الرأس D° رأس المركب الحدي DP الفاعل مع ورود الفعل في الصيغة غير الزمنية ومثل هذه اللغة غير موجودة.

[5] يعتبر النحاة العرب القدماء "ليس" فعلا ناقصا لأنها تتصرف مثل الأفعال فيما يتعلق بالتطابق، وتُظهر -ما يناقش غالبا -لا تناظر التطابق فعل-فاعل المرتبط بتناوب رتبة الكلمات في اللغة العربية المعيار.

[6] للمزيد من المعلومات بخصوص توافق السمة الصورية والموضوعات في العملية "طابق"، بعكس المقاربات السابقة، ينظر سلطان (2007،2008) والمراجع المجال عليها هناك.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

[7] السؤال المطروح يخص اختيار تطابق الجنس في (28) والملاحظ أن الأمر ليس حكرا على هذه التراكيب الخاصة لكنه يخص جميع حالات تطابق الجنس حيث الفعل وتطابق المركّب الحدّيّ ليسا متجاورين في البنية السطحية. ويمكن تفسير هذا حسب القاعدة الصرفية التي تسمح بإسقاط تطابق الجنس في السياقات غير المتجاورة. ورغم ذلك يتحقق التطابق تركيبيا كما يظهر من صورته الحالية، مثله مثل صورة إعراب الرفع في الموضوع المحوري.

[8] سيتم تقييم سمات التطابق في الزمن بواسطة طابق مع الفاعل في الحالة العادية. وهذا لا يظهر هنا رغم ذلك.

[9] إذا كانت طابق بالفعل متضمنة للحالات المقترحة هنا، فعلينا أن نفترض أن الفرق، بين تمثيلات طابق النموذجية (أي بين الرأس والمقولات الجوهرية) وبين التمثيلات رأس-رأس المقترحة هنا، ربما يكون محلّيا أو غير محلّي. لهذا السبب يشبه التطابق مع رأس العجرة الأخت إلى حد كبير التطابق مع العجرة الأخت، وربما يوجد تأثير غير محلّي يمنع نفس السمة من الظهور مرتين في مجالين محلّيَين، كما اقترح كَروهمان (2000، 2003). والآن عندما لا تتحقق علاقة الأخوية فإن العنصرين معا في العملية "طابق" يمكن أو ربما يجب أن يقوما بتهجية السمات الملائمة بشكل مستقل؛ فمثلا يقوم رأس الزمن بتهجية سمات التطابق التي سبق تهجيتها أيضا في تطابق المركب الحدي. وأظن أن هذا هو المقصود من تحليل هال وكايزر (2002) للضم. ويمكن أن نتكهن بأن الدمج بالمعنى الذي عند بايكر (1988) من هذا القبيل. ولا يجب أن نرى دمجا لموضوع بمعية تهجيته بشكل منفصل تحت المركب الفعلي نفسه (مثلا لا نماذج من قبيل "زيد اللحم أكل اللحم"). يبقى أن نبحث عن السمة المناسبة التي تقتضي الدمج إذا أردنا توسيع التحليل وفق قاعدة طابق المقترحة في مثل هذه الحالات.

[10] انظر كذلك الهامش السابق أعلاه لمعرفة لِمَ قد يترتب شرط تطابق الرأس.

[11] من الواضح أن النفي ليس لاصقة، ونفترض هنا أن سمة الزمن في رأس النفي هي التي تجعله لاصقة فيصبح جزءا من المركّب الفعلي.

[12] انظر ورايت (Wright ، 1898، ص96)، وأوحلا (1993).

[13] نفترض هنا أن الزمن الحاضر، بخلاف الماضي له سمات تطابقية ساكنة، أي ليس له سمات تطابق فيحتمل أن يكون غير إلصاقي، وأظن أن هذا هو السبب في توارد الجمل غير الفعلية فقط في سياق الزمن الحاضر بسبب عدم وجود سمات في الزمن تقتضي استقبال الفعل، في حين يحمل الماضي والمستقبل سمات تطابق نشيطة وبالتالي إلصاقية تقتضي دائما استقبال الفعل. سيثبت هذا الافتراض فائدته لاحقا خلال المناقشة في هذه الورقة.

[14] لاحظ أن رأس الجهة يعبر عنه بشكل صريح في العربية المصرية (المورفيم "بي" في (37ب)).

[15] انظر (بزتسكي وتوريغو Pesetsky and Torrego، 2001) ، بخصوص حمل المصدري لسمات زمنية غير مؤولة.

[16] تظهر أفعال الأمر في الوجه الجزمي (الإعراب الزمني حسب اصطلاح الفاسي الفهري)، ويلاحظ أيضا أن الانفجار الحنجري الأول (أي الهمزة) بالإضافة إلى الصائت التالي في صيغ فعل الأمر الموجب قد تم إقحامهما بهدف التقطيع/تحليل مقطع.

[17] من غير الواضح ما إذا كان بالإمكان ربط هذا بكون بنيات الأمر في الغالب مع الشخص الثاني. وربما تكون الخصائص الملازمة لمصدري الأمر متوافقة معه، لكونه مكان السمة الصورية للشخص الثاني، كما يرى (الرحالي، 2003، ص ص. 126-128) و(الرحالي، 2004، ص ص. 34-41) بكون بنى الأمر تملك السمة [+أمر] المعبرة عن القوة الإنجازية للجملة وبالتالي فمكانها هو رأس المصدري ولفحص هذه السمة يصعد فعل الأمر إلى المصدري في التركيب الظاهر والصعود إلى المصدري هو الذي يفسر تفرد فعل الأمر بخصائص تركيبية وصرفية خاصة تجعله مختلفا عن الفعل في الجمل غير الأمرية. ويفسر الصعود إلى المصدري في بنى الأمر أيضا التوزيع التكاملي بين غياب تطابق الشخص مع الأمر الخالص وظهوره مع لام الأمر، ولام النهي (الأمر المنفي). فعندما لا يصعد الفعل في بنية الأمر إلى المصدري يسترجع لاصقة تطابق الشخص وعندما يصعد يفقدها، فالأمر موسوم بالتجرد بسمة الشخص الثاني، والفعل عندما يصعد إلى المصدري لفحص سمة الأمر يصبح حاملا لهذه السمة بالتجرد ولا يحتاج لأن يوصف بها صرفيا أو يفحصها، وعندما لا يصعد الفعل إلى المصدري فإنه يوسم بتطابق الشخص صرفيا لأنه لا سبيل آخر لفحص هذه السمة...

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المراجع العربية

الرحالي، محمد. (2003). *تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة*، (ط.1). دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الرحالي، محمد. (2004). المصدري والوجه وسمة الأمر. *سمات الفعل وطرق بنائها*. 27-47. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. جامعة محمد الخامس. الرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر. (2007). *معجم المصطلحات اللسانية*. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت.

مكتب تنسيق التعريب (2002). *المعجم الموحد لمصطلح اللسانيات*. مطبعة النجاح. الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

Aoun, J. (1981). ECP, move α and subjacency. *Linguistic Inquiry*, *12*(4), 637–645. https://www.jstor.org/stable/4178246

Baker, M. (1988). *Incorporation*: A theory of grammatical function changing. University of Chicago Press.

Benmamoun, E. (2000b). *The feature structure of functional categories: A comparative study of Arabic dialects*. Oxford University Press.

Boeckx, C., & Stjepanovic, S. (2001). Head-ing toward PF. *Linguistic Inquiry, 32*(2), 345-355. https://www.jstor.org/stable/4179150

Chomsky, N. (1981). *Lectures on Government and Binding*. Foris. https://doi.org/10.1515/9783110884166

Chomsky, N. 1995. *The Minimalist Program*. MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/9780262527347.001.0001

Chomsky, N. (2000). Minimalist inquiries: The framework. In R. Martin, D. Michaels, J. Uriagereka & S. J. Keyser (Eds.), *Step by step: Essays on minimalist syntax in honor of Howard Lasnik* (pp. 89–155). MIT Press.

Chomsky, N. (2001a). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (Ed.), *Ken Hale: A life in language* (pp. 1–52). MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/4056.003.0004

Chomsky, N. (2001b). *Beyond explanatory adequacy* (MIT Occasional Papers in Linguistics No. 20).

Fassi Fehri, A. (1993). *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Kluwer Academic Publishers. https://doi.org/10.1007/978-94-017-1986-5

Grohmann, K. K. (2000). *Prolific peripheries: A radical view from the left* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Maryland.

Grohmann, K. (2003). *Prolific domains: On the anti-locality of movement dependencies*. John Benjamins. https://doi.org/10.1075/la.66

Hale, K., & Keyser, S. J. (2002). *Prolegomenon to a theory of argument structure*. MIT Press.

Ouhalla, J. (1991). *Functional categories and parametric variation*. Routledge.

Ouhalla, J. (1993). Subject extraction, negation, and the anti-agreement effect. *Natural Language and Linguistic*, *11*, 477–518. https://doi.org/10.1007/BF00993167

Pesetsky, D., & Torrego, E. (2001). T-to-C: An account and its consequences. In M. Kenstowicz (Ed.), Ken Hale: A life in language (pp. 355–426). MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/4056.003.0014

Shlonsky, U. (1997). *Clause structure and word order in Hebrew and Arabic: An essay in comparative Semitic syntax*. Oxford University Press.

Soltan, U. (2007). *On formal feature licensing in minimalism: Aspects of Standard Arabic morphosyntax* [Doctoral dissertation, University of Maryland]. Digital Repository at the University of Maryland. http://hdl.handle.net/1903/7581

Soltan, U. (2008). Heads of a feather "Agree" together: On the morphosyntax negation in Standard Arabic. In G. Iman, & M. Mustafa (Eds.), *On Language, Literature, and Culture*: *A festschrift in honor of Prof Awni Abdel Ra'ouf*. Alkaraz Publication House.

Soltan, U. (2009). Agree in the functional domain: Evidence from the morphosyntax of positive and negative imperatives in Standard Arabic. In A. Ojo (Ed.) *Proceedings of the 39th Annual Conference onAfrican Linguistics*.

Wright, W. (1898). *A grammar of the Arabic language*. Cambridge University Press.

بيانات الباحث

محمد التاري: أستاذ وباحث في اللسانيات النظرية. حامل للدكتوراه في اللسانيات العربية المقارنة، بكلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب (2022). تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية، وقضايا التركيب والدلالة في اللغة العربية.

AUTHOR BIODATA

MOHAMED ET-TARY, teacher and researcher in theoretical linguistics. Doctor and researcher in comparative Arabic Linguistics at the Faculty of Languages, Letters, and Arts. University Ibn Tofail. Kenitra, Morocco (2022). His research interests include Theoretical Linguistics and Arabic Syntax and Semantics issues.

معرف أوركيد **(ORCID)**: 0000-0001-9251-8904

Email: mohamedtari77@gmail.com

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

المُتَمَاثل الصيغيّ ومعالجتُه في القاموسيَّة العربيَّة مع دراسة تطبيقيّة على معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيَّة

Homonymous Templates and their Treatment in Arabic Lexicography with reference to The Doha Historical Dictionary of Arabic

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-003

عبيد كونيجاراث[1] محمد محمد يونس علي*[2]

[2،1] معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر.

توثيق البحث APA Citation:

كونيجاراث، عبيد؛ عليّ، محمد محمد يونس. (2024). المُتَماثل الصيغيّ ومعالجتُه في القاموسيَّة العربيَّة مع دراسة تطبيقيّة على معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيَّة. *مجلة اللسانيات العربية*، *19*، 59-85.

استقبل في: 23-04-1445/رُوجع في: 04-09-1445/ قُبل في 08-11-1445/ نُشر في: 25-12-1445

Received on: 2023-11-07 / **Revised on:** 2024-03-14 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخّص

تتناول هذه الدراسة مفهوم الصيغ المتماثلة (Homonymous Templates) من حيث كونها مظهرًا من مظاهر المشترك القواعديّ (Grammatical Homonyms) الذي يقوم على تعدّد الدلالات القواعديّة، وهي ظاهرة متميّزة عن المشترك اللفظيّ الذي تتعدّد فيه الدلالة المعجميّة، والذي هيمن على المباحث المتعلّقة بالاشتراك في اللفظ، المسمّى Homonymy أو الاشتراك في المعنى، المسمّى Polysemy في الأدبيّات اللسانيّة، في الوقت الذي أهمل فيه الجانب القواعديّ الذي لا يقلّ أهمّيّة عن قسيمه في قضايا الاشتراك. وتسعى الدراسة إلى إبراز أثر هذه الظاهرة في الصناعة المعجميّة من خلال التطرّق إلى منهجيّة معجم الدوحة التاريخيّ في معالجة المداخل المتكوّنة من الصيغ المشتركة، منطلقة من إطار صرفيّ معجميّ. وتتعرّض الدراسة لبعض المفاهيم التي نرى ضرورة إعادة النظر فيها، كالفرق بين الصيغة والوزن، كما تنظر في الضوابط والمعايير التي يمكن الاستعانة بها في التفريق بين الصيغ المتماثلة والمتعدّدة (Polysemous)، والكشف عن مدى التزام معجم الدوحة بمعاييرها.

الكلمات المفتاحيّة: الدلالة القواعديّة، المشترك القواعديّ، المورفيم، المتماثل الصيغيّ، معجم الدوحة.

Abstract

This paper focuses on homonymous templates which represent grammatical homonyms and exhibit multiple grammatical meanings. It distinguishes grammatical homonymy from lexical homonymy, emphasizing that the former involves various grammatical interpretations while the latter pertains to multiple lexical meanings. While lexical homonymy has been extensively studied in linguistic literature, grammatical homonymy has been relatively overlooked despite its comparable significance.

The paper aims to underscore the importance of this phenomenon in lexicography, particularly by examining how the Doha Historical Dictionary approaches entries with homonymous templates from a lexical-morphological framework. Additionally, the paper reconsiders several concepts from a morphological-semantic perspective, including differentiating between templates and patterns. Furthermore, it explores polysemous templates and the various meanings within the lexical entries they form, seeking criteria for distinguishing between homonymous and polysemous templates. It also evaluates the Doha Dictionary's adherence to its proposed standards.

Keywords: grammatical meaning, grammatical homonyms, morphemes, template homonyms, The Doha Dictionary.

*المؤلف المراسل Corresponding author

Email: mohamed.ali@dohainstitute.edu.qa

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:

Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1. المقدّمة

تُعدّ قضيّة الاشتراك اللفظيّ من جملة القضايا اللسانيّة الكبرى التي اهتمّ بها اللغويّون القدامى والمحدثون على حدّ سواء، إذ عُولجت من حيث ماهيّتها ووجودها وأشكالها من جهة، ومن حيث اللبس الناتج عنها والقرائن التي يُستند إليها لفكّه من جهة أخرى، ولا سيّما أنّ السجالات المختصّة بالتمييز بين التماثل اللفظيّ (Homonymy) والتعدّد الدلاليّ (Polysemy)[1] قد شغلت حيّزًا كبيرًا من الدراسات اللسانيّة الحديثة، إلّا أنّه يُلاحظ في المباحث المتعلّقة بها غلبة الدلالة المعجميّة على الدلالة القواعديّة، بحيث تُناقش فيها الوحدات اللغويّة التي تتعدّد دلالاتها المعجميّة دون أن يكون لتعدّد دلالات الوحدات القواعديّة حيّزٌ يُذكر، ككون الصيغ الصرفيّةِ متعدّدة وظيفيًّا، مثل توزّعها بين الاسميّة والوصفيّة، كصيغة (فَعِيل) المشتركة بين المصدر والصفة المشبّهة، ومن ثمَّ إفضاؤها إلى لَبسٍ صرفيٍّ. فظاهرة الاشتراك ليست مختصّة بالمعنى المعجميّ، وإنّما تعتري معاني الوحدات القواعديّة، كالمورفيمات الوظيفيّة المستقلّة والصيغ واللواصق.

ثمّ إنّ الأدبيّات المعاصرة التي اعتنت بتعدّد الوظائف القواعديّة تغلب عليها دراسة الظاهرة من منظور صرفيّ محض، وما ينجم عنه من لبس صرفيّ وقرائن فكّه، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أثرَ المكوّن الصرفيّ المشترك في توليد الوحدات المعجميّة، وما يعتريه من قضايا وإشكالات تخدم علمي المعجميّة (Lexicology)، والقاموسيّة (Lexicography) كأن يكون المكوّن الصرفيّ مكوّنًا اشتقاقيًّا (Derivational) أو تصريفيًّا (Inflectional)، أو كونه متماثلًا يتمتّع بوظائف اشتقاقيّة متباينة، أو متعدّدًا متقارب الوظائف.

وانطلاقًا من هذه المآخذ على الأدبيّات ستسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أنماط الصيغ المتماثلة في اللغة العربيّة بِعَدِّها قسمًا من أقسام المشترك القواعديّ (Grammatical Homonyms)، والكشف عن أثرها في الدراسات المعجميّة الحديثة من خلال استنطاق منهج معجم الدوحة. وبناءً على ما سبق، فإنّ الدراسة ترمي إلى الإجابة عن عدّة تساؤلات وإشكاليّات يمكن إجمالها في سؤالين رئيسين، وهما:

ما مفهوم الصيغ المتماثلة في اللغة العربيّة؟ وكيف تُعالَج المداخلُ المعجميّة المتألّفة منها في معجم الدوحة التاريخيّ؟ ويتفرّع عنه:

- ما أشكال الصيغ المتماثلة من حيث ثنائيّة الاشتقاق والتصريف؟
- هل يمكن الفصل بين الصيغ المتماثلة والمتعدّدة بحيث تُبنى عليه معالجة الوحدات المتكوّنة منها في القواميس؟

1.1 المنهج والمدوّنة

للإجابة عن التساؤلات السابقة، ستعتمد الدراسة على الوصف والتحليل اللذين تقتضيهما طبيعة الموضوع المختار؛ إذ إنّها ستحاول في القسم النظريّ إجلاء ماهيّة الصيغ المتماثلة وأشكالها المختلفة بتفكيك نماذجها وتحليل شواهدها، مستدركة على الدراسات التي سبقتها، كما تتطرّق إلى معالجة معجم الدوحة للمداخل المتألّفة منها في القسم التطبيقيّ. وتتّخذ الدراسة المقاربة الصرفيّة الاشتقاقيّة (derivational morphological approach) إطارًا نظريًّا لها[2]، وهي بتبنّيها هذه المقاربة تجعل المورفيمَ (Morpheme) الوحدةَ التي يقع فيها الاشتراك، إمَّا مستقلًّا بسيط البنية كالكلمات الوظيفيّة والجامدة، أو مقيّدًا كالجذور والصيغ واللواصق، كما أنّها تأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب التي غفل عنها غيرها من الدراسات؛ لأنّه تترتّب عليها أحكام مختلفة من حيث التماثل والتعدّد، إذ ترى أنّ أكثر الوحدات القواعديّة المشتركة متماثلة لا متعدّدة.

ستعتمد الدراسة معجم الدوحة التاريخيّ للّغة العربيّة مدوّنة للكشف عن منهجه في معالجة الظاهرة المدروسة؛ بما أنّ له ضوابط منهجيّة خاصّة في التعامل مع الوحدات التي تتكوّن من الصيغ المتماثلة، ويتوسّع في إدخال المشتقّات التي يغلب وقوع الاشتراك في صيغها، ويهتمّ اهتمامًا بالغًا بالجانب الوظيفيّ للوحدات إضافة إلى تبنّيه النظريّة الحديثة في صناعة المعاجم إلى حدّ كبير مقارنة بغيره.

2. مفاهيم تمهيديَّة

سنوضّحُ في الأقسام القادمة المفاهيم الأساسيّة التي سنتعرّض لها بالمناقشة:

1.2 الوحدة التي يعتريها الاشتراك

إنّ الشائع في الأدبيّات اللغويّة التراثيّة واللسانيّة الحديثة أنّ الكلمة أو الوحدة المعجميّة هي الوحدة التي تقع فيها ظاهرة الاشتراك، وهي عبارة عن تعدّد المعنى، سواء أكانت هناك مناسبة بين الدلالات المتعدّدة أم لا، بَيْدَ أنّنا عندما نمعن النظر في ذلك يتّضح لنا أنّ الاشتراك يقع غالبًا في وحدات أصغر من الكلمة مثل الجذور والصيغ واللواصق والضمائم. فهذه الوحدات هي التي تُسمّى بالمورفيمات[3]، فهي الأَوْلى بأن تكون موطن الاشتراك؛ لكون مفهومها يصدق على الكلمات بسيطة البنية، كما أنّها تشمل الوحدات المقيّدة المشتركة دون الكلمة مثل الجذور والصيغ واللواصق والضمائم المشتركة. ومن أنواع المشترك نذكر:

أ- **في المعاني المعجميّة، كما في:**

- الكلمات بسيطة البنية نحو كلمة (أرض) التي تدلّ على "البَسِيطَة الَّتِي يَعِيشُ عَلَيْهَا الخَلْقُ"، وعلى "الزُّكام"[4].
- الجذور المشتركة نحو (د ر س1) في نحو (دَرَسَ الطالبُ)، و (د ر س2) في نحو (دَرَسَ الثوبُ).

ب- **في المعاني القواعديّة، كما في:**

- المورفيمات الوظيفيّة المستقلّة المشتركة نحو (إنْ) الدالّة على الشرط والنفي والتأكيد.
- الصيغ المشتركة نحو صيغة (مَفْعَل) في نحو (مَتْجَر) الدالّة على المكان والمصدر الميميّ.
- اللواصق[5] المشتركة نحو (ة) الدالّة على التأنيث والوحدة والمبالغة...
- الضمائم[6] المشتركة نحو (وَ) ترد عاطفة واستئنافيّة وحاليّة وواوَ معيّة وأداة قسم وواوَ ربّ وزائدة وواوَ الثمانية والمبدلة من همزة الاستفهام (ابن هشام، ت. 761هـ، ط. 1964، 1/ 391- 408).

2.2 مفهوم المشترك القواعديّ

إنّ مدار مفهوم الاشتراك وضابطه الأساسيّ هو تعدّد المعنى، وأمّا المعنى فينقسم إلى معنى معجميّ ومعنى قواعديّ، فإذا كان الأمر كذلك، فإنّه من الضروريّ منطقيًّا أن يكون للاشتراك صنفان[7]: صنفٌ يدور حول تعدّد المعنى المعجميّ ويمكن تسميته بـ"الاشتراك المعجميّ"، وآخر يتبلور فيه تعدّد المعاني القواعديّة ويُسمّى "الاشتراك القواعديّ" (عليّ، 1993، ص261، 262؛ 2009، ص 48). وكما أنّ لفظ "العَيْن"، مثلًا، يدلّ على معان معجميّة متباينة نحو الباصرة وينبوع الماء، فإنّ المشترك القواعديّ (مُفْعَل في نحو مُصَاب) هو صيغة صرفيّة مندرجة تحت المباني القواعديّة تحمل عددًا من المعاني القواعديّة: المصدر الميميّ واسم المفعول والمكان والزمان.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

حينما ندقّق النظر في مباحث الاشتراك عند اللغويّين العرب القدامى، نُلاحظ أنّهم لم يفرّقوا بين المشترك المعجميّ والمشترك القواعديّ، كما أنّهم لا يتعرّضون لهذا الأخير غالبًا، بل إنّهم يقصدون بمصطلح "المشترك اللفظيّ" عند الإطلاق الألفاظَ التي لها أكثر من معنى معجميّ دون التعرّض لقسيمه القواعديّ. وممّا يعزّز ما نذهب إليه قولُ البعلبكيّ في تقديمه لكتاب عرار (2011، ص 4): "ثمّ إنّ الأعمّ الأغلبَ في مفهومِ القُدماء لظاهرة المشترَك أنّها تقع في المستوى المُعجميّ... ولا يخرجُ عنه إلّا فيما ندر".

ومن الأمثلة على ذلك تركيزُ ابن فارس (ت. 395هـ) في معرض حديثه عن المشترك، على الألفاظ التي تُمثّل المشترك المعجميّ فقط (ط. 1993، ص 206، 207)، وكذلك السيوطيّ (ت. 911هـ) الذي يمثّل له بكلمة (العَيْن) ويُردفها بأمثلة كثيرة تخصّ المستوى المعجميّ. إلّا أنّ السيوطيّ قد لمّح إلى بعض صور الاشتراك على المستوى القواعديّ دون تفريق بينه وبين المشترك المعجميّ، بإشارته إلى أن الفعل الماضي يدلّ على الخبر والدعاء، والمضارع على الحال والاستقبال (ط. 1998، ص369- 371)، ولكنّ هذه المعاني أكثر انتماء إلى المستوى التداوليّ، دون المستوى المفرداتيّ الذي هو مدار هذه الدراسة.

ولا يعني هذا أنّ القدماء لم يتعرّضوا لهذه الفكرة بتاتًا أو كانت غائبة عنهم تمامًا، بل كلّ ما أردنا هو الإشارة إلى أنّ مصطلح "المشترك اللفظيّ" كان مخصّصًا لديهم إلى حدّ كبير للتعدّد الدلاليّ على المستوى المعجميّ، وإن كانوا يعرّفونه بأنّه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين فأكثر (السيوطيّ، ط. 1998، ص369) دون تقييد المعنى بالمستوى المعجميّ. ولعلّ السبب في ذلك عائد إلى أنّ المباحث الدلاليّة كانت موغلة في الدلالة المعجميّة في حين كانت الدلالة القواعديّة من اهتمامات النحاة؛ ولذلك نجد بعض النحاة يتناولون ظاهرة الاشتراك في الكلمات الوظيفيّة، فيُفرد له كتابًا بأكمله، كما فعل أصحاب كتب "حروف المعاني"[8]. أمّا اشتراك الصيغ، فمن ذلك قولُ سيبويه (ت. 180هـ) في معرض حديثه عن الصيغ المشتركة فيما فوق الثلاثيّ: "فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول" (ط. 1998، 4/ 95)؛ وأشار في موضع آخر (4/ 92) إلى اشتراك المكان والمصدر في صيغة (مَفْعِل) من المثال الواويّ نحو (المَورِد).

ينبغي كذلك ألّا يغيب عن بالنا أنّ مصطلح "اللفظيّ" قد يقصد به "المعجميّ" في تراث العربيّة، مثلما نجد لدى ابن جنّي (ت. 392هـ) في تفريقه بين الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويّة؛ إذ قصد باللفظيّة ما نقصده بالمعجميّة، (عليّ، 1993، ص ص 77-78). يقول ابن جنّي: "ألا ترى إلى قام و"دلالة لفظه على مصدره"، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه" (1954، 3/ 98)، أي دلالة تفهم من المورفيم المعجميّ، وهي دلالته على معنى الكتابة، ودلالة تفهم من الصيغة الصرفيّة، وهي دلالته على حدوث الفعل في الزمن الماضي، ودلالة تفهم عقلا، وهي حاجة الفعل إلى الفاعل بضرورة العقل والمنطق.

1.2.2 في الدراسات المعجميّة الحديثة:

لقد أولت الدراسات المعجميّة الغربيّة الحديثة المعنى القواعديّ والمعجميّ اهتمامًا بيّنًا حين قسّمت المشترك إلى ثلاثة أقسام:

1- **المتماثل المعجميّ** (Lexical Homonyms): وهو تجانس وحدتين أو أكثر في اللفظ واختلافها في المعنى المعجميّ مثل كلمة (Bank) التي تعني ضفّة البحر والمصرف (Atkins، 2008، ص193).

2- **المتماثل القواعديّ** (Grammatical Homonyms): وهو تكافؤ وحدتين في اللفظ وفي المعنى المعجميّ، واختلافهما في المعنى القواعديّ إمّا اشتقاقيًّا (Derivational) نحو (chair) التي تأتي اسمًا وفعلًا (Tarp، 2001، ص35)، أو تصريفيًّا

(Inflectional)[9] كما في أغلب الأفعال في اللغة الإنجليزيّة للدلالة على الماضي البسيط وعلى التصريف الثالث (v2, v3) نحو (asked) مع اتّفاق لفظهما ودلالتهما المعجميّة (Ginzburg، 1979، ص40).

3- **المتماثل المعجميّ القواعديّ** (Lexico-Grammatical Homonyms): وهو اشتراك وحدتين في اللفظ واختلافهما في المعنى المعجميّ والقواعديّ نحو كلمة (seal) التي تكون اسمًا يشير إلى ذلك الحيوان البحريّ (المسمّى بالعربيّة بالفقمة)، كما تكون فعلًا بمعنى أن يُغلق بإحكام (Smirnitsky، 1998، ص290)، أي أنهما اشتركا في اللفظ واختلفا في المعنيين المعجمي والقواعديّ. وقد يكون اشتراك المعنى القواعديّ في المعنى التصريفيّ مع التعدّد في المعنى المعجميّ، كما في (found) التي هي الفعل (v2) من (find) بمعنى الإيجاد و(v1) من (found) بمعنى التأسيس (Lyons، 1995، ص55)، فاتفقت في صيغتها القواعديّة، واختلفت في المعنى المعجميّ.

2.2.2 مناسبات المصطلح وتعريفاته:

لقد تعدّدت المصطلحات المستعملة في الدراسات اللسانيّة العربيّة للإشارة إلى ما نسمّيه هنا بالمشترك القواعديّ، وسنذكر فيما سيأتي المصطلحات المختلفة التي استعملت بديلا لما اقترحناه، مسوّغيْن سبب اختيارنا لهذا المصطلح:

1- المشترك الصيغيّ (شندول، 2015، ص178)

2- التداخل الصيغيّ/ الصرفيّ (العظامات، 2013)

3- الأبنية الصرفيّة المشتركة (اعقيلان، 2010)

4- تعدّد المعاني الصرفيّة (عرار، 2009)

5- المشترك الصرفيّ/ المشترك القواعديّ (عليّ، 1993، ص261؛ 2009، ص48)

من البديهيّ أنّ المصطلحات الثلاثة الأولى لا تشمل إلّا الصورة الوحيدة للظاهرة، وإن كانت تستغرق جلّها. وأمّا الرابع فهو أقرب إلى بيان المفهوم منه إلى المصطلح، كما عَنْوَن حسّان بما يُشبههما، وهو: (تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد) (حسّان، 1994، ص163)، فيبدو أنّ هذه التسميات مردّها إلى افتراض تعدّد المعاني دون المباني.

أمّا التسميتان الأخيرتان فقد أطلقهما عليّ على مبحث تناول فيه مفهوم هذه الظاهرة بإيجاز، وهو أوّل من سمّاه بالمشترك القواعديّ لما كان مشتركا في بنائه، وتعددت فيه الدلالة الصرفيّة والنّحويّة معًا، والمشترك الصرفيّ لما تعددت فيه الدلالة الصرفيّة فقط، واختيارنا " المشترك القواعديّ" على حساب "المشترك الصرفيّ" نابع من المسوّغات الآتية:

- انطلقنا من تقسيم المعنى إلى معجميّ وقواعديّ، ومن ثمّ بَنَيْنَا عليهما التعدّد، فما قابل المشترك المعجميّ سمّيناه "المشترك القواعديّ" الذي يقابل المصطلح الأجنبيّ (Grammatical Homonym).
- وثمّة سبب رئيس دفَعَنا إلى إطلاق مصطلح "المشترك القواعديّ" على تعدّد المعاني الوظيفيّة للوحدات المتّحدة في الشكل بدلًا من "المشترك الصرفيّ"، وهو أنّ معظم الوحدات المشتركة تجمع بين وظيفة صرفيّة وأخرى تركيبيّة (Morphosyntactic)؛ نظرًا إلى امتزاج هذين المستويين إلى حدّ يتعذّر الفصل بينهما بشكل دقيق. ولمزيد من التوضيح، فإن أخذنا على سبيل المثال اللاحقة (ان) فإنّها تدلّ على التثنية من الناحية التصريفيّة وعلى الرفع الدالّ على المبتدأ من الناحية التركيبيّة في نحو "الطالبان يذهبان إلى المدرسة"، ومثلها اللاحقة (ون) في نحو "كان المواطنون يعتزّون بوطنهم"، وهي مورفيم تصريفيّ؛ لدلالتها على جمع المذكّر السالم، ومورفيم تركيبيّ؛ لدلالتها على الرفع الدالّ

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

على اسم (كان) (عليّ، 1993، ص261، 262؛ 2009، ص48). ويصدق الكلام نفسه على الأشكال الأخرى من المشترك القواعديّ كالصيغ والضمائم والكلمات الوظيفيّة.

أمّا عن تعريف المصطلح المدروس فسنكتفي بذكر بعض ما وجدنا في الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة أو أحد أشكالها؛ لنُوضّح من خلاله مفهومه بالإشارة إلى مآخذ هذه التعريفات من حيث الجمع والمنع:

1- "اندراج مقولتين أو أكثر في نمط صيغيّ واحد" (شندول، 2015، ص178).
2- "اشتراك أكثر من معنى صرفيّ في صيغة صرفيّة واحدة وهي خارجة عن السياق" (حسّون، 2011، ص3).
3- "مبنى المُصرِّف [المورفيم] الدالّ على معنيين قواعديين فأكثر" (عليّ، 1993، ص287).

وتنبيّن لمن ينظر في هذه التعريفات الأمور الآتية:

- أنّ التعريفين الأوّلين تعريف للظاهرة في حين أنّ الثالث تعريف لما ينتج عن هذه الظاهرة، وهو المشترك القواعديّ، إضافة إلى أنّ الثاني يشمل لفظ المعرَّف حيث يبدأ تعريف "الاشتراك الصرفيّ" بـ("اشتراك أكثر...)، وهو أحد عيوب التعريف.
- يتميّز التعريف الثالث باحتوائه على كلّ أشكال الظاهرة مع إيجازه، وذلك أنّ "المُصرِّف" - وهو المصطلح الذي ارتضاه عليّ للمورفيم - شامل لكلّ المباني المحتملة سواء أكانت مستقلّة كالكلمات الوظيفيّة أم مقيّدة كالصيغ واللواصق، كما أنّ "المعنى القواعديّ" ينضوي تحته جميع أشكاله سواء كانت صرفيّة أو تركيبيّة.
- رغم شموليّة التعريف الأخير يبدو أنّه يوحي - كالتعريفات الأخرى - إلى أنّه لا تعدّد في الدوالّ في ظاهرة الاشتراك القواعديّ، وإنّما هي تعدّد مدلوليّ قواعديّ فحسب، أي: أنّها بوليسيمي وليست هومونيمي. ولكنّ الدراسة جاءت لتُثبت أنّ أغلبها تماثل لفظيّ (هومونيمي) وليس قسيمه، التعدّد الدلاليّ.

وبناء على هذه الملاحظات، فإنّ هذه الدراسة تعرّف ظاهرة الاشتراك القواعديّ بأنّها اتّحاد مبنى مورفيمين قواعديّين فأكثر مع اختلافها معنًى. وعلى الرّغم من أنّها تتمحور حول مصطلح "التماثل اللفظي" (Homonymy) على المستوى القواعديّ، فإنها قد تتعرّض لأشكال من التعدّد الدلاليّ (Polysemy)، بغية التفريق بينهما. وقد سعينا إلى أن نشير إلى ذلك قدر الإمكان إمّا بالتصريح بأنّ الدالّ واحد أو بعبارات مرادفة للتعدّد. وسنركّز في القسم الآتي على نوع واحد من أنواع المشترك القواعديّ، وهو الصيغ المتماثلة.

3. الصيغ المتماثلة وأشكالها

ترى هذه الدراسة أنّ الصيغة مورفيم مكوّن من دالّ ومدلول صرفيّ، وحين تتعدّد مدلولاتها القواعديّة مع اتّحاد الشكل تُعدّ من المتماثلات. وقد أُجريت دراسات كثيرة (حسّون، 2011؛ الزهراني، 2020) حول هذه الصيغ تحت عنوان "المشترك الصرفيّ"، غير أنّه يؤاخذ على معظمها أنّها:

- تنطلق بتعريف الاشتراك الصيغيّ بأنّه "اندراج مقولتين أو أكثر في نمط صيغيّ واحد" (شندول، 2015، ص178) كاندراج الصفة المشبّهة والمصدر تحت صيغة (فَعْل) كما في خَصْم وعَدْو، أو (فِعْل) كما في حِبّ وصِدْق، وبذلك تخلط بين الوزن والصيغة حيث تُورد بعض الصيغ التي تشترك فيها مجموعة من المعاني الصرفيّة كصيغة (فَعْل) التي تحتمل

أن تكون مصدرًا (عَدْل) واسم حيوان (بَبْر) واسمًا علمًا لأنثى (دَعْد) (م. س.، ص258)، ولكنّ المتأمّل فيها يُدرك أنّ الاسميّة في المثالين الأخيرين ليست مستفادة من القالب، وإنّما مردّها الوضع الأوّليّ؛ لكونهما من الألفاظ الجامدة، وعليه فإنّه ليس مورفيمًا فيهما. وبناء على ما سبق يجوز لنا أن نقول: إنّ ثمّة فرقًا بين الصيغة والوزن؛ حيث إنّ الأوّل مرتبط بالدلالة الصرفيّة بتمثّلها في المشتقّات التي هي عبارة عن أسرة لغويّة تضمّ طائفة من الكلمات التي تنتمي إلى جذر واحد بحيث يتّفق جميعها في المعنى المعجميّ، ويختلف في المعنى الصرفيّ، في حين أنّ الثاني عارٍ من الدلالة بتجلّيه في الجامد الذي ينفرد ببِنْيته ومعناه المعجميّ عن سائر كلمات اللغة، وهو بذلك مجرّد منوال صوتيّ يدلّ على مواقع الصوامت والصوائت، فكلّ صيغة وزنٌ وليس العكس بحيث تتجلّى العلاقة بينهما في علاقة العامّ بالخاصّ (عليّ، 1993، ص248). والأمر الغريب هنا أنّ بعض هذه الدراسات رغم انطلاقها من التفريق بين هذين المفهومين - ولو لم يكن بشكل دقيق - تُورد مثل هذه النماذج (العظامات، 2013، ص14).

- تُساوي بين جميع الصيغ المتّفقة شكلًا والمختلفة معنى؛ لأنّها لم تُراعِ بعض الفوارق الدقيقة ككون تنوّع الصيغ بين السماع الذي يقوم عليه المعجم، والقياس الذي ينتمي إلى الصرف، وتعاورها وتناوبها، وأصالة بعضها وحدوث البعض الآخر، وإذا رُوعِيت هذه المُعطيات فإنّه يمكن تقسيمها كما في الجدول1.

الجدول 1

أشكال الصيغ المشتركة

صورة الاشتراك	الصيغة	معانيها القواعديّة المتعدّدة
1- الاشتراك في أكثر من معنى صرفيّ قياسًا وأصالة	مِفْعَال (مِفْتَاح)	-المبالغة -اسم الآلة
	فَعْل (عَدْل)	-الصفة المشبّهة - المصدر من الثلاثيّ المجرّد المتعدّي[10]
	مَفْعَل (مَقْعَد)	-المصدر الميميّ -اسم الزمان -اسم المكان
	أَفْعَل (أَحْسَن[11])	-اسم التفضيل -الصفة المشبّهة
	مُسْتَفْعَل (مُسْتَعْمَر)	-المصدر الميميّ -اسم المفعول

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

	(كلّ صيغة من صيغ غير الثلاثيّ التي تأتي على هذا المنوال مشتركة)	-اسم الزمان -اسم المكان
2- أصليّة في معنى صرفيّ ومستعارة في آخر (التناوب الصيغيّ)	فَاعِل (دَافِق)	أصليّة في اسم الفاعل ومستعارة في اسم المفعول
	مَفْعُول (مَجْلُود)	أصليّة في اسم المفعول ومستعارة في المصدر
3- قياسيّة في معنى صرفيّ وسماعيّة في آخر	فِعَال	قياسيّة في المصدر (فَاعَلَ) وسماعيّة في مصدر الثلاثيّ من (فَعَلَ) اللازم.
	فَعُول	قياسيّة في المبالغة وسماعيّة في مصدر الثلاثيّ[12].
4- الاشتراك في الأوزان الطارئة	مُفْتَال[13] (مُخْتَار)	-اسم فاعل -اسم المفعول
5- انحدار المعاني المتعدّدة من صيغة صرفيّة واحدة	أَفْعَلَ	-الجعليّة - الصيرورة - السلب والإزالة الدخول في شيء
	تَفَعَّلَ	-مطاوع فَعَّلَ -التكلّف -الاتّخاذ -التجنّب

يُبيّنُ الجدول 1 أنّ الصيغ التي تتعدّد معانيها الصرفيّة ليست على مستوى واحد، بل هي على مستويات شتّى وفق اعتبارات مختلفة؛ فالقسم الأوّل يضمّ الصيغ التي تأتي أصليّة مع قياسيّتها في أكثر من باب صرفيّ، في حين أنّ الصيغ في القسم الثاني موضوعة في بابٍ أصالةً ثمّ استعيرت إلى آخر، أمّا صيغ القسم الثالث فتتوزّع بين الأبواب المختلفة على أساس السماع والقياس، وأمّا القسم الرابع فيختصّ بالأوزان المشتركة الطارئة التي هي تنوّعات (Allomorphs) لصيغها الأصليّة، كما أنّ القسم الخامس تنضوي تحته نماذج من الصيغ التي تنحدر منها دلالات متعدّدة. وكلّ هذه الفوارق والاعتبارات تترتّب عليها أحكام مختلفة عند التفريق بين التماثل والتعدّد كما سيأتي في القسم الثالث.

والملاحظ هنا أنّ القول باشتراك هذه الصيغ في المعاني المذكورة لا يعني بالضرورة أنّها تدلّ على كلّ واحد منها مهما وردت ومتى وقعت، بل المقصود منه بيان إمكانيّة اجتماع هذه الوظائف في الصيغ السابقة نظريًّا؛ إذ إنّ الحكم بإمكانيّة الشيء لا يلزم منه وقوعه بالفعل في الاستعمال.

1.3 الصيغ المتماثلة من حيث الاشتقاق والتصريف:

والمراد بثنائيّة الاشتقاق والتصريف هنا هو ما يعنيه المصطلحان اللسانيّان الحديثان Derivation، وInflection، وليس المفهوم القديم لهما؛ لأنّ الاتّجاه القديم والحديث - وإن اتّفقا في مفهوم الاشتقاق إلى حدّ كبير[14]- فهما يختلفان في ماهيّة التصريف الذي هو حسب ابن جنّي "أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصَرِّفَها على وجوه شَتَّى، مثالُ ذَلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فَتَبنيَ منه مثل "جَعْفَر" فتقول "ضَرْبَب"... ومثل "عَلِمَ": "ضَرِبَ" (ط. 1954، 1/ 3، 4)، أو يتعلّق بتغيير في اللفظ الذي لا يترتّب عليه تغيير في المعنى كتغيير (قَوَلَ) إلى (قَال) كما يرى ابن عصفور (ت. 669هـ، ط. 1987، 1/ 31، 32).

أمّا في علم الصرف الحديث (Morphology)، فيُحيل الاشتقاق Derivation إلى توليد وحدات معجميّة جديدة بتقاطع الجذور بالصيغ في اللغات التصريفيّة/ غير السلسليّة (Inflectional language) وبإلصاق اللواصق الاشتقاقيّة في اللغات الإلصاقيّة/ السلسليّة (Agglutinative language)، في حين يُعبّر التصريف Inflection عن عمليّة تنتج عنها مبان أو أشكال للكلمة الواحدة (word-forms) بإضافة المعاني التصريفيّة إليها كالعدد والجنس والزمن والتعيين وما إلى ذلك. وتشكّل المفردات التي تشترك في العجمة (the lexeme) نفسها حُزمة اشتقاقيّة (Derivational Paradigms)[15] كما أنّ مباني الكلمة الواحدة المتّفقة في الجذع والمختلفة في المورفيمات التصريفيّة تشكّل حزمة تصريفيّة لها (Inflectional Paradigms) كما في (الطالب، وطالبة، وطالبان) (Spencer، 1991، ص9؛ Aronoff &Fudeman، 1991، ص168؛ عليّ، 2023، ص33، 46).

قد تتنوّع الوظائف القواعديّة للصيغ بين وظيفة اشتقاقيّة وأخرى تصريفيّة، كما أنّها تنفرد بالوظائف الاشتقاقيّة أو التصريفيّة وحدها، وعليه فنحن أمام ثلاث صور من التماثل، وهي كما في الجدول 2:

الجدول 2

صور المشترك القواعديّ من حيث الاشتقاق والتصريف

صورة الاشتراك	الصيغة	وظائفها المتعدّدة مع أمثلتها
الاشتراك في الوظائف الاشتقاقيّة المحضة	الصيغة (مِفْعَل)	المبالغة (مِطْعَن) اسم الآلة (مِبْرَد)
	الصيغة (مَفْعِل)	المصدر الميميّ (مَهْلِك) اسم المكان (مَهْلِك) اسم الزمان (مَهْلِك)
الاشتراك في الوظائف التصريفيّة المحضة	الصيغة (تَفْعَلُ)	مشتركة بين الغائبة والمخاطب
	الصيغة (فَعُول)	يستوي فيها المذكّر والمؤنّث (صَبُور)

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الاشتراك بين وظائف اشتقاقيّة وأخرى تصريفيّة	الصيغة (فَعِيل)	المصدر (نَفِير) الخروج إلى القتال جمع التكسير (نَفِير) جمع نَفَر
	الصيغة (فُعُول)	المصدر (قُعُود) جمع التكسير (قُعُود) جمع (قَاعِد) (الأستراباذيّ، 1982؛ الحديثي، 1965؛ عرار، 2011).

1.1.3 التماثل الكلّيّ والجزئيّ:

ثمّة تقسيمٌ آخر للصيغ المتماثلة من حيث اتّفاقُ الحزمة التصريفيّة واختلافها، وعلى هذا الاعتبار ينقسم المتماثل إلى متماثل كلّيّ (Full Homonyms)، ومتماثل جزئيّ (Partial Homonyms) (Lyons، 1995، ص54؛ Smirnitsky، 1998، ص290).

1- المتماثل الكلّيّ أو المطلق أو تماثل الكلمات: عندما تكون المباني المختلفة لمتماثلين صيغيّين فأكثر متطابقة تمامًا في كلّ تصاريفها مع كونها متكافئة نحويًّا[16]، وعلى سبيل المثال، فإنّ المتماثل الصيغيّ (مُعْتَمَد) الذي يحتمل أن يكون مصدرًا ميميًّا أو اسم مفعول أو اسم مكان إنّما هو متماثل مثاليّ في تصاريفه بحيث لا يُتيح أيّة أدلّة للتمييز بين أشكاله الثلاثة كما هو موضّح أدناه:

مُعْتَمَد1 (أساس الشيء)	مُعْتَمَدٌ، مُعْتَمَدَانِ، مُعْتَمَدَة، مُعْتَمَدَتَانِ، مُعْتَمَدَات.
مُعْتَمَد2 (ما يُرْكَنُ إليه)	مُعْتَمَدٌ، مُعْتَمَدَانِ، مُعْتَمَدَة، مُعْتَمَدَتَانِ، مُعْتَمَدَات.
مُعْتَمَد3 (معتمَد القدم: الموطِئ الذي تَثبت فيه عند الوقوف)[17]	مُعْتَمَدٌ، مُعْتَمَدَانِ، مُعْتَمَدَة، مُعْتَمَدَتَانِ، مُعْتَمَدَات.

2- المتماثل الجزئيّ أو تماثل مباني الكلمات: عندما تكون المباني المختلفة لمتماثلين صيغيّين فأكثر غير متطابقة تمامًا في كلّ تصاريفها، بل تكون متّفقة في بعضها ومختلفة في البعض الآخر كما في الأمثلة الآتية:

أَسْوَد1 (صفة مشبّهة: ما كان له لون الفحم)	أَسْوَد، أَسْوَدَانِ، سُود، سُودَان، سَوْدَاء، سَوْدَاوَانِ، سَوْدَاوَات.
أَسْوَد2 (اسم تفضيل: أشدّ سوادًا)	أَسْوَد، أَسْوَدَانِ، سُودَى، الأَسْوَد.

ولعلّنا لاحظنا في هذين القسمين أنّ اتّفاق اللمّات[18] (Lemma) في الحزمة التصريفيّة أو اختلافها فيها لا يعني تطابقها أو تباينها في الوسم (أقسام الكلام)؛ إذ إنّ النماذج السابقة للمشترك الكلّيّ، رغم اتّفاقها في الحزمة تتباين في الوسم؛ حيث إنّ المصدر

واسم المكان ينتميان إلى الاسم في حين أنّ اسم المفعول قسم من أقسام الصفات، وفي المقابل مثال المشترك الجزئيّ (أسوَد1، أسوَد2) ينتميان إلى المقولة النحويّةنفسها (وهي الصفة) وإن كانا متباينين في الأقسام الفرعيّة (اسم التفضيل، الصفة المشبّهة).

وبما أنّ القاموسيّة (Lexicography) تتعامل مع اللمّات التي هي مبنى الكلمة الممثّل في المعجم من حيث كونُها الأصل الأدنى لما في الحزمة التصريفيّة للكلمة الواحدة (عليّ، 2023، ص36)، دون مبانيها المختلفة، فإنّ تماثل بعض المباني من حزمة تصريفيّة بلمّة أخرى، كما في (حَافِظ، لأنّ فيه تماثلَ مبنى الأمر من (حَافَظَ) مع لمّة أخرى، وهي اسم الفاعل من حَفِظَ)، أو التقاء بعض المباني بالأخرى دون دخل للّمات أصلًا كما في (يُشْكَلُ، يتجانس فيه المضارع المبنيّ لما لم يسمّ فاعله من شَكَلَ مع نظيره من أَشْكَلَ) لا يُشكّل إشكالًا حقيقيًّا بالنسبة إلى المعالجة القاموسيّة تنظيمًا وتعريفًا.

حَافِظ1 (اسم فاعل)	حَافِظٌ، حَافِظَان، حَافِظُونَ، حَفَظَة، حَافِظَة، حَافِظَات...
حَافِظ2 (فعل أمر)	حَافَظَ، يُحَافِظُ، حَافِظْ.
يُشْكَلُ1 (فعل مضارع مجهول من شَكَلَ)	شَكَلَ، يَشْكُلُ، يُشْكَلُ، تُشْكَلُ.
يُشْكَلُ2 (فعل مضارع مجهول من أَشْكَلَ)	أَشْكَلَ، يُشْكِلُ، يُشْكَلُ، تُشْكَلُ.

4. معالجة الصيغ المتماثلة في معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيّة

سنتطرّق في هذا المبحث إلى منهج معجم الدوحة في التعامل مع ظاهرة المتماثل الصيغيّ، من حيث تنظيم مداخله وتعريفاته، منطلقين من فرضيّة أنّ المعجم ينظر إلى معظمها كأنّها وحدات مستقلّة تماثلت في الشكل فقط، في حين أنّ بعضها نتيجة لتوسيع دلاليّ قواعديّ. وسنستهلّ هذا القسم بتمهيد عامّ للتفريق بين التماثل والتعدّد في المعاني القواعديّة، مردفين ببيان مقاربة المعجم المتعيّن في معالجة هذه الظاهرة.

1.4 التماثل والتعدّد في المعاني القواعديّة

بالرغم من أنّ الفصل الحاسم بين التماثل اللفظيّ (Homonymy) والتعدّد الدلاليّ (Polysemy) أمر في غاية الصعوبة، فقد اقترح اللسانيّون والمعجميّون جملة من الضوابط والمعايير للتمييز بينهما، ومن أشهرها معياران: المعيارُ التأثيليّ (Etymological criterion) بحيث يُرجَع إلى أصل الكلمة للتعرّف على أنّ المعنيين مولّدان من عَجَمة واحد أو من عجَمتين مختلفتين؛ ومعيار التقارب الدلاليّ (Relatedness) حيث يحكم على الكلمة بأنّها من المتعدّد الدلاليّ إذا ما لُوحظت أيّة علاقة دلاليّة بين معانيها المتعدّدة، كأن يكون أحدها متفرّعًا عن الآخر نتيجة للمجاز أو التوسيع الدلاليّ أو التضييق، كما يُنبئ عدم التقارب (Unrelatedness) بوجود وحدتين متباينتين في المعنى، إلّا أنّهما تجانستا نطقًا وكتابة على سبيل الصدفة (Lyons، 1981، ص550، 551).

غير أنّ هذه المعايير والضوابط التي قُدّمت يُستعان بها للفصل بين التماثل والتعدّد في المعنى المعجميّ، وأمّا السؤال المتبادر هنا فهو: هل يمكن الفصل بينهما في المعنى القواعديّ أيضًا بالاستناد إلى هذه المعايير نفسها؟ يذهب بعض الباحثين إلى القول بأنّ المشتركات الصيغيّة مشتركات لفظيّة وليست مشتركات دلاليّة (شندول، 2015، ص181)؛ بدليل انعدام الروابط

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المجازيّة بين الصيغ المشتركة، ولكنّ هذا غير صحيح، كما سنوضّحه عند الحديث عن تعاور الصيغ وتناوبها، كما أنّ بعضهم يعدّونها من المتعدّد الدلاليّ فقط (Zaghouani وآخرون، 2013، ص2). والواقع أنّه من الممكن الفصل بين التماثل والتعدّد في المعاني القواعديّة إلى حدّ كبير باعتماد المعايير الآتية وإن كانت على درجة متفاوتة من حيث القوّة والضعف.

1.1.4 المقاربة التأثيليّة/ الزمنيّة:

يرى بعض الباحثين أنّ معظم المشتركات القواعديّة ما كانت في أوّل وضعها أو ظهورها مؤدّية كلّ الوظائف التي تُنسب إليها الآن، ويستندون في ذلك إلى الأدلّة التاريخيّة والتأثيليّة (Etymological/ Diachronic approach) والتأويلات المنطقيّة، إضافة إلى المقارنة بين اللغات الساميّة المختلفة. يدرس عمايرة (1996، ص240 – 244) الصيغ المشتركة من منظور تاريخيّ مقارن فيُلاحظ أنّ بعض المعاني القواعديّة أصلٌ في بعض الصيغ، في حين أنّ البعض الآخر متفرّع من ذلك الأصل، ويبرهن على افتراضه هذا بمذهب البصريّين المتمثّل في أنّ المصدر أصل المشتقّات؛ إذ إنّ صيغته - وَفق رأيهم - أقدم وضعًا وظهورًا من صيغ المشتقّات لبرهان منطقيّ يتمثّل في أنّ كلّ فرع يتضمّن الأصل وزيادة، وهذا لا ينطبق إلّا على المصدر خلافًا للفعل والمشتقّات؛ لأنّهما مركّبان يدلّان على الحدث وزيادة. ومن صيغ المصادر التي استُعيرت فيما بعدُ للمشتقّات - كما يرى عمايرة - صيغةُ (فَعَّال) التي كانت صيغة من صيغ المصدر الساميّ القديم، ثمّ انتقلت إلى المبالغة وتُنُوسِيَ الوضعُ الأوّل في العربيّة. ويشير الباحث نفسه إلى أنّه قد تستعير بعض المشتقّات صيغ المشتقّات الأخرى كصيغة "مِفْعَال" المستعارة من المبالغة لاسم الآلة؛ لكون "الآلة أداة الاستكثار والمبالغة، كالمنشار" (1999، ص61).

بَيْدَ أنّه من المؤاخذات على هذه المقاربة أنّ أغلبها لا يستند إلى الأدلّة العلميّة المقنعة، بل هي أقرب إلى الافتراضات والتخمينات منها إلى حقائق العلم، كما أنّ بعضها يتّسم بالتكلّف والتصنّع كما يعترف أصحابها أنفسهم؛ لأنّ أسبقيّة بعض المعاني القواعديّة على الأُخرى في اللغة العربيّة لا يمكن التأكّد منها من المدوّنة اللغويّة التي بين أيدينا؛ لكونها غير شاملة. ثم إنّه إذا كان المعيار في القول بأصل الاشتقاق هو البساطة (أي عدم التركيب) فالأولى القول - بناء على هذا المعيار - بأنّ الجذر هو الأصل، لأنّه الأبسط لفظًا ومعنى (عليّ، 2023، ص44).

وأمّا النقد الأبرز الذي يمكن توجيهه ضدّ الاتّجاه التأثيليّ، فيتمثّل في أنّه يعارض المنهج التزامنيّ أو الآنيّ الذي أرساه دي سوسير في دراسة اللغة دراسة موضوعيّة علميّة (Lyons، 1981، ص551).

2.1.4 معيار التقارب الدلاليّ أو عدمه (المقاربة الآنيّة):

إنّ المعيار الأمثل في التحليل الآنيّ للتمييز بين التعدّد والتماثل هو تقصّي المعاني المتعدّدة التي تُنسَب إلى المشترك القواعديّ، ثمّ ملاحظة تقارب هذه المعاني من عدمه بحيث يكون التقارب بينها دليلًا على تعدّد الدلالات لمورفيم قواعديّ واحد، في حين أنّ انعدام العلاقات الصريحة بين هذه الوظائف القواعديّة يُشير إلى وجود مورفيمين قواعديّين مختلفين إلّا إنّهما اتّفقا شكلًا فحسب. وعند البحث والتدقيق نجد في عبارات النحاة واللغويّين ما يُوحي إلى وجود قواسم مشتركة بين الصيغ التي تأتي في أكثر من باب صرفيّ، ومن ذلك قول سيبويه الذي يشير إلى الجامع وراء الاشتراك الصيغيّ في كلّ من المصدر الميميّ واسم المفعول والمكان: "لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمّون أوّله كما يضمّون المفعول". ويعقّب عليه السيرافيّ (ت. 368هـ) بأنّ مشاركتها في المفعوليّة هي العلّة المفضية إلى اشتراكها في اللفظ (ط. 2008، 469/4). والذي يبدو من هذا الكلام أنّ هذه المعاني

الصرفيّة الثلاثة تشترك فيما فوق الثلاثيّ لِشَبَه بينها، وهو الدلالة على المفعوليّة؛ إذ إنّ المصدر يرد مفعولًا مطلقًا ولأجله، والزمان والمكان مفعولًا فيه.

تعدّ علاقة التضادّ نوعًا من أنواع العلاقات بين المدلولين للدالّ الواحد، ومن ثمّ فالأضداد نوع من أنواع المتعدّد الدلاليّ للتشابه الدلاليّ المتمثّل في علاقة التضادّ، حسب رأي أولمان (Stephen Ullmann) خلافًا لسكوف (Schoff) (عمر، 1998، ص166). ويمكن ملاحظة وجود هذه الظاهرة في المعاني القواعديّة أيضًا كما في قسيمها المعجميّ، لا سيّما في صيغ الأفعال غير الثلاثيّة المجرّدة التي تدلّ على السلب والإزالة؛ لأنّها تفيد معنيين متضادّين، ومنها صيغة (أَفْعَلَ) نحو أَعْجَمَ: بمعنى "أَبْهَمَ" إضافة إلى ضدّه أَظْهَرَ أي: أَزَالَ عُجمتَه، ومن الأوّل: "أَعْجَمَ الكَلَامَ: أَبْهَمَهُ وَجَعَلَهُ غَامِضًا"[19]، ومن الثاني تسمية الكتاب الذي يزيل الغموض والخفاء بالمُعجم. وكذا صيغة (تَفَعَّلَ) عندما تدلّ على الترك والإتيان، حيث تجمعهما علاقة التضادّ، نحو تأثّمَ الرجلُ: يفيد ترك الإثم وإتيانه مثل تَحَنَّثَ (عرار، 2003، ص111).

أمّا المأخذ على هذا المعيار فإنّه كالمعيار السابق قد لا يكون حاسمًا في التفريق بين المتماثل والمتعدّد لاعتماده على أذواق مستعملي اللغة وافتراضاتهم؛ لأنّهم قد يظلّون مختلفين في ملاحظة التقارب والتوافق من عدمهما، ويبقى أنّ هذا الضابط هو الأولى بالمراعاة من المعيار التاريخيّ الذي تغلب عليه الافتراضات البعيدة والتخمينات الشخصيّة فضلًا عن تكلّف الباحثين المغرمين بتتبّع الأصول التاريخيّة بعيدًا عن المنهج الوصفيّ الموضوعيّ (عليّ، 1993، ص373).

3.1.4 اختلاف الانتماء المقوليّ/ التوسيم:

تُعدّ أقسام الكلام ضابطًا أساسيًّا في التمييز بين التماثل والتعدّد سواء أكان التقسيم تقسيمًا ثلاثيًّا أصيلًا، أم سداسيًّا موسّعًا فما فوقه، بحيث يمكن عدّ المتماثلين الصيغيّين المنتميين إلى قسمين مختلفين متجانسين في اللفظ متباعدين في المعنى، في حين أنّ انتسابهما إلى القسم الكلاميّ نفسه دليلٌ على أنّهما في الحقيقة متعدّدان دلاليًّا، حتّى إنّ بعض اللسانيّين قد أضاف إلى تعريف المتعدّد قيد اتّحاد أقسام الكلام (Arnold، 1986، ص182). وكثيرًا ما تلجأ المعاجم الإنجليزيّة الحديثة إلى هذا المعيار حينما تتّحد الوحدتان في المعنى المعجميّ وتفترقان في الانتماء المقوليّ، فتعاملان معاملة التماثل بتوزيعهما في مدخلين مختلفين ككلمة (chair) التي تأتي اسمًا وفعلًا كما نجد في معجم لونجمان (Longman) للإنجليزيّة المعاصرة ومعجم كمبردج (Cambridge)، خلافًا لمعجم كولينز (Collins) الذي عاملهما معاملة المتعدّد بإيرادهما تحت مدخل واحد[20].

4.1.4 تناوب الصيغ:

تأتي بعض الألفاظ على صيغ وقوالب، ولكنّ معانيها تكون مختلفة عن المعنى الأصليّ لهذه الصيغ، وبعبارة أخرى أنّ ما يسمّى بتناوب الصيغ عبارة عن قيام صيغة ما بأداء الدور الدلاليّ المنوط بصيغة أخرى (الجندي، 1998، ص10)، ومن أمثلتها قولُه تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (القارعة: 7)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: 95)، ففي الأوّل ناب اسم المفعول عن اسم الفاعل الذي وضعت له الصيغة، وفي الثاني ناب اسم المفعول عن صيغة المصدر. ولهذا العدول مسوّغات كالضرورات الشعريّة (ياقوت، 1986) والأغراض البلاغيّة؛ لأنّ هذه الأمثلة من المجاز العقليّ المستند إلى علاقات مختلفة كالفاعليّة والمفعوليّة والمصدريّة (عمر، 1998، ص207). ويبدو أنّ نماذج هذه الدلالة ممّا يُدرَج تحت باب المتعدّد الدلاليّ؛ لكونها منتسبة إلى السياق والتداول اللغويّ P أو بالأحرى يمكن القول إنّ هذه الدلالات المكتسبة من الاستعمال لا يمكن عزوها إلى المعنى الوضعيّ الإفراديّ للصيغ؛ لذا لا يقاس عليها، بل يقتصر على المسموعات والمرويّات. وممّا يُبرهن على صحّة ما نذهب

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

إليه أنّ كتب الصرف تتعرّض لمثل هذا التناوب في آخر كلّ باب من أبوابها، وعلى سبيل المثال يقول الحملاويّ في آخر باب اسم الفاعل: "وقد يأتي "فاعل" مرادًا به اسم المفعول قليلًا" (1999، ص122) كالحالق للحالق والمحلوق له، ممّا يوحي بأنّ هذه الدلالة ليست أصلًا فيه، خلافًا للصيغ المتماثلة التي عُومِلت كبقيّة الصيغ كـ(مِفْعَال) التي ذكرت في باب المبالغة والآلة مع الصيغ الأخرى دون تفريق (م. س.، ص121، 135).

2.4 منهج معجم الدوحة في التعامل مع المتماثل الصيغيّ

عند الاطّلاع على الدليل المعياريّ في صفحة المعجم الإلكترونيّ، نَلْحَظ أنّ له منهجًا خاصًّا في التعامل مع المشتركات الصيغيّة أي: مع الكلمات التي تتّحد صيغة وجذرًا مع اختلاف المعنى القواعديّ. والقاعدة الأساسيّة المتّبعة في المعجم أنّه يُخصّص مدخلًا معجميًّا لكلّ وحدة معجميّة اختلف وسمها ومعناها، فاختلافُ أقسام الكلام معيارٌ رئيس في تنظيم المداخل المعجميّة فيه عند اتّحاد الصيغ. وينهج نهجًا خاصًّا في تقسيم الوحدات المعجميّة، سواء أكان تقسيمًا أساسيًّا أم متفرّعًا منه، كما يظهر في الجدول3:

الجدول 3

أقسام الكلام في معجم الدوحة

أقسام الكلام الرئيسة	أقسام الكلام الفرعيّة
الاسم	1- اسم 2- اسم جنس 3- اسم جمع 4- مثنّى على التغلّب 5- مصدر 6- مصدر ميميّ 7- مصدر صناعيّ 8- اسم مرّة 9- اسم هيئة 10- اسم آلة 11- اسم مكان 12- اسم زمان 13- ظرف 14- اسم صوت
الصفة	1- صفة 2- اسم فاعل 3- صفة مشبّهة 4- صيغة مبالغة 5- اسم مفعول 6- اسم تفضيل

	7- اسم مصغّر 8- اسم منسوب
الفعل	1- لازم 2- متعدّ 3- متعدّ بحرف 4- ملازم للبناء للمجهول 5- فعل ناقص 6- اسم فعل
الأداة	1- اسم 2- فعل 3- ظرف 4- حرف

فباختلاف الانتماء إلى المَقُولات الصرفيّة المختلفة تُصنّف الكلمات المشتركة في الصيغة والجذر والمختلفة في المعنى القواعديّ، وإلى جانب هذه القاعدة الإجماليّة، ثمّة ضوابط تفصيليّة يتبنّاها المعجم، وهي كالآتي:

- إنّ المشتركات الصيغيّة التي تتّحد في الصيغة والجذر وتتباين في المعاني الصرفيّة مثل كلمة (مُخْتَار) وكلمة (أَغْنَى) تُوزّع في مداخل مستقلّة، فللكلمة الأولى تَمثُّلان في المعجم حيث تُوسم باسم فاعل واسم مفعول، كما أنّ الثانية موسومة بفعل مُتعدّ واسم تفضيل، وإن كان الاشتراك فيهما واقعًا في الأوزان الطارئة لا في صيغتهما الأصليّة.
- إذا كانت الصيغة الصرفيّة أصلًا في باب واحد لا تشيع في غيره على أصل البنية، كما يحدث حين يتوافق معنى الوحدة المعجميّة في الشاهد مع المعنى الأصليّ للبنية، تُوسم المداخل المتكوّنة من تلك الصيغة حسب أصل البنية، فصيغة (فَاعِل) أصيلة في باب اسم الفاعل من الثلاثيّ، وصيغة (مَفْعُول) موضوعة في الأصل في باب اسم المفعول من الثلاثيّ، كما أنّ صيغة (فَعِل) شائعة في باب الصفة المشبّهة.
- وإذا كانت الصيغة أصلًا في أكثر من باب واحد، سواء كان ذلك على سبيل القياس أو السماع، بحيث تتعدّد معانيها وتختلف بتعدّد الأبواب وتنوّعها، فإنّ الوحدة المعجميّة التي تتكوّن منها تعدّ وحدة مستقلّة، كما في صيغة (فَعِيل) فإنّها بنية أصيلة في أكثر من باب؛ إذ إنّها تأتي في كلّ من (المبالغة والصفة المشبّهة واسم المفعول والمصدر)، وكذلك صيغة مَفْعَل (ومثله مُستَفْعَل) تأتي أصيلة في كلّ من (اسم الزمان والمكان واسم المفعول والمصدر الميميّ). والذي يظهر من منهج المعجم في هذا القسم أنّه يعامله معاملة المتماثل اللفظيّ بتخصيص مداخل مستقلّة لكلّ وحدة تتألّف من هذه الصيغ، باعتبارها وحدات مختلفة ومتجانسة في الشكل فقط.
- أمّا عند تعاور الصيغ بأن لا يتوافق معنى الوحدة المعجميّة في الشاهد مع المعنى الأصليّ للبنية، كأن تدلّ صيغة (فَاعِل) على اسم المفعول أو العكس، فإنّ التوسيم أيضًا يكون كالسابق على أصل البنية دون اعتبار المعنى المتناوب في السياق، مع الإشارة إلى هذا التناوب في التعريف المعجميّ. فالمعجم يتعامل مع الظاهرة تعامل المتعدّد الدلاليّ بحيث يعتبر المعنى المتغيّر للصيغ لأغراض تداوليّة كمعنى متفرّع عن معناها الأصليّ.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- أمّا إذا كانت الصيغة يُستغنى بها عن غيرها، كما في باب النسبة حيث يُستغنى ببعض الصيغ عن ياء النسبة، فإنّ العبرة فيها لباب الصيغة التي وُضعت لها أصلًا، فالصيغ الثلاث (فَاعِل، وفَعَّال، وفَعِل) تستعمل للنسبة، إلّا أنّ التوسيم في المعجم يكون حسب الأصل ويشار إلى معنى النسبة في التعريف، وبناء على ذلك، فالوحدة المعجميّة (لَابِن) تُوسم باسم الفاعل ويُقال في التعريف: (ذُو لَبَنٍ)، كما أنّ الوحدة (نَجَّار) توسم بأنّها صيغة مبالغة وتُعرّف بـ(مَنْ حِرْفَتُهُ نَحْتُ الخَشَبِ وَتَقْطِيعُهُ وتَركِيبُهُ).

وممّا يُمكن استنتاجه من هذه الضوابط وما يُلاحظ عليها الأمورُ الآتية:

- أنّ القاعدة الأساسيّة للتمييز بين المتماثل والمتعدّد في المشترك الصيغيّ في المعجم - فيما يبدو - هي أصالة الصيغة من عدمها، فكون الصيغة أصلًا في أكثر من باب علامة على أنّ كلّ وحدة منها مستقلّة كيانًا، ومن ثمّ تُعامل الوحدات التي تتكوّن منها معاملة المتماثل اللفظيّ، في حين أنّ خروج صيغة ما عن أصل معناها إلى معنى صرفيّ جديد يُعدّ تفرّعًا عن المعنى الأساسيّ للصيغة، وبناء عليه تُوسم الوحدات المعجميّة من هذا القبيل على أساس المعنى الصرفيّ الأساسيّ للصيغة ويشار إلى التوسّع الدلاليّ في التعريف المعجميّ.
- أنّ معاملة المعجمِ مع الصيغة (مُستَفعَل) والصيغة (مَفْعَل) على أنّهما تشتركان في كلّ من (المصدر الميميّ واسم الزمان والمكان واسم المفعول) ليست صحيحة؛ إذ إنّ الأولى وإن كانت مُماثلة للثانية في المعاني الثلاثة الأولى فهي تتفرّد عنها بالمعنى الرابع؛ لأنّ اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ المجرّد على صيغة (مَفْعُول) وليس (مَفْعَل).
- أنّ المعجم يستعمل الصيغة والبنية والوزن بمعنى واحد خلافًا لما سار عليه النهج في هذا البحث حيث إنّ مفهوم الصيغة ضيّق يرتبط بالمعنى الصرفيّ بصورة مطّردة في المشتقّات، ويبدو من القاعدة الأخيرة السابقة أنّ مصطلح (الصيغة) يستعمل بمفهوم أوسع ممّا نعنيه في هذا البحث.

ثمّ إنّ منهج المعجم تجاه الصيغ المشتركة وإن كان واضحًا في مجمله فإنّه لا يُبيّن المقياس الأساسيّ أو المرجع الرئيس في تحديد أصالة الصيغ من عدمها تفصيليًّا إلّا في الصيغ المعدودة التي ذكرها لتمثيل القاعدة أو توضيحها، فالسبيل الوحيد إلى معرفة تفاصيلها هو البحث والتحليل في عدد من المداخل التي يعتري صيغَها الاشتراك، وهذا ما نرمي إلى تقصّيه من حيث الترتيب والتعريف في الجزئيّة الآتية.

1.2.4 نماذج من المتماثل الصيغيّ في معجم الدوحة:

سنناقش هنا عدّة صيغ يعدّها المعجم صيغًا متماثلة (Homonymous Templates) فيُخصّص لكلّ شكل من أشكالها مدخلا مستقلًّا؛ وهذا لكي نتعرّف من خلاله على منهج المعجم من حيث تنظيم مداخله وتعريفها، ومن أمثلة تلك الصيغ:

1.1.2.4 الصيغة (مِفْعَال):

من المداخل المعجميّة التي جاءت على هذه الصيغة الوحدةُ (مِفْتَاح) ولها أكثر من تمثيل في المعجم، كما في الشكل 1:

الشكل 1

تمثّلات الوحدة (مِفْتَاح) في معجم الدوحة

عدد نتائج البحث الحالي:3

عرض 20 بالصفحة			
مِفْتَاح	[اسم]	فتح	قبل 13ق.هـ=609م
مِفْتَاح	[اسْمُ آلَة]	فتح	قبل 13ق.هـ=609م
مِفْتَاح	[صِيغَةُ مُبَالَغَة]	فتح	132هـ=749م

فلهذه الوحدة المتماثلة في صيغتها ثلاثةُ مداخل مستقلّة في المعجم، مدخلان للاسم ومدخل واحد للصفة، ممّا يعني أنّ المعجم ينظر إلى الصيغة (مِفْعَال) على أنّها أصليّة في كلّ هذه الأبواب. إلّا أنّ المعاني التي وردت تحت المدخل الأوّل كلّها معان يمكن ملاحظة وجود معنى الآلة فيها بشكل ما كما في (مِفْتَاحُ الأَمْرِ: المُسَبِّبُ لَهُ المُؤَدِّي إِلَيْهِ)، فيبدو أنّها معان مستعارة من الآلة ممّا يعني أنّه يُستحسن إيرادها تحت المدخل الثاني، ولعلّ المعجم يراه من المنقول الذي تُنوسي أصله حيث رُجّح معيار أقسام الكلام على معيار التقارب الدلاليّ. أمّا من حيث البنية الصغرى (التعريف)، فإنّ المعجم يقدّم فيها إلى جانب المعلومات التاريخيّة والوسم والجذر والمعلومات التصريفيّة نحو (جمع الآلة: مَفَاتِيح) دلالاتها القواعديّةَ بما يُنبئ بجلاء عن تقاطع الجذر مع معنى الصيغة الصرفيّة لها كتقاطع المعنى المعجميّ للجذر (ف ت ح) مع معنى الآلة المستنبطة من الصيغة في التعريف (المِفْتَاحُ: آلَةُ الفَتْحِ)، كما أنّ معنى الجذر يلتقي بمعنى المبالغة في (المِفْتَاحُ لِلأُمُورِ: الكَثِيرُ الفَتْحِ لَهَا).

2.1.2.4 الصيغة (فَعَل):

تلتقي دلالتان صرفيّتان في هذه الصيغة: المصدر، والصفة المشبّهة (الحديثي، 1965، ص216، 277)، ومن أمثلتها في المعجم (حَرَض) كما في الشكل 2. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعجم يعرّف هذه المداخل المكوّنة من الصيغ المتماثلة - كالسابق ذكرها - بمفردات تشترك مع المعرَّف وسمًا؛ فالمصدر عُرِّف بالمصدر في (الحَرَضُ: مَقَارَبَةُ {كذا} الهَلَاكِ مِنْ شِدَّةِ المَرَضِ)، كما أنّ الصفة المشبّهة عُرّفت بها (الحَرَضُ: السَّقِيمُ الَّذِي اشْتَدَّ بِهِ المَرَضُ).

الشكل 2:

تمثّلات الوحدة (حَرَض) في المعجم

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

عدد نتائج البحث الحالي:8

عرض 20 بالصفحة

حَرَض	[صِفَةٌ مُشَبَّهَة]	حرض	قبل 13ق.هـ=609م	
حَرَض	[مَصْدَر]	حرض	ن328هـ=940م	

2.2.4 نماذج من الصيغ المتعدّدة في معجم الدوحة:

سبق أن بيّنّا أنّ المعجم يعدّ بعضَ الصيغ صيغًا متعاورة حين تسند إليها بعض الدلالات الصرفيّة غير الدلالة التي وُضعت لها وضعًا أوّلًا لأغراض بلاغيّة، كالتعاور الواقع بين صيغتي (فَاعِل) و(مَفْعُول) بأن تدلّ إحداهما على دلالة الأخرى، وأنّ المعجم في هذه الحالة لا يُخصّص لهذه الدلالات إلّا مدخلًا واحدًا، فيرتّبها تحته تاريخيًّا مع وسمه على أصل البنية. فهذا يعني أنّ المعجم يَعُدُّ هذه الصيغ من الصيغ المتعدّدة الدلالة (Polysemous Templates) خلافًا للقسم السابق، وأنّه ينطلق في معالجتها من نظريّة بنيويّة لا تداوليّة؛ بدليل توسيمه المدخل طبقًا للدلالة المعروفة للبنية وإن خالفَها الشاهدُ الذي يُجلب لتوثيقها. وسنُورد في المطلب القادم نماذج من الصيغ التي تتعدّد دلالاتها محاولين الكشف عن مدى التزام المعجم بالمنهج الذي رسمه في ضوابطه المنهجيّة.

1.2.2.4 التناوب بين المصدرواسم المفعول:

قد تأتي بعض الصيغ التي وُضعت للمصدر دالّة على اسم المفعول، والعكس صحيح، ومن أمثلة الحالة الأولى صيغة (فُعْل) و(فَعْل) التي تنوب عن صيغ اسم المفعول كما نلحظ في المدخل (كُرْه) الذي يتكوّن من هذه الصيغة، ووُسِمَ بأنّه مصدر كما في الصورة 3. فالصيغة من صيغ مصادر الثلاثيّ المجرّد السماعيّة (الحديثيّ، 1965، ص227)، إلّا أنّها تتفرّع منها على سبيل التوسّع الدلاليّ بعضُ الدلالات الصرفيّة التي لم توضع لها هذه الصيغة في الأصل، وهي كما في النموذج أدناه تنوب -إلى جانب الدلالة على المصدريّة في (الكُرْهُ: الإِبَاءُ والرَّفْضُ، الحِقْدُ والضَّغِينَةُ، كُرْهُ الشَّيْءِ: اسْتِقْبَاحُهُ) - عن الصيغة (مُفْعَل) و(مَفْعُول) كما يظهر من الشكل3. فهذا يعني أنّ الصيغة (فُعْل) هنا من الصيغ التي يعتريها التعدّد من جهة المدلول دون الدالّ، أي أنّها من المتعدّد الدلاليّ؛ لذا قد خُصِّص لها مدخلٌ واحد فقط، مع الإشارة إلى الانزياح الدلاليّ الصرفيّ في التعريف. وتأتي هذه المعالجة من افتراض مفاده أنّ التعدّد الدلاليّ القواعديّ هنا منبثق عن وحدة صرفيّة واحدة، خلافًا للصيغ التي تناولناها في المبحث السابق. ويصدق الكلام نفسُه على صيغة (فَعْل) التي جاء عليها مدخل (خَلْق) بمعنى المخلوق.

الشكل 3

دلالات الوحدة (كُرْه) على غير ما وُضعت له الصيغة

بَيْدَ أنّ المعجم في نماذج الصورة العكسيّة، أي: نيابة صيغة (مَفْعُول) عن المصدر، لم يتّبع هذه القاعدة، كما يظهر ذلك في الشكل 4؛ لأنّ مدخل (مَيْسُور) جاء على صيغة (مَفْعُول)، وهي موضوعة لاسم المفعول حسبما يُفهم من منهج المعجم حين مثّل به للتناوب الواقع بين اسميْ المفعول والفاعل[21]، كما أنّ هذا المثال من الأمثلة الذائعة لدى النحاة لورود المصدر على صيغة اسم المفعول (الأستراباذيّ، ت. 686هـ، ط. 1982، 1/ 174، 175). وبناء على المنهجيّة المبيَّنة في الدليل المعياريّ كان المفترض أن يُوسم هذا المدخل باسم المفعول مع الإشارة إلى التناوب القواعديّ في البنية الصغرى.

الشكل 4

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

معالجة المدخل (مَيْسُور) في المعجم

2.2.2.4 التناوب بين الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة:

إنّ هذين البابين من الأبواب الصرفيّة المتقاربة من حيث المعنى والصيغة حيث تشتركان في الدلالة على الحدث وفاعله وفي اتّحاد بعض الصيغ كصيغتي (فَعِيل) و(فَعِل). ورغم تقاربهما الشديد ينفرد كلّ واحد منهما بصيغ خاصّة إلّا أنّه قد يحدث بينهما تعاور دلاليّ قواعديّ بحيث تأتي بعض الصيغ الخاصّة بالصفة المشبّهة دالّة على المبالغة والعكس صحيح (السالم، 2005، ص98). وفي هذه الحالة، يعالج المعجم بوسم أمثلتها طبقًا للمعنى الأصليّ للصيغة ويشير إلى الانزياح الدلاليّ القواعديّ في التعريف، كما أشرنا، وقد سار المعجم وفق منهجه ذاك في مدخل (غَضْبَان) حيث وسمَهُ بالصفة المشبّهة نظرًا إلى الدلالة الأصليّة، وأورد معنى المبالغة في الحدّ إلى جانب الدلالات الموافقة للمعنى الأصليّ للصيغة كما نلحظ في الشكل 5. والظاهر أنّ معنى الملازمة والاستمرار

المنسوب إلى الصفة المشبّهة غالبًا ما ينعدم في الشاهد القرآنيّ الذي استشهد به المعجم لدلالة المبالغة التي سوّغت أن تكون حالًا من الفاعل المسند إليه الفعلُ المقيّد بالزمن الماضي.

الشكل 5

معالجة المدخل (غَضْبَان) في المعجم

ومن الملائم أن نشير هنا إلى أنّ بعض الصيغ التي يذكرها الباحثون (م. س.، ص102) أمثلة لعدول المبالغة إلى معنى الصفة المشبّهة، كصيغة (فَعُول) التي يعتبرها المعجم صيغة أصليّة في المشبّهة؛ بدليل وسم المداخل المكوّنة منها بالصفة المشبّهة كمدخل (كَتُوم) و(عَجُوز)؛ ويبدو أنّ المعجم قد استند في ذلك إلى شيوع هذه الصيغة للصفة المشبّهة في مدوّنته إلى حدّ يمكن اعتبارها أصلًا في هذا الباب. لذلك تكون معالجة المعجم المعوّلة على الاستقراء الشامل في المدوّنة مرجّحة على آراء هؤلاء

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الباحثين الذين يعتمدون الاستقراء الناقص فيما يبدو. ويصدق الكلامُ نفسُه على جعل المعجم الصيغةَ (فَعِيل) أصلًا في اسم المفعول.

وقد يستند المعجم إلى السياق للفصل في الوسم بين الصفة المشبهة والمبالغة عندما تكون الصفة مشتركة بينهما كما في "أسِفًا" ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾ (طه: 86)؛ إذ إن صيغة "فَعِل" من الصيغ المشتركة بين الصفة المشبهة والمبالغة، وقد وُسِمت في هذه الآية استنادًا إلى السياق الوارد في سورة الأعراف، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾ (الأعراف: 154) الذي يدلّ على أنّ الغضب كان مؤقتا ولم يكن صفة ثابتة ملازمة لموسى، ولا سيّما أنّه من أولي العزم من الرسل، ولذا كان من المناسب أن توسم كلمة "أسِفًا" بأنّها صيغة مبالغة، لأنّ الغضب وإن كان شديدًا في آنه فإنّه كان مؤقّتا مرتبطا بباعثه فقط بدليل أنها تعرب حالا، والحال - خلافا للنعت - وصف مؤقّت.

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة استجلاء مفهوم ظاهرة "الصيغ المتماثلة" من خلال نقد ما ورد في الأدبيّات السابقة والاستدراك عليها، وتطرّقنا إلى ضوابط معجم الدّوحة في معالجة المداخل التي تضمّ صيغًا متماثلة. وقد رأينا أنّ المباحث المتعلّقة بالاشتراك - الذي يشمل تعدّد المدلولات المعجميّة والوظيفيّة - تُهيمن عليها الدلالة المعجميّة مع إغفال الجانب القواعديّ، ولعلّ ذلك عائد إلى عدم نضوج رؤية شاملة من منظور صرفيّ معجميّ حول المكوّنات الصرفيّة المشتركة التي تتكوّن منها الوحدات المعجميّة.

وتقتصر معظم الدراسات المعنية باشتراك الصيغ على بعض جوانب هذه الظاهرة، ولم تتطرّق إلى أبعادها المعجميّة كتنوّع وظائفها بين الاشتقاق والتصريف؛ إذ إنّ الصيغ الاشتقاقيّة هي التي تهمّ المعجميّ دون التصريفيّة، إضافة إلى مساواة الصيغ دون الفصل بينها من حيث التماثل والتعدّد. ويترتّب على هذا التمييز أحكام شتّى في نظر المعجميّ، حيث إنّ الصيغ المتماثلة كيانات مستقلّة خلافًا للمتعدّدة التي هي وليدة التناوب الصرفيّ. ويمكن الفصل بين الوحدات القواعديّة المشتركة باعتماد ثنائيّة التماثل والتعدّد، وذلك بالاستعانة بطائفة من الضوابط والمقاييس لعلّ من أبرزها ملاحظة التقارب والتباين بين الدلالات المختلفة، واتّفاق أقسام الكلام واختلافها، وأصالة الصيغ الصرفيّة في باب صرفيّ وفرعيّتها نتيجة التناوب الصرفيّ. ويعتمد معجم الدوحة ضابط أصالة الصيغ من فرعيّتها لتمييز الصيغ المتماثلة عن الصيغ المتعدّدة بحيث يعدّ كلّ صيغة تأتي أصالة في دلالة صرفيّة معيَّنة صيغةً مستقلّة عن شبيهتها في اللفظ، في حين يعدّ المعاني الصرفيّة الناجمة عن التعاور الصيغيّ دلالات تتفرّع عن صيغة واحدة فقط.

الهوامش

[1] - الأوّل مجرّد تجانس في الألفاظ دون أن يكون ثمّة مناسبة بين معانيه، في حين أنّ الثاني عبارة عن تعدّد الدلالات للدالّ الواحد لوجود صلة بين معانيه، للمزيد من البيان يُنظر 1.3.

[2] - حيث تذهب إلى أنَّ معظم المورفيمات القواعديّة الاشتقاقيّة في اللغة العربيّة صيغيّة وليست لواصق كما يرى بعض الباحثين مثل (شاهين، 1980، والسعران، 1997، أبو مغلي، 2000).

[3]- المورفيم (Morpheme) الذي هو الوحدة اللغويّة الصغرى ذاتُ دلالة ينقسم بشكل عامّ إلى مورفيمات مستقلّة (Free) لها وجود واستقلال لذاتها، دون حاجة إلى الارتباط بمورفيمات أخرى، وإلى مورفيمات مُقيّدة (Bound) التي لا تستقلّ بذاتها، بل تكون دائمًا مرتبطة بمورفيمات أخرى (Bloomfield، 1933، ص207- 213).

[4] - https://www.dohadictionary.org/dictionary/%D8%A3%D8%B1%D8%B6

[5] - (Affix) وهي مورفيم "غير صيغيّ يسبق أو يلحق جذع الكلمة، ويمكن فصله عنها خطيًّا" (عليّ، 2013، ص121).

[6] - (Clitic)، وهي مورفيم مقيّد يتّفق مع الصيغ واللواصق في عدم استقلاليّتها وافتقارها إلى الاتّصال بمورفيمات أخرى إملائيًّا، إلّا أنّها تختلف عنها في كونها كلمات نحويّة بعينها؛ لكونها موضع الإعراب بحيث تشكّل علاقات نحويّة مثل الإسناد والعطف (عليّ، 2013، ص114).

[7] - حسب المقاربة الصرفيّة المعجميّة (derivational morphology) التي تسير عليها الدراسة، والتي تتمحور حول الوحدات المعجميّة حالة إفرادها، وأمّا على المستوى التداوليّ والأسلوبيّ فثمّة أصناف أخرى من المشتركات كالمشترك الأسلوبيّ الذي تحدّث عنه عرار مطوّلًا (2011).

[8]- ينظر على سبيل المثال، لا الحصر: (ابن هشام، ط. 1964)، (المرادي، ت. 749هـ، ط. 1992)، (الزجاجيّ، ت. 340هـ، ط. 1986).

[9]- وسنفصّل القول في مفهومهما لاحقًا (2.1).

[10] - على رأي ابن مالك خلافًا لابن الحاجب الذي يذهب إلى سماعيّة مصادر الثلاثيّ المجرّد (الحديثي، 1965، ص211).

[11] - إنّ اجتماع هذه المعاني الثلاثة جمعاء في مثال واحد أمر لا يتحقّق دائمًا؛ لأنّ هذه الصيغة في الصفة المشبّهة مخصّصة لما يدلّ على عيب أو لون أو حُلية، ومن الأمثلة التي اجتمعت فيه هذه المعاني نحو أَهْوَن وأَجَمّ (عمر، 1998، ص159).

[12] - قد اتّكلت الدراسة للحكم على الأصل والفرع والقياس والسماع إلى: (الصقلي، ت. 515هـ، ط. 1999؛ الأستراباذيّ، ط. 1982؛ الحملاويّ، 1999؛ الحديثي، 1965).

[13] - أصله إمّا مُفْتَعِل، أو مُفْتَعَل.

[14] - هو "نَزْع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا ومغايرتهما في الصِّيغة" (الجرجاني، ت. 816هـ، د.ت، ص26).

[15]- عُرِّفت الحزمة الاشتقاقيّة في معجم الدوحة التاريخيّ بأنّها: "مجموع المداخل المعجميّة المتّصلة بجذر واحد". https://www.dohadictionary.org/standard-guide

[16]- ومن الأمثلة التي أوردها ليونز (Lyons، 1995، ص55) للمباني غير المتكافئة نحويًّا مبنى (found) المتماثلة من (find) ومن (found)؛ لأنّ هذا المبنى من الأوّل (v2) ومن الثاني (v1).

[17] - رجعت الدراسة في تحديد المعنى إلى معجم الدوحة التاريخيّ.

[18] - تعرّف بأنّها "مبنى الكلمة الذي يمثّلها في المعجم بوصفه الأصل الأدنى من كلّ قسم من أقسامها" (عليّ، 2023)، أو "المُقابل الصَّرفيُّ المُجرَّدُ للوحدة المُعجميَّة (Lexeme) في الكلمة المُعَيَّنة"، وهي مصطلح حاسوبيّ إجرائيّ، وتأتي في العربيّة في صورة الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم المسند إلى الغائب، والاسم المفرد المذكّر ما لم تلزمَا صورة أخرى، أو الأداة في شكلها الرئيس (السعيد، 2019، ص103).

[19] - معجم الدوحة التاريخيّ، متوفّر في: https://www.dohadictionary.org/dictionary/%D8%A3%D8%B9%D8%AC%D9%85

[20]- يمكن ملاحظة ذلك في نسخها الإلكترونيّة.

[21] - ينظر 2.3.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المراجع العربيَّة

أبو مُغلي، سميح. (2000). دراسة الصرف العربيّ في ضوء علم اللغة الحديث. *مجلّة البلقاء*، (7)، 1- 41.

الأستراباذيّ، رضي الدين. (ت. 686هـ، ط. 1982). *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمّد نور حسن، ومحمّد الزفزاق، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميّة، بيروت.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (ت. 392هـ، ط. 1954). *المنصف شرح تصريف المازني*، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين. وزارة المعارف، القاهرة.

ابن عصفور، أبو الحسين. (ت. 669هـ، ط. 1987). *الممتع في التصريف*، تحقيق: فخر الدين قباوة. دار المعرفة، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين. (ت. 395هـ، ط. 1993). *الصاحبي في فقه اللغة العربيّة وسنن العرب في كلامها* (ط1). مكتبة المعارف، بيروت.

اعقيلان، عبد الكريم عبد القادر. (2012). *الأبنية الصرفيّة المشتركة بين المصادر والمشتقّات: دراسة وصفيّة تحليليّة* (ط1). دار جليس الزمان، عمّان.

الجرجانيّ، السيّد الشريف. (ت. 816هـ، د.ت). *معجم التعريفات*، تحقيق: محمّد صدّيق المنشاويّ. دار الفضيلة، القاهرة.

الحديثي، خديجة. (1965). *أبنية الصرف في كتاب سيبويه* (ط1). دار النهضة، بغداد.

حسّان، تمّام. (1994). *اللغة العربيّة معناها ومبناها*. دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسّون، رضا هادي. (2011). الاشتراك الصرفيّ، *مجلّة كلّيّة الآداب*، 1- 30.

الحملاويّ، أحمد. (1999). *شذا العرف في فنّ الصرف* (ط1). دار الفكر العربيّ، بيروت.

الزجاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق. (ت. 340هـ، ط. 1986). *كتاب حروف المعاني*، تحقيق: عليّ توفيق الحمد (ط2). مؤسّسة الرسالة، بيروت.

الزهرانيّ، عبد العزيز بن سعيد بن مجحود. (2020). *اشتراك الصيغ الصرفيّة في العربيّة* [أطروحة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز] جدّة، المملكة العربيّة السعوديّة.

السالم،مقبل عايد. (2005). *العدول عن الأصول في الصرف العربيّ* [أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك] ، إربد، المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

السعران، محمود. (1997). *علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربيّ*. دار النهضة العربيّة، بيروت.

السعيد، المعتزّ بالله. (2019). المعالجة الآليّة للغة العربيّة المكتوبة - مقدّمة في ذكاء الآلة، في المعتزّ بالله السعيد (محرّر) *العربيّة والذكاء الاصطناعيّ*. (ص ص 91 – 125) (ط1). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربيّة، الرياض.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (ت180هـ، ط. 1998). *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافيّ، أبو سعيد. (ت. 368هـ ، ط. 2008). *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ (ط1). دار الكتب العلميّة، بيروت.

السيوطيّ، جلال الدين. (ت. 911هـ ، ط. 1998). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى بك، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، وعليّ محمّد البجاويّ. المكتبة العصريّة، بيروت.

شاهين، عبد الصبور. (1980). *المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: رؤية جديدة في الصرف العربيّ*. مؤسّسة الرسالة، بيروت.

الصقلي، ابن القطاع. (ت. 515هـ، ط. 1999). *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، تحقيق: أحمد محمّد عبد الدايم. دار الكتب المصريّة، القاهرة.

عرار، مهدي أسعد. (2003). *ظاهرة اللبس في العربيّة: جدل التواصل والتفاصل* (ط1). دار وائل للنشر، عمّان.

عرار، مهدي أسعد. (2009). ظاهرة تعدّد المعاني الصرفيّة في العربيّة بين المواضع والبواعث. *المجلّة العربيّة للعوم الإنسانيّة*، 1- 31.

عرار، مهدي أسعد. (2011). *المشترك اللغويّ في القرآن الكريم: الصرفيّ والمعجميّ والنحويّ والأسلوبيّ*. جامعة بيرزيت.

العظامات، منى مفضي سليم. (2013). *التداخل الصيغيّ في أبنية المصادر والمشتقّات* [أطروحة دكتوراه، جامعة آل البيت] مفرق، المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

عليّ، محمّد محمّد يونس. (1993). *وصف اللغة العربيّة دلاليًا في ضوع مفهوم الدلالة المركزيّة "دراسة حول المعنى وظلال المعنى"*. منشورات جامعة الفاتح، طرابلس.

عليّ، محمّد محمّد يونس. (2009). *المُيسّر في فقه اللغة المُطوّر* (ط1). دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت.

عليّ، محمّد محمّد يونس. (2023). التفريق بين اللواصق والضمائم في العربيّة وأثره في التّحليل المعجميّ والقواعديّ والحاسوبيّ. *مجلّة لغة- كلام*، ع3، 27- 47.

عمايرة، إسماعيل أحمد. (1996). التطوّر التاريخيّ لأبنية المصادر في العربيّة: دراسة مقارنة. *أبحاث اليرموك*، ع14، 239- 259.

عمايرة، إسماعيل أحمد. (1999). المشتقّات: نظرة مقارنة. *مجلّة مجمع اللغة الأردنيّ*، ع23، 51 - 66.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

عمر، أحمد مختار. (1998). *علم الدلالة* (ط5). عالم الكتب، القاهرة.

المراديّ، الحسن بن قاسم. (ت. 749هـ، ط. 1992). *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل. دار الكتب العلميّة، بيروت.

ياقوت، محمود سليمان. (1986). *ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفيّة*. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة.

المراجع الأجنبيّة

Arnold, I. V. (1986). *The English word.* Vyssaja Skola, Moscow.

Aronoff, M. & Fudeman, K. (2011). *What is Morphology* (2nd ed.). Blackwell Publishing Ltd.

Atkins, B.T.S. & Rundell, M. (2008). *The Oxford Guide to Practical Lexicography*. Oxford University Press, Oxford.

Bloomfield, L. (1933). *Language*. George Allen & Unwin LTD, London.

Ginzburg R.S., Khidekel S.S., Knyazeva G.Y.& Sankin A.A. (1979). *A course in modern English Lexicology*. Vyssaja Skola, Moscow.

Lyons, J. (1981). *Language and Linguistics: an introduction*. Cambridge University Press, Cambridge.

Lyons, J. (1995). *Linguistics semantics: an introduction*. Cambridge University Press, Cambridge.

Smirnitsky, A.I. (1998). *Lexicology of the English language*. Moscow State University Publishing House.

Spencer, A. (1991). *Morphological theory: an introduction to word structure in generative grammar*. Blackwell Publishers Inc, Oxford.

Tarp, S. (2001). Lexicography and linguistical concepts of homonymy and polysemy. *Lexicographica* (17), 22- 39.

Zaghouani, W., Hawwari, A., O'Gorman, T., Badran, A. & Diab, M. (2013). Building a Lexical Semantic Resource for Arabic Morphological Patterns. 2013 1st International Conference on Communications, Signal Processing, and their Applications (ICCSPA)

بيانات الباحثين

1- عبيد كونيجاراث، باحث لغويّ. حاصل على درجة ماجستير اللسانيّات والمعجميّة العربيّة من كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، في معهد الدوحة للدراسات العليا، بدولة قطر. تدور اهتماماته البحثيّة حول اللسانيّات، وقضايا المعجميّة العربيّة خصوصا.

2- محمد محمد يونس علي، أستاذ مشارك في (اللسانيات والتداولية) ضمن (برنامج اللسانيات والمعجمية)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، بمعهد الدوحة للدراسات العليا، دولة قطر. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة إدنبره عام 1997. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات والتداولية وتحليل الخطاب.

AUTHORS BIODATA

1. Ubaid Kunigarath, is a researcher in linguistics. He obtained a master's degree in Arabic linguistics and lexicography from the College of Social Sciences and Humanities, at the Doha Institute for Graduate Studies, (Qatar). His research interests include linguistics, and Arabic lexicography.

2. Mohamed Mohamed Yunis Ali is an Associate Professor of Linguistics and Pragmatics at the Program of Linguistics and Arabic Lexicography, College of Social Sciences and Humanities, Doha Institute for Graduate Studies (Qatar). Dr. Yunis Ali obtained his PhD degree in Linguistics (1997) from the University of Edinburgh. His research interests include Linguistics, Pragmatics and Discourse Analysis.

معرف أوركيد (ORCID): 0009-0006-7799-4543

معرف أوركيد(ORCID): 0009-0000-7130-2928

Email: uku001@dohainstitute.edu.qa

mohamed.ali@dohainstitute.edu.qa

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

استثمار لسانيات المدونات في صناعة المعاجم المدرسية

Investing Corpus Linguistics in school Lexicography

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-004

حافظ معاشي[1]* حكيمة خمار[2]

[2،1] قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

توثيق البحث APA Citation:

معاشي، حافظ، وخمار، حكيمة. (2024). استثمار لسانيات المدونات في صناعة المعاجم المدرسية. *مجلة اللسانيات العربية*، *19*، 86-110.

استقبل في: 24-07-1445/ **رُوجع في:** 29-09-1445/ **قُبل في** 08-11-1445/ **نُشر في:** 25-12-1445

Received on: 2024-02-05 / **Revised on:** 2024-04-08 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

أحدثت لسانيات المدونات ثورة في مجال صناعة المعاجم، من خلال تغيير بعض النظريات والممارسات المعجمية، وتطبيق مجموعة من المناهج والمقاربات المستخدمة في تحليل ودراسة البيانات اللغوية. يهدف هذا البحث إلى إبراز علاقة لسانيات المدونات بمجالات من قبيل الصناعة المعجمية، واللسانيات الحاسوبية، والتعليم. ويُركز البحث على كيفية استثمار لسانيات المدونات في المجال التعليمي من خلال صناعة معاجم مدرسية تواكب المقررات التعليمية، وتضم المفردات والمصطلحات المستعملة في الكتب الدراسية. ويقدم البحث نموذجًا عن كيفية بناء مدونة المعجم المدرسي انطلاقًا من الكتب الدراسية المقررة عبر مراحل مختلفة، وبمساعدة أدوات تقوم على المعالجة الآلية للغات الطبيعية. ويُظهر البحث أن لسانيات المدونات منهجية فعالة في تطوير صناعة معاجم مدرسية تلبي احتياجات الطلاب وتساعدهم على تنمية رصيدهم اللغوي والمعرفي وتطويره وتحسين مهاراتهم اللغوية.

الكلمات المفتاحية: لسانيات المدونات، المعجم المدرسي، صناعة المعاجم، المدونة، توسيم المدونات.

Abstract

Corpus Linguistics has revolutionized the field of Lexicography by changing traditional theories and practices and introducing innovative methodologies for studying and analyzing language data. This paper aims to demonstrate the relationship between corpus linguistics and fields such as Lexicography, Computational Linguistics, and Education. Its primary objective is to explore how corpus linguistics can be leveraged in the educational field to build school dictionaries that align with educational curricula and include vocabulary and words from textbooks. The study proposes a model for building a school dictionary corpus based on textbooks prescribed at different levels using Natural Language Processing tools. It demonstrates that corpus linguistics is an effective methodology for developing school dictionaries that meet the needs of students and help them develop and enhance their linguistic and cognitive abilities and improve their language skills.

Keywords: Corpus Linguistics, School Dictionary, Lexicography, Corpus, Corpus tagging.

*المؤلف المراسل *Corresponding author*
Email: hafid.maachi@um5r.ac.ma

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

مقدمة

تشهد ساحة التعليم في البلدان العربية غيابا ملحوظا لمعاجم مدرسية تواكب المقررات التعليمية وتضم المفردات والمصطلحات المستعملة في الكتب الدراسية، وتنبني على دراسات ومنهجيات ومقاربات علمية وتربوية تهم الصناعة المعجمية في هذا المجال. وتكتسي المعاجم المدرسية أهمية بالغة لجميع مكونات المنظومة التعليمية، حيث تعد من الأدوات التعليمية والبيداغوجية التي تسهم في تطوير الرصيد اللغوي والمعرفي للتلاميذ، وتساعدهم على تجاوز الإشكالات اللغوية والمعرفية التي تواجههم خلال مسارهم الدراسي، وتمكنهم من اكتساب مجموعة من المهارات. وعليه، فإن لسانيات المدونات (Corpus Linguistics) تعد المنهجية أو الأسلوب (Methodology) اللساني الأنسب لدراسة الكتب الدراسية وتحليلها، واستخدامها كمدونات (Corpus) يتولى المعجميّون تحليلها ودراستها باعتماد أدوات وبرامج حاسوبية تقوم على تقنيات المعالجة الآلية للغات الطبيعية (Natural Language processing)، وتساعدهم على استخراج المواد المعجمية والمعلومات المتعلقة بها. وتنهض لسانيات المدونات بأدوار فعالة في مجالات اللسانيات التطبيقية، والصناعة المعجمية (Lexicography) من ضمن هذه المجالات التي تسهم فيها لسانيات المدونات عبر مجموعة من المناهج والمقاربات المستخدمة بشكل فعال لتطوير هذا المجال.

يناقش هذا البحث في المحور الأول مفهوم المعجم المدرسي، وفي المحور الثاني مفهوم لسانيات المدونات. ويتناول المحور الثالث دور لسانيات المدونات في صناعة المعاجم. وأما المحور الرابع، فيتطرق إلى مدى الاستفادة من لسانيات المدونات في صناعة المعاجم المدرسية، ويخصص المحور الخامس والأخير لتقديم نموذج عن كيفية بناء مدونة المعجم المدرسي.

1. مفهوم المعجم المدرسي

تعدّ المعاجم المدرسية من الوسائل والأدوات التعليمية والبيداغوجية الأساسية في العملية التعلمية والعلمية، وتضطلع بمجموعة من الأدوار والوظائف المهمة، ولها مواصفات وخصائص تجعل منها أداة تعليمية محورية، إذ تسهم في عملية الاكتساب والتعلم اللغوي والمعرفي. ورغم ذلك، فإن الحقل التعليمي في الدول العربية يشهد غيابا شبه تام لمعاجم مدرسية مبنية على أساس محتوى الكتب الدراسية المقررة، وتتضمن المفردات والمصطلحات التي يحتاجها التلميذ لتطوير رصيده اللغوي والمعرفي وتنميته، وتساعده على تجاوز جملة من الإشكاليات اللغوية والمعرفية التي تواجهه خلال مساره الدراسي، وتكسبه مجموعة من المهارات الضرورية التي تؤهله لمواصلة مسيرته التعليمية بنجاح.

وللمعاجم المدرسية في العالم العربي تسميات مختلفة ومتعددة، فنجد منها المعجم المدرسي، والمعجم التعليمي، ومعجم الناشئة، والمعجم الطلابي، والقاموس المدرسي، والمعجم المرحلي، وغيرها من التسميات. وتدل نسبة الصفة (مدرسي) إلى (المعجم) على الارتباط بالمدرسة والمناهج والمقررات الدراسية والمستويات التعليمية (لحسن ومرادي، 2020، ص 211). وقد أشار عباس الصوري (1988) إلى أن المعجم المدرسي يرتبط بالمناهج والمقررات الدراسية التي تدرس في مستوى معين، ويعكس المضامين التعليمية التي يتعرض لها المتعلم، وبالتالي الحاجة للبحث في المعجم المدرسي عن المضامين الواردة لاستجلاء ما غمض منها أو إغناء رصيده منها (ص 21).

أما عبد الغني أبو العزم (2010) فيعرّف المعجم المدرسي بأنه "أداة ثقافية بامتياز، لارتباطه ارتباطا عضويا بالعملية التعليمية في جميع مراحلها، أي من التعليم الأساسي بما في ذلك روض الأطفال، مرورا بالتعليم الإعدادي والثانوي، ووصولا إلى التعليم الجامعي." (ص 1). وبالتالي فإن فالمعجم المدرسي هو مجموع الوحدات المعجمية المتداولة فعليا في الكتب المدرسية، والسياق التعليميّ المقاميّ والمقاليّ الذي تأتي ضمنه هذه الكتب (قريش، 2007، ص 177).

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ويؤكد محمد الرفيق (2020) أن من الضروري أن يتوفر لكل مرحلة دراسية معاجمها الخاصة التي تراعي خصوصية المتعلم النفسية والعمرية وما يحتاجه من معرفة، وأن تضم مكونات المعجم المدرسي مداخل معجمية وتعريفات تتناسب مع سن التلميذ ومرحلته التعليمية (ص 52). وهذا ما أكده أيضا أبو العزم (2010)، حيث أشار إلى أن لكل مرحلة تعليمية معجمها الخاص والمتميز بإطار ومستوى ومعايير وشروط لإنجازه (ص 41).

يعدّ المعجم المدرسي أداة تعليمية ذات أهمية بالغة في تطوير القدرات اللغوية والمعرفية لدى التلاميذ، وتحسين مهاراتهم اللغوية، وتجاوز الإشكالات اللغوية والمعرفية التي تواجههم. وعلى الرغم من ذلك، هناك غياب شبه تام للمعجم المدرسي في المنظومة التعليمية العربية، مما يُشكل تحدّيًا كبيرًا يهدد جيل المستقبل.

وقد أكد عبد العلي الودغيري (2001) أنّ من الضروري إعادة النظر في الكيفية التي تبنى بها المعاجم المدرسية، والاستفادة من مناهج وطرق علمية حديثة تعنى بالصناعة المعجمية واستثمارها في مجال التعليم من جهة، ومن خلال معالجة مجموعة من الإشكاليات التي تعاني منها المعاجم المدرسية القليلة الموجودة في العالم العربي، والتي تتسم بالاحتكام إلى الذوق الشخصي والرأي الذاتي، ولم تبُن على أساس علمي مدروس، لا سيما من حيث اختيار مدونتها وانتقاء المناسب من رصيدها ومداخلها، ولم تنطلق من تصور دقيق مبني على دراسة ميدانية إحصائية لمعرفة حاجات المتعلم بعد تحديد مستواه، ونوعيته والهدف من تعليميه (ص 234).

وفي السياق نفسه، أشار عبد العزيز قريش (2007) إلى أن الساحة التعليمية في المغرب تفتقر إلى معجم مدرسي مستقل عن الكتب الدراسية، وقد أكد أن غياب هذا المعجم ينعكس على مردودية التلميذ بصفة خاصة والمنظومة التعليمية بصفة عامة، وأن لذلك عدة مظاهر، مثل إهمال السياق وحيثياته المقامية والمقالية خلال البحث في المعاجم اللغوية عن المفردات المضمنة في الكتب الدراسية، وإغفال المعلومات الصوتية والصرفية والتركيبية الخاصة بالمفردات الواردة في المعاجم المدرسية المتاحة، وانشطار المعجم المدرسي بين اللغة العامة واللغة الخاصة، وانحصار المعجم المدرسي غالبا في شرح الكلمات والمفردات والاقتصار على ذلك، والإسهاب في إكساب المتعلم اللغة، وإغفال الدراسات العلمية والمناهج والمقاربات التعليمية ذات الصلة بالبيداغوجيا والتواصل، وعدم الاهتمام بالصناعة المعجمية المدرسية والتأليف المدرسي، وعدم توفر المعجم المدرسي على المضامين الواردة في الكتب الدراسية المقررة وفي المناهج التعليمية (ص 181 و182).

يُعدّ وجود المعجم المدرسي داخل المنظومة التعليمية ضرورة قصوى نظرًا إلى الأدوار والوظائف المهمة التي يُؤدّيها، وكذلك السمات والخصائص التي تجعله أداة تعليمية جوهرية. وبالتالي، فإنّ بناء مدونة على أساس الكتب الدراسية واتّباع نهج لسانيات المدونات في دراستها وتحليلها من شأنه أن يسهم في إعداد معاجم مدرسية تناسب مراحل التلميذ العمرية والتعليمية وتلبي احتياجاته اللغوية بشكل أفضل.

2. مفهوم لسانيات المدونات

منذ ستينيات القرن العشرين، شهد مجال لسانيات المدونات تقدما ملحوظا نتيجة للتطور التكنولوجي الذي مر به ميدان الحاسوب، من خلال تخزين كميات ضخمة من البيانات اللغوية واسترجاعها وتحليلها. فأصبح التقليد التجريبي لتحليل اللغة بمثابة الأساس للنموذج الكمي والنوعي المعروف باسم لسانيات المدونات (McEnery وآخرون، 2019، ص 74). وأشار

كينيدي (Kennedy، 2014) إلى أنه على مدى العقود الثلاثة الماضية، أدى تجميع وتحليل المدونات اللسانية في قواعد البيانات المحوسبة إلى ظهور حقل علمي جديد يطلق عليه اسم لسانيات المدونات (ص 01).

يقابل مصطلح مدونة باللغة الإنجليزية (Corpus)، وهي كلمة لاتينية تعني الجسد، وجمعها (Corpora) أو (Corpuses)، ولها عدة مقابلات في العربية، منها: المدونات اللغوية، والذخائر النصية، والذخائر اللغوية، والمكتنزات النصية، والمتون اللغوية (الدكروري، 2018، ص 28). وتتألف المدونة من مجموعة كبيرة من النصوص اللغوية في صيغة إلكترونية، يتم اختيارها بناء على معايير خارجية لتمثل - قدر الإمكان - لغة أو مجموعة متنوعة من اللغات بوصفها مصدرا للبيانات في البحث اللغوي (Sinclair، 2005، ص 16).

حسب ديفيد كريستال (Crystal، 2008)، فإن لسانيات المدونات هي العلم الذي ينطلق من الوصف اللغوي للنصوص اللغوية أو يتخذ من الشواهد اللغوية الواقعية داخل النصوص نقطة انطلاق لتحديد فرضيات البحث اللغوي (ص 117). ويشير علي القاسمي (2019) إلى أن لسانيات المدونات هي العلم الذي يدرس الظواهر اللغوية من خلال مدونة لسانية أو مجموعة من النصوص تقرأ آليا بواسطة الحاسوب، كما يدرس اللغة في استخدامها الفعلي، أي من خلال نصوص مقتبسة من العالم الحقيقي (ص 708).

ويرى المعتز بالله السعيد (2019) أن لسانيات المدونات منهج لغوي حديث نسبيا، يهدف إلى وصف واقع اللغة، اعتمادا على مجموعة من النصوص التي تمثل الواقع اللغوي، وذلك من خلال مناهج مختلفة من التحليل اللغوي، من بينها الوصفي، والمعياري، والتاريخي، والمقارن، والتقابلي، وبمستوياته الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، والمعجمية، كما يهدف إلى التحقق من فرضيات قائمة حول لغة معينة أو مجموعة من اللغات المشتركة في بعض خصائصها، وأداة البحث في هذا المنهج هي المدونات اللسانية باعتبارها عينة البحث الأساسية التي يتعامل معها آليا (ص 53).

تعد لسانيات المدونات أسلوبا منهجيا (Methodology)، يقوم في دراسته للغة على أساس تجريبي (Empirical basis)، مع التركيز على التحليل الكمي أو النوعي (Quantitative and Qualitative analyses) لمجموعة من النصوص المكتوبة أو المنطوقة. وتتجلى أهمية أساليب لسانيات المدونات من خلال تقديمها أدلة تدعم الافتراضات النظرية، وتساعد على تحسين فهم الظواهر اللغوية المدروسة مسبقا، وتكشف جوانب للتحقيق جديدةً لم تكن ملحوظة من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، تتصل لسانيات المدونات بشكل وثيق بمختلف مجالات اللسانيات التطبيقية (Adamou، 2019، ص 01). كما يمكن استخدام هذه المنهجية في أي حقل من اللسانيات، لكنها لا تنتمي إلى مجال محدد من مجالاتها (McEnery and Wilson، 2001، ص 02 - Biber وآخرون، 1998، ص 3 و4). ومن وجهة النظر العلمية، يمكن القول إن أسلوب المدونات اللسانية هو الأسلوب الأقوى في دراسة اللغة، نظرا إلى إمكانية القياس والتحقق من المتوصل إليه (Leech، 1991، ص 106).

وأشار بيبر وآخرون (Biber وآخرون، 1998) إلى أن المدونات اللسانية تعتمد مقارباتٍ منهجيةً في تحليل اللغة، وتتميز بأربع خصائص رئيسية، تتمثل في أنها:

- تجريبية وواقعية (Empirical) في تحليلها للنصوص القائمة على الاستخدام الفعلي للغة؛
- تستخدم مجموعة ضخمة من النصوص أساسا لعملية التحليل؛
- تستثمر الحاسوب في التحليل؛
- تعتمد على كل من المنهج الكمي والمنهج النوعي في التحليل (ص 04).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تنهض المدونات اللسانية بأدوار جوهرية ضمن مجال اللسانيات، حيث تستخدم مجموعة من المناهج والمقاربات الخاصة بها لدراسة اللغة واستكشافها (McEnery and Hardie، 2012، ص 01). وتسهم في معرفة بنية اللغة واستخدامها وتنوعها، من خلال توفير أدلة تجريبية للظواهر اللغوية، مما يسمح للباحثين بوصف استخدام اللغة بناء على البيانات اللغوية الفعلية (Biber وآخرون، 1998، ص 25). كما تساعد الباحثين على استكشاف ودراسة التباينات في اللغة عبر ضروب مختلفة من الأنواع والسجلات والفترات الزمنية، وبذلك تقدم رؤية شاملة حول كيفية تحول اللغة وتغيرها مع مرور الزمن (Leech وآخرون، 2001). وللسانيات المدونات كذلك أدوار مهمة في مجال صناعة المعاجم إذ توفر البيانات الضرورية لإعداد مداخل معجمية تتضمن معاني الكلمات والمرادفات اللفظية وأمثلة على استخداماتها، وتقدم تحليلًا للجوانب العملية للاستخدام اللغوي وبنية الخطاب يعين الباحثين في فهم كيفية عمل اللغة ضمن سياق التواصل (Stubbs، 2001). ولها كذلك دور في تطوير النماذج الحاسوبية من خلال توفير بيانات لغوية لتدريب نماذج حاسوبية تدخل ضمن تعلم الآلة وتقييم خوارزميات المعالجة الآلية للغات الطبيعية (Manning and Schütze، 1999). وللسانيات المدونات أيضا دور مهم في مجال تعليم اللغات، إذ تقدّم أمثلة أصلية وفعلية على استخدام اللغة لأغراض التدريس والتعليم (O'Keeffe وآخرون، 2007). كما تتضافر من خلالها مجالات متعددة التخصصات، إذ تتيح للسانيين العمل مع الباحثين في علم النفس وعلم الاجتماع وغيرها من المجالات (McEnery and Gabrielatos، 2006).

هناك أنواع مختلفة من المدونات اللسانية، تختلف حسب استخدامها والهدف منها، ومنها: المدونات العامة، والمدونات المتخصصة، ومدونات المتعلمين، والمدونات التربوية، والمدونات التاريخية، والمدونات المتوازية، والمدونات المقارنة وغيرها، ويعتمد استخدام مدونة بعينها على الهدف من المدونة (Bennett، 2010، ص 13).

وتعتمد لسانيات المدونات في دراسة اللغة وتحليلها المناهج الكمية والنوعية القائمة على الأساليب الإحصائية، بالإضافة إلى مقاربات قائمة على المدونات وموجهة بالمدونات. وقد استفادت لسانيات المدونات من التطورات التكنولوجية التي شهدتها علوم الحاسوب، وخاصة ميدان المعالجة الآلية للغات الطبيعية، الذي أسهم بأدوات تخدم المدونات اللسانية، وتعنى بتحليل البيانات اللغوية، وتساعد المعجميين على استخراج المعلومات اللغوية التي يحتاجونها ودراستها وتحليلها. وكان للسانيات المدونات منذ بدايتها دور في تغيير الممارسات المعجمية، من خلال استخدام المدونات اللسانيات بوصفها أدوات قيمة، يعتمد عليها المعجميون لاستخراج المواد المعجمية والمعلومات المتعلقة بها.

3. لسانيات المدونات ودورها في الصناعة المعجمية

مع نهاية القرن العشرين، شهدت النظريات والممارسات المعجمية تغيرات جوهرية، نتيجة للتطورات التكنولوجية التي عرفها مجال تحليل البيانات اللغوية، والتي سمحت باستخدام التقنيات الحاسوبية في مجال الصناعة المعجمية، مما أدى إلى التحسين من الكفاءة والدقة بشكل كبير (Teubert، 2004، ص 16). وقد أحدثت المدونات اللسانية ثورة كبيرة ضمن الممارسة المعجمية، حيث أثارت نقاشا حيويا حول القيمة النسبية لأدلة المدونات اللسانية بالمقارنة مع الحدس اللغوي (Rundell and Stock، 2008، ص 28).

حسب جيوفري ويليامز (Williams، 2003، ص 05) فإن لسانيات المدونات أسهمت في تغيير الممارسات المعجمية، وذلك من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات اللغوية التي تمثل الاستخدام الفعلي والواقعي للغة، وقد

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

استخدم المعجميون بيانات تجريبية منذ فترة طويلة، حتى قبل ظهور لسانيات المدونات. ومع توافر المدونات اللسانية ومجموعات أخرى من النصوص المقروءة آليا، أمكن للمعجميين أن يحصلوا من الحاسوب على أمثلة لاستخدام الكلمات والعبارات من ملايين الكلمات النصية في غضون بضع ثوان. وقد مكّن هذا ليس فقط من إنتاج المعاجم وتنقيحها بوتيرة أسرع من ذي قبل، بل أدى أيضا إلى تعريفات أحدث وأكثر شمولا، من خلال تحليل عينة أكبر من الأمثلة الطبيعية (McEnery and Wilson، 2001، ص 106 و107).

أسهمت لسانيات المدونات ولا تزال في مجال الصناعة المعجمية من خلال مناهجها في دراسة البيانات اللغوية لمدونات المعاجم وتحليلها، إذ تشكّل موردا تستقي منه المعاجم المداخل المعجمية والمعلومات المتعلقة بها. وقد اعتبرت الصناعة المعجمية المجال الرئيسي الثاني الذي أسهمت فيه لسانيات المدونات بتوفيرها أساليب جديدة وسعت نطاق البحث بالكامل (Teubert، 2001، ص 127). وقد أشار سنكلير (Sinclair، 2004) إلى أن المدونات اللسانية استخدمت لتطوير معاجم متخصصة، مثل المعاجم القانونية والطبية والعلمية، وهي معاجم تساعد المهنيين والباحثين بشكل كبير، كل في مجاله. كما أكد أن بناء مشروع معجم أساسه المدونات اللسانية خطوة إيجابية، لكنه يتطلب تقييمًا دقيقًا من المعجميين لدرجة الموثوقية ضمانا لدقة المعجم.

1.3. مقاربات لسانيات المدونات

تعد المعاجم والمدونات اللسانية نوعين من الموارد اللغوية، حيث يمثل كل واحد منهما مرحلة مختلفة من البناء، يستخدم المعجميون الأدلة والمعلومات الموجودة في المدونة اللسانية ثم يعالجونها من خلال التحليل والتصفية والفرز والاختيار؛ لإنشاء المداخل المعجمية والمعلومات المتعلقة بها (Sinclair، 2004). وتشمل منهجية لسانيات المدونات أسلوبا نسقيا لإنشاء المدونات اللسانية وتحليلها وتفسيرها، توفر من خلاله للسانيين والباحثين أدوات قيّمة لاستكشاف اللغة من منظور قائم على البيانات والأدلة. وتعدّ المقاربة القائمة على المدونات (Corpus-Based Approach) من بين هذه المناهج التي توظف فيها المدونات اللسانية أساسا تجريبيا للمعجميين لاستخراج البيانات واكتشاف الظواهر اللغوية دون افتراضات أو توقعات (Nesi، 2000، ص 839). أما في المقاربة الموجهة بالمدونة اللسانية (Corpus-Driven Approach)، فتستخدم المدونة اللسانية بوصفها قائمة أو مستودعًا لجرد البيانات اللغوية، لاستخراج المواد المناسبة لدعم المعرفة البديهية، والتحقق من التوقعات، والسماح بتحديد كمية الظواهر اللغوية، وإيجاد دليل على النظريات الحالية أو لاسترجاع عينات توضيحية. إنها طريقة يتم فيها استجواب المدونة، واستخدام بياناتها لتأكيد التفسيرات والافتراضات اللغوية المحدَّدة مسبقًا (Tognini-Bonelli، 2001، ص 81-84).

2.3. أدوات المعالجة الآلية للغات الطبيعية ولسانيات المدونات

اتخذت أغلب المعاجم الحديثة في القرن الواحد والعشرين من بيانات المدونات اللسانية نقطة انطلاق لها، حيث أصبح المعجمي المعاصر يستعمل عددا من التقنيات الحديثة المتطورة التي تشتمل على:

- أجهزة حاسوب شخصية، ذات سعة تخزينية هائلة، ومعالجات قوية، ووصلات إنترنت سريعة؛
- بيانات المدونات اللسانية، التي تتم معالجتها باستخدام أدوات برمجية طورت عن طريق تقنيات المعالجة الآلية للغة الطبيعية، والوصول إليها من خلال برامج استعلام مخصصة؛

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- برنامج لإدخال نصوص المعجم في قواعد البيانات التي تخزن المعلومات اللغوية وتديرها (Atkins and Rundell، 2008، ص 03).

أشار ميشيل راندل وآدم كيلغاريف (Rundell and Kilgarriff، 2011) إلى أن هناك مجموعة متنوعة من الأدوات البرمجية تحلل المدونات، وتساعد في عدة جوانب من بينها: تحديد البنيات الصرفية والتركيبية والدلالية للوحدات اللغوية الموجودة في النص، وتحديد الكلمات وسياقاتها، واختيار قائمة من الأمثلة والشواهد، وتسهيل عملية تحرير المعجم وإنجازها وغيرها من الوظائف. وتعمل المقاربة الحالية في تطوير المعاجم على أن توفر للمعجميين برامج تحليل البيانات المستمدة من المدونات بشكل مفيد ومسبق التحضير. ويضيف ميشيل راندل وآدم كيلغاريف أن هناك تطورات حديثة في مجال لسانيات المدونات، تتجلى في إمكانية إنشاء نموذج للمعجم باستخدام برامج المدونات، ويتم ذلك عبْر تحديد بيانات ذات صلة، ويقوم البرنامج فعليا بملء الحقول المناسبة في قاعدة بيانات المعجم، ويبقى للمعجميين فرصة للتحقق من البيانات، أو إمكانية تحسينها أو رفض القرارات التي اتخذها البرنامج (ص 278).

وأكد توبرت (Teubert، 2001) أنه مع توفر مدونات كبيرة وبرامج حاسوبية متطورة لاستكشافها، أصبحت لسانيات المدونات جزءا من الصناعة المعجمية. وأضاف أن الجيل القادم من المعاجم، سواء أحادية اللغة أو ثنائية اللغة، يحتاج إلى التحقق من المدونة، إن لم تكن قائمة بالكامل عليها (ص 151). وهذا ما يؤكده كينيدي (Kennedy، 2014)، حينما أقر بأهمية وجود مدونة مخزنة في الحاسوب نظرا إلى دورها في تسهيل البحث على الموارد والمعلومات اللغوية وفرزها وإحصائها، إما أساسا للوصف اللغوي أو لمعالجة القضايا والإشكاليات المتعلقة باللغة. وتعددت أبحاث لسانيات المدونات لتسهم بمنهجيتها في تحليل البيانات اللغوية ودراستها في صناعة المعاجم، والقواعد الوصفية، والدراسات المقارنة التعاقبية والتزامنية لأنواع الكلام، وكذا في التطبيقات الأسلوبية والتربوية وغيرها من التطبيقات (ص 11).

1.2.3. معلومات المدونة اللسانية

تحتوي المدونات اللسانية على أنواع ثلاثة من المعلومات، تساعد في تحليل البيانات اللغوية الموجودة في المدونة ودراستها، وتتجلى هذه المعلومات في البيانات الوصفية (Metadata)، والترميز النصي (Textual markup)، والتحشية اللغوية (Linguistic annotation). كما توفر البيانات الوصفية معلومات حول النص، مثل الكاتب، وتاريخ النشر، والمكان، واللغة، والموضوع، وغيرها من التفاصيل الأخرى. ويتضمن الترميز النصي، معلومات تم ترميزها في النص بشكل غير مباشر للكلمات الفعلية. إذ يمكن للترميز النصي، على سبيل المثال، أن يخبرنا عن مكان بداية الكتابة ونهايتها بخط الحروف المائلة في النص المكتوب، ويشير إلى متى يبدأ وينتهي المتحدثون في التعبير عن أنفسهم في مدونات الكلام المنطوق (McEnery and Hardie، 2012، ص 29). وتشمل التحشية اللغوية إضافة المعلومات اللغوية إلى المدونة، من قبيل التوسيم بأقسام الكلام (POS tagging)، وذلك بإضافة مجموعة من الرموز أو العلامات التي تحدد بالنسبة لكل وحدة معجمية في النص نوع الكلمة (فعل، اسم، صفة...إلخ)، وبذلك يتحول النص إلى مستودع للمعلومات اللغوية. وتقوم التحشية اللغوية بتحديد المعلومات الواردة في النص العادي على نحو يمكّن من الوصول إليها واستخدامها بطريقة أسهل (McEnery and Wilson، 2001، ص 30).

تستخدم البيانات الوصفية (Metadata) أساسا لتصنيف المدونة وتنظيمها، لفهم سياق النص الزماني والمكاني، وكذلك تحديد هوية الكاتب أو المتحدث. ويعدّ الترميز النصي (Textual markup) من العناصر المهمة في تحليل اللغة الطبيعية، إذ

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

يتيح هذا النوع من المعلومات تحديد هيكل النص وتنسيقه، ويشمل الترميز النصي الوسوم اللغوية مثل HTML أو XML التي تحدد الفقرات والعناوين والروابط وغيرها من العناصر التي تشكل الهيكل الأساسي للنص. وتشير التحشية اللغوية (Linguistic annotation) إلى إضافة وسوم أو علامات لغوية (Tags) إلى مكونات النص، لتحديد هيكله اللغوي والمعاني اللغوية المختلفة، وتمثل التحشية مختلف مستويات اللغة الصوتية منها، والصواتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، والتداولية، وغيرها من المستويات مما يساعد على تحديد نوع التوسيم اللغوي الذي من خلاله يتحدد الهدف من المدونة.

2.2.3. توسيم المدونات اللسانية

تعد المدونة اللسانية أداة فعالة في البحث اللساني، وخاصة إذا توفرت موسومة، فإنها ستشكل عندئذ مادة غنية بالمعلومات اللغوية المتنوعة، يستفيد منها الباحثون والمختصون على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم. وقد أشار ماكنري وآخرون (McEnery وآخرون، 2019) إلى أنه منذ عام 1998، شهد مجال توسيم المدونات تقدما كبيرا نتيجة لتطور التقنيات الحاسوبية التي أدت إلى توسيع نطاق استخدام البيانات اللغوية، وأصبحت الأدوات التي يمكن للغويين استخدامها لتوسيم المدونات مدمجة بشكل جيد في حزم برامج مستقلة عن المدونات اللسانية (ص 82). يتجلى توسيم المدونات من خلال إضافة المعلومات اللغوية إلى الوحدات اللغوية المتضمنة في مدونة النصوص المكتوبة أو الكلام المنطوق، وتتمثل المعلومات اللغوية في: المعلومات المعجمية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والتداولية، والخطابية، وغيرها، ويمكن إضافة المعلومات الصوتية والفونولوجية في حالة مدونة الكلام المنطوق (Lu، 2014، ص 05).

يعدّ توسيم المدونات اللسانية بالبيانات اللغوية الإضافية هو الأكثر استخداما، وذلك لعدة أسباب، منها:

- أنه يسهم في إثراء النصوص وتعزيز القيمة اللغوية من خلال إضافة بيانات داخل النص.
- أنه يوفر قوائم جاهزة للعديد من الوسوم اللغوية، مما يسهل استخدامها في التوسيم.
- أنه يتسم بسهولة الإضافة خاصة مع وجود برامج حاسوبية خاصة لبعض أساليب التوسيم، مما يسهل عملية إدراجها بالطريقة المناسبة (الفيفي، 2023، ص 287 - 288).

تهدف الوسوم إلى تبسيط المعلومات التي تضاف إلى المدونات اللسانية، وذلك عبر إنشاء جدول يصنف هذه الوسوم ويوضح دلالتها، وقد يشمل شرحًا لكيفية استخدامها في بعض الحالات، كالحالات التي فيها لبس أو تداخل بين الوسوم أو عند استثناء بعض الحالات من تطبيق وسم محدد (الفيفي، 2023، ص 287).

وتلتقي لسانيات المدونات مع اللسانيات الحاسوبية (Computational linguistics) في بعض المجالات، بحيث تسهم المعالجة الآلية للغات الطبيعية في البحث في المادة اللغوية وتحليلها، واستخراج مجموعة من الظواهر اللغوية (القاسمي،2019، ص 708). وتقوم بعدة مهام ووظائف مختلفة مثل تجزيء النص (Tokenization)، والتضمين (Embedding)، وتوسيم أقسام الكلام (POS tagging)، والتعرف على الكيانات المسماة (NER)، وتصنيف النصوص (Text Classification)، ونمذجة اللغة (Language Modelling) وغيرها من الوظائف المهمة. ويحتاج الباحثون والمطورون في هذا المجال إلى أدوات فعالة لتنفيذ هذه المهام، ونتيجة للتطورات الحديثة في المعالجة الآلية للغات الطبيعية، أصبح هنالك الآن العديد من الأدوات والأساليب لتجزيء النصوص، وتضمين الكلمات، وتوسيم أقسام الكلام وغير ذلك. ومن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الأدوات الشائعة التي تتوفر على أساليب مختلفة لأداء هذه الوظائف نجد NLTK، وcoreNLP، وspaCy، وAl-lenNLP، وFlair، وStanza وغيرها من الأدوات المتنوعة (Sarker، 2021، ص 01).

يعدّ توسيم أقسام الكلام (POS tagging) من أكثر الأنواع شيوعًا واستخداما، نظرا إلى ارتباطه الوثيق بالعديد من دراسات لسانيات المدونات، وتقديم الدعم لعمليات التوسيم الأخرى، مثل التأصيل (Lemmatization)، والتشجير التركيبي (Syntactic parsing)، والتحشية الدلالية (Semantic annotation) وما إلى ذلك. ويتضمن هذا النوع من التوسيم تخصيص رمز أو علامة لكل هيكل كلمة (Token)، مما يسهم في تحديد الحد الأدنى لقسم الكلام في الكلمة (Gries and Berez، 2017، ص383). ويعدّ تحديد أقسام الكلام (Parts of Speech) في الجملة خطوة حاسمة في مهام المعالجة الآلية للغات الطبيعية (NLP)، حيث تتجلى في إضافة معلومات قيّمة عن الكلمات المستخدمة في الجملة، بما في ذلك النحو، والدلالات، والترجمة، وغيرها. ويرتبط توسيم أقسام الكلام (POS tagging) ارتباطًا وثيقًا بلسانيات المدونات، ويتمثل في تحديد قسم الكلام الذي تنتمي إليه كل كلمة في الجملة. ويتم ذلك بواسطة موسّم قسم الكلام (POS tagger) وهو برنامج حاسوبي خاص يقرأ كلمات اللغة ويحدد قسم الكلام بالنسبة إلى كل كلمة (Kanakaraddi and Nandyal، 2018، ص 01).

لذلك، لا يقتصر نشاط تجميع المدونات على جمع النصوص اللغوية المناسبة من مجموعة واسعة من البيانات اللغوية لمجالات مختلفة، لكن من المهم ربطها وتزويدها بالبيانات الوصفية، وإثراء بياناتها بواسطة أدوات تعمل بتقنيات المعالجة الآلية للغات الطبيعية، وتضيف إلى الوحدات اللغوية المضمنة وسوما لغوية أو "علامات"، وتعتمد أنواع الوسوم على نوع اللغة وعلى النظرية المطبقة. وتضم الممارسة العملية وسوما من أقسام الكلام وتصنيفاته الفرعية، والمورفولوجية، بما في ذلك علامات الترقيم. وهناك أيضا أنواع أخرى من الوسوم، كالوسوم النحوية والدلالية والتداولية وغيرها.

3.2.3. تحليل المدونات اللسانية

يحتاج المعجميون لتحليل بيانات المدونة إلى برنامج حاسوبي يمكّنهم من البحث عن البيانات ومعالجتها وحفظها، ويسمى هذا البرنامج "أداة المدونة"، وتعد هذه الأداة مفتاحا أساسيا للتحليل المعجمي، فالمدونة بدون برامج حاسوبية جيدة لن يستفاد منها بالقدر المطلوب (Kilgarriff and Kosem، 2012، ص 31). وتتوفر هذه البرامج على أدوات متنوعة تعمل بتقنيات المعالجة الآلية للغات الطبيعية، وتؤدي وظائف محددة حسب نوعية التحليل والأداة المستخدمة.

تعد المدونات اللسانية أساسا تجريبيا لدراسة بعض الظواهر اللغوية والإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية، ويكون حجم البيانات اللغوية التي تتضمنها المدونات اللسانية كبيرا جدا، مما يجعل من الصعب تحليلها يدويا أو بالعين المجردة في إطار زمني معقول. لذلك، تستخدم أدوات حاسوبية متطورة تسمح للمستخدمين بالبحث في المدونات اللسانية بسرعة وبشكل موثوق. ومن هذه الأدوات: المكشافات السياقية (Concordancer) التي تسمح للمستخدمين بالنظر إلى الكلمات في سياقها، وقوائم التكرار أو التردد (Frequency List) التي تعنى بإنتاج بيانات حول درجة تكرار الوحدات اللغوية أو ترددها، وتسرد جميع الكلمات الواردة في المدونة اللسانية، وتحدد لكل كلمة عدد مرات تكرارها. وتمثل البيانات التي توفرها أدوات الكشافات السياقية وأدوات التردد والتكرار على التوالي شكلين مختلفين من التحليل النوعي والكمي، اللذين يعدّان من المناهج المعتمدة في لسانيات المدونات (McEnery and Hardie، 2012، ص 1 و2).

لقد غيرت أجهزة الحاسوب بفضل تخزين النصوص في شكلها الإلكتروني -قابلة للقراءة آليا، أداء المهام المتضمنة في تحليل السياقات، وكذا تحديد مواقع تكرار كلمة بعينها مع سرد سياقاتها بسرعة كبيرة وبشكل موثوق تمامًا. وقد حدث هذا التغيير بفضل برامج حاسوبية متطورة تسمى "مولدات الكشافات السياقية" (Concordance Generators)، أو "برامج الكشاف السياقي" (Concordancing Software)، أو بشكل عام "المكشافات السياقية" (Concordancer) وهي تعمل خاصة لتحقيق هذا الهدف (Rundell and Stock، 2008، ص 29).

تعتمد لسانيات المدونات على أدوات متنوعة، تقوم بمجموعة من العمليات التحليلية والإحصائية يطبقها برنامج حاسوبي على المدونة اللسانية قيد الدراسة، سواء كان هذا البرنامج الحاسوبي مستقلا أو مدمجا على المدونة مباشرة، ومن أهم هذه الأدوات:

- قائمة الكلمات (WordList): وتعرض كلمات المدونة اللسانية مع نسبة تردد كل كلمة وتكرارها في المدونة (الشهري، 2022، صفحة 80)؛

- التصاحب اللفظي أو التلازم اللفظي (Collocation): ويعرّف بالكلمات المتلازمة أو المتصاحبة (Collocate) التي تظهر مع الكلمة المحورية قيد البحث على امتداد تتابعي من كلمة إلى خمس عشرة كلمة إلى يمين الكلمة المحورية ويسارها، وتسمح هاته الأداة بمعرفة معنى الكلمة المحورية واستعمالها من خلال متلازماتها اللفظية (الشهري، 2022، صفحة 81)؛

- الكشاف السياقي (Concordance): وهو بمثابة قائمة تضم الكلمة أو العبارة مع بعض الكلمات في السياق في كلا جانبيها، مما يمكّن من معرفة ميول استخدام الكلمة من خلال سياقها، وتجمع هاته الأداة بين التحليل الكمي والنوعي (الشهري، 2022، صفحة 81)؛

- التتابعات اللفظية (N-Grams): أي تسلسل من الكلمات، في هذا السياق، يستخدم مصطلح (Unigram) للإشارة إلى كلمة واحدة، ومصطلح (Bigram) إلى تسلسل من كلمتين، ومصطلح (Trigram) إلى تسلسل من ثلاث كلمات، وهكذا. وتستخدم هذه التتابعات اللفظية أساسا لمعرفة تردد العبارات المكونة من كلمة واحدة Unigram، أو كلمتين Bigram، أو ثلاث كلمات Trigram (الدكروري، 2018، صفحة 116).

وهناك أدوات أخرى بالإضافة إلى هذه الأدوات، تختلف حسب وظائفها أو العمليات التحليلية والإحصائية المراد القيام بها. وقد أصبحت لسانيات المدونات، حسب توبرت (Teubert، 2001)، جزءًا لا يتجزأ من ميدان صناعة المعاجم، نظرا إلى توفر مجموعة واسعة من المدونات وزيادة عدد البرمجيات المتطورة التي تهتم بدراسة الوحدات اللغوية وتعريفها من خلال فحص السياق (ص 151).

4. استثمار لسانيات المدونات في بناء المعاجم المدرسية

أشارت كرانكر (Granger، 2018) إلى أن المدونات اللسانية تعد نقطة تحول حقيقية في عالم صناعة المعاجم، وأنها لم تقدم حتى الآن كل الإمكانات الكاملة التي يمكنها تقديمها في العديد من المعاجم المتخصصة، ومنها على وجه الخصوص المعجم التعليمي أو المدرسي، من خلال بعض المقاربات، كالمقاربة القائمة على المدونة، والمقاربة الموجهة بالمدونة (ص 22 و23).

ذكر مايكل راندل (Michael Rundel) رئيس تحرير معجم ماكميلان المدرسي (Macmillan School Dictionary, 2004) في مقدمة المعجم أنهم يستخدمون برامج حاسوبية متطورة لتحليل مدونة تتألف من 20 مليون كلمة من الكلمات الواردة في الكتب المدرسية ومناهج الامتحانات في جميع المواضيع، من الزراعة إلى علم الحيوان. وقد ساعده البحث على اكتساب فهم عميق للمصطلحات والمفاهيم الأساسية اللازمة لدراسة مختلف المواد المدرسية. واستنادا إلى هذه النتائج، تم تحديد أكثر الكلمات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

استخداما في الكتب المدرسية مما يتصل بعلوم النبات، والدراسات المتعلقة بالثقافات، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات. ويتضمن هذا المعجم المدرسي هذه الكلمات، ويوفر المعلومات اللازمة لكل كلمة على أساس معلومات موثوقة من بيانات هذه المدونة.

يتجلى الهدف الرئيسي من المعاجم المدرسية في كونه أداة تساعد على الفهم، والتعلم، والاكتساب، وتطوير الكفايات اللغوية والمعرفية للتلميذ من خلال تزويده بما يحتاج من معلومات لغوية ضمن محيطه التعليمي. وبخصوص رجوع التلميذ إلى المعاجم، يرى أحمد محمد معتوق (1996) أن التلميذ "قد يعثر أثناء قراءة الموضوعات المقررة أو أثناء القراءة الحرة على كلمات غريبة لا يتمكن من إدراك معانيها من خلال سياق الكلام الذي يقرأه، أو أنه لا تتوافر لديه الفرصة لسؤال المدرّس عن معانيها، مما قد يؤدي إلى الفهم الخاطئ." (ص 188). فمن الضروري في المعاجم المدرسية، أن يكون عرض معاني الكلمات سياقيا، أي تحديد معنى الكلمات من خلال السياق، وبالتالي يجب أن تسعى المعاجم إلى إظهار تلك السياقات من خلال الاستخدام الحقيقي، وهذا ما توفره لنا لسانيات المدونات (Williams، 2003، ص 04).

يعدّ المعجم المدرسي أداة مهمة تسهم في تنمية الثروة اللغوية وتطويرها، حيث يشجع تقديم تعاريف متناسبة مع السياق الدراسي للتلاميذ، على استكشاف اللغة في إطار دراستهم، مما يُسهِم في تحسين كفاياتهم اللغوية والمعرفية. ويرى مايكل راندل (Michael Rundel، 2004) أن المدونات توفر تفاصيل حول المفاهيم المدرجة في الكتب المدرسية المستخدمة في الفصل الدراسي، وتوضح كيفية شرح هذه المفاهيم من خلال سياقاتها الفعلية. وذلك يُسهِم في إعداد نماذج خاصة تتعلق بالتعاريف بطريقة تجعلها سهلة الفهم والمتابعة.

وقد أكد أبو العزم (2010) ضرورة الاعتماد على منهجيات معجمية لصناعة معاجم مدرسية، وذلك بالاشتغال في ضوء رصيد لغوي أساسي، أو الاشتغال في ضوء مدونة لغوية توافق قدرات التلميذ اللغوية، لاستخراج المداخل المعجمية وتشكيلها (ص 48 و49).

إن استثمار نهج لسانيات المدونات في بناء المعاجم المدرسية من خلال تطبيق المقاربة القائمة على الكتب المدرسية واستخدامها كمدونة للمعجم المدرسي، سيسهم في حصر المواد اللغوية التي يحتاجها التلاميذ، واستخراج المداخل المعجمية من خلالها، وسيعزز جودة التعريفات المبنية على السياق، ومن تقديم الأمثلة والشواهد، ومعلومات لغوية غنية أخرى. وقد أكد سنكلير (Sinclair، 2004) أهمية المعاجم التي تخدم احتياجات متعلمي اللغة، وتستخدم المدونات لتقديم تعريفات واضحة وأمثلة سياقية ومعلومات عن تواتر الكلمات واستخدامها.

من جهتخه، أكد الحاج صالح (2005) أن العمل في إطار مدونة لسانية يعدّ ضرورة أساسية لجمع المادة المعجمية، وقد أشار إلى شروط وخصائص مهمة، كالتخطيط الجيد لجمع المدونة، الذي يعدّ ركنا وشرطا أساسيا، وكذا حصر نصوصها من اللغة المستعملة في المحيط التعليمي للمتعلم، وأن تتسم بالشمول والتنوع لاستخدام الشواهد والأمثلة منها (ص 21).

أشار راندل وستوك (Rundell and Stock، 1992) إلى أن المعاجم التقليدية التي سبقت ظهور لسانيات المدونات واعتمدت مصادر أخرى تواجه تحديات بارزة. فمعجم كولينز (Collins) الإنجليزي (الصادر في طبعته الأولى عام 1979، أي قبل توفر دلائل المدونات اللسانية)، على سبيل المثال، قد اعتمد لغة الناطقين الأصليين، وقدم خمس تعاريف لتغطية المجالات المحددة، وهو مرتب بشكل تقليدي، ولا يفرق بين استخدام الصفة أو النعت أو الاسم (ص 25).

أحدثت لسانيات المدونات ثورة في عالم صناعة المعاجم، حيث تم الاستناد على النظرة السياقية للمعنى، وتطبيقها على الممارسات المعجمية من خلال معاجم COBUILD. وفتحت لسانيات المدونات آفاقا جديدة لتحليل الكلمات في السياق

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

لإثبات استخدامها، مما أدى إلى تغيير في شكل المعاجم، وتنسيقها، وهيكلها. وسمح هذا النهج بنقل المعرفة السياقية بشكل أفضل إلى المستخدمين، ورغم كون المشاريع المعجمية الكبرى قد اعتمدت على تكنولوجيا الكمبيوتر، فإن لسانيات المدونات أحدثت ثورة أكبر في بيانات المصدر، إذ فتحت أبواب الوصول إلى كميات ضخمة من البيانات الواقعية. وكان سنكلير وفريق COBUILD من جامعة برمنغهام أول من أدرك إمكانات المدونات في صناعة المعاجم (Williams، 2003، ص 01).

إن استخدام أسلوب لسانيات المدونات في دراسة الكتب الدراسية وتحليلها من شأنه أن يسهم في تنمية القدرات اللغوية والمعرفية لدى التلاميذ، من خلال حصر السياق اللغوي التعليمي الذي يحتاجونه، والذي وجب عليهم معرفته واكتسابه. وبالتالي فإن استخدام هذا النهج في صناعة المعاجم المدرسية سيساعد المعجميين في أثناء بناء معاجمهم. وبالتالي، فإن الهدف من البحث المعجمي يجب أن يحصر في تجميع الوحدات اللغوية من متون الكتب الدراسية (البوشيخي، 1998، ص 25).

هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في كيفية صناعة المعاجم المدرسية، باستثمار مناهج وطرق علمية وتقنية حديثة تركز على الصناعة المعجمية وتوجهها نحو مجال التعليم. وينبغي الاستفادة من التحديات التي واجهتها المعاجم المدرسية القليلة في العالم العربي، التي لم تتبن أسسا علمية مدروسة، خصوصا من حيث اختيار مدوناتها أو اختيار المحتوى المناسب. لذا، يجب على المعاجم المدرسية الحديثة أن تأخذ في اعتبارها النهج العلمي والتقني في عمليات اختيار المفردات وتعريفها، وذلك بالاعتماد على دراسات ميدانية تحليلية لاحتياجات المتعلمين، وتوجيه اهتمام خاص لمستوى المتعلم واحتياجاته اللغوية والمفهوم الذي يبحث عنه، واختيار المفردات والمصطلحات اعتمادا على الواقع اللغوي الذي يعيشه التلاميذ.

5. نموذج إعداد مدونة المعجم المدرسي

يسعى هذا البحث إلى تقديم نموذج لإعداد مدونة للمعجم المدرسي؛ وجدير بالتذكير هنا أن معايير بناء مدونة لسانية يستند إلى الاحتياجات اللغوية التي تسعى المدونة لتلبيتها (Williams، 2002، ص 46). فالحاجة ماسة لبناء مدونة تتضمن جميع الكتب الدراسية المقررة لجميع مراحل التعليم العام (قبل الجامعي)، والتي من خلالها سيستخلص المعجميون المداخل المعجمية، والمعلومات المتعلقة بها، لبناء معاجم مدرسية موجهة لتلاميذ التعليم العام. تضم هذه المعاجم المدرسية الكلمات والمفردات الواردة في الكتب الدراسية المقررة، التي يحتاجها ويستخدمها التلاميذ في الفصول الدراسية، والتي من خلالها تساهم في تنمية رصيدهم اللغوي والمعرفي وتطويره، وتساهم في إكسابهم مجموعة من المهارات الضرورية، وتجاوز جملة من الإشكاليات التي يواجهونها خلال مراحل التعليم المختلفة.

أشار أحمد مختار عمر في كتابه صناعة المعجم الحديث (2009)، أن هناك طريقتين لجمع المادة الأساسية الملائمة لمعاجم المتعلمين. وتتمثل الطريقة الأولى في حصر المادة المعجمية انطلاقا من الكتب الدراسية؛ وتتمثل الطريقة الثانية في جمع المادة من الكتب الدراسية، ومن مواد أخرى تساعد على تنمية حصيلة التلميذ في أثناء تدرجه في المراحل العمرية (ص 45 و46). وبالتالي فإن حصر المادة المعجمية وجمعها من خلال الكتب الدراسية هو الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المدونة.

يظهر الجدول رقم 1 مراحل التعليم العام ومستوياته، والمواد الدراسية والكتب الدراسية المنتمية لكل مستوى، والتي ستشكل جميعها مدونة المعجم المدرسي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جدول رقم 01

بنية مراحل التعليم العام

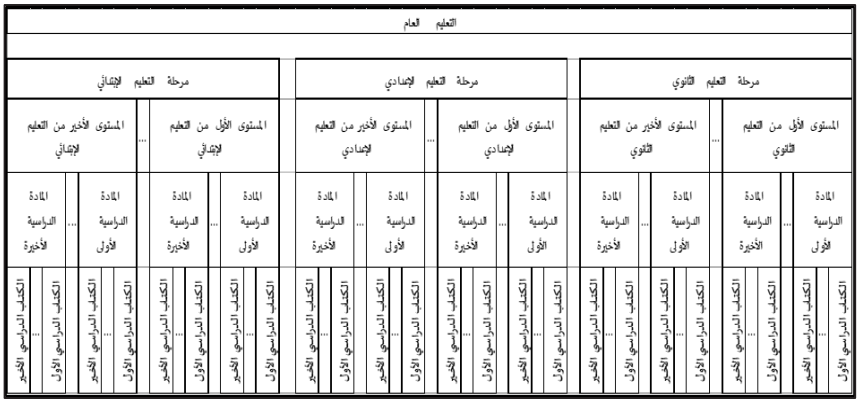

يشير كل من أتكينز وراندل (Atkins and Rundell، 2008) إلى أن هناك ثلاثة جوانب رئيسية لإنشاء مدونة لسانية، وهي:

- التصميم: اختيار النصوص التي ستشكل المدونة اللسانية.
- جمع البيانات: الحصول على هذه النصوص.
- الترميز: تحويل النصوص إلى تنسيق مشترك، وتجهيزها للاستخدام في نظام استعلام المدونة (Corpus Querying System) أو نظام استعلام النصوص (Text Query System) (ص 53).

تعد عملية حصر الكتب الدراسية وجمعها من المراحل الأساسية لإنشاء مدونة المعجم المدرسي، حيث إن الكتب الدراسية تعد بدورها مدونات، إذا توفرت مسبقا في صيغة إلكترونية - مقروءة آليا على الحاسوب، أما إذا تعذر توفرها بهذه الصيغة، فيُمكن تحريرها في الحاسوب باستخدام برامج متخصصة مثل Microsoft Word، وLibreOffice Writer، وNotepad++، وSublime Text، وGoogle Docs، وEmacs، وVim وغيرها من البرامج. وتجدر الإشارة إلى وجود طرق أخرى تستخدم لتخزين نصوص الكتب الدراسية إلكترونيا بدون تحريرها يدويا، وهي طرق تعتمد تقنيات المعالجة الآلية للغات الطبيعية، ومنها استخدام الماسح الضوئي (Optical Character Reader) أو كما يرمز له (OCR)، حيث يقوم البرنامج بمسح ضوئي للنص المطبوع، ثم تحويله إلى نص رقمي بصيغة بسيطة (Plain text)، أو استعمال نظام تحويل النص الشفوي إلى نص مكتوب (Speech to text)، بالإضافة إلى طرق أخرى مثل تحويل الكتب الدراسية بصيغة PDF إلى نصوص قابلة للتعديل عليها بواسطة برامج تحرير ملفات PDF مثل: (PDF converter).

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بعد توفير جميع الكتب الدراسية في صيغة إلكترونية، تُنقح نصوصها وتنقى من الزوائد، وتُزال الشوائب التي من شأنها أن تؤثر في عمليات التحليل والإحصاء. وفي مرحلة موالية، يتم تحويل تمديد الملفات النصية إلى (txt.) وبترميز Unicode UTF8 أو Unicode UTF16. بعد ذلك، تضاف أنواع ثلاثة من المعلومات، هي المعلومات الوصفية (Metadata) لتصنيف الملفات النصية وتنظيمها، وتحديد السياق الزمني والمكاني للنص، كتحديد هوية الكاتب، وعنوان الكتاب الدراسي، وتاريخ الطبع والنشر وغيرها من المعلومات. ثم تأتي مرحلة الترميز النصي (Textual markup) الذي يتيح تحديد هيكل النص وتنسيقه. ويتم الترميز النصي بواسطة لغات الترميز، التي تقوم بوصف البيانات هيكليا، مما يجعلها قابلة للفهم سواء من البشر أو من البرامج. وتتكون لغات الترميز من علامات تحدد عناصر البيانات وخصائصها. ومن لغات الترميز نجد HTML، XML، JSON، SVG، MathML وغيرها من لغات الترميز التي تحدد الفقرات، والعناوين، والروابط، وغيرها من العناصر التي تشكل الهيكل الأساسي للنص. أما المرحلة الأخيرة، فتتمثل في التحشية اللغوية (Linguistic annotation) والتي تعنى بإضافة وسوم أو علامات لغوية إلى مكونات النص، لتحديد هيكله اللغوي والمعاني اللغوية المختلفة.

يتم توسيم مكونات النصوص بالمعلومات اللغوية باستعمال إحدى الأدوات الحاسوبية القائمة على تقنيات المعالجة الآلية للغات الطبيعية، لتصبح الملفات النصية لجميع الكتب الدراسية المقررة موسومة، ويوضح الشكل رقم 01 باختصار هذه المراحل.

شكل رقم 01

مراحل إنشاء مدونة المعجم المدرسي من الكتب الدراسية

عند الانتهاء من مرحلة بناء مدونة المعجم المدرسي، يجب تنظيمها وترتيبها من خلال وضع الكتب الدراسية ضمن الملفات حسب المراحل، والمستويات والمواد، كما هو مبين في الشكلين رقم 02 و03. يتجلى الهدف من هذه العملية التنظيمية في مساعدة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المعجميين في أثناء بناء المعاجم المدرسية على تحديد المرحلة الدراسية، والمستوى، والمادة الدراسية، كما تسهم هذه العملية التنظيمية في دراسة كل مدونة فرعية على حدة وتحليلها، وذلك لاستخراج المواد المعجمية التي تخص كل مستوى دراسي بعينه.

شكل رقم 02

تنظيم مدونة المعجم المدرسي ومدوناتها الفرعية

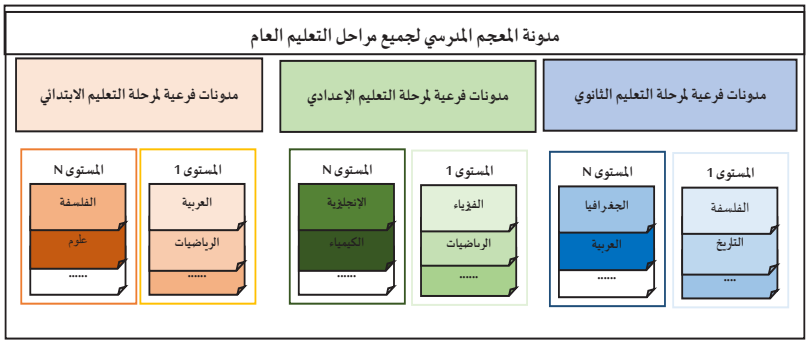

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

شكل رقم 03

نظرة عامة حول مكونات مدونة المعجم المدرسي

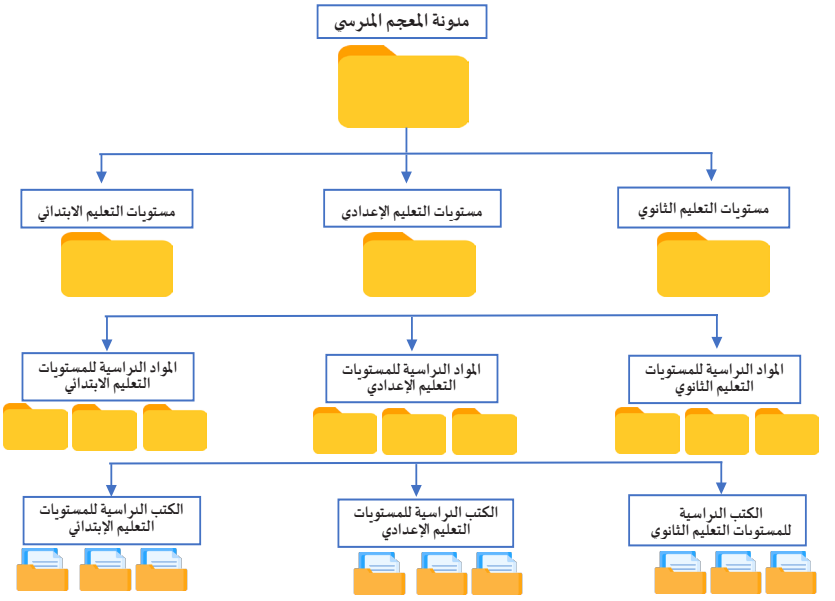

بعد ذلك، تأتي مرحلة ترتيب مدونة المعجم المدرسي وتنظيمها، وكذا مدوناتها الفرعية وترتيبها حسب المراحل، والمستويات، والمواد، ثم الكتب الدراسية، كما يبين الشكل رقم 03، وذلك لتسهيل عمل المعجمي لاستخراج المداخل المعجمية والمعلومات المتعلقة بها.

يحتاج المعجميون إلى أدوات حاسوبية تقوم بالتوسيم الآلي لأقسام الكلام (Parts of speech)، أو كما هو معروف بتوسيم أقسام الكلام (POS tagging)، أو بتوسيم الأصل (Lemma)، وذلك من خلال عملية التأصيل المعجمي (Lemmatisation). ويعدّ توسيم أقسام الكلام أشهر هذه الأنواع وأكثرها استعمالا (الدكروري، 2018، ص 66 و67). ولتوسيم أقسام الكلام، هناك مجموعة قليلة من الأدوات البرمجية التي تقوم بتوسيم النصوص المكتوبة باللغة العربية آليا، والتي يظهرها الجدول رقم 02، أما بالنسبة إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية، فهناك العديد من الأدوات والبرامج التي تحقق هذا الهدف، وتسمح هذه الأدوات البرمجية، بتحديد العناصر اللغوية في النصوص وتسميتها (مثل: الجمل والكلمات) وتوسيمها بمعلومات لغوية، مثل أقسام الكلام (POS tagging) (اسم، فعل، صفة...إلخ).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جدول رقم 02

الأدوات البرمجية التي تستخدم لتوسيم النصوص باللغة العربية ولغات أخرى.

الأداة	وظيفتها
Stanford Arabic NLP	توفر مكتبة Stanford NLP نماذج لتوسيم النصوص وتحليل اللغة العربية، بما في ذلك تحديد أقسام الكلام (POS Tagging) بواسطة الأداة Stanford Arabic POS Tagger.
CAMeL Tools	مجموعة أدوات برمجة بلغة البايثون توفر مجموعة متنوعة من أدوات معالجة اللغة الطبيعية للغة العربية، بما في ذلك التجزيء، والتجديع، والتأصيل، وتوسيم بأقسام الكلام.
Farasa	تقدم المكتبة البرمجية المفتوحة المصدر مجموعة واسعة من خدمات معالجة اللغة العربية، بما في ذلك توسيم النصوص وتحديد أقسام الكلام (POS Tagging).
Madamira	يقدم تحليلًا للغة العربية، بما في ذلك توسيم النصوص وتحديد أنواع الكلمات.
Kalimat NLP	مشروع مفتوح المصدر يستخدم لتحليل اللغة العربية، ويمكن أن يشمل توسيم النصوص.
SARF	أداة لمعالجة اللغة العربية، وتوفير خدمات توسيم النصوص، وتحديد أنواع الكلمات.
Arabic Treebank Tokenizer	توفر هذه الأداة مجموعة من الأدوات لتوسيم النصوص باللغة العربية، وهو جزء من مشروع Penn Arabic Treebank.
ANAA	مكتبة برمجية مفتوحة المصدر لتحليل النصوص باللغة العربية، تدعم توسيم الكلمات وتحديد أنواعها.

بعد توسيم نصوص مدونة المعجم المدرسي نختار برنامجًا مناسبًا لدراسة المدونة وتحليلها. ونذكر أن هناك مجموعة من البرامج والأدوات لمعالجة المدونات وتحليلها، وتدعم تلك البرامج والأدوات اللغة العربية بالإضافة إلى اللغات الأخرى، مثل: Sketch Engine، وaConCorde، وAntConc، وWordSmith، وGhawwas، وIntelliText Corpus Queries (Alfaifi and Atwell، 2016، ص 348). وتعدّ هذه الأدوات برامج مستقلة مصممة للبحث في مجموعات النصوص، باستثناء الأداتين Sketch Engine وIntelliText اللتين تعتمدان على استعلامات عبر الويب. وتشمل المعايير المعتمدة لتقييم هذه الأدوات قراءة الملفات النصية العربية بتنسيقات UTF8 Unicode أو UTF16 وعرض التشكيل، وضبط دقة عرض الحروف العربية من اليمين إلى اليسار، وتوحيد التشكيل أو الهمزة، وتوفير واجهة مستخدم باللغة العربية، وتمكين المستخدمين من فتح أو تحميل مجموعاتهم الشخصية باللغة العربية (Almujaiwel and Al-Thubaity، 2016، ص 01 و02). ويعرض الجدول رقم 03، هذه البرامج والأدوات والتي تقدم عدة وظائف، وتوفر مجموعة من الأساليب المتنوعة لتحليل ودراسة المدونات بشكل فعال.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

جدول رقم 03

البرامج والأدوات لمعالجة وتحليل المدونات، التي تدعم اللغة العربية بالإضافة إلى اللغات الأخرى

البرنامج / الأداة	الوصف	الوظائف المتوفرة	المنصات	مجاني/غير مجاني
AConCorde	أداة تكشيف السياق متعدد اللغات (الإنجليزية والعربية)	الكشاف السياقي، قائمة الكلمات.	Linux, Mac, Windows	مجاني
AntConc	مجموعة أدوات تحليل المدونة	قائمة الكلمات، الكشاف السياقي، الكلمات المفتاحية.	Linux, Mac, Windows	مجاني
Sketch Engine	برنامج لإدارة المدونات وتحليل النصوص لعديد من اللغات منها اللغة العربية.	الكشاف السياقي، التوسيم، إنجاز عينات، البحث، العرض المرئي، قائمة الكلمات، الكلمات المفتاحية، الجمع، تحليل النصوص، التتابع اللفظي، التصاحب اللفظي، الإحصاء، التقطيع والتجزيء، تحليل تردد الكلمات، استخراج المعلومات، إنشاء المدونات، معالجة النصوص، استخراج الكلمات المفتاحية، الكشف عن الكلمات المفتاحية في السياق وغيرها من الأدوات.	Web	غير مجاني، يتيح النسخة التجريبية المجانية لمدة 30 يومًا
Wordsmith	واحد من مجموعات أدوات المدونات الأكثر رسوخًا والتي توفر مجموعة متنوعة من الوظائف كتحليل النصوص بلغات عديدة منها اللغة العربية.	الكشاف السياقي، قائمة الكلمات، إحصائيات، الكلمات المفتاحية.	Windows	غير مجاني
Ghawwas	نظام لمعالجة وتحليل المدونات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.	تكرار الكلمات في المدونة، الكشاف السياقي، التلازم اللفظي والكلمات المفتاحية.	Linux, Mac, Windows	مجاني
IntelliText Corpus Queries	هو نظام قائم على الويب طُوِّرَ من قبل مركز دراسات الترجمة (CTS) في جامعة ليدز بغرض تسهيل التدريس وتعزيزه والبحث في مختلف مجالات العلوم الإنسانية.	الكشاف السياقي، التلازم اللفظي، اللواحق، مقارنة التكرارات، الكلمات المفتاحية والعبارات.	Web	--

بعد اختيار وتحديد أحد البرامج المذكورة في الجدول رقم 03، يتم تحميل مدونة المعجم المدرسي في البرنامج المحدد لتحليلها ودراستها من طرف المعجميين، لاستخراج المواد المعجمية والمعلومات المتعلق بها، باستعمال أدوات البرنامج. ويسهم استخدام

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المدونة الموسومة بأقسام الكلام، في استخراج المداخل المعجمية، والتعريف بمعاني الكلمات من خلال سياقتها الفعلية، واستخراج الأمثلة والشواهد، واستخراج المرادفات والأضداد، ومعرفة المصاحبات اللفظية للكلمات، والتتابع اللفظي، واستخراج الكلمات المفتاحية، واستخراج قوائم الكلمات مع نسب ترددها وتكرارها، بالإضافة إلى معلومات كثيرة أخرى تزود بها المدونات من خلال برامج حاسوبية تتوفر على الكثير من الأدوات التي تتميز بوظائف متنوعة ومختلفة.

ومن البرامج الشهيرة والفعالة التي تخدم المدونات، نجد برنامج سكيتش إنجين[1] (Sketch Engine) الذي يدعم مجموعة من اللغات من بينها اللغة العربية، إذ يتضمن مجموعة من الأدوات القائمة على تقنيات المعالجة الآلية للغات الطبيعية، والتي تساعد المعجميين في بناء معاجمهم، وهناك العديد من المعاجم الشهيرة التي استخدمت سكيتش إنجين في إنجاز مشاريعها (الدكروري، 2018، ص 44)، ومن بينها:

- معجم روبير (Le Robert) للغة الفرنسية (2015) ؛
- معجم كولينز (Collins) متعدد اللغات (2015) ؛
- معجم ماكميلان (Macmillan) للغة الإنجليزية (2015) ؛

بالإضافة إلى مجموعة من دور النشر التي تعتمد في إنجاز معاجمها على برنامج سكيتش إنجين، من بينها:

- دار نشر جامعة أوكسفورد (Oxford University Press)؛
- دار نشر جامعة كمبريدج (Cambridge University Press).

تتوفر أدوات سكيتش إنجين على عدة مزايا من بينها:

- استخراج قوائم الكلمات مع نسب ترددها وتكراراها داخل المدونة؛
- معرفة معاني الكلمات من خلال كشف سياقاتها الفعلية والحقيقية؛
- استخراج المرادفات والأضداد؛
- استخراج المصاحبات اللفظية؛
- استخراج المتتابعات اللفظية؛
- استخراج الأمثلة والشواهد؛
- استخراج الكلمات المفتاحية في السياق؛
- استخراج الكلمات حسب قسم الكلام؛
- البحث بواسطة الجذر، الأصل؛
- البحث بواسطة أقسام الكلام؛
- استخراج قوائم أقسام الكلام؛
- استخراج العبارات الشائعة مع نسب ترددها وتكراراتها داخل المدونة؛
- استخراج المداخل المعجمية؛
- عرض البحث من خلال سحابة الكلمات،

[1] https://www.sketchengine.eu/

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- يتوفر على نظام كتابة القاموس(Dictionary Writing System).

ومساهمات أخرى تختلف حسب نوعية الأدوات البرمجية ووظائفها.

ويلخص الشكل رقم 04 مجموعة من المعلومات التي تقدمها المدونات للمعجميين في أثناء صناعة المعاجم، في حين يلخص الشكل رقم 05 المراحل المتبعة بعد جمع الكتب الدراسية في صيغة إلكترونية، واستخدامها كمدونات فرعية لمدونة المعجم المدرسي.

شكل رقم 04

المعلومات التي تقدمها المدونات من خلال الأدوات البرمجية.

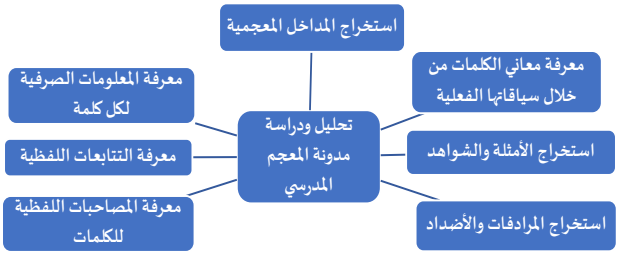

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكل رقم 05

المراحل المتبعة بعد جمع مدونة المعجم المدرسي انطلاقا من الكتب الدراسية

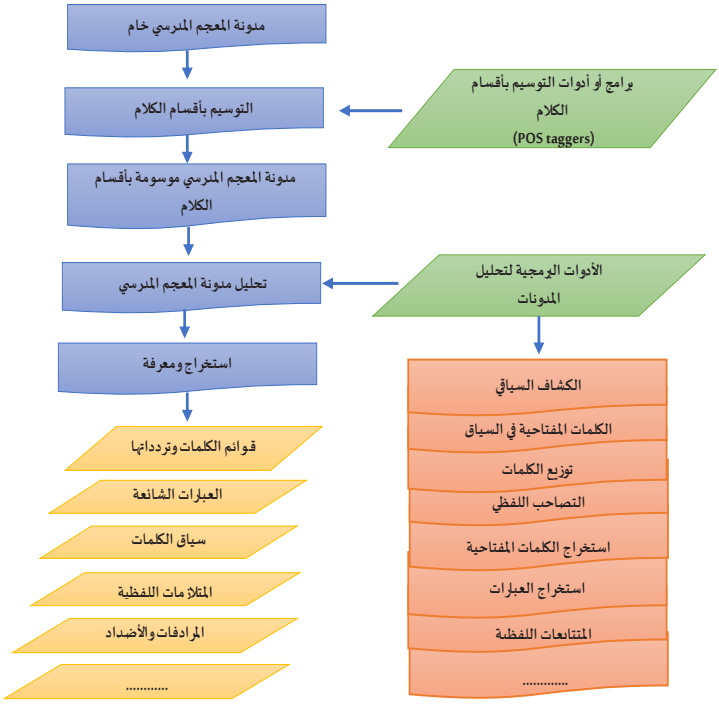

خاتمة

إن استثمار نهج لسانيات المدونات في مجال التعليم، وتحديدا في مجال الصناعة المعجمية المدرسية، من شأنه أن يسهم بشكل كبير في صناعة معاجم مدرسية، تتناسب مع مستويات التلاميذ التعليمية والعمرية، وتلبي احتياجاتهم اللغوية والمعرفية، وتنمي رصيدهم اللغوي والمعرفي.

ومن المهم، أن تقوم صناعة المعاجم المدرسية على مناهج علمية، تتصل بتحليل البيانات اللغوية واستنتاج الأمثلة العملية من السياقات الواقعية في الوسط التعليمي. لذا، يجب أن تتخذ هذه المعاجم من لسانيات المدونات واقعا تكنولوجيا يمكن الاستفادة منه بشكل أفضل في تحليل البيانات اللغوية وتقديم تعريفات دقيقة وأمثلة غنية. لذلك، يتعين على المعجميين أن يعكفوا على تبني مناهج علمية حديثة والاستفادة من مجالات أخرى كاللسانيات الحاسوبية، ومجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية خاصة، وذلك لتحسين جودة المعاجم وجعلها تلبي احتياجات التلاميذ بشكل أفضل.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ختاما، يمكن القول إن صناعة معاجم مدرسية على أساس مدونة تضم جميع الكتب الدراسية من المشاريع المهمة والضخمة التي تتطلب تخطيطا مسبقا وتنفيذا على مراحل زمنية مختلفة، وتحتاج إلى تضافر جهود الفاعلين في الشأن التربوي والتعليمي والمعنيين بقضايا اللغة والثقافة والتعليم؛ كما أن إنجازه يستدعي مشاركة مجموعة متنوعة من الكفاءات والخبراء من حاسوبيين، ولسانيين، ومعجميين وغيرهم من المتخصصين (Tarp and Gouws، 2012، ص 334 و335).

المراجع العربية

أبو العزم، عبد الغني. (2010). وظيفة المعجم المدرسي للتعليم الأساسي. *الندوة الدولية التكوينية حول المعجم المدرسي: مادته وآليات صناعته (2009)* (الصفحات 39-51). بوزريعة، الجزائر: مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.

البوشيخي، عز الدين. (1998). خصائص الصناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية. *اللسان العربي* (46).

الحاج صالح، عبد الرحمان. (2005). المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية. *مجلة المجمع الجزائري للغة العربية* (1)، 13-25.

الرفيق، محمد. (2020). المعجم المدرسي دراسة تحليلية للوافر الوجيز (الإصدار 1). عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

الدكروري، أيمن. (2018). المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص العربية (الإصدار 1). (مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المحرر) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار وجوه للنشر والتوزيع.

السعيد، المعتز بالله. (2019). المدونات اللغوية. تأليف محسن رشوان، والمعتز بالله السعيد، *الموارد اللغوية الحاسوبية* (الصفحات 51-92). الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

الشهري، علي غرامة. (2022). لسانيات المدونات: تعريف ومجالات إفادة. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، 8* (3)، 77-86.

الصوري، عباس. (1988). في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي. *اللسان العربي* (45)، 9-32.

الفيفي، عبد الله بن يحيى. (2023). وسم المدونات اللغوية: المفهوم والمجالات. *Humanities and Social Sciences Series, 38* (1).

الفيلالي، عبد الكريم. (2014). نحو بناء معدم مدرسي موسوعي. *مجلة علوم التربية* (53)، 152-153.

القاسمي، علي. (2019). *علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية* (الإصدار 2). بيروت: مطبعة لبنان ناشرون.

الودغيري، عبد العلي. (2001). *دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى*. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

عمر لحسن، وكريم مرادي. (2020). الخصائص المعجمية للمعجم المدرسي الجزائري. *مجلة الصوتيات*، 16 (02)، 255-272.

قريش، عبد العزيز. (2007). الإشكاليات في المعجم المدرسي. تأليف أحمد بريسول، وكنزة بنعمر، *المعجم العربي العصري وإشكالاته* (الصفحات 175-193). الرباط: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

مختار، عمر أحمد. (2009). *صناعة المعجم الحديث* (الإصدار 2). القاهرة: عالم الكتب.

معتوق، أحمد محمد. (1996). الحصيلة اللغوية: أهميتها - مصادرها - وسائل تنميتها. الكويت: عالم المعرفة.

Almujaiwel, S., & Al-Thubaity, A. (2016, August). Arabic corpus processing tools for corpus linguistics and language teaching. In *Makalah Seminar. Online. Tersedia di https://www. researchgate. net/publication/309351881(Diunduh 15 September 2016)*.

Alfaifi, A., & Atwell, E. (2016). Comparative evaluation of tools for Arabic corpora search and analysis. *International Journal of Speech Technology*, *19*, 347-357.

Adamou E. (2019). Corpus linguistic methods. J. Darquennes, J. Salmons & W. Vandenbussche (eds.) Language contact. Boston & Berlin: Mouton de Gruyter.

Atkins, B. S., & Rundell, M. (2008). *The Oxford Guide to Practical Lexicography*. OUP Oxford.

Bennett, G. (2010). *Using CORPORA in the Language Learning Classroom: Corpus Linguistics for Teachers.* The University of Michigan Press: https://doi.org/10.3998/mpub.371534.

Biber, D., Conrad, S., & Reppen, R. (1998). *Corpus linguistics: Investigating language structure and use*. Cambridge University Press.

Crystal, D. (2008). *A Dictionary of Linguistics and Phonitics* (6 ed.). Blackwell Publishing.

Granger, S. (2018). Has lexicography reaped the full benefit of the (learner) corpus revolution?. In *The XVIII EURALEX International Congress* (p. 208).

Gries, S. T., & Berez, A. L. (2017). Linguistic annotation in/for corpus linguistics. *Handbook of linguistic annotation*, 379-409.

Kanakaraddi, S. G., & Nandyal, S. S. (2018, March). Survey on parts of speech tagger techniques. In 2018 International Conference on Current Trends towards Converging Technologies (ICCTCT) (pp. 1-6). IEEE.

Kennedy, G. (2014). *An introduction to corpus linguistics*. Routledge.

Kilgarriff, A., & Kosem, I. (2012). *Corpus tools for lexicographers* (pp. 31-55). na.

Leech, G. (1991, August 4-8). Corpora and theories of linguistic performance. (J. Svartvik, Ed.) *Directions in Corpus Linguistics: Proceedings of Nobel Symposium 82 Stockholm* , 105-126.

Leech, G., Rayson, P., & Wilson, A. (2001). *Word Frequencies in Written and Spoken English: Based on the British National Corpus.*

Manning, C. D., & Schütze, H. (1999). Foundations of Statistical Natural Language Processing.

McEnery, T., & Wilson, A. (1996). Corpus Linguistics: An Introduction. Edinburgh University Press.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

McEnery, T., & Gabrielatos, C. (2006). English corpus linguistics. *The handbook of English linguistics*, 33-71.

McEnery T. & Wilson A. (2001). *Corpus linguistics: an introduction* (2nd ed.). Edinburgh University Press.

McEnery, T., Brezina, V., Gablasova, D., & Banerjee, J. (2019). Corpus linguistics, learner corpora, and SLA: Employing technology to analyze language use. *Annual Review of Applied Linguistics*, *39*, 74-92.

McEnery T. & Hardie A. (2012). *Corpus linguistics: method theory and practice*. Cambridge Université Press.

Nesi, H. & Warwick, U. K. (2000). Electronic dictionaries in second language vocabulary comprehension and acquisition: The state of the art. In *IX EURALEX International Conference* (pp. 839-847).

O'Keeffe, A., McCarthy, M., & Carter, R. (2007). *From corpus to classroom: Language use and language teaching*. Cambridge University Press.

Rundell, M & Stock, P. (1992). The corpus revolution. *English Today*, *8*, pp 21-32 doi:10.1017/S0266078400006520

Rundell, M. and Kilgarriff, A. (2011). 'Automating the creation of dictionaries: where will it all end?', *in A Taste for Corpora. A tribute to Professor Sylviane Granger.* Meunier F., De Cock S., Gilquin G. and Paquot M. (eds.), Benjamins. 257-281.

Rundell, M. (Ed.). (2004). *Macmillan school dictionary: for advanced learners*. Macmillan Education.

Sarker, S. (2021). Bnlp: Natural language processing toolkit for Bengali language. *arXiv preprint arXiv:2102.00405*.

Sinclair, J. (2004). *Trust the text: Language, corpus, and discourse*. Routledge.

Sinclair, J. (2005). Corpus and text-basic principles. *Developing linguistic corpora: A guide to good practice*, *92*, 1-16.

Stubbs, M. (2001). *Words and phrases: Corpus studies of lexical semantics*. John Wiley & Sons.

Tarp, S., & Gouws, R. H. (2012). School dictionaries for first-language learners. *Lexikos*, *22*, 333-351.

Teubert, W. (2001). Corpus linguistics and lexicography. *International journal of corpus linguistics*, *6*.

Tognini-Bonelli, E. (2001). Corpus linguistics at work. *Corpus Linguistics at Work*, 1-236.

Williams, G. (2002). In search of representativity in specialised corpora: Categorisation through collocation. *International Journal of Corpus Linguistics*, *7*(1), 43-64.

Williams, G. (2003). From meaning to words and back: Corpus linguistics and specialised lexicography. *Asp. la revue du GERAS*, (39-40), 91-106. https://doi.org/10.4000/asp.1320.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بيانات الباحثين

1. حافظ معاشي، طالب دكتوراه، ينتمي إلى مختبر البحث (تدريس اللغة العربية ودراسات اللسانيات التطبيقية)، ضمن تكوين البحث (اللسانيات وقضايا اللغة العربية)، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب، حاصل على ماستر المعالجة الآلية للغات العامة واللغات الخاصة من نفس الكلية. تدور اهتماماته البحثية حول المعالجة الآلية للغات، ولسانيات المدونات، وصناعة المعاجم المدرسية.

2. حكيمة خمار، أستاذة التعليم العالي، قسم اللغة العربية، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب، حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيات، من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، سنة 2009 ودبلوم الدراسات العليا (دكتوراه السلك الثالث) في اللسانيات من جامعة محمد الخامس بالرباط، سنة 1999، تدور اهتماماتها البحثية حول مجالات اللسانيات الحديثة العامة والخاصة وخاصة آفاق تطور البحث العلمي في الدراسات اللغوية (المعجم- الدلالة -التركيب -اللسانيات التطبيقية-المعالجة الآلية للغة الطبيعية...).

AUTHORS BIODATA

1. Hafid Maachi, is a Ph.D. student affiliated with the Research Laboratory (Arabic Teaching and Applied Linguistic Studies), at the Research Formation (Linguistics and Arabic Language Issues), Faculty of Arts and Human Sciences, University Mohammed V, Rabat (Morocco). He holds a Master's degree in Automated Processing of General and Special Languages from the same faculty. His research interests revolve around Natural Language Processing, Corpus Linguistics, and School Lexicography.

2. Hakima Khamar is a Professor of Higher Education in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, University Mohammed V, Rabat (Morocco). She holds a Ph.D. in Linguistics, from Ibn Tofail University (Kenitra, Morocco), which she obtained in 2009, and a postgraduate degree in Linguistics from University Mohammed V, in Rabat (1999). Her research interests include general and specialized linguistics, with a focus on linguistic studies such as lexicon, semantics, syntax, applied linguistics, and natural language processing.

معرف أوركيد (ORCID): 0009-0000-9909-9706

معرف أوركيد(ORCID): 0009-0007-1082-0933

Email: hafid.maachi@um5r.ac.ma

Email : hakima.khamar@flsh.um5.ac.ma

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

انتظام معاني الكلام في الخطاب الأصولي: مقاربة تداوليّة: قراءة في" عمل التأثير بالقول "

Regularity of Speech Meaning in Religious Discourse: A Pragmatic Approach

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-005

بثينة بالخاوي
قسم اللغة العربيّة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس، تونس.

توثيق البحث APA Citation:
بالخاوي، بثينة. (2024). انتظام معاني الكلام في الخطاب الأصولي مقاربة تداوليّة. *مجلة اللسانيات العربية ،19* ، 111-151 .

استقبل في: 04-06-1445/ **رُوجع في:** 23-10-1445/ **قُبل في** 08-11-1445/ **نُشر في:** 25-12-1445
Received on: 2023-12-17 / **Revised on:** 2024-05-02 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

يقدّم هذا البحث عرضا شاملا لمعاني الكلام في الخطاب الأصولي من خلال مبحث "علم المعاني" في التراث النّحويّ العربيّ. ننزّل انتظامه في محورين اثنين: يتعلّق الأوّل بعرض أقسام معاني الكلام في الخطاب الأصوليّ. ثمّ نتوقّف عند المعاني المتحقّقة بالخبر والإنشاء يسيّرها منهج النحاة القدامى الثابت وتسندها أحكام الوضع العرفيّ المتغيّر .أمّا المحور الثاني فيتّصل بالتّداوليّة، وفيه نختبر الروابط التي تجمع "نظريّة الأعمال اللّغويّة" بـ"معاني الكلام". ولمواكبة الدّراسات اللّسانيّة الحديثة، انطلقنا من مبحث يتعلّق بـ "عمل التّأثير بالقول". نتوقّف عند قواعد المواضعة فيه ونرصد انتظامه النّحويّ بين المجرّد النّظاميّ والمنجز المقاميّ في خطاب أصوليّ معقّد . وننتهي إلى نتيجتين اثنتين: الأولى تبيّن أنّ عماد الخطاب الأصوليّ في مبحث معاني الكلام يقوم على المخاطب تكليفا واستجابة. أمّا الثانية فتبيّن، تداوليّا، قابليّة خضوع عمل التأثير بالقول للمواضعة وفق شروط توفيق وقواعد تهيّئه للاحتساب النّحويّ، وقد اشتمل على اشتغاله البلاغيّ في الخطاب الأصوليّ.

الكلمات المفتاحيّة: معاني الكلام - الخطاب الأصولي - عمل تأثير بالقول - الحساب النحوي.

Abstract

This paper discusses the “meanings of speech” in “Islamic jurisprudence writings” as analysed in the so-called “science of meaning” in Arabic grammatical tradition. The study is conducted from two aspects: one related to the types of meanings of speech in Islamic jurisprudence writings, and the notions of “assertion” and “performative.” The second aspect relates to pragmatics and the connection between “speech meaning” and “speech acts theory.” A broad attempt is made to re-examine the concept of perlocutionary act in relation to Islamic jurisprudence discourse. Two major conclusions are reached. The first one shows that the addressee is the main factor that assigns meanings to discourse and determines its effect. The second one shows that perlocutionary acts as illustrated by Islamic jurisprudence discourse and the felicity conditions thereof are governed by grammatical as well as rhetorical conventions.

keywords: meanings of speech - religious discourse - perlocutionary act - convention - grammatical computation.

2024© حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1. مقدّمة

يهتمّ هذا المقال بـ"معاني الكلام" في الخطاب الأصوليّ. ويحدّد المجال المعرفيّ الذي انطلق منه علماء الأصول في تفسير ما ورد في القرآن الكريم والحديث النبويّ من أحكام سعيًا منهم لوضع منهج قويم يساعد المرء على حسن إدارة شؤونه الدينيّة والدّنيويّة.

ولم يكن انشغال الأصوليّين بهذا المبحث مقصودا لذاته، بل إنّ الحاجة إلى استنباط الأحكام دعتهم إلى الاهتمام بأساليب الكلام، والحرص على التّبويب، وفق ما تقتضيه مقاصد الشّريعة، وما تتطلّبه قواعد الفقه.

انطلق علماء الأصول ممّا يسمّى قديما عند النّحاة وعلماء البلاغة بـ"علم المعاني"[1] واستمسكوا بعروته. وظلّت هذه البحوث الأصوليّة منحصرة في مناويل النّظريّة العربيّة قديمها وحديثها حتّى تتمكّن من فهم النّصوص الدينيّة وتحليلها ثمّ استنباط الأحكام الواردة فيها منذ المراحل الأولى.

ولمّا كان الانفتاح على الدّراسات اللّسانيّة الحديثة ممكنا، توجّه اهتمامنا إلى الفكر الغربيّ المعاصر للبحث عن أواصر التقارب أو التنافر بين "معاني الكلام" و"الأعمال اللّغويّة". لذا اتّصل مشغلنا في هذا المقال بمسألتين اثنتين تفرّعت عنهما إشكاليّات كثيرة :

أوّلا : الكشف عن انتظام "معاني الكلام" في الدّرس الأصوليّ من خلال ثلاثة عناصر :

أ- التوقّف عند الإطار المعرفيّ الذي انضوى تحته الخطاب الأصوليّ في دراسته لمبحث "معاني الكلام"

ب- تتبّع "معاني الكلام" في الخطاب الأصوليّ بين الخبر والإنشاء من حيث اختلاف أقسامها وتعدّد المعاني المشقّقة منها.

ج -الكشف عن دور التراث النّحويّ والوضع العرفيّ في تشكّل الخطاب الأصوليّ أهدافا وغايات

ثانيا: بيان انتظام "معاني الكلام" في الخطاب الأصوليّ انتظاما تداوليّا اعتمادا على "نظريّة الأعمال اللّغويّة "من خلال: "عمل التأثير بالقول "إجابة عن التساؤلات التالية:

أ - ما هو الإطار النظريّ لـ"الأعمال اللّغويّة"؟ وما هي مظاهر تعالق الأعمال اللّغويّة ومعاني الكلام؟

ب- في عمل التأثير بالقول مواضعة ، ما هي قواعد انتظامه في البنية انتظاما نحويّا؟

ج- كيف تتحقّق شروط التوفيق في عمل التأثير بالقول؟

د- هل يمكن إخضاع البنية الحاملة لعمل التأثير بالقول للحساب النّحويّ وقد اشتمل على اشتغاله البلاغيّ في الخطاب؟

2. انتظام "معاني الكلام" في الخطاب الأصوليّ:

1.2. الإطار المعرفيّ لـ"معاني الكلام" في الخطاب الأصوليّ

سعى علماء الأصول إلى دراسة التّراث العربيّ في أبعاده اللّغويّة عامّة والنّحويّة خاصّة. فقد توفّر على قواعد شافية تمكّن الدّارس ممّا يحتاج من قوانين تضبط المسار البحثي في علوم شتّى ومنها علم الأصول والشّريعة. لذلك بدا حرصهم على التّمسّك بالدّراسات المتعلّقة بالفكر العربيّ القديم واضحا. لكنّ ذلك لم يمنعهم من إضافة الكثير إلى ما وجدوه. وباعتبار أنّ "علم الأصول" علم يبحث في خطاب أصول الشريعة، فإنّ علماءه قد تخصّصوا في استنباط الأحكام من نصّ القرآن، واجتهدوا فيما لم يرد فيه نصّ واضح. ونوّعوا مذاهبهم فيما جدّ من القضايا التي لم تنزل فيها آيات صريحة ولا حدّثت عنها سيرة الرّسول عليه الصلاة والسلام ولا تناقلها نفر من الصّحابة والتّابعين.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

واعتُبِر أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت.204ه) أوّل من عُني بتدوين أصول الفقه من خلال كتاب "الرّسالة" الذي كتبه عنه الربيع بن سليمان المرادي. يقول عنه علي بن محمد الآمدي (ت.631ه ،ط. 2003): "وقد جمع في إملاء الرّسالة بين أمرين: الأوّل تحرير القواعد الأصوليّة وإقامة الأدلّة عليها من الكتاب والسنّة... والثّاني الإكثار من الأمثلة لزيادة الإيضاح والتطبيق لكثير من الأدلّة على قضايا في أصول الشّريعة وفروعها (...)فكان كتابه قاعدة محكمة" (7/1). وتبعه أبو علي بن حزم (ت.456ه) في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" الذي أورد فيه الفروع الفقهيّة وذكر مذاهب العلماء.

ويعتبر الآمدي أنّ أصول الفقه "هي أدلّة الفقه وجهات دلالتها على الأحكام الشّرعيّة وكيفيّة حال المستدلّ بها من جهة الجملة لا من جهة التّفصيل".[2]

ولمّا كان القرآن متعلّقا بسياقات مختلفة ضبطتها أسباب محدّدة للنّزول ودعمتها مظاهر كثيرة من سيرة الرّسول، كان لزاما على الأصوليّ أن يهتمّ باستنباط الأحكام الشّرعيّة خاصّة وأن يبحث عن أساليب لغويّة مستمدّة من اللّغة العربيّة من أجل فهم مراد الله عزّ وجلّ من بعض الآيات القرآنيّة أو بعض الأدلّة من سيرة الرّسول عليه الصلاة والسلام.

وهكذا، انطلق الأصوليّون من النظريّة النّحوية البلاغيّة معتبرين أنّ "علم المعاني" مجال خصب لتفسير الأحكام الواردة في القرآن الكريم. وهدْيُ الفقيه في ذلك هو الوضعُ اللّغويّ، باعتباره واسطة لتبليغ قصديّة المتكلّم، تضاف إليه عوائد النّاس الأصيلة وعاداتهم المشتركة .

2.2. "معاني الكلام" في الخطاب الأصوليّ بين الخبر والإنشاء

أثار مجال علم المعاني الكثير من الجدل فيما يتّصل بأقسامه التي تعدّدت ممّا زاد مسألة ضبطها تعقيدا؛ إذ تناقل علماء الدّين الخلاف القائم بين النّحاة وعلماء البلاغة في تقسيم علم المعاني. فمنهم من اعتبره قسمين: خبر وغير خبر، وقيل تسعة أو سبعة أو خمسة. وأورد السّيوطي (ت.911ه،ط.(د.ت)، ما ذكره كثيرون في "علم المعاني" وأقسامِه، فقال": ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء. قالوا : لأنّ الكلام: إمّا أن يحتمل التّصديق والتّكذيب، أو لا. الأوّل الخبر، والثّاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن، بل تأخّر عنه فهو الطّلب "(5/ 1686).[3]

ويذكر السّيوطي(د.ت) أنّ الكلام ثلاثة أقسام:

أوّلا: ما دلّ بالوضع على الطّلب ويفيد ثلاثة مقاصد : أ/ما يطلب به ذكر الماهيّة وهو الاستفهام. ب/ما يطلب تحصيلها. ج/ ما يطلب الكفّ عنها.

ثانيا: مالم يدلّ بالوضع على طلب ولم يحتمل الصّدق والكذب فهو تنبيه وإنشاء من غير أن يكون موجودا في الخارج كالتّمنّي والتّرجّي والنّداء.

ثالثا: ما احتمل الصّدق والكذب وهو الخبر.[4]

واتفق أغلب الأصوليّين على التّقسيم الثّنائيّ لـ"علم المعاني". فاهتمّوا بالخبر وأقسامه، والإنشاء وأقسامه. وإن لم ينكروا، أحيانا، جمع بعض المعاني بين انتسابها للخبر، وانتسابها أيضا للإنشاء لتوفّر بعض الخصائص التي تبيح لمعنى كلاميّ ما بأن يكون مرّة خبريّا وأخرى إنشائيّا، وألاّ يكون خالصا للقسْم الذي تمحّض له في الأصل.

ولئن كثرت مذاهب الأصوليّين، وتشعّبت توجّهاتهم، واختلفت قراءاتهم للقرآن والحديث، فإنهم وحّدوا اهتمامهم بالخبر لصيغته التّقريريّة في تبليغ الأحكام. وانشغلوا أيضا بالأمر والنّهي لارتباطه بما يطلب إنجازه وما ينهى عن فعله. واختلفت الاجتهادات في الإلزام وعدمه. و اتّضح لعلماء الأصول حاجتهم الأكيدة لجهاز اللّغة المعجميّ خاصّة لبيان أحكام الدّين من إلزام

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أو إباحة أو كراهةٍ ما يأتيه المؤمن في أعماله. وبما أنّ معاني الكلام عندهم وردت تحت مسمّى "علم المعاني" فقد حصرها الأصوليّون ضمن قسميْ الخبر والإنشاء. وفي هذا البحث، نبدأ بالخبر باعتبار تصدّره مختلف كتب الفقه والشّريعة.

1.2.2. الخبر[5]

1. حدّه

اختلف علماء الأصول في حدّ الخبر، فمنهم من اعتبره معلوما ومنهم من وجده خاضعا للوضع والاصطلاح والتّحديد. وتتالت الحدود واعترض بعضهم على بعض؛ يذكر القرافي (ت684هـ،ط.2001):"اعتقد جماعة من الفقهاء أنّ قولنا في حدّ الخبر إنّه المحتمل للصّدق والكذب أنّ هذا الاحتمال لهما استفاده الخبر من الوضع اللّغويّ وأنّ الوضع اللغويّ اقتضى له ذلك، وليس كذلك؛ بل لا يحتمل الخبر من حيث الوضع إلاّ الصّدق خاصّة" (1،97) في حين يبني السّيوطي (د.ت) حدّه فيما يحقّقه من فائدة للمخاطب فيقول "القصد بالخبر إفادة المخاطب" (5/ 1689).

لا شكّ أنّ اللّغة تمكّن الكاذب والصّادق والمتملّق والشّاكر والذّامّ بآليات بلوغ غايتهم من القول، وللمخاطب أن يصدّق أو يكذّب. ويؤكّد الآمدي (2003) أنّ حدّ الكلام متحقّق في حدّ الخبر فيقول: "الخبر عبارة عن الخبر الدالّ بالوضع على نسبة معلوم إلى معلوم أو سلبها على وجه يحسن السكوت عليه مع غير حاجة إلى تمام مع قصد المتكلّم به الدّلالة على النسبة أو سلبها [6] (2،15). لذا، يقرّ الآمدي في هذا بأهميّة مبدإ الوجود والعدم، وهو قرين الإثبات والنّفي. ولا يتحقّق أحد المعنيين إلاّ بإسناد معلوم إلى معلوم يتمّ به المعنى وتتحقّق الفائدة.

2..أقسامه

يقسّم الآمدي(2003) الخبر أقساما ثلاثة وهي كالتّالي:

أ/ قسمة "الخبر ينقسم إلى صادق وكاذب لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مطابقا للمخبر به أو غير مطابق، فإن كان الأوّل فهو الصادق، وإن كان الثاني فهو الكاذب (16/2).

ب/ قسمة ما يعلم صدقه وما يعلم كذبه. وما لا يعلم صدقه ولا كذبه. (18/2).

ج/ قسمة الخبر ينقسم إلى متواتر وآحاد. (20/2). ويبدو القسم الثّالث من أهمّ الأقسام التي أثارت جدلا من حيث صحّة الأحاديث المتواترة واقترانها بروايتها الثقات منهم ويراعى في مسألة الرّواة معيار الصّدق أو الكذب بالمعنى الأخلاقيّ في نقلهم للأحاديث النبويّة باعتبارها مصدرا أساسيّا في سنّ القوانين والفتاوى. وهذا المعيار يختلف اختلافا جذريّا عن ثنائيّة الصّدق والكذب التي يحتملها الخبر.

3. معاني الكلام المتحقّقة بالخبر

لم يختلف الأصوليّون عن النّحاة في دراسة الخبر، فقد جعلوه محتملا للصّدق والكذب، في حين لا يحتمل الإنشاء ذلك. يقول القرافي (2001) في حدّ الخبر: "فهو المحتمل للتّصديق والتّكذيب لذاته" (1/ 92)[7].

واعتبر القرافي(2001) "أنّ الصّدق والكذب تابعان للخبر، والتّصديق والتّكذيب تابعان للصّدق والكذب" (92/1). وتبقى مسألة الصّدق والكذب من المسائل التي أثارت الكثير من الجدل. واعتقد بعض الفقهاء أنّ الخبر المحتمل للصّدق والكذب عائد إلى الوضع اللّغويّ، وهذا، بالنّسبة إلى القرافي، مجانب للصّواب. ويستند في ذلك إلى النّحاة والمتحدّثين باللّسان. فقولنا "قام زيدٌ " يفيد معنى الصّدور ولا يمكن أن يفيد الصّدور وعدمه، يقول القرافي (2001): "فعلمنا أنّ اللّغة إنّما هي للصّدق دون

الكذب"(97/1). وإذا ما اعتبرنا اقتران الكذب بالقصد، فإنّ الكذب المتعمّد يبوّئ صاحبه النّار وفقا لقول الرّسول عليه الصّلاة والسّلام: "من كذب عليّ متعمّدا تبوّأ مقعده من النّار"(1/ 99).

و هكذا، تتّخذ المسألة منحى آخر هو شكل من أشكال الكذب ويسمّى افتراء إذا ما اخترعه الكاذب ولم يستند فيه إلى غيره. ولمزيد التّدقيق في خصوصيّات الخبر، معنًى من معاني الكلام، نتوقّف عند المعاني المشتقّة منه فهي، حسب شهاب الدّين القرافي، كالتّالي:

1.3. الشّهادة والرّواية

وضع علماء الأصول شروطا للتّفريق بين الشّهادة والرّواية رغم اشتراكهما في الخبريّة، وفي هذا المعنى يقول القرافي(2001): فالشّهادة خبر، والرّواية خبر.(90/1).إلاّ أنّهما يفترقان في أمور كثيرة من حيث الجنس والعدد ووضعيّة العتق أو العبوديّة. فتصحّ الرّواية من المرأة دون اعتبار شرط الذّكورة، ومن الفرد دون الحاجة إلى شاهدين، وتصحّ أيضا من العبد قبل العتق. في حين لا يصحّ كلّ ذلك في الشّهادة[8]. لقد التقتا في الخبريّة، واختلفتا في المخبر عنه. فالأمر العامّ غير المختصّ بمعيّن رواية مثل قول رسول الله: "فالشفعة فيما لا يُقسم" (القرافي،ط.2001، 1/ 76). لكنْ إذا قال حكَم :"**لهذا عند هذا دينار**" فهذه شهادة محضة. "والأصل في الشّهادة العلم واليقين" (القرافي،ط. 2001، 4/ 1186). وبالتّالي"فالشّهادة ما اختصّت بجزئيّ، أمّا الرّواية ففي الأمور الجزئيّة، كالإخبار عن النّجاسة وأوقات الصّلاة (القرافي، ط. 2001 ،88/1).

ويصنّف القرافي الخبر انطلاقا من المقارنة بين الشّهادة والرّواية إلى ثلاثة عناصر وهي رواية محضة كالأحاديث النبويّة، وشهادة محضة كإخبار الشّهود عن الحقوق ومركّب من الشّهادة والرّواية كرؤية هلال رمضان. وإذا اعتبر القرافي(2001) أنّ الشهادة خبر فهي أيضا إنشاء مخصوص، وفي ذلك يقول: "لا بدّ من إنشاء الإخبار عن الواقعة المشهود بها. والإنشاء ليس بخبر ولذلك لا يحتمل التّصديق والتّكذيب" (4/ 1190). ويعتبر أداء الشّهادة بصريح الخبر مؤكّدا وعدا لتضمّن القول الإخبار.

لا تقبل شهادة شاهد بالخبر البتّة، "فلو قال الشّاهد للقاضي: أنا أخبرك أيّها القاضي بأنّ لزيد عند عمرو دينارا عن يقين منّي، لم تكن هذه شهادة بل هذا وعد" (القرافي،ط. 2001، 4/ 1189). فإذا أفادت الشّهادة الوعد صارت إنشاء وخرجت عن الخبر الذي لا يؤخذ باعتبار أنّ الخبر "كيفما تصرّف لا يجوز للحاكم الاعتماد عليه" (القرافي،ط. 2001، 4/1189) فهو محتمل،حسب الأصوليّين، الصّدق والكذب .أمّا الوعد[9] فإنشاء. يقول القرافي (2001) في ذلك: "فإذا قال الشاهد أشهد عندك أيّها القاضي بكذا كان إنشاء، ولو قال شهدت لم يكن إنشاء عكسه في البيع لو قال بعتك كان إنشاء للبيع" (4/ 1190). فاتّفق أنّهم وضعوا للإنشاء الماضي في العقود والمضارع في الشّهادة واسم الفاعل في الطّلاق والعتاق.[10]

وإذا ما تغيّرت العوائد فإنّ الحاكم يعتمد ما جدّ ولا يعود إلى العرف القديم، و"الفرق بين هذه الألفاظ ناتج عن العوائد وتابع لها ينقلب وينتسخ بتغيّرها وانتقالها. (القرافي،ط. 2001، 4/1191). فالوضع العرفيّ هو المحدّد للإنشاء أو غيره، والأصل في هذا العرف أن يكون صريحا. إذن ، تندرج الشّهادة ضمن الإنشاء الإيقاعيّ شأنها شأن صيغ البيع والعقود التي تنعقد بالماضي ولا تنعقد بالمضارع.

ويتدخّل الوضع العرفي ليحدّد أنّ القول الصادر عن المتكلّم خبر أو إنشاء. والدليل على ذلك أنّ العُرف إذا ما تغيّر تغيّرت المعايير المتّفق عليها في تصنيف الإنشاء أو الخبر، وفي هذا يقول القرافي (2001): "فما وضعه أهل العرف من إنشاء فهو إنشاء وما لا فلا "(4/ 1190). وهذا الحدّ في التفريق بين الإنشاء والخبر يقترن أساسا بالمعاملات لا بالعبادات لأنّ الأصل في ما هو

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

عبادة إصدار الفتيا وليس الحكم بالصّدق والكذب. وفي هذا يقول القرافي (2001): "العبادات كلّها لا يدخلها على الإطلاق الحكم. بل الفتيا" (4/ 1180-1181).

وتضاف إلى الشّهادة والرّواية الدعوى والإقرارُ وهما على صلة بالمخاطب الذي يخبر عنه المتكلّم.

2.3. الدعوى والإقرار

تعلّق الأمر في الدعوى بالمخاطب، بما أنّ المتكلّم يخبر عمّا وقع وانقضى. ويحتمل التّصديق والتّكذيب. والدّعوى "خبر عن حقّ يتعلّق بالمخبر على غيره" (القرافي،ط. 1،2001/ 90)، والمسألة تتعلّق في الإقرار بما تعلنه الذّات في أمر ما. فالقول :"أقرّ بـ"شهادة على الذّات، والإقرار "خبر يتعلّق بالمخبر ويضربه وحده" (القرافي،ط. 1،2001/90)، والشّهادة شهادة عن الآخر مغايرا للذّات المتكلّمة.

وإذا ما قارنّا بين ما يتّصل بالإخبارات من إقرار وما يتّصل بالإنشاءات من بيع وعتق وطلاق، تبيّنّا أنّ حالة الإقرار ليست سببا في ذاتها بل هي اعتبار ما دلّت على وقوعه. خلاف البيع هو إنشاء، يوقعه المتكلّم بالحضور وإن كانت صيغته "بعتك" في الماضي يوقعه المتكلّم لصيغ البيع مثلما يوقع المتكلّم، باسم الفاعل، الطّلاق. وتضاف إلى ما سبق المقدّمةُ والتّصديقُ. فبعضها نشأ عن دليل والبعض الآخر هو جزء من دليل.

4.3. التّعجّب والوعد والوعيد.

ويضاف إلى هذه الأقسام، حسب السّيوطي، التّعجّب، والوعد والوعيد. أمّا التّعجّب فـ"تعظيم الأمر في قلوب السّامعين لأنّ التّعجّب لا يكون إلاّ من شيء خارج عن نظائره وأشكاله". (السّيوطي،ط.(د.ت)،1691/5). يضاف إلى التّعجّب مصطلح التّعجيب ويقترن أساسا بتعجيب من الله للمخاطبين و"لا يوصف الله بالتّعجّب مثل قوله تعالى: "فما أصبرهم على النّار" (البقرة 175) ويعبّر جماعة بالتّعجيب بدله، أي أنّه تعجيب من الله للمخاطَبين." (السّيوطي،ط. (د.ت)، 5/ 1692).

أمّا الوعد فيفرّق القرافي (2001) بينه وبين الشّهادة، يقول: "لو قال الشّاهد للقاضي بأنّ لزيد عند عمرو دينارا عن يقين منّي وعلم في ذلك، لم تكن هذه شهادة بل هذا وعد "(1189/4).

ويلتقي الوعد بالوعيد التقاء الترغيب بالترهيب، وهي من معاني الكلام التي تدفع المأمور إلى تحقيق ما أمر به فيتحقّق الوعد بالجزاء الحسن، أو يقبّح ما يمكن أن يأتيه المرء فيرتدع عن إتيان المعاصي. وبالتّالي ينقاد إلى محامد الفعال "وكذلك عموما الوعد والوعيد، فإنّا مكلّفون بمعرفتها، لأنّ بذلك يتحقّق الانزجار عن المعاصي، والانقياد إلى الطاعات ومع التساوي في التكليف" (الآمدي،ط. 2،2003/272).

وعموما يتعلّق الوعد والوعيد بالأوامر والنواهي، والمقصود أنّهما يتعلّقان بما لم يقع بعد ويطلب وقوعه أو تركه ولا يتعلّقان بالأخبار لأنّها تفيد ما وقع وانقضى. وأثر وقوع الشيء ليس كطلب وقوعه أو عدمه. وفي هذا الإطار ننظر في النّفي.

5.3. النّفي

يعتبر السّيوطي(د.ت.) أنّ: "النّفي هو شطر الكلام كلّه" (1693/5) ويميّزه عن الجحد[11] مثال النّفي "ما كان محمّد أبا أحد من رجالكم" (الأحزاب/ 40) ومثال الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى قوله تعالى: "فلمّا جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين / وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم" (النّمل /13-14). وللنّفي أدوات كثيرة تتباين حسب الزّمن الذي يقترن بالفعل فيفيد الماضي أو الحال ومنها ما يقترن بالمستقبل.

ويدلّ الخبر، في عمومه، على معان أخرى تتحدّد حسب مقامات القول كالأمر نحو "والوالدات يرضعن"(البقرة /233). وبمعنى **النّهي** "لا يمسّه إلاّ المطهّرون" (الواقعة /79)، و**الدّعاء**" وإيّاك نستعين" (الفاتحة/ 5).

خلاصة القول إنّ الخبر يحتمل الصّدق والكذب، و يختلط الكذب بالافتراء مثلما يختلط التّصديق باليقين. ولا يكون الخبر محضا بل إنّ الإخبارات قد تكون إنشاءات تتوفّر فيها ما دلّ على الإنشاء. وتتضمّن ما يفيد الإخبار فتصنّف ضمن هذا أو ذاك، وكأنّ في الصّيغة ذاتها ما يدلّ على المعنى ونقيضه لكن في خصوصيّة.

2.2.2. الإنشاء

نستعرض في الإنشاء ما دقّ ولطُف من خلال ما ورد على لسان القرافي (2001)إذ يقول: "أمّا حدّ الإنشاء وبيان حقيقته فهو "القول الذي بحيث يوجد به مدلولُه في نفس الأمر أو متعلّقُه" (95/1). وتتوفّر في الإنشائيّة ما اتّفق عليه علماء الأصول وما اختلف فيه. وهذا التّباين توفّرت عليه كتب النّحو والبلاغة فكثرت التّصنيفات وتعدّدت الأقسام، فمنها ما صنّف تحت باب الخبر، ومنها ما صنّف في باب الإنشاء أو الطّلب حسب اختلاف التّسميات.

1 . أقسام الإنشاء في الفكر الأصوليّ

ينقسم الإنشاء إلى أربعة أقسام، ويتمثّل ما اتّفق النّاس عليه في:

أ- قسم أوّل هو القسَم في مثل قولك "أقسم بالله (...) دلّ ذلك على أنّه أنشأ به القسم لا أنّه أخبر به "(القرافي،ط.1،100/2001). ويستدلّ القرافي برأي النّحاة الذين يعتبرون القسم جملة إنشائيّة يؤكّد بها جملة خبريّة [12]

ب- بقيّة الأقسام هي على التّوالي الأوامر والنّواهي والتّرجّي والتّمنّي والعرض والتّحضيض والنّداء، وهي لا تحتمل الصّدق ولا الكذب ومن المتّفق عليه من الإنشاءات.[13]

لئن اهتمّ الأصوليّون بالخبر فقسّموا أنواعه وصنّفوها وفق شروط، فإنّهم انشغلوا أيضا بغير الخبر فحاولوا أن يستنبطوا معاني الكلام التي ترتبط أساسا بإنشاء القول. يطلب المتكلّم حينها تحقُّقَ فعل لم يقع قبل زمن القول.

ووفق ما تقتضيه مصالح الناس، عاد الأصوليّون إلى أسباب النّزول لآيات القرآن الكريم وتتبّعوا سنّة الرّسول عليه الصلاة والسلام، من خلال الأحاديث النّبويّة وما تناقلته صدور الرّجال من الصّحابة والتّابعين. فكانت عنايتهم واضحة بالأوامر والنّواهي لمتين صلتها بمصالح النّاس التي يدفع إلى جلبها .

2. معاني الكلام المتحقّقة بالإنشاء

نذكر من معاني الكلام التي لقيت اهتماما فتصدّرت كتبهم هي الأوامر والنّواهي طلبا لتطبيق أحكام الشّريعة وهي كالتالي:

1. الأمر

1.1. حدّه

تعلّق "الأمر" بما يجلب المصلحة وقد رسّخته الأديان على اختلافها لاقترانه في الأصل بالمعروف نقيضا للمنكر. فإنشاء الأمر اقترن بالكثير من المصطلحات كـ"الإرادة"، كما اقترن بمفهوم "الجزاء "أو الثواب " فوضعوا له الحدود واختلفوا في الخصائص التي تميّزه عن غيره من معاني الكلام.

وحدّه هو طلب فعل غير كفّ، وصيغته "افعل" و"لتفعل" (السّيوطي،ط.(د.ت.) 5/ 1713). ويذكر الآمدي(2003): "فذهب البلخي وأكثر المعتزلة إلى أنّ "الأمر هو قول القائل لمن دونه (افعلْ) وما يقوم مقامه"(2/ 168). ومنهم من قرنه بإرادة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الفعل. في حين ربطه آخرون بالإخبار عمّا يستوجبه الثّواب والعقاب.[14] أمّا دلالة الأمر على طلب الفعل على وجه الاستعلاء فهو ما اتّفق عليه النّحاة وعلماء البلاغة.

فحدّ الأمر عندهم يتّخذ مسالك كثيرة هي كالتّالي:

الشكل 1

حدّ الأمر

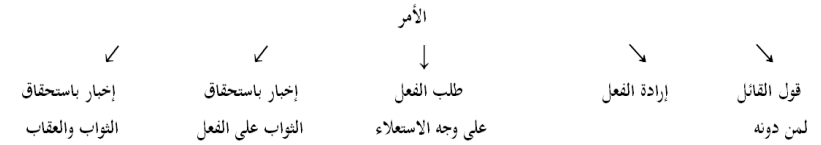

وإذا اطّلعنا في الدّرس الأصوليّ على المعاني المستفادة من الأمر تبيّنّا تعدّدها.

2.1. المعاني المستفادة من الأمر وتعدّدها عند الأصوليين

اتّفق الأصوليّون على إطلاقها بإزاء خمسة عشر اعتبارا، نذكر بعضها من خلال الأمثلة التالية:

1. **الوجوب** كقوله "أقيموا الصّلاة" (البقرة/43) 2. **النّدب**: في قوله "فكاتبوهم" (النور/ 33) 3.**الإرشاد** "وأشهدوا إذا تبايعتم "(البقرة/ 282). 4.**الإباحة** "وإذا حللتم فاصطادوا" (المائدة/2) 5. **الإنعام** "كلوا ممّا رزقكم الله" (الأنعام/ 143) 6. **الامتنان** "كلوا ممّا رزقكم الله "(الأنعام/ 143) 7.**التهديد** "اعملوا ما شئتم" (فصلت/40) 8.**الإنذار** "قل تمتّعوا"(إبراهيم/ 30) 9. التّسخير أي التّذليل"كونوا قردة خاسئين"(البقرة /65). 10.التّعجيز "فأتوا بسورة من مثله"(البقرة/ 23).(الآمدي،ط. 2،2003/ 175 والسيوطي (د،ت.)، 5/ 1713- 1714).

من خلال تعدّد المعاني المستفادة من الأمر، نستشفّ حرص علماء الأصول على ربط تلك المعاني بمقتضى الحال "والحال هو الأمر الدّاعي للمتكلّم على وجه مخصوص" (التفتازاني،ط.1،153/2013). وحينما اختلفت الدّواعي لإنجاز عمل ما والاستجابة للآمر بتحقيقه، سعى العالم في أصول الدّين إلى المواءمة بين مقتضيات الأحوال وأحكام الدّين حتّى يستجيب المأمور لأمر حدّده الشّرع وارتضاه العقل.

3.1. أحكام الوجوب في الأمر

استند القائلون بالوجوب في الأمر إلى أحكام الشّريعة وقواعد اللّغة ومبادئ العقل.، واستند الوجوب في الأمر إلى أحكام الشّريعة من الكتاب والسنّة تصديقا لقوله تعالى في الكتاب " أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول "(النّساء /59).وهدّد بقوله: "فإن تولّوا فإنّما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم "(النّور /54). فالتّهديد على المخالفة وجوب وكذلك الأمر في السنّة حين قال الرسول محمد(ص): "لولا أشقّ على أمّتي لأمرتهم بالسّواك عند كلّ صلاة "وفي الإجماع يستندون إلى قوله تعالى: "أقيموا الصّلاة وآتوا الزّكاة "(البقرة /110) حين أمرهم بأداء جملة من الفرائض.

ويتمّ استنادهم إلى اللّغة من وجوه، فإنّ الأمر بالشّيء نهي عن جميع أضداده. ومثلما دلّ الأمر، معنى من معاني الكلام، على الوجوب دلّ على معنى "إيجاد الفعل "وهو مصطلح يتواتر في كتب الأصول. يضارع ما ورد في كتب النّحو من دلالة على "طلب القيام بالفعل" واستدعى الوجوبُ النّدبة. ففي قول الرسول عليه الصلاة والسلام: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما

استطعتم، وإذا نهيتكم فانتهوا " فوّض الأمر إلى استطاعتنا ومشيئتنا وهو دليل النّدبيّة "(الآمدي،ط.2003، 2/ 189-190) فالواجب مندوب ولا ينعكس. والواجب يعاقب على تركه، والمندوب ليس كذلك. ومن جهة العقل يعرف الأمر بنقيضه " الأمر مقابل للنّهي، والنّهي يقتضي ترك الفعل والامتناع من الفعل جزما، فالأمر يجب أن يكون مقتضيا للفعل ومانعا من التّرك جزما" (الآمدي، ط. 2،2003/183) .

4.1. الأمر "معنى من معاني الكلام" بين التّعجيل أو التّكرار والتّأخير أو التّراخي

اقترن هذا المبحث بالإشكال التّالي: هل يعاقب من أوجد الفعل لكن متأخّرا؟ فكانت الإجابة أنّ الوجوب في الأمر اقترن بالفور فلو قال السيّد لعبده :"اسقني ماء"، فإنّ المسألة تقتضي التّعجيل وإلاّ عوقب العبد بكلّ أشكال العقاب لأنّ في التّأخير معصية لسيّده. والأصل السّرعة في إيجاد الفعل. وبما "أنّ الأمر مشارك للنّهي في مطلق الطّلب، والنّهي مقتض للامتثال على الفور. فوجب أن يكون الأمر كذلك" (الآمدي، ط. 2،2003/205). ولا غرابة أنْ أخرج الله إبليس من رحمته لامتناعه عن السّجود لآدم فوبّخه في قوله تعالى: "ما منعك أن تسجد إذ أمرتك" (الأعراف /12).

فذهبت الحنفيّة والحنابلة إلى القول بالتّكرار لدلالة صيغ الأمر على الإطلاق إلى وجوب التّعجيل. في حين اتّجهت الشافعيّة إلى التّراخي. فأركان الدّين معلومة وغير مقيّدة بزمان أو مكان؛ بل إنّها تجتازهما لإطلاقيّة الأحكام التي تتضمّنها. فـ"صلِّ وصُمْ" لا تحتاج إلى تدقيق زمنيّ يتعلّق بحقبة ويتغيّر الحال في ما تلاها من الحقب؛ بل إنّ الأمر يتعلّق بمطلوب في المطلق "ذهب جماعة من الفقهاء والمتكلّمين إلى أنّه (الأمر) مقتض للتكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان" (الآمدي،ط. 2،2003/190). وبما أنّ المسألة تتعلّق بالإجماع حول الإطلاقيّة في الإلزام وإن اختلفت الحقب، فإنّ الإجماع حول الفوريّة في تنفيذ الأوامر لم يحسم، وظلّ رهين ما يفترض التّعجيل، وما يقبل التّأخير تبعا لاجتهاد البعض الذي يبيح التّأخير دون كراهة إذ لا إجماع يقرّه. "ولا إجماع في المؤخّر؛ فكان القول بالتّعجيل أحْوط وأوْلى"(الآمدي، ط. 1402، 2/205).

ولا أحد ينكر على الأصوليّ اهتمامه المفرط بما تنطوي عليه الصّدور. ففي" الأمر" باعتباره معنى من معاني الكلام وجوب يقتضي الاعتقاد في تنفيذ الأمر والاعتقاد عندهم يضارع "النيّة "التي تقترن بالأعمال على اختلافها، فـ"الأمر إذا دلّ على وجوب الفعل فقد أجمعنا على وجوب اعتقاده على الفور" (الآمدي، ط. 2003، 2/205).

وإذا ما أفاد الأمرُ الفورَ والتّعجيلَ فإنّ النّهي يقتضي ما اقتضاه الأمر في النّهي عن المفاسد بتركها .

2. النّهي

اتفق النّحاة والأصوليّون والفلاسفة على أنّ للنّهي صيغة واحدة "لا تفعل" إلاّ أنّها دالّة على معانٍ كثيرة أهمّها "هو طلب الكفّ عن فعل" (السّيوطي، 1715) و تنشدّ إلى أمرين اثنين هما التّحريم والكراهة. وتفيد في سياقات محدّدة ما يلي:

11) التّحقير كقوله تعالى: "ولا تمدّنّ عينيك" (طه /131).

12) بيان العاقبة كقوله: "ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا، بل أحياء..." (آل عمران169) .

13) الدّعاء كقوله: "ربّنا لا تزغ قلوبنا" (آل عمران/ 8).

14)اليأس كقوله: "لا تعتذروا اليوم " (التّوبة /66).

15) الإرشاد كقوله: "لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤكم" (المائدة 101).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تفيد صيغة النّهي طلب التّرك أساسا(الآمدي،ط.2،2003/231)أو "طلب الكفّ عن فعل (السّيوطي،ط.د،ت.5/1715). إلاّ أنّها كثيرا ما تفيد معاني سياقيّة تقترن بالقصد. وفي اعتقاد الأصوليّين، الطّلب إذا ما خلا من القصد خلا من الحكمة. "وما لا يكون مقصودا فلا يرد طلب التّرك لأجله، وإلاّ كان الطّلب خليّا عن الحكمة، وهو ممتنع" (الآمدي،ط.2003 ، 2/ 233).

تتّصف الأوامر والنّواهي بالإطلاق، فهي موجّهة إلى العموم في كلّ الأزمنة وإلاّ طلب تغييرها بتغيّر الأزمان وتعاقب الأجيال. ومردّ ذلك تصنيفها ضمن التّكليف. "وأمّا شبهة من قال بالتّعميم في الأوامر والنّواهي، فهو أنّ الإجماع منعقد على التّكاليف بأوامر عامّة لجميع المكلّفين عامّة لهم، فلو لم يكن الأمر والنّهي للعموم، لما كان التّكليف عامّا أو كان تكليفا بما لا يطاق؛ وهو محال"(الآمدي،ط.2003، 2/256).

وإذا ما أجمعوا على أنّ الأوامر والنّواهي تقع بالتّكليف في حين أنّ الأخبار بخلاف ذلك لا تتّصل بالتّكليف ولا بما يطلب تحقيقه، فلأنّها تعبّر عمّا مضى لا تطلب إيقاعه فقرينها الماضي لا المستقبل.

تختلف الأوامر والنّواهي في هذا عن الخبر باعتباره "ليس بتكليف، ولأنّ الخبر يجوز وروده بالمجهول ولا بيان له أصلا كقوله تعالى: "وكم أهلكنا من قبلهم من قرن" (الأنعام /6) بخلاف الأمر، فإنّه وإن ورد بالمجمل كقوله: "وآتوا حقّه يوم حصاده" (الأنعام/141)، وقوله: "أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" (النّساء/103)، فإنّه لا يخلو من بيان متقدّم أو متأخّر أو مقارن" (الآمدي،ط.2،2003/ 256). فبين الخبر وأحكامه الاعتبار والاتعاظ وغيرهما، وبين الأمر والنّهي وأحكامهما الانصياع والامتثال والطاعة روابط يدقّ فيها الصنع. أمّا التّمنّي فشأنه آخر يتعلّق باختلاف في تصنيفيّته[15].

3. التّمنّي

التّمنّي هو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة، إلاّ أنّ الفقهاء أدركوا أنّ للتّمنّي دلالات أخرى كثيرة وردت في القرآن والسنّة وتواترت في ما نقله الصّحابة والتّابعون. فكان لحرف "ليت" النّصيب الأوفر في حمل معنى التّمنّي. وأفادت بعض الحروف هذا المعنى دون أن تكون قد تمحّضت له مثل"هل" و"لو" و"لعلّ". يقول الزّركشي (ت. 794هـ،ط. 1984) في ذلك: "ومنها التّمنّي، وكلمته الموضوعة له "ليت" وقد تستعمل ثلاثة أحرف: أحدها "هل"، "فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا" (الأعراف/ 53)"؛ الثّاني "لو"، "فلو أنّ لنا كرّة فنكون"(الشّعراء/102)؛ والثّالث: "لعلّ" كقوله تعالى: "لعلّي أبلغ الأسباب* أسباب السّماوات فأطّلع (غافر/36-37)".[16] (2/321-322).[17]

وطُرح إشكال تصنيف "التّمنّي" هل هو خبر أم إنشاء؟ وجوابا عن ذلك ارتكز الفقهاء على رأي "الزّمخشري الذي بنى كلامه على أنّه ليس بخبر، واستشكل دخول التّكذيب في جوابه في قوله تعالى: "يا ليتنا نردّ" (الأنعام 27)، إلى قوله: "وإنّهم لكاذبون "(الأنعام 28)، وأجاب بتضمّنه معنى العدة فدخله التّكذيب" (الزّركشي،ط. 2،1984/322). وذكروا أنّ ابن الضائع قال: "التّمنّي حقيقة لا يصحّ فيه الكذب؛ وإنّما يرد الكذب في التّمنّي الذي يترجّح عند صاحبه وقوعه؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد الذي هو ظنّ وهو خبر صحيح" (الزّركشي،ط. 2،1984/ 323)، في حين صنّف في كتب النّحو والبلاغة في قسم الطّلب وفق تصوّر السّكّاكي.[18]

وقد يلتبس التّمنّي بالتّرجّي، إلاّ أنّ الفارق بينهما لم يخفَ على هؤلاء العلماء لعنايتهم بما يمكن أن يميّز أحدهما عن الآخر. فالتّشابه ليس مطلقا، يقول الزّركشي (1984): "ومنها التّرجّي؛ والفرق بينه وبين التّمنّي أنّ التّرجّي لا يكون إلاّ في الممكنات، والتّمنّي يدخل المستحيلات " (2/323). وإذا كان المطلوب غير حاصل أو حاصلا فالطلب واقع أنشأه المتكلّم باللّغة وبه يحقّق الفائدة. أمّا النّداء فنتبيّن خصائصه في ما يلي .

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

4. النّداء

شغل "النّداء"، باعتباره عملا لغويّا، فكر الأصوليّين من علماء الفقه وأصول الدّين، ويفيد طلب إقبال المدعوّ الدّاعي بحرف نائب مناب **"أدعو"** (السّيوطي،د.ت،1719/5). فأعلنوا، منذ البدء، استرساله مع عملين لغويّين هما الأمر والنّهي. ودلالة "النّداء" على التّنبيه تجعله العنصر الأجدى في حمل النّاس على الاستجابة للأوامر والنّواهي. وهو "طلب إقبال المدعوّ على الدّاعي بحرف مخصوص، وإنّما يصحب في الأكثر الأمر والنّهي، كقوله: "يا أيّها النّاس اعبدوا ربّكم". (البقرة/21) و "يا أيّها الذين آمنوا لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله" (الحجرات/1)(الزّركشي،1984، 2/ 323). ويمكن أن يقترن النّداء بالاستفهام أو الخبر، وفي هذا المعنى يقول الزّركشي (1984): "وقد تجيء معه الجمل الاستفهاميّة والخبريّة كقوله تعالى في الخبر: "يا عبادِ لا خوف عليكم" (الزّخرف/ 68)، وفي الاستفهام: "يا أبت لمَ نعبد ما لا يسمع ولا يبصر (مريم /42) (324/2). يعتبر الزّركشي (1984)أنّ للنّداء فائدتين، قال في الأولى: "قال الزمخشري رحمه الله: كلّ نداء في كتاب الله يعقبه فهم في الدّين، إمّا من ناحية الأوامر والنّواهي التي عقدت بها سعادة الدّارين، وإمّا مواعظ وزواجر وقصص لهذا المعنى، كلّ ذلك راجع إلى الدّين الذي خلق الخلق لأجله، وقامت السّماوات والأرض به"(2/ 324). وفي الفائدة الثّانية يقول الزّركشي (1984): "يكون للبعيد حقيقةً أو حكمًا وفي قوله تعالى: "وناديناه من جانب الطّور الأيمن وقرّبناه نجيّا" (مريم /52) (2/ 324).

وتواصل الاختلاف في النّداء، أيضا، في انتسابه إلى الخبر أو الإنشاء. وقد "قال أبو البقاء في شرح الإيضاح: "ذهب الجميع إلى أنّ قولك: "يا زيد" ليس بخبر محتمل للتّصديق والتّكذيب، إنّما هو بمنزلة الإشارة والتّصويت (الزّركشي،ط.1984، 2/ 325). واختلفوا في قولك "يا فاسق"، فالأكثرون على أنّه ليس بخبر أيضا، قال أبو علي الفارسيّ: خبر لأنّه تضمّن نسبته للفسق" (الزّركشي،ط.1984، 325/2).

ويذكر الزّركشي (1984) أنّ النّداء يستعمل في مواضع في غير معناه" فيفيد الإغراء والتّحذير وقد اجتمعا في قوله تعالى: "ناقة الله وسقياها"(الشمس/ 13) وثانيها الاختصاص وهو كالنّداء إلاّ أنّه لا حرف فيه . وثالثها التنبيه.، نحو "يا ليتني متّ قبل هذا"(مريم /23)"(325/2).

ويذكر بعضهم أنّ أكثر ما يتواتر في النّداء "يا أيّها" فيردّ الزّمخشري ذلك التواتر إلى ضرب من المبالغة تفسّر بما تتضمّنه "يا" من التّأكيد وما في "ها" من التنبيه. يقول التهانوي (ت.بعد1158ه): "وكلّ ما نادى له عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك ممّا أنطق الله به كتابه أمور عظام، وخطوب جسام واجب عليهم أن يتيقّظوا (...)وهم غافلون، فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ" (التهانوي، ط.1996، 90/1). ويذكر الزركشي(1984) أيضا:" فالأكثرون على أنّه ليس بخبر أيضا، قال أبو علي الفارسيّ: خبر لأنّه تضمّن نسبته للفسق(325/2-326). لذا، يمثّل النّداء معنى تقتضيه بقيّة معاني الكلام مُظهَرا كان أو محذوفا يرد سابقا لها للتنبيه ودفع الغفلة عن المخاطب. وليس قولك بالنّداء منبّها كخلّوه منه. و صار غيابه عن اللّفظ في حكم المتلفّظ به .

أمّا الاستفهام فله، عند علماء الأصول، شأن آخر.

5. الاستفهام.

يطلق الأصوليّون على الاستفهام مصطلح "الاستخبار". ويعرفه الزّركشي بأنّه طلب الفهم. وفرّق البعض الآخر بينهما معتبرين أنّ الاستخبار ما سبق أوّلا ولم يُفهَم حقّ الفهم؛ فإذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما[19]. وتحصّل فائدة الاستخبار إذا صدر من

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

شالّ ينتظر إعلامه. وينقسم الاستفهام حسب الزّركشي قسمين: قسم أوّل ورد بمعنى الخبر وآخر بمعنى الإنشاء. نتناول أوّلا الاستفهام بمعنى الخبر .

1.5 . الاستفهام بمعنى الخبر

جعل الأصوليّون الاستفهام بمعنى الخبر في ضربين:

أ- ما ورد للنّفي يسمّى استفهام إنكار يطلب بالأوّل إنكار المخاطب؛

ب- ما ورد للإثبات يسمّى استفهام تقرير وبالثّاني إقراره به (الزركشي ،ط.1984، 2/ 328).

1.1.5.استفهام الإنكارأمران.

أ- يكون لتعريف المخاطب أنّ ذلك المدّعى ممتنع عليه كقوله تعالى: "أفأنت تسمع الصمّ أو تهدي العمي" (الزخرف/40)؛

ب- ويكون دخوله على صيغة المضارع وفي ذلك وجهان:

أ- إنكار وجود الفعل كقوله تعالى: "أنلزمكموها وأنتم لها كارهون" (هود/28). وقولك لمن يركب الخطر: أتذهب في غير طريق؟ (الزّركشي، 2،1984/330).

ب- يصحب الإنكارَ التّكذيبُ للتّعريض كقوله تعالى: "ألكم الذكر وله الأنثى"(النّجم/ 2)(الزّركشي،ط.2،1984/330)

وينقسم استفهام الإنكار إلى قسمين هما الإبطاليّ والحقيقيّ. فـ "فالإبطاليّ أن يكون ما بعدها غير واقع، ومدّعيه كاذب، والحقيقيّ يكون ما بعدها واقع وأنّ فاعله ملوم، نحو "أغير الله تدعون" (الأنعام 40) (الزّركشي،ط. 1984، 2/ 331).

2.1.5. استفهام تقرير

إذا كان إنكار المخاطب يُطلب بالأوّل مثلما بيّنّا في ما سبق، فبالثاني إقرار به ويسمّى استفهام تقرير ويفيد "حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده" (الزركشي،ط. 1984، 2/331). ويتحدّد المستفهم عنه في التّقرير حسب موضعه من الأداة، فإذا اقترن بالفعل استفهم عن الفعل، أمّا إذا ورد الفاعل بعد أداة الاستفهام كان التّقرير لمعمول الفعل الأوّل. وقد يرد بعد الأداة ما أفاد المعمول الثّاني للفعل، فيكون التّقرير للمفعول لا الفاعل معنيّا ولا الفعل. ويجب أن يلي الأداة الشّيء الذي تقرّر بها، فتقول في تقرير الفعل: "أضربت زيدا؟"والفاعل نحو: "أأنت ضربت زيدا؟"، أو المفعول: "أزيدا ضربت؟". كما يجب في الاستفهام الحقيقيّ" (الزركشي،ط. 1984، 2/ 333). وقد سبق أن طرح الجرجاني في دلائل الإعجاز مسألة الاستفهام، واقتران الأداة بالفعل أو بالفاعل، يقول الجرجاني (2004)20: "واعلم أنّ هذا الذي ذكرت لك في الهمزة وهي للاستفهام قائم فيها إذا هي كانت للتقرير فإذا قلت :أأنت فعلت ذاك ؟، كان غرضك أن تقرّره بأنّه الفاعل، يبيّن ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمرود: "أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم" (الأنبياء/62)" (ص ص. 113-114-115). ويقول الجرجاني (2004) أيضا :"وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان..."، وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم :"أأنت فعلت هذا"، وقال هو عليه السّلام في الجواب :"بل فعله كبيرهم هذا" (الأنبياء 63). ولوكان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل." (ص.115).

ويفسّر الزّركشي (1984) الآية نفسها فيقول: "وقوله تعالى: "أأنت فعلت هذا بآلهتنا" يحتمل الاستفهام الحقيقيّ بأن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل، والتّقريريّ بأن يكونوا علموا، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا له لأنّه لم يَلِه ولأنّه أجابه بالفاعل بقوله: "بل فعله كبيرهم" (2/333). ويرتبط استفهام الإنكار باستفهام التّقرير،"وحقيقة استفهام التّقرير بأنّه استفهام إنكار، والإنكار نفي وقد دخل على المنفيّ، ونفي المنفيّ إثبات" (الزركشي ،ط.1984، 2، 333).

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

2.5. الاستفهام بمعنى الإنشاء

يرد الاستفهام بمعنى الإنشاء حسب الزّركشي (1984) على ضروب، فهو:

16) لمجرّد الطّلب وهو الأمر كقوله تعالى: "أفلا تذكّرون" (يونس/3)، أي أَسلِموا؛

17) النّهي كقوله تعالى: "ما غرّك بربّك الكريم" (الانفطار/ 6) أي لا يغرّك؛

18) التّحذير كقوله: " ألم نهلك الأوّلين "(المرسلات 16) أي قدرنا عليهم فنقدر عليكم؛

19) التّرغيب: "هل أدلّكم على تجارة تنجيكم..." (الأعراف/53)؛

20) التّمنّي أيضا، كقوله: "فهل لنا من شفعاء" (الأعراف/53)؛

21) يفيد العرض والتّحضيض. في العرض كقوله تعالى: "ألا تحبّون أن يغفر الله لكم"(التوبة/ 13). وفي التّحضيض قول الله تعالى: "أن ائت القوم الظّالمين قوم فرعون ألا يتّقون" (الشعراء/ 10-11)؛

22) يفيد أيضا التّهكّم والاستهزاء، كقوله تعالى: "أصلاتك تأمرك" (هود/ 87)؛

23) أمّا التوبيخ فمثل قوله تعالى: "لِمَ تقولون ما لا تفعلون" (سورة الصّفّ/ 2) "(الزّركشي، 1984 ،2/ 339 - 343)؛

24) ويذكر السّيوطي التّعجّب أو التّعجيب نحو "كيف تكفرون بالله" (البقرة /28) (السّيوطي،د.ت،1705/5).

وفي الشكل التالي خصوصيّة الاستفهام عند الأصوليين :

الشكل 2

خصوصيّة الاستفهام عند الأصوليّين

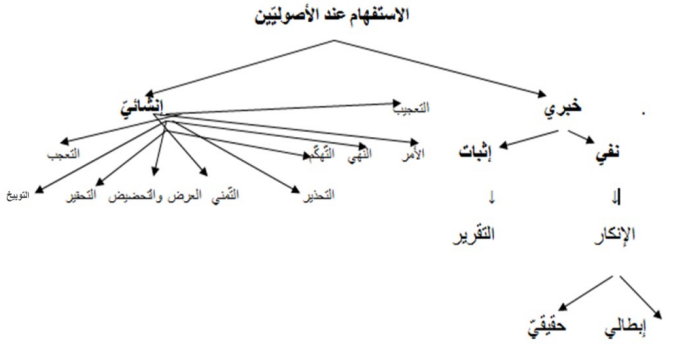

تعلّق ما عرضناه بما اتّفق الأصوليّون عليه من حيث طرحه و أقسامه وتصنيفه تركيبيًا حسب الأدوات الحاملة لمعناه حروفا أو أسماء ودلاليًا بضبط موضع المبرّر[21].

أمّا صيغ العقود والمعاهدات فهي من المسائل التي اختلف فيها علماء الفقه والشّريعة لأسباب كثيرة نتولّى شرحها في ما يلي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

3. صيغ العقود

لم تحظ صيغ العقود بالأهميّة التي تستحقّها في تراثنا النّحويّ، وصنّفت مع الشّرّاح ضمن الإنشاء الإيقاعيّ. وقد ربط الأصوليّون بين الصّيغة اللّغويّة ومقامات القول، وحدّدوا لها تصنيفات لم تستقرّ على حال. فبين الإخبار والإنشاء تشهد العقود والمعاهدات حركيّة واضحة "مثل بعت واشتريت وطلّقت... ويعتبرها البعض أنّها أخبارات على أصلها اللّغويّ، ويرى البعض الآخر أنّها إنشاءات منقولة عن أخبار" (الزّركشي،1984، 2/ 333). واحتجّوا بأمور كثيرة:

- **أوّلها**: أنّها لو كانت أخبارا لكانت كاذبة؛
- **ثانيها**: أنّها لو كانت أخبارا لكانت إمّا كاذبة ولا عبرة بها، أو صادقة وتكون متوقّفة على تقدّم أحكامها؛
- **ثالثها**: أنّها لو كانت إخبارا، فإمّا أن تكون خبرا عن الماضي والحاضر. وحينئذ يتعذّر تعليقها على الشروط؛
- **رابعها**: أنّها لو قال للمطلّقة الرجعيّة : "أنت طالق" لزمه طلقة أخرى؛
- **خامسها**: قوله تعالى: "فطلّقوهنّ لعدّتهنّ" والأمر بالطلاق لا يمكن أن يكون عائدا على التحريم؛
- **وسادسها**: أنّ الإنشاء هو المتبادر في العرف إلى الفهم (القرافي،1، 102/2001- 103).

ويقارن القرافي (2001) بين صيغة الشّهادة وصيغ البيع فيقول: "وعكسه في البيع، لو قال أبيعك لم يكن إنشاء للبيع. بل إخبارا لا ينعقد به بيع بل وعد بالبيع في المستقبل. ولو قال بعتك، كان إنشاء للبيع. فالإنشاء في الشّهادة بالمضارع وفي العقود (مثل البيع) بالماضي واسم الفاعل، نحو أنتِ طالق، وأنتَ حرّ".(1189/1). والتبس أمر صيغة الماضي بمقام وقوع البيع وانقضائه. فالصّيغة في الماضي، ويشترط أن تقع في الحال.. ويجيب المشتري إذا ما عقد البيع بالإيجاب والقبول. فيقول البائع: قد بعتك، والقبول أن يقول المشتري: قد اشتريت (أي قبلت).

ورغم الاهتمام بنوع المعاملات ومضامينها فإنّ الاهتمام بالصّيغ اللّغويّة كان بدوره يحتاج إلى الكثير من العناية ليتحقّق المطلوب من العقود سواء اتّصلت بالبيع والشّراء أو بالزّواج والطّلاق أو غيرها لضمان الأداء الحسن وتنفيذ قواعد العقد الاجتماعي بين الأفراد في تعايشهم السّلميّ.

بدت المسائل المتعلّقة بالعادات والمعاملات في كتب الأصول أثرى، وأوسع نطاقا في مناقشات الفقهاء ورجال الدّين لما تفرضه من إبرام عقود وفسخ أخرى مثل عقود الزّواج والطّلاق والبيع والشّراء... وقد كان "للطّلاق" النّصيب الأوفر من اهتماماته.

4. الظّهار[22] بين الخبريّة والإنشائيّة

تناول القرافي مسائل كثيرة في الفرق بين الخبر والإنشاء، وتطرّق إلى مسألة الظّهار باعتبارها مجال جدل واختلاف بين علماء الأصول. يعتقد البعض أنّ قول القائل:

"أنت عليّ كظهر أمّي" إنشاء للظّهار كقول القائل: " أنت طالق " إنشاء للطّلاق في وجوه:

°**أوّلها** أنّ من خصائص الإنشاء عدم قبول التّصديق والتّكذيب وكذّبهم الله في مواطن:

*الموطن الأوّل: من قال لامرأته: "أنت طالق" قول المظاهر خبر لا إنشاء ؛

*الموطن الثّاني: قوله تعالى: "وإنّهم ليقولون منكرا من القول"(المجادلة/ 2) الإنشاء للتّحريم لا يكون منكرا بدليل الطلاق إنّما يكون منكرا إذا جعلناه خبرا والخبر كذب والكذب منكر (القرافي،ط.1، 106/2001) ؛

*والموطن الثالث: قوله تعالى "وزورا" "(المجادلة /2) والزّور كذب وبما أنّ الله قد كذّبهم فقولهم خبر" (106/1).

°**ثانيها** أننا أجمعنا أن الظهار محرّم وليس للتّحريم مدرك إلاّ أنّه كذب، والكذب يتّصل بالخبر ويبتعد عن الإنشاء.

°**ثالثها** أنّ الله شرع الكفارة فدلّ ذلك على التّحريم يثبت التّحريم إذا كان كذبا.

°**رابعها** قوله تعالى بعد ذكر الكفّارة: "ذلكم توعظون به" (المجادلة/3) والوعظ إنّما يكون للمحرّمات. فيكون محرّما لكونه كذبا فيكون خبرا (القرافي،ط.1،107/2001).

°**وخامسها** قوله تعالى: "وإنّ الله لعفوّ غفور" (المجادلة /2) فدلّ ذلك على معصية ولا مدرك للمعصية إلاّ كونه كذبا والكذب محتمل في الخبر (القرافي ،ط.1،107/2001).

ورغم وجوه الخبريّة في ما سبق فإنّ البعض يرى فيه إنشاء:

- **أوّلهما** حين يقال للمطلّقة الرّجعيّة "أطعمي وارجعي لابن عمّك"، فيكون الطلاق إنشاء والظهار كذلك"

- **ثانيهما** يكون إنشاء لأنّه لفظ يترتّب عليه التّحريم فيكون سببا له. والإنشاء من خصائصه أنّه سبب لمدلوله (القرافي،ط.1،108/2001).

أثار علماء الأصول مسألة الوضع اللّغويّ وعلاقته بالإفادة. فلفظ الطّلاق مثلا: "إمّا أن يفيد اللّفظ البينونة أو البينونة مع العدد أو أصل الطّلاق" (القرافي،ط.1،2001/ 125) ويتعلّق هذا بلفظ صريح؛ أمّا ما دلّ بالمجاز على الإفادة فورد على صورتين: "الصّورة الأولى "الكفر من المبراث، الحدث من الصّلاة وغيرهما من الموانع وما ورد من الكتاب والسنّة. إنّما هو أدلّة ممّا قام بذات الله تعالى. والصّورة الثانية الأحكام الخمسة الشرعيّة الوجوب والنّدب والتّحريم والكراهة والتّحريم كلّها قائمة بذات الله تعالى والكتاب والسنّة وغيرها من أدلّة الشرع إنّما هي أدلّة على ما قام بذات الله تعالى" (القرافي،ط.1،132/2001).

بدا اهتمام علماء الأصول بالإنشاء واضحا لاقترانها بالأوامر والنّواهي فدقّقوا فيها التّحليل وربطوها بمقامات كثيرة يحدّدها الآمر وفق شروط تستوجب توفّر نيّة المأمور و إرادته في تحقيقه. ورغم ارتباط الإنشاء بالعرف وما فيه من خصوصيّة فإنّ علماء الأصول قد أظهروا حرصا شديدا لضبط معاني الكلام القائمة على الإنشاء خالصا أو على الخبر خالصا أو على ما جمع بينهما .

وبناء على ما سبق، نتوقّف عند النتائج التّالية :

أ- دراسة الأصوليين لمعاني الكلام تدلّ على وثيق صلاتها بالتراث النّحويّ ارتكزوا على قواعده واستثمروا أحكامه.

ب- تداخل "معاني الكلام في الخطاب الأصوليّ بين الخبر والإنشاء أوجد بالضرورة صنفا آخر جامعا بينهما والأدلة في ذلك كثيرة منها الشهادة وصيغ البيع.

ج- للوضع العرفيّ الثابت أو المتغيّر دور في تحقّق معاني الكلام وفي تشكّل البنية النّحويّة الحاملة لها.

د- الأحكام لا يعتدّ بها إلاّ إذا اقترنت ب**القصد** وهذه من المسائل التي ارتكزت عليها فلسفة اللّغة أيضا.

هـ-إذا كان في التراث النحويّ مفهومان أساسيّان هما العامل والإعراب يوجّههما **المتكلّم** لأنّه منشئ القول. فإنّ الخطاب الأصوليّ باعتباره خطاب تكليف في وجه من وجوهه ينشغل أساسا ب**المخاطب** محرّكا أساسيّا في استقبال النّصّ الدينيّ وتطبيقه وفق مقام من المقامات للوضع العرفي فيه نصيب.

و- في الخطاب الأصوليّ يمرّ **المخاطب باعتباره** مركز الاهتمام بثلاث مراحل في التّخاطب حسب المقام:

أ- نداء للتنبيه

ب- إخبار عن السلف من خلال "قصص الأوّلين" للاعتبار

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ج- أو إنشاء الأوامر والنواهي للفوز بالدارين من ناحية وحفظ الدين من ناحية أخرى.

تحيلنا هذه النتائج، بعد هذا العرض المفصّل لـ"انتظام معاني الكلام في الخطاب الأصوليّ"، "إلى أنّ البحث في انتظام معاني الكلام في الدّرس الأصوليّ وفق مقاربة تداوليّة تتعلّق بالخصوص بدراسات فلاسفة اللّغة الذين اهتموّا بـ"الأعمال اللّغويّة لغاية الكشف عن روابط دقيقة بين الحقلين المعرفيين موجّهين اهتمامنا إلى المخاطَب[23] وما يحدثه الخطاب الأصوليّ فيه من أثر في المقام الواحد أو في مقامات مختلفة. و في القسم الموالي من هذا البحث يكتمل البعد النظريّ بالتّحليل التّطبيقيّ ليكشف عن أهميّة المخاطب في الخطابين الأصوليّ والتّداوليّ.

3. انتظام معاني الكلام في الدّرس الأصوليّ وفق مقاربة تداوليّة

1.3.المدخل النظريّ

انبثقت نظريّة الأعمال اللّغويّة عن الاتّجاه التّداوليّ باعتباره يهتمّ بالعلاقة بين العلامات ومستعمليها. انتشر هذا الاتّجاه على مدى واسع بفضل فلاسفة اللغة، رائدهم في ذلك "ج. أوستين الذي تخلّى عن البعد الوصفيّ في القول لفائدة القول الإنشائيّ. وربط القول بالإنجاز من خلال أسئلة من قبيل "بأيّ معنى يكون قول شيء ما إنجازا له" و"بأيّ معنى ننجز شيئا ما بموجب قولنا شيئا ما " وغيرهما (أوستين، 1970، ص ص،107- 109).

انطلق هؤلاء الروّاد من فرضيّة مفادها أنّ كلّ عمل لغويّ هو جماع أعمال ثلاثة : الأوّل عمل قوليّ يتعلّق بتكوّن البنية صوتيّا وصيغيّا. والثاني عمل متضمّن في القول يمثّله فعل إنشائيّ يتصدّر القضيّة فيحدّد دلالتها من خلال جداول تصنيفيّة تضبط عددها كالاستفهام والأمر. أما الثالث فعمل تأثير بالقول وهو مرتبط بقصديّة المتكلّم في اتّجاه ما يحدثه القول من أثر ذهنيّ أو سلوكيّ، لذلك اقترن إرسال القول بضروب من التّأثير لم تلق العناية الكافية من الدّراسة. ومردّ ذلك إلى اتّصاله بالمقاصد وارتباطه بانفعالات المخاطب.

ورغم ذلك فإننا نوجّه اهتمامنا إلى "معاني الكلام" في الخطاب الأصوليّ من خلال دراسة "علاقة التجاذبِ بين "عمل التأثير بالقول"[24] و"العمل المتضمّن في القول"[25] لمتانة الصلة بين الأحكام الصادرة عن متكلّم مركّب من سلطتين من أجل مخاطَب ما . فنخرج من الحديث عن "التصديق والتكذيب "معيارا للتمييز بين الخبر والإنشاء إلى معيار "التوفّق والخيبة"[26] وقد سيّرته شروط نختزلها في النّقاط التّالية:

أ- وجود إجراء مقبول متّفق عليه ويتعلّق هذا الإجراء بقول بعض الكلمات في بعض الظّروف.

ب- إذا تناسبت الظّروف مع الأشخاص يقع استحضار الإجراء المخصوص.

ج- يجب تنفيذ الإجراء على الوجه الصّحيح.

د- وعلى الوجه الأكمل.

هـ- الإجراء موجّه ليستخدمه أشخاص تكون لهم نيّة اتّباع ذلك الإجراء.

و- على المشاركين أن يتصرّفوا وفق تلك الاجراءات" (أوستين، 1970،ص،49).

وقد يتمّ خرق هذه الشروط لغاية ما فيكون العمل اللّغوي حسب أوستين لاغيا على اعتبار أنّه يدرس"الخطاب التامّ في سياقه التامّ" (أوستين ،1970،ص151). إلاّ أنّه وعي بصعوبة تطبيق هذه الشروط لسوء فهم أو لحدوث لبس.

في مبحثنا، نحاول أن نستفيد من بعض الشروط في فهم خصوصيّة الخطاب الأصوليّ. وبدْءا، كان لزاما علينا أن نبحث عن الجامع بين معاني الكلام والأعمال اللّغويّة في تناغمها أو في تنافرها.

2.3. تعالق معاني الكلام والأعمال اللّغويّة:

تابعنا في القسم الأوّل من هذا العمل معاني الكلام في الخطاب الأصوليّ انطلاقا من مبحث "علم المعاني"الذي ارتكزت أقسامه، وإن تعدّدت، على ثنائيّة الخبر والإنشاء. ونظرا إلى خصوصيّة الخطاب الأصوليّ وارتباطه ارتباطا وثيقا بالقصديّة منطلقًا ومنتهًى، تفطّنّا لوجود وشائج عميقة تربط معاني الكلام في التراث العربيّ بـ"نظريّة الأعمال اللّغويّة "في الفكر الغربيّ الحديث.

وانتقينا من هذا المبحث التّداوليّ ثنائيّة أساسيّة في العمل اللّغويّ تقوم على علاقة "العمل المتضمّن في القول "(Illocutionary act) وعمل التّأثير بالقول" (Perlocutionary act). غايتنا في ذلك مقاربة "معاني الكلام" في صورتيه الإنشاء والخبر بـ"الأعمال اللّغويّة"في بعض تصنيفاته من قوى القول[27]، نذكر منها التوجيهيّات (Directives)، والسلوكيّات (Behavitives) والوعديّات (Commissives) والخبريّات (assertives) وما يتعلّق بها من عمل تأثير في القول وأثر قوليّ من خلال نماذج من مدوّنة علم الأصول. ونوجّه اهتمامنا إلى "عمل التأثير بالقول" في علاقته بـ"العمل المتضمّن في القول" في نصّ مخصوص تتجاذبه أحيانا سياقات مختلفة تحرّكها مذاهب متباينة. ومردّ تلك الخصوصيّة إلى أمرين:

أ- الأوّل يعود إلى خاصيّة الاجتهاد في تفسير الخطاب الأصوليّ وقد لا يكون المآلُ الاقتناعَ.

ب- ويستدعي الأوّل أمرًا ثانيا يتوجّه إلى مخاطَب متتعدّدة صُوَرُه مختلفة درجاتُ فهمه للخطاب، وليس عالم الأصول بمنأى عن هذا الإشكال لسببين اثنين: يتمثّل الأوّل في أنّه مخاطِب يفسّرالأحكام و يسهر على تطبيقها، والثاني يتّصل بكونه مخاطَبا ملزَما هو أيضا بتنفيذ تلك الأحكام في إطار التكليف الشّامل.

وما نسعى إلى بيانه هو التّالي:

أ- هل يمكن أن يخضع "عمل التأثير بالقول" للمواضعة شأنه شأن "العمل المتضمّن في القول" إذا أنزلناه في خطاب مخصوص يتّصل بعلم أصول الدين؟

ب- ما الذي يجعل عمل التّأثير بالقول متكهّنا به؟ وكيف يفترض تضمّن البنية له قبل تكوّنها وبعده؟

ج- في العمل المتضمّن في القول وتحقّق عمل التّأثير بالقول تشارط، ما هي مظاهره بنية ودلالة؟

د- كيف يمكن إثبات قابليّة "عمل التّأثير بالقول" للضبط الحسابيّ دلاليّا وهو موسوم بعدم التّحديد في ظلّ فوضى التّأثيرات بالقول ؟

3.3. في عمل التأثيربالقول مواضعة:

رأى أوستين أنّ العمل المتضمّن في القول يقوم على مواضعة يسيّرها فعل إنشائيّ صريح في صدر المحتوى القضوي يحدّد العمل المقصود من إرسال القول. وتنعدم هذه المواضعة في عمل التّأثير بالقول. وتعود هذه الإشكاليّة حسب أوستين إلى السؤال التالي: "أين تبدأ المواضعات وأين تنتهي؟" (أوستين،1970،ص،126).

ولم ينف بعض المهتمين بهذا المجال إمكانيّة خضوعه للمواضعة إذا تمّ ضبط ردود فعل المخاطب وتقنينها اعتمادا على نصّ أطلقه متكلّم تعدّدت صوره في مدوّنة مخصوصة تتّصل بالنّصّ الدّينيّ وهو في أصل وضعه نصّ ملزِم،لأنّه صادر عن نوعين من المتكلّمين يمثّلان سلطتين ملزمتين:

أ- سلطة النّص المعجز النّصّ القرآنيّ والمتكلّم فيه قوّة غيبيّة لا متعيّنة؛

ب- المتكلّم الثاني سلطة العالم المختصّ يتابع النّص المعجز بالتّفسير والتّأويل، وفي هذا السياق نتحدّث عن عالم الأصول. فنحن إزاء نصّ أصليّ ونصّ تابع مفسّر لمضامين الأوّل. كلّ نصّ يستمدّ وجوده من الآخر. وإذا كان صاحب النّص

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

القرآني له الأهليّة في أن يجعل نصّه ملزما، فلصاحب النّصّ المفسّر الأهليّة أيضا لتخصّصه في تفسير النّصّ الأصل يشقّق منه المعاني ليحدث أثرا عند المخاطب. ومن ثمّ فالدّرس الأصوليّ، وهو يدلّ على النّصّ القرآنيّ وهتمّ بتأويله، يتضمّن أساسا التّوجيهيّات[28] ويستدعي، في عمليّة التّخاطب،"السّلوكيّات [29]" التي تصدر عن المتلقّي إمّا انقيادا فيكون الجزاء الحسن أو عصيانا فيكون العقاب.

وإذا اعتبرنا أنّ الخطاب الأصوليّ تفسير لمشكل القرآن وتوضيح له، نجده أيضا صنوا له غير مناقض لمعانيه. وإذا اعتبرنا النّصّ المفسَّر مُلزِما فالنّصّ المفسِّر لا يخرج عن هذا الطابع الإلزاميّ. وهكذا، فالنّصّان يعبّران عن الطلب وهو أساس التّوجيهيّات. ولا تقتصر هذه التّوجيهيّات على الأعمال اللّغويّة القائمة على الإنشاء سواء كان طلبيّا أو غير طلبيّ وإنّما تشمل أيضا الخبر باعتباره طلب إقرار بمضمون الخبر.

الشكل 3

التّوجيهيّات في الدّرس الأصوليّ

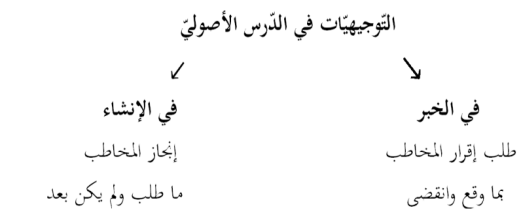

نتبيّن من الشكل 3 أنّ التّوجيهيّات تقوم على الإنشاء في صورتيه: إنشاء للخبر وفيه تصديق لما مضى واعتبار؛ وإنشاء للطلب وفيه استجابة وقبول من خلال إنجاز عمل مستقبليّ، يتطابق فيه التّأثير الذّهنيّ النّفسيّ والتّأثير العمليّ السّلوكيّ.

ويتّضح هذا التطابق في عمل التأثير بالقول بين الذهنيّ والسلوكيّ من خلال عيّنة من الخطاب الأصوليّ نروم تفكيكها لفهم علاقة البعد الأصوليّ فيها بالنّحويّ التداوليّ بعيدا عن ملابسات الاختلافات المذهبيّة. والغاية من ذلك هي البحث في حركيّة العمل اللّغويّ من خلال انتظام عمل التأثير بالقول في البنية انتظاما نحويّا. وننتقي نموذجا يتّصل بالنداء أردناه شريحة من الخطاب الأصوليّ للزركشي (1984) يقول فيه: هو "طلب إقبال المدعوّ على الدّاعي بحرف مخصوص، وإنّما يصحب في الأكثر الأمر والنّهي، كقوله: "يا أيّها النّاس اعبدوا ربّكم" (البقرة /21).(...) و"يا أيّها الذين آمنوا لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله" (الحجرات/1).(323/2). ويضيف الزّركشي (1984) أنّ للنّداء فائدتين قال في الأولى: "كلّ نداء في كتاب الله يعقبه فهم في الدّين، إمّا من ناحية الأوامر والنّواهي التي عقدت بها سعادة الدّارين، وإمّا مواعظ وزواجر وقصص لهذا المعنى، كلّ ذلك راجع إلى الدّين الذي خلق الخلق لأجله، وقامت السّماوات والأرض به (2/ 324). أمّا في الفائدة الثّانية فيذكر الزركشي (1984) أن: "يكون للبعيد حقيقة أو حكما وفي قوله تعالى: "وناديناه من جانب الطّور الأيمن وقرّبناه نجيّا" (مريم /52) (324/2).

يمثّل هذا القول نيّة الزركشيّ الأصوليّ في أن يرسم خطاطة يتطابق فيها الهدف المنشود والغرض المطلوب. يكون أساس الهدف الإقناع بتطبيق أحكام الدين متّخذا في ذلك الجهاز اللّغويّ مطيّة لبلوغ ما نوى حصوله من غرض تعلّق بـ"فهم الدّين"

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

تعلّقا واضحا. وحسب رأينا، أنزل الزركشيّ هذه الخطاطة في استراتيجيّة تخاطب تسيّرها معادلة تحدّد انتظام **النّداء** نحويّا وتمرّ بثلاث مراحل:

في المرحلة -1- يرد النّداء حسب الزركشي لطلب إقبال المدعوّ على الدّاعي يتصدّره حرف النّداء وهو آلة العمل اللّغويّ تميّزه عن غيره من الأدوات كالهمزة للاستفهام وإن للشرط. ويدخل النّداء على تمام الكلام فلا يغيّر من انتظامه النحويّ شيئا. بل يُدخل عليه دلاليّا معنى التنبيه. يصحب النّداء غالبا الأمر والنّهي. وقد يصحب في سياقات أخرى الاستفهام والخبر[30] ليكتمل التنبيه بها. وتقوى التّوجيهيّات (خبرا أو إنشاء) بالتّنبيه لأنّ الفائدة لا تحصل إلاّ بعد تنبيه تأكيدا لها ودفعا للإنكار والشكّ . والكلام إذا دخله التنبيه ليس كخلوّه منه. حاجة التنبيه لما يليه من أوامر ونواهٍ أكيدة ليكتمل . وحاجة الأوامر والنّواهي للنداء واضحة به تقوّي مضامينها وتؤكّدها. هذا هو النّشارط 31 الذي يمثّل ضمانة مهمّة لبلوغ الأصوليّ هدفه الأسمى وهو إفهامه المخاطَب للدين ليتحقّق الفهم الصّحيح. وهذا شرط من شروط التوفيق أساسه "يجب تنفيذ الإجراء على الوجه الصّحيح." وتوخينا للمرحلة -1- الشكل التّالي:

الشكل 4

التّوفيق في الفهم الصحيح للغرض

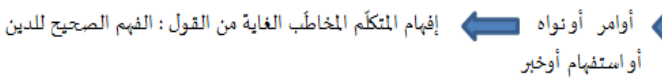

في المرحلة -2-. للحروف نصيب في الدّلالة على المواضعة؛ للحرف صدر الجملة لأنّه المغيّر للكلام. فـ"الياء" في النداء تؤوّل بأدعو. والمدعوّ مخاطَب يتّخذ صُورتين: مخاطَب حاضر في الخطاب بالقوّة لأنّه المعنيّ بالتّنبيه أوّلا. أمّا ثانيا فهو غائب في بنية الجملة غير موسوم باللفظ إلاّ أنّه مقصود بالتّوجيهيّات بعد تنبيه.

والأكيد أنّ الخطاب لا يُبنى تداوليّا على علاقة المتكلّم بالمخاطب فحسب .بل يرتكز أيضا على الافتراضات المسبقة للمتخاطبين لخّصها غرايس في مقترح مفاده "أن نقول إنّ القائل قصد شيئا من خلال جملة معيّنة. فذلك يعني أنّ القائل كان ينوي، وهو يتلفّظ بهذه الجملة، إيقاع التأثير في مخاطبه بفضل فهم هذا المخاطب لنيّته" (موشلير و ريبول،2003،ص، 202). بل إنّ غرايس شدّد على أهميّة تعرّف المخاطب على نوايا المتكلّم للكشف عن الأثر الحاصل من إلقاء القول وأرسى لذلك قواعد تقوم على مبدإ التّعاون[32] (Cooperative principle) تسيّر به عمليّة التّخاطب. لذا يمثّل عملُ التّأثير بالقول **الضّمنيّ** من القول وقد ارتهن بردود فعل المخاطب في مقام من المقامات المخصوصة. يخضع للقواعد عينها التي تسيّر الموسوم باللّفظ، لأنّ اللّغة تتكهّن بوجود الضّمني في اشتغالها البلاغيّ في الخطاب.[33] وهكذا نستخلص أنّ عمل التأثير بالقول يمثّل جزءا من البنية النحويّة ويشكّل وجها من وجودها فما قيل يدلّ على ما لم يقل مثلما قال الجرجاني (2004): "والعبرة في حمل الخفيّ على الجليّ" (ص،147).

تدلّ على الجليّ الحروفُ االواردة بصدر الجملة والحاملة للعمل اللغويّ فتوجّه القصد وتحدّد الغاية وقد تجلّيا في سلوكيات المخاطب انصياعا أو امتناعا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والمواضعة لا تختصّ بما ورد موسوما باللفظ كوسم الصدّر بالحروف دالّة على المتضمّن في القول فحسب وإنّما تشمل أيضا غير الموسوم منه. ودليلنا على ذلك نستحضره ممّا ورد على لسان الزركشي في الفقرة السابقة نتابع خطاطة الزركشي الواردة سابقا من عيّنة الاختبار، فيها تشارط التنبيه من خلال العمل اللّغويّ "النّداء" ما صحبه من توجيهيّات وذلك لتحقيق هدف الفهم للدين (مقصد المتكلّم الذي عقده). وهذا الهدف يستدعي عمل التأثير بالقول وفيه بعدان: الأوّل بعد ذهنيّ يسوده الاقتناع بعبادة الله فرضا وعلى وجه الإلزام. أمّا البعد الثاني فسلوكيّ فيه إيقاع طقوس العبادة.

وقد يلتبس الأمر على البعض فيعتبر أن فهم الدين هو عمل التأثير بالقول وإنّما هو الغرض الذي يستجيب إليه المخاطب عن طواعيّة أو اضطرارا. وبذلك يكتمل الفهم للغرض المنشود في ما يلي من خلال الشكل الخامس.

الشكل 5

التّوفيق في الفهم الأكمل للغرض

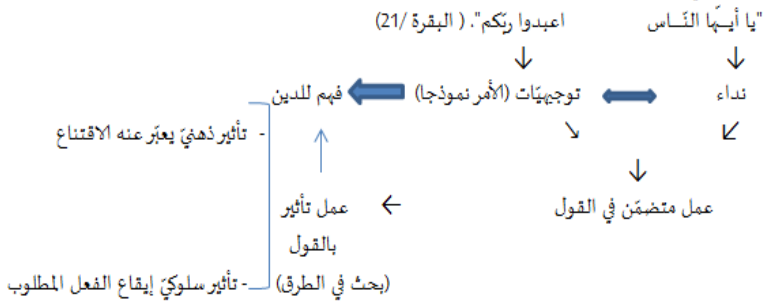

نتبيّن من خلال الشكل 5 أنّ الإشكال يكمن في البحث عن الطرق المؤدية إلى فهم الدين و تتحدّد بشروط التوفيق التي تؤدّي بالضرورة إلى بلوغ الغرض الأسمى حسب الأصوليّ وهو فهم الدّين .فحينما يتشارط النّداء والتوجيهيّات يتحقّق أمران:

- أن يطابق البعد الذّهنيّ القائم على الاقتناع الغرض المقصود من المتكلّم على اختلاف السلطة التي يمثّلها؛
- أن يتجلّى البعد الذهنيّ في البعد السّلوكيّ مهما تعدّدت صُوَره .فيدرك المخاطب بذلك غايتين:
- واحدة خاصّة تتّصل ببلوغه "سعادة الدارين" (الزركشي،ط.2،1984/324)؛
- والثانية عامّة تتعلّق بالحفاظ على "الدّين الذي خلق الخلق لأجله" (الزركشي،ط.2،1984/324).

ومن ثمّ يتوفّق المخاطب في شرط ثان قائم على الوجه الأكمل في بلوغ القصد من النّداء والتوجيهيّات وما انكشف منها في السّلوكيّات.

وإذا ما توفّق المخاطب في الفهم الصحيح وعلى الوجه الأكمل توفّق في بلوغ شرط ثالث يقوم مبدؤه على "أن يتصرّف المشاركون وفق الاجراءات"[34] القائمة على القصد، تتبعها طقوس خاصّة بكلّ شكل من أشكال العبادة وتفرضها مقامات مخصوصة، ومن أهمّها مقام التّكليف الوارد في نصوص تستمدّ نجاعتها من النّصّ المقدّس.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يمكن، إذن، أن نعتبر أنّ ضبط ردود أفعال المخاطب وتوجيهها نحو الاستجابة القائمة على الانصياع ممكنة لتوفّر شروط توفّقها بنية ودلالة .وتصديقا لما وصلنا إليه. يقول المبخوت في هذا السّياق: "عمل التأثير بالقول قائم في بعض المقامات على مواضعة منذ تكوّن البنية تسمح بالتكهّن به وهو وضع أفضل من مجرّد التخمين." (المبخوت، 2010، ص، 80).

تبيّنّا أنّ المواضعة تستمدّ وجودها، في المثال المطروح في الشكل السّابق، من الحرف الوارد في صدر الجملة والدالّ على تأكيد أهميّة ما يراد التّنبيه إليه، ممّا يؤدّي إلى دفع الإنكار عن المخاطب حتّى يستجيب للمطلوب انصياعا ودون تردّد. نفهم حينها أنّ داخل البنية النحويّة تتولّد بنية منطقيّة ترتبط فيها الأغراض بالكلام الذي أرسل من أجلها، وما عمل التأثير بالقول إلاّ آليّة تؤدّي لتحقّق تلك الأغراض إجابةً عمّا يفترض أن يسأل و مُفاده: "لِمَ وُضع، ولأيّ غرض اجتلب؟[35].

وقد قَدّر النّحاة القدامى للغرض موضعا نحويّا يقتضيه الفعل يحدّد علّة وقوع الفعل مثلما جعلوا للفعل زمان وقوعه ومكانا. هي معمولات الفعل تجتمع كلّها في موضع نصب. لذلك نعتبر عمل التأثير بالقول في بُعديْه الذّهني والسّلوكيّ الأقدر على تحقّق الغرض الذي أرسل من أجله الحدث.

ونقدّر أن يكون انتظام عمل التأثير بالقول في موضع المنصوبات الدّالّة على علّة وقوع الفعل. يجرى في اللفظ بين المواضع النّحويّة لكنّه يخفي جريانه في النفس أوّلا وفق النّظم الجرجانيّ .[36].وإذا كان "الغرض من القول "في النفس أسمى تداوليّا لارتباطه بالقصد ، فإنّ "مفهوم العمل" في النّحو أولى. يجمع قيد شرطيّ بين المواضع والمقاصد[37] لا يتحقّق أحدهما إلاّ بالآخر .

نستخلص، إذن، أنّ عمل التّأثير بالقول يحتلّ نحويّا موقع المفعول. يعقب الفعل بعد أن يعمل في الفاعل معموله الأوّل والمفعول معمولا ثانيا. فلِمَ تقدّم النّداء على الإسناد في الانتظام النحويّ لجملة الزركشي؟ لأنّ عمل النّداء يتقدّم وجوبا على الإسناد المختزل في حرف النّداء والمؤوّل بفعل (أدعو) وذلك لخاصيّة التنبيه فيه فهو آنس للنفس لتُقبل على ما يراد التنبيه إليه ثمّ يطلب إنجاز المراد (إنشاءً)أو يطلب إقرار تحقّقه (خبرًا).

الشكل 6

لعمل التّأثير بالقول من النّداء موضع الصّدارة

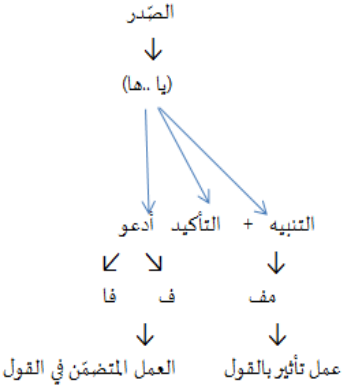

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

نستشفّ من الشكل 6 أنّ النّداء يتصدّر الجملة لخاصيتين: الأولى خاصيّة الصدارة لحرفيْ " يا" و"ها" وهما جماع (يا أيها). أمّا الثانية فلمعنى التنبيه في "ها" التقديم. والتأكيد الوارد في "يا" دفع لإنكار افترضه المتكلّم وسعى ،بالقول، إلى رفعه من ذهن المخاطب وإثبات خلافه.

إنّ التنبيه يصاحبه التأكيد عملان تأثيريان بالقول، هما عملان زائدان دخلا على الكلام فحقّقا غايتين اثنتين:

° الأولى تتمثّل في الوسم اللّفظي: وسم التنبيه بحرف. أمّا التأكيد فهو وسم للإثبات الذي لا واسم له،

°والثانية تعبّر عن تقوية البنية النحويّة مضمونيّا فإذا ما دخلت الحروف غيّرت معنى الجملة فأضافت معنى زائدا. وفي إطار مزيد اختبار جملة الزركشي الواردة في ما يلي من الشكل 7 يمكن أن نذكر الملاحظات التّالية:

الشكل 7

حركيّة "عمل التأثير بالقول" في البنية النّحويّة بين تقديم وتأخير هو مجرّد وسم لفظيّ

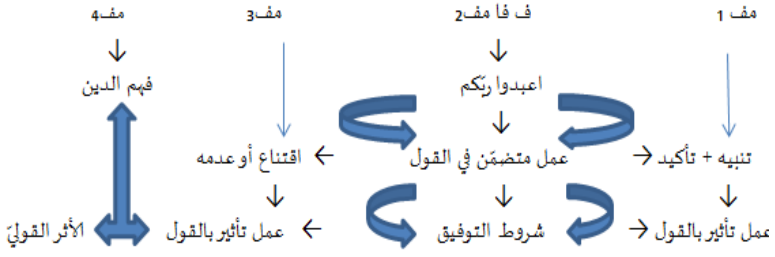

- نتبيّن من الشكل 7 أنّ عمل التّأثير بالقول لا يتصدّر العمل المتضمّن في القول الوارد في "اعبدوا ربّكم" فحسب، بل يعقبه ليفيد الاقتناع بالغرض[38] ويحتلّ موضع المنصوبات الذي من أجله أرسل القول وهو "فهم الدين" .

وقد جعلنا فهم الدين "أثرا قوليّا"[39] (Illocutionary effect) وموضعه نحويّا من جنس موضع عمل التأثير بالقول وهو المفعول. ويتقيّد تحقّق الأثر بتوفّر شروط النجاح أو عدمه .

زدْ على ذلك أنّ المقام في الخطاب الدّينيّ يفرض على المخاطب أن يتعرّف على مقصد المتكلّم ليتحوّل إلى أثر يحدث في سياق التّخاطب، قد تفصح عنه السّلوكيّات وفق طقوس مضبوطة لا تخلو من طابع القدسيّة.

لقد حرصنا في المرحلة -2- من تشريحنا لعيّنةِ اختبارٍ للزركشي على أن نبحث في انتظام عمل التأثير بالقول نحويّا من خلال تجريده من ملابسات المقام المتّصل بالخلافات المذهبيّة والنقاشات الفقهيّة لنتابع حركيّة هذا العمل في بنية الجملة النّحويّة مع مراعاة أبعاده التّداوليّة. فاكتشفنا خصوصيّة المواضعة النّحويّة فيه انطلاقا من تحديد موضعه النّحويّ القائم على المفعول والخاضع لمفهومي التقديم والتّأخير اعتمادا على الجهاز النّحويّ المسيّر للبنية بين المجرّد النظاميّ والمنجز المقاميّ. فتجلّى لنا عمل التأثير بالقول عنصرا متحرّكا لا ساكنا يثبّت الغرض من القول دون أن يحاصره.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أمّا في المرحلة - 3- من تشريح العيّنة من الخطاب الأصوليّ، فإنّنا نستشفّ من حديث الزركشي تحليل الأصوليّ للخطاب الدّينيّ وقد ارتكز أوّلا على المقاصد واتّخذ من البناء النّحويّ مطيّة لبلوغها . وثانيا نستكشف أبعادا أخرى من التحليل النّحويّ التّداوليّ في حركيّة عمل التأثير بالقول في البنية القائمة على النّداء ولنا في ذلك دوافع و أحكام اقتضاها البحث. نخرجها في الشكل التّالي:

الشكل 8

عمل التأثير بالقول: بين الأصوليّ والنّحويّ التّداوليّ

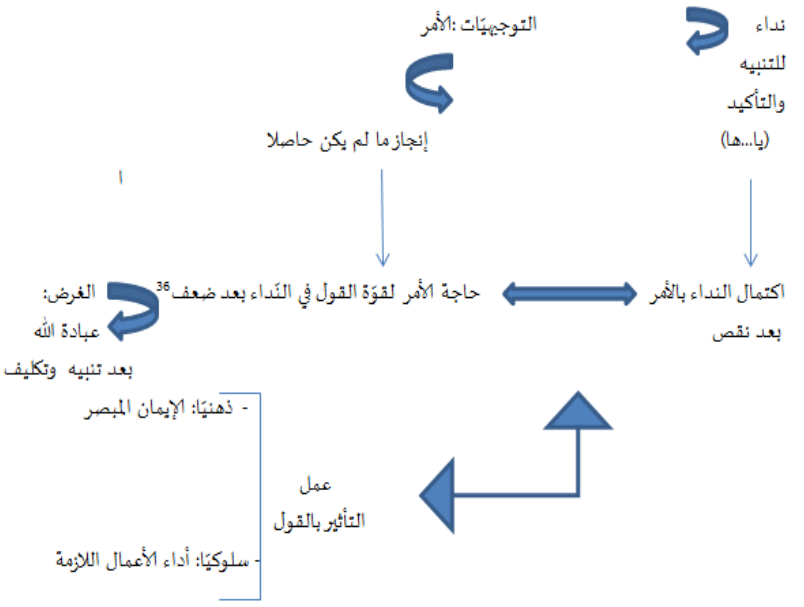

نتابع الشكل 8 فنتبيّن أنّ الأصوليّ ينظم القول بناء على ما وضعه الواضع في اللغة. ففي منهجه التّفسيريّ، احتكمت خطاطته إلى تتبّع النداء الموجّه نحو التنبيه،استمدّ عملُ الأمر منه قوّةً تزيد من جدوى استمالة المخاطب ليصير المطلوب حاصلا ومن ثمّ يتحقّق الغرض الأسمى وهو "فهم الدين". ويدعم الزركشي طرحه بعمل تأثير بالقول يتّخذ دلالتين متناقضتين تقوم الأولى على التّرغيب في حصول سعادة للفرد ونصرة للدين بعد اقتناع. أمّا الثانية فتتوجّه نحو الإخافة أو التّرهيب من خلال الزّواجر والعِبَر المشتقّة من قصص السّلف وأخباره وهذا مدار الخطاب الأصوليّ ومرتكزه.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

قد تتداخل غاية الأصوليّ في الإفهام بعد تفسير وغاية النّصّ الدينّي في إنجاز المطلوب بعد فهم ، إلاّ أنّ إنّ الغرضَ، وإن تعدّد، واحدٌ وهو عبادة الله وفي ذلك نصرة للدين الذي من أجله خُلق الخلق.

إذن، تجلّت كلّ هذه الصُور من عمل التّأثير بالقول في الخطاب الأصوليّ، من خلال نصّ الزّركشي، وقد انتظمت نحويّا وفق قواعد النّظم بالمعنى الجرجانيّ[40]. واتّضح ذلك من خلال مبدإ الارتصاف. إذ يرد النّداء أوّلا لخاصية التنبيه فيه يقع بعده الأمر يطلب حصوله لغرض ما. و المزيّة، حسب عبد القاهر الجرجاني، ليست واجبةً في ما ينتج من اللّفظ ولكن "تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام" (الجرجاني، 2004، ص،100).

تقع هذه الأغراض، حين توسم البنية باللفظ يصاحب فيها النّداء الأمر أو النّهي "بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض "(نفسه). فتكون بنية الجملة بنية حاصلة تحقّقت في المنجز المقاميّ تنشدّ إلى بنية غير موسومة باللفظ محتملة في المجرّد النّظاميّ في الدّماغ تتوفّر فيها شروط التخاطب في بعدها النحويّ البلاغيّ.

انطلاقا من المراحل الثلاث التي استعرضناها من خلال حديث الزركشي في شموليّته، نتبيّن أنّ معاني الكلام في الخطاب الأصوليّ انتظمت وفق نظرية النظم التي تقوم على توخّي معاني النحو في معاني الكلم انتظاما يحدّده الموضع ويسبره الغرض. فالنّداء وما صاحبه من عمل لغويّ وما عقبه من أغراض وما ينجرّ عنها من عمل تأثير بالقول وأثر قوليّ يعبّر عن معادلة نحويّة تفيد انتظام عمل التأثير بالقول انتظاما نحويّا في البنية قوامها الرّموز التالية :

الشكل 9

في انتظام عمل التأثير بالقول معادلة نحويّة

"النداء "ورمزه (A) $^{+}$وسم للإثبات من خلال علامة الموجب(+) يفيد التأكيد ويستلزم (←) العمل اللّغويّ "الأمر " ورمزه (□)$^{+}$.

يتصدر حرف النداء (الياء) بنية الجملة فيكون مغيّرا للكلام مؤثرا في مضمونه. يصحب الأمرَ وهو مقوليّا وسم الإيجاب[41] لينتهيا إلى تثبيت الغرض من العمل المتضمّن في القول القائم على التّوجيهيّات، يتبعها ما تجريه السّلوكيّات من أشكال تعبير عن عمل التّأثير بالقول.

يرتصف عمل التأثير بالقول تأكيدا وتنبيها من خلال حرف النّداء[يا...ها] . فيحتلّ الصّدر، يسم الإثباتَ وسما لفظيّا بعد أن كانت البنية مجرّدة من العوامل الداخلة عليها .ثمّ وفي حركة زئبقيّة، يتخلّى عمل التّأثير بالقول عن الصّدر ويتجلّى في موضع النّصب ليفيد الاقتناع ذهنيّا وسلوكيّا.

تنتظم حركيّة عمل التأثير بالقول في البنية بمواضعة تُسيّر في اتّجاهين مزدوجين يتمثّل الأوّل في إجاعة الموقع النحويّ من اللفظ الدالّ صراحة على عمل التّأثير بالقول، أمّا الثاني فيرتكز على إشباعه بالمعنى من خلال الفوضى الدلاليّة التي تكتسح البنية ،منطلقا ومنتهى، وتفيض بتعدّد التّأثيرات بالقول من تنبيه وتأكيد واقتناع وامتناع وترغيب وإخافة وترهيب وغيرها .

نتابع خصوصيّة الخطاب الأصوليّ، فنكتشف أنّ في عمل التأثير بالقول في الخطاب الأصوليّ تنوّعا كثيفا في الدّلالات بين الاقتناع وعدمه والإخافة ونقيضها. تدعمها طقوس خاصّة بكلّ شكل من أشكال العبادة ومنها نستشفّ الفهم الصحيح والأكمل

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

للدّين كما ورد على لسان الزّركشي .تجلّى لنا ذلك الفهم أثرا قوليّا عبّر عنه الزركشي بحصول السعادة للمؤمن في دنياه وآخرته ونرمز إليه بـ (ψ)[42]. يشمل ذلك الرّمز من المعادلة الغرض والتّأثير بالقول والأثر القوليّ دون أن يلتبس أحدها بالآخر لأنّها تجتمع نحويّا في موضع واحد هو موضع النّصب الذي تحتلّه المفاعيل.

وقد اقترنت بالرمز ψ علامتا الإيجاب (++) اشتقّتا من العمل المتضمّن في القول أفصحت عنه التّوجيهيّات. ودلّتا على أنّ الاقتناع حاصل من حرف النداء الحامل للتأكيد على أهميّة تحقّق التّوجيهيّات "فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ"[43].

ندرك، من خلال ما سبق، أنّ التّوجيهيّات ،وهي مكتنزة بكثافة التأكيد في مختلف صُوره، قد ثبّتت السّلوكيّات إنجازا للنية وتحقيقا لقصد استوجبه مقام مخصوص لا يخلو من قدسيّة . هذا المقام حصّن إيقاع العمل اللّغوي الواقع أمرا "اعبدوا ربّكم" (البقرة/21) . وزاده التأكيد الذي فاض على البنية تحصينا . ومردّ ذلك إلى أنّ "قوّة اللفظ لقوّة المعنى" (السيوطي،ط.1988،ص،27). وانتهينا إلى أنّ عمل التّأثير بالقول يستمدّ جوهره نحويّا من العلاقات التي تحدث له وجودا في البنية موسوما باللّفظ أو غير موسوم نرصدها كما يلي:

الشكل 10

عمل التأثير بالقول بين انخزال وانتشار

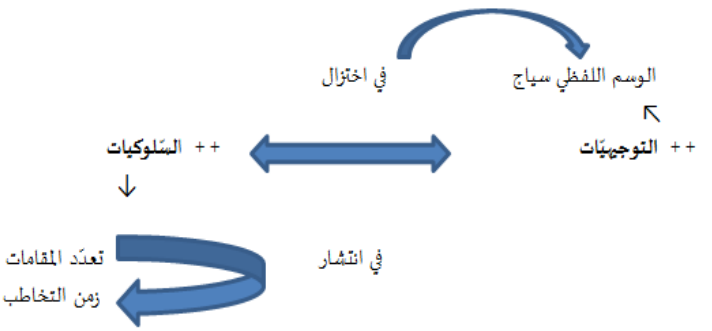

من خلال الشكل 8 نتبيّن نوعين من العلاقات، يقوم الأول على مبدإ الانخزال في التوجيهيات من خلال انخزال الفعل "أدعو" في حرف النداء "يا"، وانخزال حرف "لام الأمر " في الفعل "اعبدوا" دلّ عليها فصارت في حكم الملفوظ بها. وانخزل عمل التّأثير بالقول في العمل المتضمّن في القول دون تماه. أمّا النّوع الثاني فيتعلّق بمبدإ الانتشار يسيّره التّعدّد في فوضى دلاليّة يقتضيها المنجز المقاميّ عند إلقاء القول.

ولقد تأكّد لنا أنّ عمل التأثير بالقول معنىً سُيّج، منطلقا ومنتهى، بالتأكيد والتنبيه "وصارا وكأنّهما سياج له" (نفسه) يخفي عنّا السّياجُ وسمَه اللّفظي لكنه لا ينفي البتّة انتظامه النّحويّ .

صفوة القول، ومن خلال ما تناولناه من تحليل لعيّنة بسيطة من الخطاب الأصوليّ مقتطفة من قول الزّركشي في النّداء تبيّنّا أنّ عمل التأثير بالقول يخضع لمواضعة شأنه شأن العمل المتضمّن في القول. تسيّره قواعد النّحو وتضبط وجوده بنيةً ودلالةً .

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

لذلك نعتبر اعتقاد فلاسفة اللغة بأنّ عمل التّأثير بالقول غير خاضع للمواضعة اعتقاد غير دقيق و تقدير للأمور يفتقر إلى الاستدلال عليه بعلل نحويّة دقيقة .

ومردّ ذلك،حسب بعض الدّارسين ،إلى أنّ فلاسفة اللّغة اعتمدوا على الفعل الإنشائيّ وجعلوه وسما لقوى القول وانشغلوا أيضا بالتمييز بين القول الوصفيّ والقول الانشائيّ. فالمواضعة عندهم ، حسب اعتقادنا ،وهم زائل لأنّها تزول بزوال اللّفظ في وسم الصّدر بالأفعال الإنشائيّة .وهذا حتما، أعجزهم عن إيجاد معيار نحويّ يقوّي نظريّتهم [44].

وإذا كان حديثنا عن المواضعة جرّنا إلى طرح بعض شروط التوفيق في تحقّق عمل التّأثير بالقول فإنّ الاهتمام بخصوصيّة هذه الشروط يستوجب منّا مزيد التحليل والتعمّق وفق ما تقتضيه ضرورة البحث .

4.3. شروط نجاح العمل المتضمّن في القول[45] وتحقّق عمل التّأثير بالقول

انتهينا في العنصر السّابق إلى عرض بعض شروط النّجاح من خلال مشروع أوستين ،طبّقنا بعضها فوجدنا أنّ مؤشّرات التوفيق المتعلّقة بعمل التأثير بالقول تنشدّ إلى حسن توظيف الإجراءات المشتركة على الوجه الصحيح الأكمل .

وفي هذا العنصر من طرحنا ، نواصل بحثنا عن إمكانيات جديدة للتوفيق في عمل التأثير بالقول ونحصر حركيّته في مسار ذي بعدين:

أ- البعد الأوّل منشدّ إلى العمل المتضمّن في القول ومنه يستمدّ مشروعيّة وجوده. لذا، فهو يخضع لإطار محدّد يتحرّك في دائرته ولا يخرج عنه.

ب-البعد الثاني يخرج فيه عمل التأثير في القول عن مبدإ التوقّع ويرتبط بالإنجاز.في إطار التّعدّد لا العشوائيّة .

ويرتبط نجاح القول وتوفيقه باقتران القول بالإنجاز إمّا إقرارا بما أوقعه الخبر تصديقا وتوكيدا أو استجابة لطلب. ولمّا كان للخطاب الدّينيّ الكثير من الخصوصيّة تدلّ ،في الغالب، على التّوجيهيّات و تردّ إلى سلطة غيبيّة غير متعيّنة فإنّها تضفي على ما يصدر عنها قدسيّة، توجّه المتلقّي ليستجيب استجابة مطلقة لما كلّف به.

ويؤكّد علماء الأصول أنّ قوّة النّصّ الديني تكمن في إحداث تأثير في المخاطب ومنها يستمدّ الأصوليّ جدوى نصّه. فإن كان المتكلّم في الدّرس الأصوليّ يمثّل نوعين اثنين ، فنحن في الأصل أمام نصّ واحد رغم تعدّد الأصوات . يكتسب أحد الأصوات أهميّته من الآخر. وفي قدسيّة النّصّ الأصل إقناع وفي لطف تأويله وتفسيره تحقّق لـ"عمل التأثير بالقول" وهو الاقتناع. ومردّ ذلك إلى ارتباط هذا الدّرس الأصوليّ بأحوال النّاس في مختلف وجوهها ففي "الأمر" عملا لغويّا – مثلا - لا حديث عن ثنائيّة الصّدق والكذب بل عن خيبة إذا لم يتحوّل القول من الاعتقاد والتّصوّر إلى الإنجاز والوقوع .[46]

وتتّضح في الدّرس الأصوليّ حركة تجاذب بين القصديّة التي يوليها الأصوليّ كبير أهميّة في شرحه وبين أثر تحقّقها، ينشدّ فيها عمل التّأثير بالقول إلى عمل متضمّن في القول مباشر أو غير مباشر[47].

و تفسير الأصوليّ للنّصّ القرآني هو محاولة إفهام لآيات القرآن المعجزة. يتقيّد فيها فهم المخاطب بجريان الأعمال اللّغويّة عامّة وحركيّة عمل التأثير بالقول خاصّة في البنية الحاملة لها، وقد التبست بالمقام .ولا يتحقّق أثر إلاّ بفهم هذا القيد.

لذا نخلص إلى أنّ في الخطاب الأصوليّ مبادئ التّوفيق ولا حديث عن الفشل لأنّ المخاطب يستجيب بوازع فرديّ أو جماعيّ لهذه الأعمال اللّغويّة استجابة قد تتباين من فرد إلى آخر. إلاّ أنّ الدّرس الأصوليّ لم يغفل عن ذكر مآل من لم يستجب في الدّنيا والآخرة على حدّ السّواء. لذا، اقترح الأصوليّ سبيلين اثنين لا ثالث لهما:

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- فإمّا أن يترك ما أمر بفعله فيقرن عمله المنجز بالترك فلا يتطابق المنجز من الفعل مع غاية المتكلّم المضمّنة في القول وفي هذا فشل.

- وإمّا أن يقبل على إنجاز ما أمر به فيتطابق ما كان محتمل الوقوع بالإيقاع الفعلي ،فيكون التوفيق.

وهكذا يتجلّى الحاصل من الطلب في صورتيه في حالتين مختلفتين:

* الأولى :حالة تمرّد يتعلّق فيها الأثر باعتقاد ذاتيّ فرديّ ناتج عن غلبة هوى نفس أو سوء فهم بما ورد في الدّرس الأصوليّ من تأويل. فتتولّد المعاني الثواني من تحقير واستهزاء وتوبيخ.

* أمّا الثانية فهي حالة خضوع مؤمن .يتّصل الأثر بالمعتقد ودرجة ترسّخه في الذّهن تكون إثرها الطاعة[48]

إنّ الحالتين ،رغم اختلافهما، مظهران من المظاهر التّعامليّة التي تتعلّق بالأغراض التّأثيريّة للعمل اللّغويّ ، فـ"إذا تحقّقت طابق الواقع التّكهّن وإذا لم تتحقّق كان عدم التّطابق لأمر ما يبحث فيه مقاميًا بالعودة إلى القول التأمّ في الخطاب التّامّ". (المبخوت،2010، ص،81). ودليلنا على ذلك مثال نستمدّه من **النّهي** وقد أفاد التّحقير.

36) كقوله تعالى" ولا تمدّنّ عينيك "(طه/131).

و°يتمثّل العمل المتضمّن في القول في النّهي عن مدّ العينين

°أمّا عمل التّأثير بالقول فهو الاستجابة بالترك بدافع الاقتناع

°يتبعه معنى مستفاد وهو من معان ثوان تشقّق من المعنى الأصلي يعبّر عنها بالتحقير أو السّخرية والتّهكّم والاستهزاء أو النّصح أو الإرشاد ويتأكّد في قوله تعالى: "لا تسألوا عن أشياء إن تُبدلكم تسؤكم" (المائدة 101)

فإذا بحثنا في **المعنى الأوّل**، وهو السّخرية وما حمل معناها، تبيّنا أنّ هذا المعنى يعود إلى الإنكار لما وقع وانقضى من الأعمال. لذا فالسّخرية في الدّرس الأصوليّ من خلال العمل اللغويّ "النّهي" تنشدّ إلى معنى الإنكار" يتبعه وعيد.

ونمثّله بالتالي:

أ-

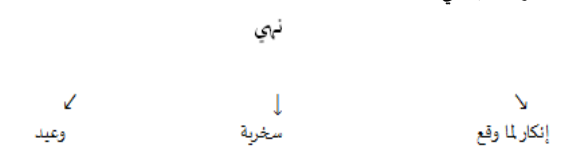

أمّا المعنى الثاني فيتعلّق بقصديّة الأصوليّ من خلال عرض قصص الأوّلين الواردة في النّص الأصل لغاية النّصح والإرشاد وطلبا للاتّعاظ حتّى لا يقول المؤمن الخطّاء "ونردّ فنعمل غير الذي كنّا نعمل" (الأعراف /53). حينها يحصل عندنا التّالي:

ب-

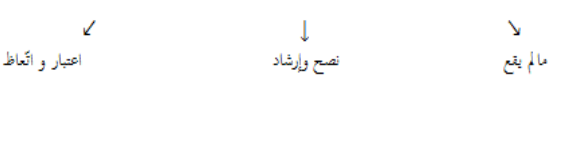

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وهذا التّمثيل للمعاني النّواني في "النّهي نموذجا" من خلال شريحة اختبار ينطبق على بقيّة الأعمال اللّغويّة من أمر أو استفهام أو غيرهما ونستدلّ على ذلك بقول سيبويه:"وقد بينا حروف الاستفهام وموافقتها الأمر والنّهي "(الكتاب،4،514). ويربط الزركشي النّداء بالأوامر والنّواهي ويصنّف المعاني المتحقّقة من "الأعمال اللّغويّة " انطلاقا من التنبيه الذي يصدر عن حدث النّداء وفق بعدين اثنين:

أ - يتعلّق بالمخاطَب أوّلا، في معنى الطلب إنجازا فيكون الأمر أو كفّا عن الإنجاز فيكون النّهي؛

ب- يتّصل ثانيا بالمتكلّم في وجهيه (المتكلّم في النّص سلطة الخالق والمتكلّم المؤوّل، سلطة المفسّر) في معنى المواعظ والزواجر لنعود إلى الطلب الكامن في الأوامر والنّواهي ونربطه بالإنجاز انصياعا أو رفضا. وفي هذا يقول التهانوي في كشافه: "وكلّ ما نادى له عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك ممّا أنطق الله به كتابه أمور عظام، وخطوب جسام واجب علينا أن يتيقّظوا... وهم غافلون، فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ"(التهانوي،ط.1،1996/ 90).

ولا يتوفّق سعي المؤمن إلاّ من خلال هذين البعدين فالاستجابة الكامنة في "عمل التّأثير بالقول "لها استتباعات يضبطها الأصوليّ فيجعلها إمّا في باب الطلب الذي يقضي بواجب الاستجابة **عن اقتناع** بالإنجاز عند الأمر أو الترك عند النهي. وإمّا **بعدم الاقتناع** فيتحقّق الامتناع عن الأوامر والنواهي وفي ذلك عصيان، وكأنّ العاصي يضع المغاليق لمسالك التوفيق ويعطّل مسارها.[49] ممّا يجعل الإنكار والسّخرية والتّهكّم هي المعاني المناسبة لبيان سوء المنقلب، تُستدعى فيه قصص الأوّلين **للتّخويف والتّرهيب**، أو **لطلب التّعجيل في الجزاء الحسن**. وتتحوّل **الهداية** إلى **اهتداء** يلحق ثوابها بالمخاطب باعتباره مكلّفا.

5.3. عمل التّأثير بالقول متكيّن به في المجرّد النّظاميّ

اختار فلاسفة اللغة أنّ يؤوّل "العمل المتضمّن في القول" بـ"فعل مسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّالّ على الحال المبنيّ للمعلوم (أوستين،1970،ص،85) وقد تنجذب للفعل الواحد أفعال أخرى تنضوي تحت المصنّف ذاته وفق قواعد تكوينيّة[50].وإذا كان "العمل المتضمّن في القول "يخضع لمواضعة " وفق تصنيفيّة لقوى القول فإنّ "عمل التأثير بالقول" محلّ خلاف بين من يراه غير خاضع لمواضعة وبين من يعتبره مستندا إلى مواضعة[51] لأنّه جزء لا يتجزّأ من العمل اللغويّ. ويدعم هذا الرأي الأخير باحثون كثيرون في الفكر الغربيّ المعاصر[52]. وتعمّق الخلاف أكثر حينما بحثوا عن معايير نحويّة تثبت هذه الحقيقة.

ويجرّنا الحديث عن المواضعة إلى البحث عن حركيّة عمل التأثير بالقول في المجرّد النّظامي قبل أن يجري في المنجز المقاميّ. منطلقنا في ذاك مدوّنة الأصوليين التي تتوفّر على قواعد نظم الكلام في سياقاته المتعدّدة.

أمّا إذا انطلقنا من الخطاب الأصوليّ في سياق من السياقات، وجدنا المعاني متعدّدة غير محدودة، إلاّ أنّ هذا لا يعدم خضوعها لقواعد محدّدة تضبط فوضاها منها:

أ- بنية النّص المنطلق، ومن انتظامه النّحويّ تتولّد المعاني المتّصلة بعمل التأثير بالقول؛

ب- حصر المعاني المتعلّقة بالخبر في قائمة تتجاذبها قائمة المعاني المتعلّقة بالطلب وأثر ذلك في عمل التأثير بالقول؛

ج- انحصار الأثر الذي ينتجه القول في صنفين اثنين: ذهنيّ وسلوكيّ.

وهذه قاعدة مهمّة في توجيه معاني الكلام نحو الإنجاز و تصديق أيضا لمعيار أساسيّ قامت عليه نظريّة الأعمال اللّغويّة ربطت فيه القول بالإنجاز وجعلت الفعل الإنشائيّ الذي يتصدّر الكلام و يحدّد قوّة القضيّة موجّها حقيقيّا لعمل التّأثير بالقول.

د- اقتران عمل التّأثير بالقول في الدّرس الأصوليّ بما يتبعه من جزاء لطاعةٍ أو عقابٍ لمعصيةٍ.

هـ- انضواء النّصّ القرآني تحت صنف **التّوجيهيّات** في إلزاميّة التّنفيذ يجعل النّصّ المؤوّل يكتسب خصائصه.

و- تحقّق "عمل التّأثير بالقول" بمجرّد التّلفّظ بالجملة وإن اختلفت قوى القول فيها (استفهاما أو أمرا أو غيرهما..) وفي هذا يقول المبخوت: "فإنّ سلوك المخاطب وردود فعله باعتبارها مظاهر تعامليّة، قابلة للتّكهّن بها بصفتها أغراضا تأثيريّة تعلّق بالعمل اللغويّ" (المبخوت،2010،ص،81) .

وإذا ما قدّرنا أنّ "عمل التّأثير بالقول" مبنيّ على افتراض غير محدّد مسبقا فإنّ هذا الافتراض يتحوّل عند الإنجاز إلى حاصل بعد تكهّن ويقوم على تنفيذ ما تعاقد عليه المتكلّم والمخاطب قبل زمن التّخاطب وبعده، يتبعه قبول أو انفلات من بنود متّفق عليها. وفي الحالتين، لا يخلو ذلك التعاقد من أبعاد تجريديّة نظاميّة. يقول المبخوت (2010) إنّه "يتضمّن، على نحو مجرّد، قصد التأثير بالقول" (ص،82). وقد يتبع هذا التّأثيرَ آثار لا تتحدّد ولا تضبط إلاّ أنّها في الدّرس الأصوليّ تنحصر في اتّجاه واحد هو الانصياع الذي يفرضه قصد المتكلّم صاحب النّص الأصل أو المفسّر من خلال سلطة الموقع وقدسيّة القول. وهذا تعامليًا لا يخضع لاتجاه دون آخر لأنّ السياقات مفتوحة على خلاف البنية في القول تنضبط لقواعد انتظامها النّحويّ.

6.3. قابليّة "عمل التّأثير بالقول" للضبط الحسابيّ في ظلّ الفوضى الدّلاليّة

لا يفسّر الأصوليّ النّصّ القرآني ولا يحدّد معاني الكلام أو الأعمال اللّغويّة، انطلاقا من البنية فحسب وإنّما يعتمد الكثير من المعطيات خارج بنية القول، ومنها سياق القول كأسباب النّزول، ثمّ المعارف المتّصلة بعلوم الفقه والشريعة، وهي المكتسبات المعرفيّة التي ينطلق منها المتكلّم، إضافة إلى المشترك بينه وبين المخاطب من معرفة مسبقة باللغة أوّلا، وبخصوصيّة الخطاب الدّيني ثانيا .

لذا فقابليّة العمل اللّغويّ للضبط في ما تعلّق بعمل التّأثير بالقول ممكنة باعتباره جزءا لا يتجزّأ من البنية، فكيف لجزء مضمّن فيها أن يكون خارج العدّ أو غير محدّد؟ وإذا كانت "الدّلالة الإنشائيّة المسندة إلى البنية النّحويّة قارة فلا يمكن إسقاطها من الحساب الدّلاليّ للقوّة الإنشائيّة المسندة إلى القول (المبخوت ، 2010،ص، 79).

إنّ عمل التّأثير بالقول جزء لا تجزّأ من البنية النّحويّة يحضر فيها حضورا بالقوّة و يتجلّى في التّوجيهيّات التي تفترض، من خلال طابع الإلزاميّة فيها، سرعة الاستجابة توفيقا أكثر منه خيبة. ولا تكشفه غالبا إلاّ السّلوكيّات.

ومردّ هذا إلى أنّه "جزء من التّعامل اللغويّ لا يتحدّد ولا تتفطّن إليها إلاّ بمقتضى التّعاقد نفسه.[53] باعتبار أنّ الكلام لا يُلقى إلاّ لغاية يتضمّنها القول ولا يبوح بها وما دور المخاطب إلاّ تمثّلها في حالتين:

أ- ذهنيًا تمثّل هذه المرحلة حلقة الاقتناع؛

ب- وعمليًا سلوكيًا هي مرحلة تحقّق الغرض دفعا لوعد (الدّخول إلى الجنّة) أو خوفا من وعيد.

وحاولنا أن نضبط المعاني على تعدّدها في تصنيفيّة ثنائيّة:

أ- يحقّق النّوع الأوّل من التّصنيف **الطلب** ويتعلّق به الاستفهام والأمر والنّهي والنّداء. وعند التّوفيق تتحقّق **الاستجابة** بعد **اقتناع** وينضوي تحته التّحذير والتّهديد والتنبيه والتّمنّي والتّرغيب والتّرهيب وغيرها[54] وتتّصل بما لم ينجز بعدُ **وعلى وجه الاستعلاء** يطلب وقوعه، يدعمه الوجوب أو النّدب أو الإباحة . فيحصل تشارط بين:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

° التّوجيهيّات ← المَلوكيّات

ب- أمّا النّوع الثاني فيسيّره الإخبار لاقترانه بالإنكار لما وقع وانقضى من الأعمال التي خالف فيها المخاطب المطلوب[55] فتتولّد عن ذلك السّخرية والاستهزاء والتّهكّم[56] وغيرها. لعدم الاستجابة وعدم الاعتبار بقصص الأوّلين فتحلّ الزّواجر وبالتّالي يحصل تنافر بين:

°التّوجيهيّات ≠ المَلوكيّات

نتبيّن، إذن، أنّ انتظام الأعمال اللّغويّة في الدّرس الأصوليّ يسيّر بالبنية النّحويّة فهي التي تحدّد العمل اللّغويّ موسوما باللّفظ أو غير موسوم يتصدّره الأثر القوليّ لعمل التّأثير بالقول وهو تأويل خالص لعلماء الأصول يخضع بالضرورة لمضمون الآية وملابسات قولها. فانتظام هذه الأعمال ينشدّ إلى قواعد النّظام النّحويّ في النّظم، بالمعنى الجرجانيّ من ناحية، ومن ناحية أخرى تستبدّ بالبنية فوضى دلاليّة تتحقّق في المنجز المقاميّ. وإذا قدّرنا أنّ تبعات عمل التّأثير بالقول خاضعة لتأويل الأصوليّ وهي منتهي تكوّن البنية وتحقّق ما كان متوقّعا، فإنّ توقّق المخاطب في إنجاز ما كان مطلوبا فعله متكبّن به في تكوّن البنية ذاتها. وفي هذا يقول المبخوت دعما لما سبق: "فإذا افترضنا أنّ التّأثير بالقول هو الغرض الذي لأجله يساق الكلام فإنّه سيكون **منطلقا** عند تكوين دلالة القول و**منتهى** عند تأويلها" (المبخوت، 2010،ص،72). فانتظام الأعمال اللّغويّة عند الأصوليّين وفق مقاربة تداوليّة يقوم أساسا على الشكل التّالي:

الشكل 11

انتظام الأعمال اللّغويّة عند الأصوليّين في الدّرس التّداوليّ

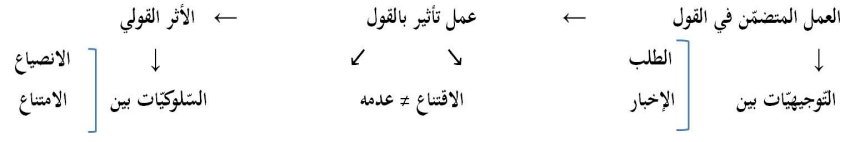

نتبيّن من خلال الشكل 11 أنّ في "التّوجيهيّات" القائمة، أساسا، على الطلب أمرا [57] كانت أو نهيا أو تنبيها.

هو إلزام من المتكلّم يتبعه التزام من المخاطب .ويفصح عن هذا الالتزام عمل لغويّ يتمثّل في "الوعديّات"[58] التي تتجلّى في السّلوكيّات تتّضح، هي بدورها، في ما يأتيه المخاطب من أعمال تعلن التّدرّج من الحالة الذّهنيّة الصرفة إلى الحالة العمليّة السّلوكيّة فيفترق اللّغويّ عمّا هو خارج اللغة عند الإنجاز لكنّهما يتشاركان.[59] و يقتضي أحدهما الآخر.[60]

حين يستجيب المخاطب لأوامر خالقه، طوعا، يتحقّق الوعد وتقترن التّوجيهيّات بالوعديّات[61] التي تنزلق نحو الخبريّات[62] و التي تستدعي بدورها الوعد كما ورد عند القرافي (2001) في وجوه الخبر حين يتحدّث عن الشهادة، يقول: فلو قال الشّاهد

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

للقاضي: أنا أخبرك أيّها القاضي بأنّ لزيد عند عمرو دينارا عن يقين منّي لم تكن هذه شهادة بل هذا **وعد** " (4، 1189). فما كان في حكم الطلب صار واقعا مقضيّا بناء على "عمل التأثير بالقول" القائم على الاقتناع الكامن في "العمل المتضمّن في القول" في خطاب الأصوليّ حيث تتداخل الأعمال اللّغويّة فلا فاصل بينها وتقع جميعها في استرسال وتشارط. فيتحدّد التّدرّج التّالي:

التّوجيهيات ← الوعديّات ←السّلوكيات ← الخبريّات

يخضع انتظام عمل التّأثير بالقول لهذه الأعمال اللّغويّة في الخطاب الأصوليّ إلى حركة تجاذب بين ما يفيد الطلب في التّوجيهيّات والوعديّات إثر تحقّقهما في السلوكيات لتنقلنا هذه الحركة إلى الخبر وفيه تثبيت الواقع.

ومن ثمّ يوثّق لمقولتين اثنتين هما السّلب والإيجاب يقترنان بالوجود والعدم يبنيان كون اللّغة في قدسيّة خطاب التبس بفوضويّة الدّلالة تسيّره قواعد التّخاطب.

وهكذا يمكن لنا أن نخضع الأعمال اللّغويّة في الدّرس الأصوليّ، على تعقيده، للضبط. فمن التّوجيهيّات التي تفرض **طلبا** في مقاصد ثلاثة[63] تُختزل في صورتين اثنتين تحملان قيمتين مختلفتين: قيمة الإيجاب في الأمر وقيمة السّلب في النّهي، إلاّ أنّهما يدلاّن على إنشاء واحد. فتكون استجابة المخاطَب لـ"التّوجيهيّات أمرا ونهيا إيفاءً بشرط أساسي في المنجز المقاميّ القابع في "الوعديّات" ويتمثّل في تنفيذ ما ألزم بفعله [64] لينطبع بعدها على "السّلوكيّات". وما كان مفترض الوقوع خبينا في تعلّقه بـ"عمل التأثير بالقول" صار واقعا **جليّا** تبوح به السّلوكيّات وتكشفه الخبريّات بعد أن وقع وانقضى.

7.3. انتظام الأعمال اللغويّة بين التوجيهيّات والخبريّات

تبيّنّا أنّ الخطاب الدّينيّ خطاب إلزاميّ تعبّر عنه التوجيهيّات تتنازعها مقولتا السلب والإيجاب.[65] وفي هذا الإطار،اكتشفنا أنّ **الخبيءَ** في الدّرس الأصوليّ خبريّات، أمّا التوجيهيّات فتوسم بالحرف وقد تضمّن الوعديّات.

كلّ هذا يمثّل فوضى دلاليّة تسيّرها أعمال لغويّة مختلفة قابلة للضبط "بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام" (الجرجاني، 2004،ص،100). **تنخزل** كلّها، وإن اختلفت صُورها، في الخبريّات الصادرة عن اعتقاد يقين بالانقضاء تسيّرها قيمتان اثنتان الإثبات والنّفي يقول المبخوت: "ولمّا كان العملان الأساسيان الصادران عن اعتقاد اليقين هما الإثبات والنّفي أمكننا أن نعلّق بهما على نحو مجرّد نظاميّ،قصدين تأثيريين هما تباعا، تثبيت اعتقاد لدى المخاطب وتكذيب اعتقاد لديه (المبخوت 2010،ص،82). ثمّ تستدعي "التّوجيهيّات" "الوعديّات" بما فيهما من طابع إلزاميّ لا يتحقّق إلاّ في "السّلوكيّات" ليتولّد الإخبار الدّالّ على الإنشاء. فهو إنشاء الخبر.

وهذا هو الأوكد في الدّرس الأصوليّ حين تقترن "معاني الكلام" في التراث النحويّ خبرا وإنشاء، أو ما اصطلح عليه بـ"الأعمال اللغويّة "على اختلاف تصنيفاتها في بعدها التّداوليّ، بما هو منجز في مقام من مقامات التّخاطب.[66]

هذا المسار الاستدلاليّ يكشف حركيّة الأعمال اللغويّة في الدّرس الأصوليّ القائمة على مبدإ **الارتصاف** ويقوم أساسا على مبدإ مفاده أنّ عملا لغويّا أوّل يليه ثان ثم ثالث شأن النّحويّ النّاظم للقول شأن الباني "يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يبصر مكانا ثالثا ورابعا يضعهما بعد الأولين" (الجرجاني، ط. 2004،ص،103) ومردّ هذا إلى ترتب في الذهن والخاطر قبل النطق بها .

نفترض في هذا المسار الخطّي أنّ حركيّة التّلفّظ بالقول حين إصدار التوجيهيّات أو غيرها تدلّ على بنية أخرى تتخفّى عنّا في المجرّ النّظامي الكامن في الذّهن والقائم على مبدإ التشارط ويمثّله الشكل التالي:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الشكل 12

تشارط التوجيهيّات والخبريّات في الدّرس الأصوليّ

تبيّنّا من خلال الشكل 12 أنّ الارتباط بين االتوجيهيّات والخبريّات قد تجلّى في التراث النّحويّ القديم منذ سيبويه واتّضح أكثر مع عبد القاهر الجرجاني (2004) حين يجمع بين الاستفهام والخبر فيقول: "وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤدّاها على إثبات أو نفي. فإذا قلت: أزيد منطلق، فأنت تطلب أن يقول لك: نعم هو منطلق .أو يقول : لا، ما هو منطلق، وإذا كان كذلك محالا أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخبارا عن المعنى على وجه لا تكون هي إذا نزعت منها الهمزة إخبارا به على ذلك الوجه" (ص ص، 129-130).

بناء على ما سبق، نتبيّن أنّ الخبريّات تتضمّن "الوعديّات "التي تستلزم "السّلوكيّات". حينها فقط تقع إذابة "العمل المتضمّن في القول " في "عمل التّأثير بالقول" لتعبّر عن مجموع ما يكوّن الخطاب الأصوليّ من تدرّج في حركيّة القول من الخبريّات وقد تشارطت مع التّوجيهيّات وتضمّنت الوعديّات وانكشفت في السّلوكيّات التي تدخل في باب المعاملات في الدّرس الأصوليّ على خلاف العبادات التي لا تحتمل حكم الصدق والكذب[67]. ويختتم "عمل التأثير بالقول انتظامه النّحويّ بإنشاء الخبر تثبيتا لما تحقّق وتجذيرا لما طلب إيقاعه فصار في حكم الواقع. يحمل شروط توفيقه انقيادا وانصياعا لا عصيانا. ويمثّله الشكل التالي:

الشكل 14

انتظام الأعمال اللّغويّة من التعدّد إلى الوحدة

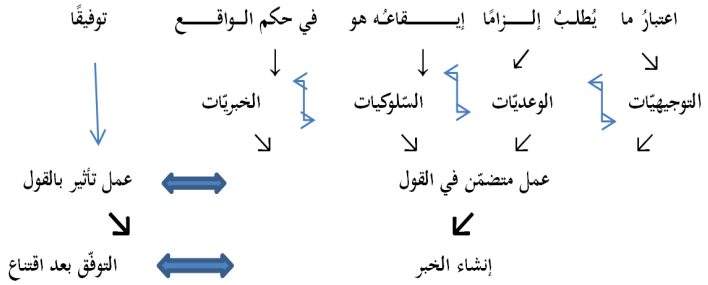

تبيّنا أنّ "العمل المتضمّن في القول" في فوضاه الدّلاليّة يختزل "عمل التأثير بالقول"، ولطابع الإلزاميّة فيه ينبني على ما توفّر من شروط التوفيق فتنتظم الأعمال اللّغويّة انتظاما يقوم على صُور متعدّدة يسيّرها الاختزال أو الفيضان أو الارتصاف أو الإذابة. وتأكّد لنا أنّ "معاني الكلام" في بعدها التراثيّ "والأعمال اللّغويّة" في بعدها التّداوليّ، تنحصر، في الخطاب الأصوليّ، في إنشاء الخبر في مقام مخصوص يقبل فيه ،كلّ مخاطب ،وفق مبادئ مشتركة، الاقتناع بمقاصد الطلب.[68]

3. الخاتمة

ننتهي إلى أنّ مسألة "الأعمال اللّغويّة" قد شغلت علماء الأصول، فصنّفوا بعضها في الخبر وتركوا البعض الآخر للإنشاء، وكان تأثّرهم واضحا بالدرس النّحويّ القديم؛ جعلوا للخبر أعمالا ترتبط بمسالك تصرّفهم في دنياهم ومنافذ عبورهم إلى آخرتهم، ترتبط بالثّواب حينا، وبالعقاب أحيانا أخرى. وتتّصل، دون شكّ، بالشّهادة والرّواية والدعوى والإقرار في معنى الخبر. أمّا في الإنشاء فشقّقوا منها معاني كثيرة؛ درسوا الأمر في صور مختلفة تجمع بين الفوريّة والتّأخير جعلوا النّهي في صيغته الوحيدة "لا تفعل" دالّا على سياقات عديدة. وأفاد النّداء معاني متعدّدة بينت أهميّة هذا العمل في اللّغة. وشقّقوا للتّمنّي معاني اقترنت بحاجة المرء إلى إرضاء خالقه ومحاولة بلوغ ما يستعصي أحيانا بلوغه. وتتحوّل الأماني إلى حقيقة حين يستجيب الفرد لأوامر ربّه، ويكفّ عن نواهيه. فتصير الأماني من الممكنات بعد استحالة.

وبدا انشغال علماء الأصول بالاستفهام واضحا. تعمّقوا في أدواته المتنوّعة واستخرجوا معانيه المتعدّدة، فدلّت على التّحذير والتّهكّم والتّوبيخ والتّحقير، من ناحية، وأفادت التّرغيب والعرض والتّحضيض، من ناحية أخرى. وكانت كلّ هذه المعاني دليلا على ثراء الدّراسة الأصوليّة في مبحث الخبر والإنشاء.

وتبيّنّا، أيضا، حاجتهم لتنظيم حياة الأفراد والمجتمعات برسم القواعد المسيّرة لمعاملات النّاس فيما بينهم ولوضع أسس العبادات التي أقرّها القرآن وسار الرّسول محمّد على هديها. وارتكزت هذه القواعد على الأوامر والنّواهي التي تحدّد مصالح التّكليف التي تضبط الأهواء في إطار حدود الشّرع، وبين النّداء والتّمنّى تنبيه وتوعية بالتّقيّد بالواقع ومسايرة أحداثه حتّى لا يستخبر الضّال المتمنّي عمّا ليس له وعمّا لا طاقة له به. إضافة إلى اهتمامهم الواضح بالقصد وعقد النيّة في إنجاز أعمالهم وتوفّقهم فيها وفق مقام من المقامات للوضع العرفي فيه نصيب.

مثّلت معاني الكلام، خبرا وإنشاء، دستورا يستند إلى أحكام الدّين وسيرة الرّسول والتّابعين؛ منه يستمدّ الفرد النّظام بما فيه من التّحليل والاستحسان والنّدب ويبتعد عن كلّ ما هو مكروه ومحرّم حتّى يستقيم شأنه في الدارين.

وبقدر ما تراءى لنا أنّ الخطاب الأصوليّ نصّ منغلق على ذاته، سمح لنا ذلك بفتح آفاق جديدة لفهم الأبعاد التداوليّة المضمّنة فيه.

اعتمدنا مقاربة فلاسفة اللّغة فمثّلت الأعمال اللّغويّة بمكوّنات بنيتها مجالا خصبا لربطها بـ"معاني الكلام".

بحثنا منذ البدء في تعالقهما فوجدنا بينهما روابط كثيرة مهّدت لنا السبل لمعالجة مسائل كثيرة. أهمّها البحث في عمل التأثير بالقول وهو قسم من بنية العمل اللغويّ لم يحظ بالعناية اللازمة كما حظي العمل المتضمّن بالقول. لذلك طرحت في هذا المجال إشكاليّات عديدة تباينت فيها الآراء وظلّت، بالنسبة إلينا، عالقة يكتنفها الغموض. منها البحث في إمكانيّة إخضاع عمل التأثير بالقول للمواضعة يليه التتبّع الواضح لعلاقته بالمقام في تعدّد دلالاته. ومن ثمّ تبيّن الآليّات النّحويّة الممكنة لتمثّل

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

علاقة عمل التأثير بالقول بالحساب النّحويّ. وفي هذا الإطار، انتقينا شرائح مختلفة من الخطاب الأصوليّ للاختبار فاستنتجنا التّالي:

- أثبتنا أنّ عمل التّأثير بالقول في انتظامه النّحويّ في البنية يمكن أن يخضع لمواضعة شأنه شأن عمل المتضمّن في القول. احتلّ من البنية موضع المنصوبات لانجراره عن غرض القول انتصب معمولا ثانيا للفعل يحتكم إلى قواعد الجهاز النّحويّ المنظّم لعمل الإسناد في الجملة في اللغة العربيّة دون أن نعدم اشتغاله البلاغيّ. يتحرّك عمل التّأثير بالقول في مطواعيّة، حسب المقام، من صدر البنية موضع العامل سواء كان حرفا أو فعلا إلى موضع المعمولات، فانتظامه النّحويّ متحرّك بين تقديم وتأخير. إلاّ أنّ هذه الحركيّة لا تؤثّر في انتظام المواضع النّحويّة وارتصافها وفق نظريّة العمل للفعل وما عمل عمله الصّدارة. ثمّ تليه معمولاته، وإذا ما تقدّمت في المنجز المقامي فهو مجرّد وسم لفظيّ. لذلك فعمل التّأثير بالقول يخادعنا حين تسيّره ثنائيّات قوامها الإظهار أوالإضمار، التقديم أوالتّأخير، الانخزال أوالانتشار، الارتصاف في موضع المفعول أو التّحرّك في فوضى دلاليّة تخضع لأحكام المقام. وهذه المخادعة هي من جنس مخادعة اللغة لنا (متكلّما/مؤوّلا/مخاطَبا) تُبين لِتغمُض.

- تابعنا شروط نجاح العمل المتضمّن في القول وتحقّق عمل التّأثير بالقول في عيّنات مضبوطة فاكتشفنا خلوصها للتوفيق اعتمادا أوّلا على خصوصيّة النّصّ الأصوليّ الذي يؤثّر بأساليب التّرغيب والترهيب إلى اعتماد سلوك معيّن ينتهي بالانصياع أو بالامتناع بدافع فرديّ أو بوازع جماعيّ يعقبه عقاب أو جزاء حسن.

راعينا ثانيا الاعتبار القائل بأنّ عمل التأثير بالقول من المظاهر التّعامليّة التي تتعلّق بالأغراض التّأثيريّة للعمل اللّغويّ والتي تفرض تطبيق الإجراءات المشتركة بين المتخاطبين على الوجه الصحيح والأكمل.

وعلى أساسها، تتحدّد الأعمال اللّغويّة من توجيهيّات إلى إنفاذ الالتزامات بالوعديّات ثمّ تنطبع على السّلوكيّات لتثبيت المقاصد من القول ومن ثمّ يتمّ إنشاء الخبر تأكيدا على أنّ ما كان مطلوبا صار حاصلا وأثره دالّ عليه توفيقا ونجاحا.

- ربطنا عمل التأثير بالقول بالمجرّد النّظاميّ فتبيّنّا أنّه على نحو مجرّد يسيّره الانخزال فتقع إجاعة اللفظ. أمّا في المنجز من القول فيتحقّق الانتشار، يتجلّى في فوضى الدلالة يعبّر عن إشباع البنية وفيضانها بعمل التّأثير بالقول في بنية نحويّة مجرّدة يسيّرها الجهاز النّحويّ.

- خلصنا إلى أنّ إمكانيّة احتساب تأثيرات الكلام أو تبعاتها ممكنة باعتبار أنّ بنية العمل المضمّن بالقول هي التي تشدّها إليها فهي الحاملة لغرض من أغراضها. وحين إلقاء القول تتولّد أبنية تسيّرها فوضى الدّلالة تحتكم غالبا لعمل التأثير بالقول في المنجز المقاميّ.

فيتحقّق في انتظام عمل التأثير بالقول انتظاما نحويّا تسيّرهما ثنائيّة الانخزال والانتشار، التي تسمح للبنية، بأكملها، بأن تكون خازنة حينا مولّدة أحيانا أخرى لأبنية معقّدة ومختلفة تعبّر عن انتظامٍ للحساب النّحويّ يكشف عن اشتغال اللّغة وفق الدورة النّحويّة البلاغيّة التي تظلّ منغلقة على نفسها في الذّهن وقد وجّهت من التّعدّد إلى الوحدة.

الهوامش:

[1] تواتر استعمال هذا المصطلح في كتب النّحو وقد أورد السكاكي، عبد الفتاح، في مفتاح العلوم تعريفا له تواتر شرحه في كثير من كتب الشروح يقول السكّاكي :" علم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطإ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره " (السّكاكي،1983، ص، 161).

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

[2] ن/الآمدي ،2003، 1/ 21.

[3] السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدّراسات القرآنيّة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربيّة السعوديّة.

[4] ن/ السّيوطي،د.ت،5، 1688.

[5] يذكر السيوطي أنّ الخبر محلّ اختلاف بين العلماء فيورد قول أبي الحسن البصري: كلام يفيد بنفسه نسبة. وقيل: الذي يدخله التّصديق والتّكذيب. وقيل الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر نفيا أو إثباتا (السّيوطي، د.ت، 5 /1687).

[6] أمّا قولنا (اللفظ) فهو كالجنس للخبر ويمكن أن يحترز به من الخبر المجاز. وقولنا (الدال) احتراز على اللّفظ المهمل وقولنا (بالوضع) احتراز عن اللفظ الدال بجهة الملازمة. وقولنا (على نسبة) احتراز عن أسماء الأعلام قولنا (معلوم إلى معلوم) حتّى يدخل فيه الموجود والمعدوم

وقولنا (سلبا أو إيجابا) حتّى يعمّ ما مثل قولك : زيد في الدار، زيد ليس في الدار. قولنا (يحسن السكوت عليه مع غير حاجة إلى تمام) احتراز عن اللفظ الدالّ على النسبة التقييديّة قولنا (مع قصد المتكلّم به الدلالة على النسبة أو سلبها) احتراز عن صيغة الخبر إذا وردت (الآمدي،2003، 2/ 15).

[7] القرافي، شهاب الدين، كتاب الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق المجلّد الأوّل، دار السلام للطباعة والنّشر والتّوزيع ،2001، 1/ 92.

[8] ن/ القرافي،1،2001/ 74.

[9] الوعد من الأعمال اللّغويّة التي خصّها "ج.سيرل بالاهتمام في مؤلّفه "نظريّة الأعمال اللّغويّة" 1972 Les actes de langage .

[10] ن/القرافي ،4،2001 /1190.

[11] يذكر السّيوطي في الاتقان الفرق بين النّفي والجحد فيقول: "النّافي إن كان صادقا سمّي كلامه نفيا ولا يسمّى جحدا. وإن كان كاذبا سمّي جحدا ونفيا أيضا. فكلّ جحد نفي وليس كلّ نفي جحدا ذكره أبو جعفر النحّاس وابن الشجري وغيرهما "أخذا عن السيوطي ،د.ت،5 / 1693.

[12] ن/ القرافي،1،2001 /100.

[13] ن/ القرافي،2001 ، 1/ 101.

[14] ن/ الآمدي،**2003** ، 2/ 170-171)

[15] يجعله السّيوطي في القسم الثاني من الكلام :" مالم يدلّ بالوضع على طلب ولم يحتمل الصّدق والكذب فهو تنبيه وإنشاء من غير أن يكون موجودا في الخارج كالتّمنّي والتّرجّي والنّداء"(ن/ السّيوطي،د.ت، 5/ 1688). أمّا السكّاكي في مفتاحه فيجعله في قسم منفرد من علم المعاني فيدلّ على نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول (السّكاكي ،د.ت،ص 302).ويضيف:" أمّا النّوع الأوّل من الطلب : التّمنّي أوَ ما ترى كيف تقول:ليت زيدا جاءني، فتطلب كون غير الواقع في ما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه(السّكاكي ،د.ت،ص303) .

[16] الزّركشي، بدر الدين، (1984)،البرهان في علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط -3- مكتبة دار التراث، القاهرة.

[17] ن/ السّيوطي،د.ت،1717/5).

[18] وقد يتمنّى ب"هل"أو ب"لو" يقول السكّاكي (د.ت):" إذا قلت "هل لي من شفيع" في مكان لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع. (...) وكذا إذا قلت لو يأتيني زيد فيحدثني بالنصب ،طالبا لحصول الوقوع فيما يفيد "لو" من تقدير غير الواقع واقعا ،ولد التمنّي. (السكّاكي،د.ت،ص،304).

[19] ن/ الزّركشي،1984، 2/ 326.

[20] ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة. فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت :أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشكّ في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده ؛وأ أنت فعلت؟ إذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هُو (الجرجاني، 2004، 112-113).

[21] انظر المتوكّل ،أحمد ،(2010).اللّسانيات الوظيفيّة :مدخل نظريّ (ط2).دار الكتاب الجديد المتّحدة ،لبنان .ص 38.

[22] حقيقة الظّهار :تشبيه الزّوجة غير البائن بالأنثى لم تكن حلاّ، وسمّي هذا ظهارا لتشبيه الزّوجة بظهر الأمّ، وهو من الكبائر. (ن /مغني المحتاج، 3، 352) بتصرّف ط . مصطفى البابي الحلبي - القاهرة 1377هـ/1958م. وقال ابن الشّباط: قلت :قوله: وامّا تحريم الظهار فلأجل لفظه، قلت: هذه دعوى، وقوله، وليس في اللّفظ ما يقتضي ما يقتضي التّحريم إلاّ كونه كذبا... ولا يصحّ إلاّ على أنّ الظّهار خبر وهو غير المذهب فكيف يبنى عليه الدّليل؟ "انظر ابن الشباط بهامش الفروق (1، 32) (القرافي، 2001، 1/ 32).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

[23] نقصد بالمخاطب في إطلاقيّة وعموم كلّ من يشمله التكليف دون التقيّد بمكان أو زمان ودون فصل بين أصناف كثيرة من المخاطَبين . انظر مقالا Herbert. H.Clark ; Thomas. B.Carlson : Hearers and Speech Acts , Language ,Vol.58, N°2 (Juin 1982). لـ

[24] تبنّينا الترجمة السّائدة في الجامعة التّونسيّة في ما يتّصل بـ"العمل اللّغويّ" وأقسامه الثلاثة. أمّا القسم الذي يعنينا فيقول عنه عزّ الدين المجدوب "(2017): عمل التّأثير بالقول هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه قولنا في السّامع كالامتثال للأمر وسماع النّصيحة والعمل بها. ويذكر مصطلحا جديدا له وهو "العمل المجاوز للقول" (المجدوب، في مؤلّفه "مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة" (ص ، 464).

[25] ترجم مصطلح Illocutionary acts باللاّقولي عند صلاح الدّين الشريف في "تقديم عام للاتجاه البراغماتي" (الشريف،1986،صص 95- 116)."المقصود بالقول" عند خالد ميلاد في" الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة، 2001،ص، 514/ وذكرت أميرة غنيم "العمل المتضمّن في القول"في ترجمة كتاب "الأعمال اللّغويّة :بحث في فلسفة اللّغة، 2015،ص، 49 /ونجد ذلك أيضا عند الطبطبائي في ""نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، " (الطبطبائي،1994، صص7- 8/ وعند مسعود الصحراوي في "التّداولية عند العلماء العرب (الصحراوي، 2005 ص، 42).

[26] تتعدّد ترجمات (felicitous) وinfelicitous))، فيترجمان بالنّجاح والفشل، وبعضهم يترجمهما بـ(موفّق) و(مخفق) وبعضهم يترجمهما بـ(صائب)و(خائب). (المجدوب عزّالدين، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة 2017 جامعة القصيم ص460). واخترنا منها "التّوفيق والخيبة ".

[27] وضع أوستين قائمة في الأفعال الإنشائيّة الصريحة على افتراض أنّها قوى في القول .انظر اوستين ،1970،ص،152.

[28] التّوجيهيّات : هو سعي المتكلّم لجعل المخاطب يفعل شيئا ما عند سيرل/سميت عند أوستين الممارسيات (المبخوت ،2008، ص54)

[29] السّلوكيّات: عند أوستين تتّصل بالسّلوك الاجتماعي وتبنّي موقف من سلوك الآخرين/ وسمّي هذا العمل عند سيرل بالإفصاحيّات (ن/المبخوت، 2008، ص93)

[30] ويمكن أن يقترن النّداء بالاستفهام أو الخبر، وفي هذا المعنى يقول الزّركشي: "وقد تجيء معه الجمل الاستفهاميّة والخبريّة كقوله تعالى في الخبر: "يا عبادِ لا خوف عليكم (الزّخرف/ 68) (الزركشي ،2، 324/1984).

[31] يقول الشريف :التشارط الذي يجعل بنية نحويّة ما معنى لبنية أخرى (الشريف، 940،2،2002) .

[32]Grice. Paul : Logique et conversation. In : Communications,30, La conversation, (1979) pp-61-62.

[33] يقول محمد صلاح الدين الشريف: "الجهاز النّحويّ مشتمل على اشتغاله البلاغيّ في الخطاب وهو ما يستلزم أن يكون إنجاز الخطاب قائما على دوران مكوّنات البرنامج المولّد له" من تقديم كتاب دائرة الأعمال اللغويّة (2010) :مراجعات ومقترحات لشكري المبخوت الصادر عن دار الكتاب الجديد المتحدة ،لبنان .

[34] أوستين 1970، ص ، 49.

[35] ن/ الجرجاني عبد القاهر ،2004 ،في دلائل الإعجاز في فصل :"في "الذي "خصوصا، ص ،159.

[36] يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز :"الأمر على ما قلناه من أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأنّ الكلم تترتّب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النّفس "(الجرجاني،2004،ص،84).

[37] يعبّر سيبويه عن المواضع والمقاصد بـ" العمل والمعنى "يقول "وحسبك به رجلا مثل نعم رجلا في العمل والمعنى" (سيبويه، الكتاب ،2 /172)

[38] يقول أوستين في التّأثير بالقول باعتباره أعمالا "نتسبّب فيها أو نحقّقها بواسطة قول شيء ما" (أوستين، 1970،ص،119).

[39] في هذا السّياق يقول المبخوت: "إنّ سيرل حين تبنّى مفهوم الدّلالة غير الطبيعيّة عند غرايس كان قد تبنّى معها مفهوم الأثر القوليّ ومفاده أنّ المتكلّم يسعى إلى تبليغ مخاطبه دلالة ويحمله على التّعرّف على أنّه يقصد تبليغه تلك الدّلالة "(المبخوت ،2010،ص، 72)

[40] يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز :"ليس النّظم شيئا إلاّ توخّي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم "2004،ص،322.

[41] ن/المبخوت ،2010، ص،192.

[42] (ψ) يدلّ الخطّ الأوّل على دار الدنيا والثالث على الآخرة أمّا الخطّ الثّاني وقد توسّط الخطّين فيفيد حفظ الدّين الذي من أجله خُلق الخلق واستقام الكون.

[43] التهانوي، 1996، 1/ 90.

[44]Austin (1970) « Nous avons échoué à trouver un critèregrammatical pour les performatifs » (p.107).

[45] للاطلاع على المزيد انظر المبخوت، 2010، ص،90.

[46] Bruno Ambroise : « Un ordre peut échouer …dans ce cas, il n'est pas faux, mais raté » (L'ordre comme acte de parole ,Histoire 'Epistémologique Langage, 44-1/2022, p.6) .

[47] ن/سيرل والعمل غير المباشر ، 1979-1982- ن/ الشكيلي، بسمة، الاستفهام ومعانيه الثواني نموذجا ،2007،ص،76.

[48] ن/ شروط النجاح عند أوستين، 1970،ص، 49.

[49] " Bruno Ambroise (2014)Ce qui revient à dire que l'instauration de cette procédure permet bel et bien de «bloquer», de déterminer, la réaction des interlocuteurs dans un cadre déterminé normé par la procédure"(Illocutoire ou perlocutoire ? Retour et détours sur une distinction fondatrice, Hal, France.p14)

[50] ن/ج سيرل 1969 الفصل الثالث من الكتاب .

[51] يقول المبخوت في هذا السياق "عمل التأثير بالقول في تصوّرنا قائم كذلك على مواضعة واصطلاح "(المبخوت، 2010،ص، 44 .

[52] Daniele Lorenzini : « Les actes perlocutoires seraient eux aussi « conventionnels » : ils dépendent typiquement de réalisation d'actes locutoires et illocutoires, et donc s'appuient clairement à leur tour sur la compétence linguistique» (Deux concepts de reconnaissance, De l'illocutoire au perlocutoire, University of Warwick, p.5)

[53] المبخوت، شكري، دائرة الأعمال اللغويّة، 2010،ص، 8.

[54] يجعلها السيوطي" مالم يدلّ بالوضع على طلب ولم يحتمل الصّدق والكذب فهو تنبيه وإنشاء من غير أن يكون موجودا في الخارج كالتّمنّي والتّرجّي والنّداء" .ن/ السّيوطي،د.ت،5/ 1688.

[55] المطلوب الذي كان في حكم ما لم يقع بعدُ .وحين إيقاعه ينقضي فيصير في حكم الخبر الذي يحتمل التصديق والتكذيب.

[56] هذه المعاني تشترك فيها كلّ الأعمال اللغويّة

[57] Bruno, Ambroise :(2022) "Ce qui est notable est que l'énoncé qui ordonne dit pour faire quelque chose, ou agit en disant, accomplissant une action qui engage celui à qui il s'adresse à faire également quelque chose » (Bruno, Ambroise, L'ordre comme acte de parole : Perspectives et débats pragmatiques à propos des critères de l'ordre « Histoire Epistimologique Langage, 44-1/, 113-135.p117)

[58] Austin. J : « Le promissif ne vise qu'une chose : obliger celui qui parle à adopter une certaine conduite » (Quand dire c'est faire »1970/ p. 159)

[59] « Les comportatifs, déjà sujets aux échecs habituels, peuvent être aux échecs habituels. Il est clair qu'un rapport existe encore avec Les promissifs » ibid. 161.

[60] Maboungou, Christophe : « On comprend dès lors l'illustration qu'en fait Donald, D. Evans dans son ouvrage 'la logique de l'auto-implication'. Il y souligne, en effet, le rôle particulièrement significatif que jouent dans la langage religieux deux espèces de performatifs…les 'engagements' (commissives) et les 'conduites' (behabitives). » (Performativité et problématique du discours religieux chez Jean Ladriere, /Hall Id : Dumas-00611599/ 26jul 2011/ p.5.

[61] ن/المبخوت (2008):"الوعديّات والتوجيهيّات يمكن اعتبارهما مشتركين في غرض القول "(ص،97)

[62] Austin (1970) « On peut remarquer qu'il y a aussi glissement vers les « descriptifs » p 159 .

[63] يقول السيوطي :ما دلّ بالوضع على الطّلب ويفيد ثلاثة مقاصد:- أ- ما يطلب به ذكر الماهيّة وهو الاستفهام - ب- .ما يطلب تحصيلها -ج- ما يطلب الكفّ عنها (ن/ السّيوطي،د.ت،5/1688).

[64]Searle (1982) : « Nous nous engageant à faire des choses, nous exprimons nos sentiments et nos attitudes et nous provoquons des changements par nos énonciations. Et à la fois nous faisons plusieurschoses à la fois dans la memeénonciation. » (p.70)

[65] يتعلّق السّلب بكلّ ما يطلب وقوعه وأن كان بإلزاميّة أمّا الإيجاب فيتّصل بالإخبار عمّا وقع وانقضى من باب الإلزام أو الاختيار

[66] Searle, J.R. (1985) :"Le « problème de la perception » a été de savoir comment nos expériences perceptives intérieurs sont reliés au monde extérieur. "(p.57)

[67] وفي هذا يقول القرافي :" العبادات كلّها لا يدخلها على الإطلاق الحكم. بل الفتيا"(القرافي،2001، 4/1180-1181)

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

[68] Daniele. Lorenzini « on est souvent capable de prévoir quels genres d'effets (perlocutoires) seront produits par un certain énoncé prononcé dans un certain contexte « (Daniele Lorenzini, Deux concepts de reconnaissance De l'illocutoire au perlocutoire p6).

المراجع

المراجع بالعربيّة

- الآمدي، علي بن محمّد. (ت.631هـ ،ط 2003). الإحكام في أصول الأحكام (ط1).علّق عليه الشيخ عبد الرزّاق عفيفي.دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربيّة السعوديّة .
- بالخاوي،بثينة. (2024). *انتظام الأعمال اللّغويّة نحويّا في اللّغة العربيّة* (ط1). مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس.
- التّفتازاني،سعدالدّين.(ت.792هـ،ط2013).*المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم*(ط3). تح: عبد الحميد الهنداوي. دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان.
- التهانوي محمدعلي.(ت.بعد1158هـ ،ط1996).*الكشّاف لاصطلاحات الفنون والعلوم*(ط1).مكتبةلبنان ناشرون،بيروت.
- الجرجاني،عبد القاهر.(ت.471هـ،ط2004).*دلائل الإعجاز*(ط1).شرح وتعليق: د. عبد المنعم خفاجي، دار الجيل،بيروت.
- الزّركشي،بدر الدين.(ت. 794هـ،ط 1984) *البرهان في علوم القرآن* (ط3). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة دار التراث ، القاهرة.
- السّبكي، بهاء الدين.(ت.773هـ،ط2003).*عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*(ط1).تح :عبد الحميد هنداوي.المكتبة العصريّة،بيروت .
- السّكّاكي،أبو يعقوب.(ت.626هـ،ط د.ت). *مفتاح العلوم*، طبعه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة بيروت.
- سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .(ت 180هـ،ط 1990).*الكتاب* (ط خاصّة).تح: عبد السّلام محمّد هارون. دار سحنون للنّشر والتّوزيع،تونس.
-السّيوطي، جلال الدين عبد الرّحمان .(ت911هـ ،د.ت). *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق مركز الدّراسات القرآنيّة ، المملكة العربيّة السعوديّة .
-_____(ط1988) *كتاب الاقتراح في علم أصول النّحو* (ط1). قدّم له وضبطه وصحّحه: الدكتور احمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم . صادر عن جروس برس.
- الشريف، محمّد صلاح الدّين.(1986).تقديم عام للاتجاه البراغماتي ،ضمن أهمّ المدارس اللسانيّة ،*منشورات المعهد القومي لعلوم التربية* ،تونس.
- _____.(2010). تقديم في شكري المبخوت (محرر.)،دائرة الأعمال اللّغويّة مراجعات ومقترحات. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
-_____.(2002). *الشرط والإنشاء النّحويّ للكون بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات* (ط1). منشورات كليّة الآداب منوبة ،جامعة منوبة ،تونس.
- الشكيلي، بسمة بلحاج رحومة. (ط2007). *السؤال البلاغي: الإنشاء والتأويل* (ط1). دار محمد علي للنشر والمعهد العالي للغات تونس.
- موشلير، جاك،وريبول، آن.(2003). *التداوليّة اليوم علم جديد للتواصل*(ط1). ترجمة : د. سيف الدين

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

دغفوس ود. محمد الشيباني، مراجعة د لطيف زيتون. المنظمة العربيّة للترجمة، لبنان.

- الصحراوي ،مسعود.(2005).*التّداولية عند العلماء العرب دراسة تداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّساني العربي* (ط1). دار الطليعة للطباعة والنّشر ،بيروت.

- الطبطبائي ،طالب سيّد هاشم .(1994). *نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت ،الكويت.*

- غنيم ،أميرة .(2015). *الأعمال اللّغويّة :بحث في فلسفة اللّغة* (ط1). مراجعة: محمد الشيباني. المركز الوطني للتّرجمة، تونس .

- غرايس، بول (1975). المنطق والمحادثة،ترجمة:محمد الشيباني وسيف الدين دغفوس،(2012) **في** *إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، ج2*،صص611-636 . *المجمع التّونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة ،تونس.*

- القرافي، شهاب الدين أبو العبّاس. (ت. 684هـ ،ط2001).*كتاب الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق*. (ط1) تح: محمّد أحمد سرّاج وعلي جمعة محمّد. دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع و الترجمة، مصر.

- المبخوت، شكري (2008). نظريّة الأعمال اللّغويّة (ط1). دار مسكلياني، تونس.

- _____ (2010). *دائرة الأعمال اللغويّة* (ط1). دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت.

- المجدوب عزّالدين (2017). *مفاهيم دلاليّة ولسانيّة* (ط1). جامعة القصيم ،المملكة العربيّة السعوديّة .

- ميلاد ،خالد (2001). *الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة* (ط1). كلية الآداب بمنوبة بالاشتراك مع المؤسّسة العربيّة للتوزيع ، تونس.

المراجع باللّغة الأجنبيّة

- Austin, J. (1970) . *Quand dire c'est faire* , traduction et introduction de Gilles lanes Editions de Seuil Paris.
- _____. (1971). *Le langage de la perception*, Texte établi d'après les notes manuscrites de l'auteur par G. J Warnock et traduit par Paul Gochet. Librairie Armand Clin, Paris.
- Bruno Ambroise(2014) . Illocutoire ou perlocutoire ? Retour et détours sur une
- Distinction fondatrice, *Hal, France*.
- _____(2022). L'ordre comme acte de parole : Perspectives et débats pragmatiques à propos des critères de l'ordre, Histoire Epistémologique *Langage* ,44-*1*.113-135. https://journals.openedition.org/hel.
- Grice. Paul (1979). Logique et conversation. In : *Communications*,*30*, La conversation.
- Herbert H, Clark Thomas B. Carlson. (1982). Hearers and Speech Acts, *Language* ,Vol.58, N°*2* Juin .
- Lorenzini, Daniele, *Deux concepts de reconnaissance, De l'illocutoire au perlocutoire* University of Warwick. Academia.edu. https://www.academia.edu.
- Maboungou, Christophe (2011). Performativité et problématique du discours religieux chez Jean Ladrière. *Mémoire de Master1* « sciences humaines et sociales » sous la direction de M. Denis Vernant. Hal, open

science (2010-2009) . /Hall Id :dumas-00611599/ 26jul 2011.
- Searle , John Roger(1969). *Speech Act*, An Essay in the Philosophy of Language
- _____. (1972). *Les actes de langage. Essai de philosophie du langage.* Préface d'Oswald Ducrot. Herman Editeurs des sciences et des arts. Nouveau tirage.
- _____. (1979). *Expression and Meaning*, Cambridge University Press.
- _____. (1982). *Sens et expression. études de théorie des actes de language.* Traduction et préface par Joëlle Proust, Les éditions de Minuit. Paris
- _____.(1983). *Intentionality An essay in the philosophy of mind*, Cambridge University Press.
- _____. (1985). *L'Intentionnalité*, Essai de philosophie des états mentaux, Traduit par Claude Pichevin, Les éditions de Minuit, Paris.

بيانات الباحث

بثينة بالخاوي، أستاذة باحثة في اللّسانيّات في قسم اللّغة العربيّة وآدابها بكلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة تونس (الجمهوريّة التّونسيّة). الدكتورة بثينة بالخاوي حاصلة على درجة الدكتوراه في اللّغة والآداب والحضارة العربيّة من جامعة منوبة سنة2022. تدور اهتماماتها البحثيّة حول الدّراسات اللّسانية التّداوليّة وقراءة التّراث النّحويّ. آخر إصداراتها مؤلّف في "فلسفة اللّغة" صدر في طبعة أولى سنة 2024 تحت عنوان "انتظام الأعمال اللّغويّة نحويًا في اللّغة العربيّة".

AUTHOR BIODATA

Belkhaoui Boutheina is Professor of Linguistics, in the Department of Arabic Language and Literature, College of Human and Social Sciences, University of Tunis (Tunisia). Dr Belkhaoui received her PhD degree in 2022 from the University of Manouba. Her research interests include: Linguistics, Pragmatics and Arabic Grammatical Tradition. Her recent book entitled « Grammatical Regularity of Speech Acts in Arabic Language » is published in 2024.

معرف أوركيد **(ORCID)** : 0009-0003-4008-0869

Email: boutheina.khaoui2@gmail.com

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

دور التمثيلات الذهنية والجسدنة في بناء المقولة من منظور عرفاني

The Role of Mental Representations and Embodiments in Creating Categories: A Cognitive Perspective

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-006

عبدالعزيز بن علي آل حرز
الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:
آل حرز، عبدالعزيز. (2024). دور التمثيلات الذهنية في بناء المقولة من منظور عرفاني. *مجلة اللسانيات العربية*، *19*، 152-174.

استقبل في: 1445-05-10/ **رُوجع في:** 1445-09-29/ **قُبل في** 1445-11-08/ **نُشر في:** 1445-12-25
Received on: 2023-11-24 / **Revised on:** 2024-04-08 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

تُعدّ المقولة من أهم المباحث التي بُنيت عليها بعضُ الأطروحات الفلسفية؛ ويُحاول هذا البحث أن يعالج مفهوم المقولة من خلال الإجابة عن سؤالٍ مُشكلٍ حول أثر التمثيلات الذهنية والجسدنة في بنائها. ويهدف البحث إلى: أ- تجلية مفهوم المقولة من خلال الشروط النمطية بحسب طرح جاكندوف. ب- إبراز الدور المركزي للتمثيلات الذهنية في بناء المقولة. ج- بيان المركزية الجسدية في فهم الأشياء وتصنيفها. ويناقشُ البحث كيفية التمثيل الذهني للأشياء، عبر وسائط عرفانية، مثل الأنظمة المحيطية والتجارب المادية والإدراك الحسي والقبليات. ويخلص إلى نتيجةٍ مفادُها أن عمل الذهن في تمثيله للأشياء لا يخرج عن قصديّة معقّدةٍ أسهمَ التخييلُ واللاوعي المعرفي وتلك الوسائط العرفانية في بلورتها لغويا.

الكلمات المفتاحية: التمثيل الذهني، المعجم الذهني، المقولة، العرفان المُجسدن ، القصدية

Abstract

Categorization is one of the most important foundations of philosophical theses. This paper attempts to address this concept by answering a problematic question about the effect of mental and embodied representations on its construction. Its aim is to: a- Clarify the concept of categorization according to Jackendoff; b- Focus on the central role of mental representations in constructing categorization. c- Explain the centrality of the body in understanding and classifying things. It also discusses how to mentally represent things through cognitive media, such as peripheral systems, physical experiences, sensory perception, and a priori. It concludes that the representation of things in the mind is the result of a complex set of elements combining imagination, cognitive subconscious, and the cognitive media which contribute to their crystallization in language.

Keywords: Mental representation, mental lexicon, categorization, embodied cognition, intentionality.

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1. المقدمة

يروم هذا البحثُ الإجابةَ عن سؤال مركزي، هو: كيف تُنشئ التمثيلاتُ الذهنيةُ المقولةَ من منظورٍ عرفاني؟ إذ إنّ المقولة موضوع شغل الفلاسفة قديمًا وحديثًا، بيد أنّ المقولة العرفانية خرجت عن مفهومها الأرسطيّ، وكذلك عن المفاهيم الفلسفية الغربية التقليدية، لتتخذ منحًى مغايرًا يجعل من الجسد والتصورات والتخييل واللاوعي مقومات مهمّة تستحثّ بناء تمثيلٍ ذهنيّ يصوغ المقولة في قالب لغويّ.

وقد عمدنا للإجابة عن هذا السؤال إلى استكناه مفهوم المعنى في الدرس العرفاني، وأثر الأنظمة المحيطيّة في تكوين المعنى والتمثيل الذهنيّ، وإلى تجلية طرح جاكندوف في إبداعية المقولة من خلال الشروط النمطية وأثرها في اتساع المعجم الذهنيّ؛ ممّا يفسّر كيفية استرجاع المعلومات المخزّنة في الذهن عند إنشاء التمثيل التصوري والنفاذ للمخزون اللغوي في الذهن. وحاولنا تفسير هذا الاتساع في التمثيل الذهني من خلال أطروحة قصديّة الأفكار أو عَنَيْتِها (aboutness)، وكيف أن الذهن يتجه إلى فكرةٍ ما عند إنشاء المقولة، فليست الإسقاطات اللغوية اعتباطية.

فكيف يتشكّل المعنى؟ وهل للجسد دورٌ في تكوينه في أذهان المتكلّمين؟ وإذا كان المعنى يمتلك بنيةً ذهنيّةً تنطلق من الجسد، فما الذي يُسهم في نشوء هذه البنية الذهنية ممّا يجعل اختلافَنا في إضفاء معنى على الأشياء مبرّرًا؟ وإذا كان للمعلومة الذهنية مصوغاتٌ عدّةٌ فكيفَ يُنظر إلى مفهوم الصدق وارتباطه بالتمثيل الذهنيّ؟

2. كيف يتشكّل المعنى؟

عُنِيَتْ كثيرٌ من النظريات اللسانية والفلسفية بالبحث عن كنه المعنى[1]، إذ عُدّ التساؤل التالي: (كيف يتشكّل المعنى؟) تساؤلاً مركزيًّا، يجب على أيّ نظرية دلالية الإجابة عنه (غاليم، 2010، ص7). وقد كان واضحًا أنّ المعنى - بحسب التصوّر الأرسطيّ - هو إحاليّ على ما هو بالخارج، فوجود الأفكار متوقف على وجود مصاديقها في الخارج (مفيد ، 2020، ص102)، أي إنّ معنى الأشياء متقوّمٌ بما هو موجود متحقق في العالم. إلاّ أنّ هذه النظرةَ لم تسلم من النقد والإشكالات، لاسيّما فيما يتعلّق باختلاف تصورات الأفراد حول ذلك الشيء في الخارج، ويلزم من ذلك أن يُشكّل على مفهوم الصدق الموضوعي الصارم؛ مما حدا بدراسات حديثة لتؤكد أن المعنى إحالي تصوّري نسبيّ وليس قائمًا على شروط الصدق في المنطق الأرسطيّ (المقدميني، 2019، ص98)، وأن المعنى موجود في الذهن، وليس كما ذهبت النظرية الأفلاطونية من أن المعاني أشياء مجردة موجودة بصفة مستقلة عن الأذهان (جاكندوف، 2010، ص212).

وتُعدّ النظرية العرفانية من أبرز النظريات الحديثة التي نقضت التصورين الأفلاطوني والأرسطي، إذ ذهبت إلى أن معنى الشيء ليس مستقلا عن الذهن، وأنّه لا يُحيل على الخارج، بل على الكيان والعالم كما يتصوره المتكلم، أي هو يُحيل على تصوّر ذهن المتكلّم لذلك الشيء. فإحالة العبارات اللغوية ليست على العالم الحقيقي، بل على العالم المُسقَط (جاكندوف، 2010، ص97)، والمراد من العالم المسقط هو ما أنشأه الذهن من تصورات حول ذلك الشيء، أي هو فهم الذات المُتَصوِّرة للشيء. ويمكن توضيح كيفية الإحالة التصورية وفق القاعدة التالية: "يحكم المتكلم (م) في اللغة (ل) على العبارة (ع)، المقولة في السياق (س)، بأنّها تُحيلُ على الكيان (ك)، فالعالم، كما يتصوره (م)" (غاليم، 2010، ص21)، فحين يُعبّر المتكلم عن شيءٍ ما فإنه إنّما يُضفي عليه من تصوّراتِه التجريبية، أي إنّ قِوامَ المقولة Categorization يكمن في الإحالة التصورية، وهذه "تابعةٌ

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في أساسِها لمستعمل اللغة الذي لا يُمكنه أن يُحيل على كيانٍ معيّن دون أن يكون له تصور معين عنه" (المرجع السابق، ص21)، إذ لا يمكن أن يتكوّن تصوّر حول ذلك الكيان إلا بإعمال التخييل؛ لذلك يجدر الوقوف على ماهية الدلالة التصورية التخييلية، وتمثيلاتها الذهنية وأثرها في مقولة الأشياء وإنتاج المعنى.

وإنّ أهمّ ركيزة فلسفية اتكأت عليها الدلالة العرفانيةُ التصورية وغيّرت بها مسار البحث الدلاليّ، هي ركيزة "التجسّد"، التي جعلت الدلالة ليست بمنأى عن تصوّرات المتكلم الذهنية المتمركزة على الجسد (لايكوف وَجونسون، 2016، ص37) ، فالذهن لا يستطيع أن يتصوّر الأشياء إلا من خلال الجسد. وقد أسهمت هذه الركيزة الجسدية في تقويض عددٍ من الأطروحات الفلسفية التقليدية، كالتي تفصل بين ما هو ذهني وما هو جسدي كثنائية «ديكارت» (Descartes)، أو التي ترى تعاليًا للعقل على الجسد كأطروحة «كانط» (Kant) في تعالي العقل. فالتجسيد التصوّري يُصحّح بعض المفاهيم الفلسفية الخاطئة - كما ذهب إلى ذلك العرفانيون. (المرجع نفسه، ص39).[2]

إذن فالدلالة العرفانية لها مبادئ تختلف عمّا هي عليه في النظريات التقليدية، ونظرًا إلى اعتمادها على الذهن المجسدن، فهي تنفتح على التأويل التصوّري، أي إنّ المعنى ليس في الخارج، بل هو قابعٌ في الدماغ، فالذهن يعالج المُدخلَ ويشفّرُه بناءً على معلوماتٍ ومعارف عديدة تتمركز على الفهم المتجسّد فيكون المخرج مكسوًّا بمعنى جديد تحدده الخبرة الجسدية.

ومن أهم المبادئ والاقتراحات التي تُوجّه الدلالة العرفانية التصورية نحو مسار خاص يميّزه عن غيره من الممارسات والنظريات والمقاربات، ما ذكره كلٌّ من «فيفيان إيفانز» (Vyvyan Evans) و«ميلاني جرين» (Melanie Green)، وهي: (إيفانز، وجرين، 2017، ص ص79-85)

أ- البنية التصورية بنية متجسدة: حيث يسعى أصحاب علم الدلالة العرفاني إلى اكتشاف طبيعة التفاعل البشري المجسّد مع العالم الخارجي والوعي به. فبالتجربة الجسدية نختبر العالم ونفهمه؛ إذ إنّ الخبرة الجسدية المرتبطة بالبنية التصورية جزءٌ مما يجعلها ذات معنى، وضرب الباحثان في توضيح ذلك مثلاً (لرجلٍ محبوسٍ في غرفة) إذ إن الرجل قابعٌ في وعاء هذه الغرفة، ونتيجةً للتجربة الجسدية فإن هذا المثال على الاحتواء متأتٍّ من العلاقة الجسدية المتفاعلة مع الخارج، إنّ تصوّر الاحتواء (داخل - خارج - مَعلم) يتأسس على التجربة الجسدية مباشرة بالتفاعل مع المعلم المحدود؛ لذلك فإنه بإمكان البنية التصورية أن تعطي نهوضًا لأنواعٍ من المعاني بتجريدٍ أكثر، وهذا ما يُفسّر كون المقولة العرفانية ذات ثراء دلاليّ.

ب- البناء الدلالي هو بناء تصوري: فاللغةُ تشير إلى تصورات في ذهن المتكلّم أكثر من إشارتها أو إحالتها على الأشياء في العالم الخارجيّ. وبعبارةٍ أوضح فإنّ الدلالة اللغوية اللفظية هي متكافئة مع التصورات الذهنية التي هي بالضرورة مجسّدة وخيالية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإحالة لا تعني مطابقة البنية الدلالية بالبنية التصورية، بل هي تُحيل على كيفية فهم الذات المُتصوّرة من خلال التجربة الجسدية والخيالية الاستعارية، حيث يزعمُ علماء الدلالة العرفانية أن المعاني المرتبطة بالكلمات لا تشكّل إلا مجموعة فرعية من التصورات الممكنة، وهذا يؤكد أنّ جملة التصورات المعجمية ما هي إلاّ مجموعة فرعية من التصورات الكلية الموجودة في ذهن المتكلم، فالدلالة العرفانية تتمتّع بثراءٍ معنوي تصوري كبير.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ج- تمثيل المعنى الموسوعي: يشير هذا المبدأ إلى أن البناء الدلالي موسوعي بطبيعته، وأنّ المعنى ليس قاموسيًّا فحسب، فالكلمات لا تُمثّل رزمًا مكدَّسةً خالصة للمعنى القاموسي، لكنها تشتغل بصفتها نقاط دخول أو منافذ إلى مستودعات شاسعة من المعرفة المترابطة والمتشابكة بتصورٍ خاصٍّ أو مجالٍ تصوري معين.

د- تأويل المعنى من طريق التصوّر: وهذا المبدأ يؤكّد حقيقة أنّ اللغة لا تُشفّر المعنى، بل إنّ الكلمات هي مجرد "مُثيرات" أو محفّزات لبناء المعاني فحسب، وبناءً على ذلك فإنّ بناء المعاني يتمُّ على مستوى التصوّر.

فالدلالة التصورية ليست تمثيلا لماصدقات extension[3] في الخارج؛ ذلك لأنّ الشيء المتحقق في الخارج له صورةٌ خاصّة في ذهن المتكلّم، أي إنّ له تمثيلاً ذهنيا، فدلالة الشيء الواحد تختلف وفقًا لاختلاف التمثيلات الذهنية من شخص إلى آخر (صالحي، 2020، ص125). وبناءً على ذلك فإنّ الرموز اللغوية/المقولة للأشياء تبَعًا للنظرية التصورية العرفانية هي تمثيل ذهني، بخلاف ما هي عليه لدى التيار الموضوعي الكلاسيكي.

وقد بيّن «لايكوف» (Lakoff) أن التيار الموضوعي - وهو تيار أرسطيّ في الأصل - يرى أن التمثيلات الذهنية تكتسب معناها من خلال تقابلاتها مع الواقع الخارجي، وأنّ الرموز التي تتقابل مع العالم الخارجي هي عبارة عن تمثيلات داخلية لواقع خارجي (لايكوف، 2012، ص ص 323-325). فمثلاً مقولة (الطير) لها سماتٌ من قبيل (له جناح، يطير، له منقار...) ويجب أن تنطبق على جميع الأفراد، هي انعكاسٌ لتحقق خارجي يمثّله كيانٌ خاص، لا يختلف مدلولها مهما اختلف الأفراد. غيرَ أنّ هذه النظرة الموضوعية للمقولة باتت قاصرةً، وقد وُجّهت ضدّها انتقاداتٌ عدّة، من قبيل صعوبة استقراء جميع الأفراد في المقولة، وكذلك وجود بعض السمات التي قد لا تنطبق على بعض الأفراد، كالبطريق حيث عُدّ من مقولة الطير (البوعمراني، 2009، ص ص 18-23)

إنّ المقولة - كما أكّد «لايكوف» - هي قضيّة محوريّة بالنسبة إلى العلوم العرفانيّة، مشيرًا إلى ما توصّلَتْ إليهِ عالمة النفس «إلينور روش» (Eleanor Rosch)، حيثُ استبدلَتْ بالنظرةِ التقليديّةِ التي تسِمُ المقولات بناءً على الخصائص المشتركة بين الأفراد، - استبدلت بها - نظريّةَ الأطرزةِ ومَقُوّلاتِ المستوى القاعديّ (لايكوف، 2012، ص322)

ويُقصَدُ بالطراز prototype: النمط الأول، وهو يعني أفضلَ ممثّلٍ لمقولةٍ ما، فهو النموذج والنمط الذي يشتملُ على أبرز خصائص مجمل أفراد المقولة. وقد مرّتْ نظرية الأطرزة عند «روش» بمرحلتين اثنتين: أُولاهما: نظرية الأطرزة الأصلية Theory Standard، وفيها تقتضي المقولةُ وجود طراز يمثّل في الذهن مرجعيةً عرفانيّةً ترتب فيها أفراد المقولة ترتيبًا تفاضليًّا نتيجة لدرجة مشابهة الطراز. والأخرى: النظرية الموسَّعة Theory Extended، وتقوم على مدى التشابه الأسريّ ولو في خصيصة واحدة بين المعنى المركزي أو القاعدي للمقولة، والمعنى المشتق اشتقاقًا استعاريًّا أو مجازيًّا. (صولة، 2002، ص ص369-371)

إنّ النظرية الموسّعة القائمة على التشابه الأسريّ، وسّعتْ من أفق المقولةِ، ليدخل في بَنْيَتِها في الذهن التخييلُ والتجربةُ الجسدية، وهذا يفضي إلى اتساع في المعنى، مما يضعُ تساؤلاً مهمًّا حول مرجعيّة الرموز اللغوية وتمثيلاتها الذهنية وتحققاتها في الخارج، فإذا كان للتخييل المجازيّ دورٌ في انبناء المعنى فكيف يحيل الرمز اللغويّ على مرجعٍ ما؟

وكما ذكرنا فإن التمثيلات الذهنية للمقولة وفق النظرية الموضوعية الكلاسيكية تكتسب معناها بالإحالة على متحقق في الخارج، وليس للآليات الخيالية، أو التشابه الأسري ولو في خصيصة واحدة، أيُّ دورٍ في اكتساب المعنى، فالإحالةُ موضوعيّةٌ منطبقةٌ على كيانٍ ما في الخارج، أي هي تتم على مستوى اللغة لا الذهن التخييلي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بيْدَ أنّ التمثيلات الذهنية - وفق النظرية العرفانية - تكمن الفكرة الأساسية وراءها في "أنَّ حَلّ المرجعية لا يتم على مستوى اللغة أو الخطاب، ولكن على مستوى أكثر تعقيدًا من تمثيلات المرجع، والتمثيلات الذهنية" (موشلر، وريبول، 2016، ص170)، وهذا التعقيد بسبب ارتكاز مرجعية الرمز على آلياتٍ تخييلية متمركزة على التجربة الجسدية؛ مما يعني أنها خاضعةٌ للتأويل وللثراء الدلاليّ، إذ إن تمثيلات المرجع تخضع لمقوّمات عدة من قبيل التجربة الاجتماعية والقبليات والمعتقدات وغيرها. وإنّ تلك المقوّمات العاملة داخل الذهن قد تجمع بين شيئين مختلفين في مقولة واحدةٍ بناءً على التخييل المجسدَن، وقد أكّد ذلك «راي جاكندوف» (Ray Jackendoff) - تبعًا لنظرية روش الموسّعة - إذ يرى أنّه لا وجود لحكم دون تمثُّل، كما لا يمكن تناول المقولة باعتبار تشبيه الشيء ببعض مكوناته في الخارج، بل ينبغي للتشبيه أن يكون بين التمثيلات الداخلية (جاكندوف، 2010، ص163). وبناء على ذلك فإنّ المقولة وفق المنظور العرفاني هي أكثر اتساعًا؛ نظرًا إلى كون التشابه بين الأشياء تشابهًا ذهنيًّا تخييليًّا تعمل بعض الأنظمة المحيطية في تكوينه، وليس ذلك لتحقق التشابه واقعيًّا بين الأفراد في الخارج.

3. التمثيل الذهني والأنظمة المحيطية:

لا يمكن أن ينشأ تمثيلٌ ذهني بمعزِل عن العالم ومدركاته، وعن الأنظمة المحيطية كالحواسّ والإدراك المجسدَن والتجربة الجسدية؛ لذلك فإنّ الدلالة العرفانية تنسجم مع التمثيل الذهني والمعلومات الذهنية التي تكوّنت من خلال الحواسّ ومدركاته والتخييل.

وقد ذكر باحثو النظرية الدلالية شروطًا أساسيّة، ذكر «جاكندوف» أربعةً منها ثم أضاف عليها قيدين اثنين. فأما الشروط الأربعة فهي: (المرجع السابق، ص ص 59-68)

أ- التعبيرية: أي أن تكون هذه النظرية قادرة على التعبير عن جميع وجوه التمييز الدلالي في اللغة الطبيعية.

ب- الكونية: أن يسهل ترجمة الجمل من لغة إلى أخرى، فتتشاركان في المعنى.

ج- التأليفية: أن توفر هذه النظرية قواعد لتأليف أجزاء الجملة.

د- الخصائص الدلالية: أن تكون قادرة على تفسير هذه الخصائص كالترادف والشذوذ...

وأمّا القيدان اللذان أضافهما «جاكندوف» على النظرية الدلالية فهما:

هـ- القيد النحويّ: ويبحث هذا القيد في العلاقة بين التركيب والمعنى ويرسم روابط توافق بينهما.

و- القيد العرفاني: حيث لا بدّ من مستويات من التمثيل الذهني، تنسجم فيه المعلومة اللغوية مع المعلومة الآتية من الأنظمة المحيطية مثل الرؤية والسماع.

فللسماع والإدراك البصريّ أثرٌ في التمثيلات الذهنية، إذ إن المعلومة اللغوية مرتبطة بمدركات حسيّة، ومعنى ذلك أنّ المقولة لها مرجعية بصرية حسية، بحيث يكتسب المُدخَل صورة شبيهة لما أدركه البصر أو الحسّ وفق تشابه داخلي بين الأشياء، ثم يُضفي عليه المُقولُ فهمَه المنبني بصورةٍ آليّة في لاوعيه.

وبهذين القيدين الأخيرين النحوي والعرفانيّ تكتسب الدلالة مفهومًا جديدًا مغايرًا، فليست دلالة الأشياء تحيل على مصداق في الخارج لا دخل للأنظمة المحيطية في بلورته، بل غدت الدلالة في المفهوم العرفاني تنحو منحى متسعًا، فدلالة الشيء

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- وفقًا لذلك - ستكون نسبيّةً تتحكّم فيها القدرة التخييلية التمثيلية الذهنية لدى الذات الممقولِة؛ إذ إن هذه القدرة التخييلية تعمل بعض الحواسّ كالرؤية والسماع في إحالة المفاهيم على صورة الشيء في الدماغ وفهمه للمصداق في الخارج.

إذن فإنّ الدلالة العرفانية هي دلالة نفسانية[4] عصبية في المقام الأوّل؛ ذلك لأنّ التمثيل الذهني يعقد روابط بين المعلومة اللغوية والمعلومة النفسانيّة التي تنشأ بفضل عوامل عدّة، وهذا ما أكّده «جاكندوف» في إشارته إلى أهمية القيد العرفاني بأنّه "تقريرٌ محدّدٌ عن الحقيقة النفسانية للمعلومة اللغوية، وهو يربط كذلك بين النظرية اللغوية والنظرية العرفانية" (المرجع السابق، ص70)، فعمليّة إدراك الأشياء هي عملية ذهنية نفسيّة عصبيّة؛ مما يعني أنّ دلالة الأشياء ليست بمعزلٍ عن فهم الذات وعلاقتها بمحيطها وبالعالم.

إنّ المعلومات الذهنية مرتبطة بالجهاز العصبيّ، وبعض تلك المعلومات تمثل المعلومة المشفرة في الذهن (المرجع السابق، ص 78)، إذ إنّ هذا التشفير تكشف عنه الأبنية اللغوية عند إنشاء المتكلم لاستعارات وتشبيهات - في كثير من الأحيان- بصورةٍ آلية غير واعية؛ لأنّ تلك المعلومات يخزّنها الذهن ويُشفّرها آليًّا، وتُستدعَى عند الحاجة آليًّا أيضًا دون أن يكون هناك مجهود ذهني في معالجة المعلومة وإنشاء الاستعارة، وهذا ما يُفسّر كون الدلالة العرفانية ذات منحى نفسي عصبي.

فالتمثيل الذهني للمعلومة لا ينفكّ عن الإدراك الحسّي والمركزيّة الجسدية، فبأجسادنا نعي الأشياء جيّدًا فنفهم العلوّ والدنوّ والأمام والخلف وغيرها من خلال مركزية أجسادنا، كما أنّ الإدراك الحسّي له دورٌ كبيرٌ في تلك التمثيلات الذهنيّة، فهو يُنتج - بحسب المدرسة الجشطالتية في علم النفس - تفاعلا بين المدخل البيئي والمبادئ العاملة في الذهن التي تفرض بنية على ذلك المدخل (المرجع السابق، ص78)، فيُحيلُ المُدخَل على صورة الذهن لذلك الشيء في الخارج، فيغدو المُخرَجُ تمثيلا لغويًّا للصورة الذهنية للشيء، وليس لذات الشيء في الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإجراءات الذهنية التي تفرض بنية على المُدخل هي آلية وغير واعية في الآن نفسه (المرجع السابق، ص80)، مما يبرهن على أنّ معالجة المعلومات هي معالجة سريعة وآلية ليست مُتكلَّفة، بحيث يعقد الذهن روابط غير واعية ما بين المعلومة اللغوية والمعلومة الذهنية المشفّرة عبر الأنظمة المحيطية والإدراك الحسّي، فالعلاقة وشيجة ما بين اللغة وفهمنا للأشياء، وهذا ما أكده العرفانيون مثل كل من «لايكوف»، و«لانقاكر» (Langacker)، و«تيلر» (Taylor)، مشيرين إلى أنه لا يمكن الفصل الصارم ما بين اللغة والإدراك أو بين الدلالة ومعرفة العالم (شفارتس، 2018، ص11).

فدلالة الأشياء في هذا العالم تُبنَى من خلال تفاعلٍ بين المعلومة اللغوية ومعرفتنا للشيء وتصوراتنا الميتافيزيقية حوله، وهذا ما حدا بالعرفانيين إلى الاهتمام بالمعنى، مؤكّدين أنّه "يكمن في تفاعل الإدراك الإنسانيّ مع التجربة، ومع التواصل الإنساني، ومع التطور البيولوجي، ومع التطور الثقافي" (محسب، 2017، ص11)، ولا يُمكن النظر إلى المعنى بوصفِهِ دالًّا معجميًّا فحسب، فالمعجميةُ لا تمنح الكلمات والأشياء إلاّ جانبًا من المعنى، إذ إن تمثيل المعنى ذهنيًّا يتطلّب أنسقةً كاملةً من التصوّرات.

وإذا كان الطرح الموضوعي الأرسطيّ للمعنى والمقولة يفصل ما بين اللغة والإدراك، أي يفصل ما بين البنية اللغوية والتمثيل الذهني والأنظمة المحيطية والتفاعل مع هذا العالم، باعتبار أن معنى الشيء يكمن في تحقق مصداقه في الخارج أي إن الفكر الموضوعي هو انعكاسٌ لما في الطبيعة فالرموز هي تمثيل داخلي لما هو خارجي (موشلر، وريبول، 2010، ص413)، فإنّ الطرح التجريبي العرفانيّ يعتبر المعنى مرتبطا بإسقاط خيالي يستعمل آليات مثل الكناية والاستعارة، تتيح للإنسان أن ينقل ما يقوم بتجربته بكيفية مُبَنْيَنَة إلى نماذج معرفية مجرّدة (لايكوف، وجونسون، 2009، ص11)، بحيث تكمن دلالة الأشياء في

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تمثيلها الذهني المتمركز على آليات الإسقاط الخيالي المُجَسْدَن، حيث يمكن عدّ آليات الإسقاط هذه هي الميسم المائز للعرفانية عمّا سواها.

فبآليّات الإسقاط التخييليّة المجسدنة يمتلك الكائن البشري نظامًا عرفانيًّا بوساطته "يمكن أن يُنتج سلوكا مفيدا بشكل مقصود، بأوسع معنى، لأنه يمتلك تمثيلات عقلية، يمكن أن تُفعّل أو تُستعمل بواسطة عمليات إدراكية معينة" (شفارتس، 2018، ص11)، تؤدّي إلى إنتاج المعنى، من خلال التفاعل بين المعلومة اللغوية والمُدرِكِ لها وفهمه وتصوراته عن ذلك الشيء.

إذ إنّ الذات المدركة تُنتج معنى إسقاطيًّا جديدا للأشياء من خلال ذلك التفاعل، وهذا ما أكدته العرفانية من أنّ البنية اللغوية لا تُحيل على المصداق في الخارج مباشرةً بل هي تُحيل على فهم الذات المُمَقولة وتصوراتها لذلك الشيء في الخارج، فيكون المعنى تمثيلًا ذهنيًّا تُسهِم الأنظمة المحيطيّة والإدراك الحسّي في انبنائه؛ "فليس لدينا مدخل واعٍ إلا للعالم المسقط - كما ينظمه الذهن بطريقة لا واعية - ولا نستطيع الحديث عن الأشياء إلا إذا كان لها تمثيل ذهني من خلال عمليات التنظيم تلك " (جاكندوف، 2010، ص87).

ومعنى تنظيم الذهن بطريقة لا واعية، هو أنّ الذهن يعقد روابط وتشابهات إسقاطيّة ما بين مجالين بصورة آليّة غير واعية، فيكون لديه "الحُبّ دافئًا" في قوله مثلا: "غمرني بدفء قلبه"، بحيث يربط الذهن ما بين الحرارة الجسدية الفيزيائية والحبّ المجرّد، وقد عزّزت نظرية التوازي القدرات الذهنية في علاقتها باللغة، بحيث أكّدت أن للإدراك البصري والفعل في العالم الفيزيائي دورًا أساسيًّا في بنْيَنة التصورات وفهم اللغة (غازيوي، 2019، ص40)؛ وهذا ما يفسّر معالجة الذهن لدالّ الحب في المثال السابق باسترجاع معلومات مخزَّنة في الدماغ بصورةٍ لا واعية عبر وسيط عرفاني، كما يوضّحه [شكل 1] التالي:

[**شكل1**]: دور الوسيط العرفاني في انبناء الدلالة.

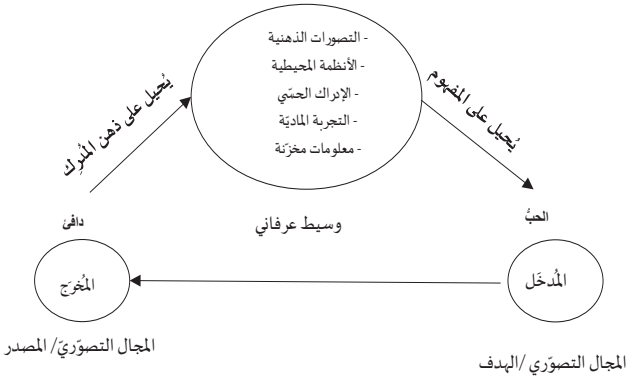

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

إذ إنّ هذا الوسيط العرفاني "التصور" يبين لنا تفسيرًا عن كيفية معالجة الذهن للمعنى؛ فثمة عوامل تُسهم في تشكيل معنى المدخل، ومنها الإدراك الحسي، والتصورات الذهنية، والأنظمة المحيطية، والتجارب والخبرات، وغيرها، والعرفانية تفترض أنّ ثمة فرقًا بين المعاني داخل اللغة والمعاني خارجها، وتطرح مفهوم "التصوّر" الذهني كوسيط بين الدال والمدلول، فثمة ظواهر ذهنية تعلّل معالجة الذهن للخواص الدلالية للأشياء، وتعتمد - العرفانية - على آليات نظرية لتفسير معالجة الذهن للمفاهيم، لكونها تفترض مسبقًا أن المعاني في الذهن سواء أوافقت الخارج أم لا (أنطوفيتش، 2017، ص100).

إلاّ أنّ التساؤل المهمّ في ذلك، هو كيف يسترجع الذهن تلك المعلومات على شكل بنية لغويّة؟

4. المعجم الذهني والتمثيلات الذهنية:

إنّ دلالة الأشياء ليست بتحقق مصداقها في الخارج، بل إنّ للتمثيل الذهنيّ وعلاقته بالأنظمة المُحيطية والحسيّة دورًا مهمًّا في رسم تلك الدلالة؛ وذلك لأنّ التمثيل الذهني يقوم على استرجاع بعض المعلومات المخزنة في الذاكرة، ويبني من خلالها البنية اللغوية، ولعلّ تساؤلا إشكاليًّا يبرز إزاء ذلك، وهو: ما علاقة التمثيلات التصورية باسترجاع المخزون المعجمي من الذاكرة؟

بحثت عديدٌ من نظريات التمثيل التصوّري حول الإجابة عن هذا التساؤل الإشكالي[5]، ولعلّ من أبرز تلك النظريات: (فيرونيكا، 2020، ص ص180-187)

أ- نموذج الشبكة السلّمية hierarchical network model: ويفترض هذا النموذج أن المعلومات الدلالية للمفردة تعتمد على علاقتها بكلمات أخرى، وقد برهن «كولينز» (Collins) و«كويليان» (Quillian)أن التمثيلات الدلالية للمقولة الواحدة تخلق نسقًا سُلّميا تراتبيًا، فالكلمات في أعلى الشبكة كلماتٌ عامّة، والكلمات في أسفلها هي أكثر خصوصيّة.

ب- ونموذج تفعيل الانتشار spreading activation model: وهو نموذج انتقد ما ذهبت إليه الشبكة السلّمية، إذ يؤكد «كولينز» و«لوفتوس» (Loftus) أنّ تنظيم التمثيلات الذهنية ليس خاضعًا للرتبة السلمية، بل يمكن النفاذ إلى المفردة في المعجم الذهني بناء على تواتر الاستعمال والاستحضار الدلالي الذهني.

ج- ونموذج الخاصيّة الدلالية semantic feature model: وهو نموذج يعارض الشبكة السلمية، ويقترح "المقاربة المُكوّنيّة" componential approach التي تقوم على تفكيك الكلمات إلى عناصر أوليّة. وهذه المقاربة تقترب مع ما ذهبت إليه «إليونور روش» في التركيز على العناصر النمطيّة الأوليّة فيما عُرف بنظرية النمط/أو الطراز الأوليّ.

وعلى الرغم من وجاهة نظرية الطراز/النمط الأولي Prototype theory، التي ذهبت إلى أن المعادل التقريبي approximate equivalent لمعنى الكلمة مع المفهوم الدلالي النمطي الأوّلي هو الذي يُحيل معنى الكلمة إلى فئة ما، فإنّ هذه النظرية لم تخلُ من نقد؛ ذلك لأنّ الموضوعات لا تخضع لتحديد إدراكاتنا الخاصة فحسب، بل إن معارفنا القبلية عنها تدخل في تمثيلها الذهني (صالحي، 2020، ص ص 125-127)؛ وهذا ما استدركته النظرية الموسّعة للطراز فيما بعد حيث برهنت أنّ للمعتقدات والأساطير والأفكار القبلية أثرًا في مقولة الأشياء وتصنيفها (البوعمراني، 2009، ص75)، مما يؤكّد أنّ المعجم الذهنيّ يُنشئه الفهم التجريبيّ والقبليات وعلاقة الذهن المتجسد بالمحيط من حوله.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

كما انتقد «جاكندوف» نظرية الشبكة السلّمية بأنها لا تحلّ إشكالية الإبهام ولا إشكالية الشبه العائلي (جاكندوف، 2010، ص236)، ولعل هذا النقد ينطبق أيضًا على نموذج تفعيل الانتشار الذي يُعنى بمفهوم الاستحضار، ويقصد به أنه عند استحضار مفهوم ما فإن الذاكرة تنشر علامات تفعيل عن طريق تتبع مجموعة من الترابطات الشبكية، فيؤدي ذلك إلى استحضار مفهوم آخر يُربط به (العربي، وفؤاد، 2019، ص192)، إلاّ أنّ تتبع الترابطات الشبكية لا يحلّ أيضًا إشكاليّة الإبهام والوحدات اللغوية التي تقع في منطقة محايدة مقوليًا.

إذ إن من أبرز الاعتراضات على نظرية الشروط الضرورية والكافية بالنسبة لمعاني الكلم هو "الإبهام" أي إنها لا تخضع دومًا لثنائية (نعم-لا) فثمة حالات تقع على التخوم، ودلالات معجمية مبهمة لا تخضع لحكم مقولي صارم. (جاكندوف، 2010، ص221)، إذ إن العنصر (س) بحسب نظرية الشروط الضرورية والكافية إمّا أن ينتمي إلى المقولة (ص) أو لا، بصورة صارمة.

وإنّ الصرامة المقولية الأرسطيّة تقتضي أن يكون الماصدق أو المعنى مستقلًا تمامًا عن الفهم البشريّ، أي إنّ فهمنا للأشياء لا دخل له في تكوين المعاني وليس لأجسادنا أي دور في بناء التصورات، إلاّ أنّ معضلة "الإبهام" خرقت هذه الصرامة، ووجدت أن بعض الدلالات المعجمية قد تشترك في أكثر من حكم مقولي نظرًا لاختلاف الحالة الذهنية والجسدية للمتصوّر،

وقد حاول بعض الباحثين حلّ إشكالية الإبهام بوصفها من الدلالات الموسوعيّة، حيث ذهب كاتز في محاولته للدفاع عن الشروط الضرورية والكافية إلى التمييز بين المعلومة المعجمية والمعلومة الموسوعية فيما يتعلق بتدرج الدلالات، مشيرًا إلى أنّ المهمّ ليس من مشمولات الدلالة بل هو من النوع الموسوعي (المرجع السابق، 223)، إلاّ أنّ التمييز ما بين المعلومة المعجمية والأخرى الموسوعيّة لا يمكن البرهنة عليه بصورة دقيقة.

فالدلالة التصورية هي - بحسب تصوّر جاكندوف - مشروع ذهنيٌّ موسوعيٌّ، لا تتضمن الدلالةَ اللغوية فحسب، بل تتسع لتشملَ الذربعيات والفهم الإدراكيّ والمعرفة المجسدنة والتفكير والفهم الاجتماعيّ الثقافي وغيرها (جاكندوف، 2007، ص11، 19)، وهذا يعني أن الدلالة الموسوعية أعمّ من الدلالة القاموسية، بحيث يستطيع الذهن أن ينتج أنماطًا لغوية جديدة لمصوغات ذهنية بصورة لاواعية، وذلك بالنفاذ إلى المعلومات المخزّنة في الذهن والتي أسهم هذا المشروع الذهني في بناء أرضيّتها المعرفيّة، وفي تكوين معجم ذهني خاصّ.

فـ«جاكندوف» يرى أنّ المعلومات الموسوعية لا يمكن فصلها عن المعلومات المعجمية؛ لأنه لا يوجد حدٌّ فاصل صارم بينهما؛ ولذلك فإنّ معنى كلمة ما هو مجموعة كبيرة "غير متجانسة" من الشروط النمطيّة (جاكندوف، 2010، ص260)، وعدم التجانس يفضي إلى كون العلاقة بينها هي علاقة اعتباطيّة، لكنّها اعتباطيّة مُبرَّرةٌ بفهم الذات المُقوِلة والمُنشئة لتلك المعلومة، فهي تربط بين شيئين ربطًا ذهنيًّا بناء على تشابه بينهما.

فقد استبدل «جاكندوف» الشروط النمطية بالشروط الضرورية والكافية؛ وذلك لأن الذهن قد يصوغ مصوغات ذهنية غير متناهية لأنماط لغوية محدودة، بناء على فهم الذهن التجريبي والمدركات المحيطية. وقد كانت النظرية الموضوعية تُعالج معاني الكلم باعتبارها مجموعات من الشروط الضرورية والكافية، غير أنّ جاكندوف برهن على أنّ لمعاني الكلم بنية تصورية داخلية لا يمكن أن تكون مجموعةً من الشروط الضرورية والكافية وأثبت ذلك من خلال طرحه في إبداعية المقولة (النمط والمصوغ) (المرجع السابق، ص ص213-214)

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

حيث يُعرّف «جاكندوف» [المصوغ]: بأنّه منشأ ذهني لبنية داخلية معقّدة موجودة بالقوة يمكن إسقاطها في الوعي باعتبارها كيانا موحّدًا. و[النمط]: بأنّه المعلومة التي يُنشئها الكائن الحي ويُخزنها عندما يتعلّم المقولة. ويمكن شكلنة حكم مقولي بطريقتين كما يلي في [شكل2]: (المرجع السابق، ص ص164-165)

[شكل2]: شكلنة حكم مقولي:

أ. [نمط شيء ([مصوغ])]

ب. هو عيّنة من [مصوغ شيء].
[نمط شيء]

فمثلاً في قول الشاعر عدنان العوامي: (العوامي، 2017، ص130)

كذا نحن، مسكوبٌ على الناسِ ودُّنا إذا ضنَّ دهرٌ أن يسوغَ بهِ وُدُّ

تبدو هنا استعارة (الودُّ ماء) ويمكن شكلنتها وفق الشروط النمطية لجاكندوف كالتالي:

أ. [نمط شيء ([مصوغ])]
[النمط/الودّ ([المصوغ/الماء])]

ب. هو عيّنة من [مصوغ شيء].
[نمط شيء]
ما نسكبه هو عيّنة من [مصوغ/الماء]
[نمط/الودّ]

حيث يبدو الودّ هنا نمطًا أكسبه ذهن الشاعر فهمًا جديدًا فهذا الودّ هو ماءٌ مسكوب يمنح الحياةَ والاخضرار على الناس، وقد تَحقَّق هذا الفهم من خلال التخييل المجسدن للأشياء المجرّدة، إذ إنّ نمط (الودّ) وهو المعلومة اللغوية التي خزّنها ذهن المُقول ظهرت في صورة مصوغ ذهني معقّد، تم إسقاطه في بنية لغوية. إلاّ أنّ هذا الحكم المقولي قد اخترق مسألة الصدق الموضوعيّ، إذ لم يعد النمط ممثّلًا لماصدق خارجيّ بل هو تمثيل لماصدقات تصورية تخييليّة ذهنيّة.

وإذا كان النمط/الودّ - بحسب المنطق الحملي - محمولاً والمصوغ/الماء موضوعًا له، فإنّ مسألة الحقيقة الخارجيّة ليست حتميّة بالنسبة إلى الشروط النمطيّة - خلافًا لمنطق المحمولات - حيث قد تكون المقولة صادقة أو كاذبة، بالنظر إلى

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تحققها في الخارج، ولكن قيمة الحقيقة الواقعية - بحسب الشروط النمطية - ليست جزءًا من إسقاطاتنا التصوريّة، بل إنّ الدالة/النمط ينبغي أن ترتسم في المكوّن التصوري التابع لمقولة أنطولوجية كبرى (جاكندوف، 2010، ص165).

والجدير بالذكر أنّ (الشروط النمطيّة) التي اقترحها «جاكندوف» تفضي إلى اتساع المعجم الذهنيّ، وتحلّ إشكالية الإبهام في المقولة، وتفسّر كيفية استرجاع المعلومات المخزّنة في الذهن عند إنشاء البنية اللغوية؛ ذلك أنّ للذهن دورًا مهمًا في تمثيل المعلومة، فهو يعقد تشابهات أسرية نمطية بين دوال مختلفة بناءً على الفهم التجريبي المجسدن، مما يعطي الذهن قدرة على التخيّل وإبداع المقولة، حتّى لو لم يكن لذلك النمط مصوغٌ بصريٌ، أي ليس للمحمول موضوعٌ بصريٌّ مجسدَن، فإنّ الذهن قادر على تخيل ذلك المصوغ وابتكاره.

فقد بيّن «جاكندوف» أن الصور الذهنية هي كيانات مسقطة تولّدها البنية التصورية التي تشبه الأشياء الواقعية، وبذلك فهي تتقاسم مع الصورة البصرية. فمثلا لو أراد شخص أن يتخيّل (نمطًا) ليس له إسقاط بصري – فرضا - فإنّ الذهن سيتخيّل (مصوغًا، عيّنة من نمط) (المرجع السابق، ص265)، أي إنّ الذهن بإمكانه أن يُنشئ مقولةً لمعنى ما، من خلال تخيّل مصوغ لصورة ذلك النمط، أي سيُنتج بنيةً مفهومية افتراضية تنسجم والشروط النمطية لذلك (النمط).

فالشروط النمطية أقل صرامةً من منطق المحمولات (المرجع السابق، ص168)، ومن الشروط الضرورية والكافية، إذ يمكن للمُمَقْول أن يبتدع - كما يشاء - (مفاهيمَ) أنماطٍ جديدة، ويُبيّن جاكندوف الطريقة السهلة لذلك: هو أن يُبنى"بالنسبة إلى [مصوغ أ] اعتباطي [نمطٌ] لأشياء تشبه [المصوغ أ] يكون فيه الشبه محدّدا مع أي صنف اعتباطي من الأبعاد، إذ لكلّ واحدٍ من [المصوغات] اللامتناهية التي يمكن للمرء أن يقيمها كردّ فعل على التحفيزات البيئية، ثمة عدد غير محدد من تلك [الأنماط] التي يمكن أن تستعمل بدورها لمقولة [المصوغات] اعتباطًا" (المرجع السابق، ص169). وتبدو إبداعية المقولة في كون المصوغات ليست دومًا من ضمن قائمة الأنماط، بل قد نجد منها عددا لا متناهيا، وهذا ما يفسّر اتساع المعجم الذهني وكيفية استرجاعه للمعلومة في شكل بنية لغويّة.

وما نعنيه هنا من اتساع المعجم الذهني هو أنّ توليد الأنماط وإنشاءَها إنّما يتمّ من خلال اتساع دائرة التشابه بين النمط والمصوغ، فيكفي أن يكون ثمة تشابه اعتباطيّ - يُنشئه المُؤوِّل - في أحد أبعاد المصوغ الذهني مع النمط اللغوي، وهو هنا يخرج من ضيق الشروط الضرورية والكافية (ش.ض.ك) الصارمة، إلى سعة التفكير الذهني وتأويله وفهمه للأشياء.

فللمرء أن يتخيّل مصوغاتٍ متعدّدة لنمطٍ سابق، فيرى مثلا أنّ الحبّ (النمط) هو رحلة أو رباط/حبل، أو حرارة، أو كيان مجسّد وغيرها من المصوغات المتعدّدة التي يسترجعها الذهن كردّ فعلٍ على التحفيزات البيئية، أي بسبب تفاعل الذات المدركة مع المحيط من حولها، والقبليات التي يخزّنها الذهن؛ فالنمط إذن يُحيل على مرجع ذهنيّ وهذا "المرجع يمثل قاعدة البيانات الأساسية السابقة التي يتخذها الفرد عند كل عملية معالجة" (علوي، وبوعناني، 2015، ص52).

والمعرفة اللغوية الفردية تتغيّر وفقًا للتجربة وتطوّر اللغات، وتبعًا لذلك فإن التمثيلات الذهنية تتغير لا سيّما إذا توقف النفاذ إلى المخزون المعجمي في الدماغ، حينها تنشأ معانٍ جديدة (أليونينا، 2020، ص92)؛ إذ إنّ توقّف النفاذ إلى المخزون يحتّم على الممقول إنشاء معنى جديد أو إبداع مصوغٍ ذهنيّ، إلا أنّ هذا الإبداع - وإن كان اعتباطيًّا - لمصوغ الأنماط هو مبرّرٌ، أي إن علاقة الإسقاط ما بين المصوغ والنمط تكشف عن فهم الذهن والتحفيزات البيئية التي استدعت منه ذلك الإبداع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ذلك أنّ كلّ كلمة في الذهن لها "مدركات غير لفظية nonverbal precepts وتمثيلات تصورية، وصور مستمدة من تجربة الحياة الواقعية" (المرجع السابق، ص92)، وهذا ما يجعل استرجاعها بوصفها مصوغات لأنماطٍ ما مبرّرًا؛ إذ إنّ ثمّة تحفيزات بيئية تجريبيّة تؤثر في عملية النفاذ إلى تلك الكلمات في الأذهان.

إنّ استرجاع المعلومة اللغوية تتمّ بكيفية آلية لا واعية بحيث يقوم الذهن بعملية حوسبية إسقاطيّة، يربط فيها ما بين مصوغٍ ذهني ونمطٍ لغوي، وتجدر الإشارة إلى أنّ "المعجم الذهني لا يحيل فقط على المخزون المفرداتي الموجود في ذهن الفرد بل يحيل أيضا على مجموع التعالقات التي تقيمها الكلمات مع تمثيلاتها، وهي تمثيلات تمكن مستعمل اللغة من ربط مجموعة من الصور الصوتية التي يسمعها أو يراها بمعانٍ محددة " (العربي، وفؤاد، 2019، ص177)، بحيث يكون هذا الربط ناشئا من خلال وسائط عرفانية عدّة.

وقد حاول «كوبليان» (Quillian) أن يفسّر كيفية بناء البنية الدلالية، وذلك من خلال اعتبار المعجم الذهني يشير إلى التمثيلات الذهنية، وأن هذه التمثيلات تتفرع إلى مستويين: تمثيلات تتأسس على الصورة/المفردة، وتنعكس على الخصائص الفونولوجية والإملائية للكلمة، وتمثيلات دلالية بين الكلمات (المرجع السابق، ص190).

إلاّ أنّ ما ذهب إليه «كوبليان» من تفريع للتمثيلات إلى ذينك الفرعين يؤدي بالضرورة إلى كون التمثيل مقصورًا على عدد متناهٍ من الأنماط اللغوية والمصوغات المفاهيمية، وهذا قد لا يفسّر إنتاج [أنماط] أو [مصوغات] جديدة (جاكندوف، 2010، ص234)؛ لأنّ استرجاع المعلومة اللغوية وبناءها لدى كوبليان يتم بوساطة خصائص الصورة اللغوية، أو من خلال العلاقات بين الكلمات المخزنة في الذهن، وهذا ما يجعل التمثيل محدودًا قاصرًا عن تفسير البنيات التخييلية التي تربط بين أنماط ومصوغات متباعدة وغير متوقعة.

إنّ استرجاع المعلومة المخزنة في الذهن يتم بوساطة بحث الدماغ عن المعنى المعجميّ الإحاليّ في الذهن الذي هو في حقيقته نفاذٌ إلى المعنى الموسوعيّ؛ ذلك أنّ الفصلَ الدقيق بينهما متعذّر - بحسب رأي جاكندوف، والذهن بإمكانه أن يعقد تشابهات اعتباطية بين أشياء متباعدة، ويكون هذا التشابه مبرّرا بالنسبة إلى الذات المؤوّلة؛ وقد يدخل في تكوينه تفاعل الذات مع المحيط والتجارب والخبرات السابقة، فيُسقطُ كيانًا على كيانٍ آخر إسقاطًا تخييليًّا، ويُنشئ معاني تصوّرية.

5. التمثيل الذهني والمعنى التصوّري:

ليست المعاني التصورية مفاهيم وتمثيلات لانعكاس ماصدقات خارجيّة واقعيّة، إذ إنّ هذا الفهم الموضوعي للمعنى رفضه منظّرو العرفانية؛ لكونه يجعل المعنى لا علاقة له بمدركات الذهن وتأويلات المُقوِل وتجاربه، أي إنّ المعنى ثابت ليس بنسبيّ أو متغيّر ولا دخل للفهم التخييلي في تكوينه.[6] في حين أنّ النظرية العرفانية توسّع لديها مفهوم "المعنى"؛ فللجسد وتفاعله مع المحيط والتجارب أثرٌ في تكوين التصوّر الذهنيّ.

فقد ذهب كل من «لايكوف» و«جونسون»، إلى أنّ للدماغ بنيةً عصبيّة فيسيولوجية، تولّد البنى اللغوية والأنظمة التصوّرية، ولا تكتسب تلك الأنظمةُ المعنى إلا من خلال تفاعل الجسد مع محيطه؛ لذلك فإنَّ النزعةَ التجريبيّة، - لا سيّما في مبحث الاستعارة التصورية، تجمع ما بين الذاتية؛ لعنايتها بالآليات الخياليّة، والموضوعيّة؛ لما يستوجبه العقل من عمليّاتٍ ذهنيّة (مصمودي، 2017، ص ص86-87).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فالمعنى هو تصوّريّ تجريبيّ لدى العرفانيين وهو مختلفٌ تمامًا عمّا هو عليه في النزعة الموضوعية، إذ إن البحث عن إجابة سؤال المعنى يُعدّ من أبرز الإشكاليّات التي عالجتها الفلسفة واللغة على حد سواء قديمًا وحتّى اليوم. وحيثُ هيمَنَت النظرةُ الموضوعيّة على الفكر الفلسفيّ فإنّ المعنى باتَ يُنْظَر إليه بوصفه مجرّدًا، (غير مُجسدن)، وأنّ تعيينَه يتمُّ من زاويةِ تحقُّق شروطه في العالم الخارجيّ، وعلى ذلك فإنّ المعنى محلُّه خارج الذهن والجسد، بل هو تمثيلٌ لما هو واقعيّ متحقق في الخارج، وأنّ صدق المعنى يكمُن في ذلك التحقق، ويتحقق الماصَدُقَ extension للمفهوم بانطباقه على كيانات واقعية في الخارج لا دخل للذهن المجسد في تحديده أو تأويله (آل حرز، 2021، ص74).

بَيدَ أنّ هذه النظرةَ لم تعد مقبولةً لدى العرفانيين، فـ«لانقاكر» (Ronald Langacker) مثلاً يطرح في كتابه (النحو العرفاني) السؤالَ التالي: هل محلّ المعاني الذهن؟ ويُجيبُ بأنّ المعاني - من منظور المقاربة العرفانية - محلُّها أذهان المتكلمين، أي إنّ تعيين المعاني يقترن مع التصورات الذهنيّة، وهذا يقتضي أنْ تكونَ الرؤية الدلاليّة العرفانيّة - كما أكّد ذلك «لانقاكر» - تنظر إلى المعنى من جهة كونه مشتقًّا من التجربة البشرية (ابن دحمان، 2012، ص ص41-42) فتكون الماصدقات مشتقة من فهم الذات المتصوّرة لها؛ وذلك بإحالتها على تصور الذهن لها في الخارج.

وإنّ أبرز نظريات المعنى العرفانية هي نظرية الطراز التي أسّستها «إلينور روش»، وهي نظرية أكّدت دور الذهن في عملية انبناء المقولة وأنّ لأذهان المتكلمين وعرفانهم دورًا أساسيًّا في نسبة الأشياء إلى المقولات التي تنتمي إليها (ابن مراد، 2010، ص56). وقد مرّت نظرية الطراز بمرحلتين: النظرية المعيار الأصلية، والنظرية الموسّعة، حيث استبدلت الأولى الخصائص النمطية بين الشيئين، والتشابه الأسري، استبدلتهما بالشروط الضرورية والكافية لدى أرسطو. أما النظرية الأخرى الموسّعة فقد وسّعت من أهميّة التشابه العائلي في الانتماء للمقولة، فالمقولة أضحت مبررة ليست من خلال الصلة التي تجمع بين الأنماط المختلفة وكيان وحيد هو الطراز (المرجع السابق، ص ص58-59)، بل أضحى التشابه بين الشيئين ولو في خصيصة واحدة يجعل الشيء مبررًا لانتمائه داخل مقولةٍ ما.

وجديرٌ بالذكر أنّ تطوّر مفهوم المقولة لدى علماء الدلالة العرفانيين لاسيما عند منظري مفهوم الطراز الموسّع مثل «دانيال ديبوا» (D. Dubois) أسهم في تعدّد المعنى بعد أن كانَ أحاديًّا صارمًا؛ وذلك حين نُظر إلى الطراز بأنه ليس النموذج الأمثلَ، بل هو مكوَّن من خاصيات قد لا تجتمع في قيمة عينية، فالطرازُ بناء على ذلك هو تمثيل ذهنيٌّ لا ماديّ، وقد لا يكون له تمثيل واقعي حقيقيّ (البوعمراني، 2009، ص25)، أي أنّ التمثيل هنا ذهني تصوّري فهو يعكسُ فهمَ الذات المؤوِّلةِ في مَقُوَلتها للأشياء؛ لذلك فالمقُوَلة نسبيّةٌ ليست يقينية، وهذا ما يمنح المصوغ الذهني أو التمثيل الذهني تعدّدًا لا محدودًا من الأنماط اللغوية والتمثيلات اللغوية.

إنّ هذا الفهم الجديد للطراز قدّم مفهومًا جديدًا للمقولة، حيث قد تشترك بعض عناصر المقولة في خاصيةٍ ما، وليس ضروريًّا أن تجتمع فيها جميع خاصيات المقولة، وهذا بطبيعة الحال يُعطي اتساعًا وتعدّدا لعناصر المقولة الواحدة، وبما أنّ الذهن يبني تمثيلاً داخله لعنصرٍ ما في المقولة، ولا يتقيّد بمصادقات ماديّة، فإنّه بذلك يمنح المعنى اتساعًا ونسبيّة، إذ إنّه يرفض صرامة الدلالة الأحاديّة. ذلك لأنّ المقولة الطرازية تقوم على عدد من الفرضيات:

- المقولة تمتلك بنية داخلية ذهنية طرازية.
- انتماء عنصر إلى مقولة ما يعود على درجة مماثلته للطراز.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- حدود المقولات الصارمة ضبابية.
- عناصر المقولات لا تملك خاصيات مشتركة بينها جميعًا، بل هي تتعالق على أساس التشابه الأسريّ (المرجع السابق، ص31).

إن درجة مماثلة العنصر للطراز إنّما يقرّرها ذهن المُمَقْوِل وفهمه وإسقاطاته التخييلية على الأشياء، وهذا وإن كان قد جعل حدود المقولة ذات ضبابية وليست صارمةً، فإن من محامد هذه النظرية ما آلت إليه من اتساع المعنى وجعل التصورات الذهنية للأشياء منبثقة من تفاعل الذهن مع المحيط والموجودات من حوله؛ ذلك لأنّ "بناء المعنى يعادل بناء التّصور" (ابن دحمان، 2012، ص49) والتصورات الذهنية هي تمثيلاتٌ عصبيّة تحيل على ذهن الممقول وفهمه للأشياء من حوله.

فالبنية التصورية إذن هي تمثيل ذهني، حيث الذهن والتخييل واللاوعي المعرفي والتجسّد مؤثرات في بناء ذلك التصور؛ إذ إن التمثيل اللغوي على سبيل المثال ليس انعكاسًا لما هو متحقق في الخارج بل هو تمثيل لمدركات الذهن وتفاعلها وفهمها لذلك الشيء في الخارج، حيث تقوم فرضية البنية التصورية على "افتراض مستوى تمثيلي واحد تنسجم فيه المعلومات اللغوية والحسية والحركية، وتتعارض هذه الفكرة جوهريا مع التصور الذي يعتبر الواقع مستقلا عن الكيفية التي نتمثله بها" (غنيم، 2019، ص218)، وهذا يعني أنّ الواقع يندمج مع التصورات الذهنية، فتنشأ بنية أو تمثيلا ذهنيًّا قائمًا على التجربة والفهم التخييلي، أي إن التمثيل الذهني هو قصديُّ الأفكارِ بواسطة الفهم التجريبيّ.

6. القصدية/العنيّة، من الفكر إلى اللغة:

التصوّر العرفاني المجسدن هو منزلةٌ بين الواقعية والمثالية، فهو يجعل من الجسد طريقًا لفهم هذا العالم وموجوداته، فالعالم ليس وجودًا مستقلًّا عن الذات ليس للذهن دور في تكوين تمثيلاته، وهو ليس مثاليًّا محضًا. إن التصور تجريبي يقع - من منظور «فاريلا» (Varela) و«طمسون» (Thompson) و«روش» (Rosch) - يقع بين المثالية والواقعية"من حيث كان الواقعي قائمًا على جعل العالم مستقلًّا في وجوده عن الوعي الحسّيّ به، وهو عالم لا يتمكن الجسد من الوعي إلا به من خلال تمثيلاته التي يختزنها، ومن حيث كان المثالي رفضًا لوجود ذلك الواقع خارج ذهن الذات المعرفنة" (الزناد، 2017، ص10)؛ إذ إن التمثيل الذهني ليس تمثيلا حوسبيًّا آليًّا ليس للدماغ وللجسد دور في إكسابه المعنى.

فالذهنُ مجالٌ وصفيّ بين اللاوعي الفرويدي والمادّة الفيزيائية (غاليم، 2011، ص53)، لذلك فإنّ الذهن يُنشئ التصورات وفقًا للميتافيزيقا أو اليد الخفيّة - حسب تعبير لايكوف وجونسون - المتحكمة في أنساقنا، ووفقًا للتجارب الماديّة في المحيط من حولنا. إلاّ أنّ التساؤلَ المهمّ هنا هو: كيف ينشَأُ التصوّر في الذهن؟ أو كيف يُشكِّلُ العقلُ المعنى؟ وهو في الواقع سؤال شغل بعض الفلاسفة واللغويين، وبحثوا عن نظريّةٍ للمعنى تفي بالإجابة وتبين كيف تكتسبُ الأشياء معانيها؟

فإذا كان عالم الموجودات لا يُفهَم إلا من مركزية الجسد والتمثيلات المختزنة حوله، فإنّ هذا الفهم لن يكون إلّا إذا انتوى هذا الذهن أن يفهمَ ذلك الشيء، أو قصدَت فكرتُه التمثيلَ إلى شيء آخر، فالأفكار لديها ما يسميه الفلاسفة بالعَنِيّة aboutness أو النيّة (جارسون، 2018، ص ص221-222)، أي أن الأفكار قصدية، وهي لذلك ليست اعتباطية غير مبرّرة، ولمّا كانت كذلك فإنّ ما يُكسبه الذهن من معانٍ على الأشياء هو أمرٌ مبرّرٌ غيرُ اعتباطيّ؛ ذلك لأنّ تمثيل شيء من خلال شيء آخر يتم عبر تشابهٍ أو سبب أو وظيفة أو تأويل يبرّر للمُمَقْوِلِ تمثيلَه الذهنيّ.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

إنّ التمثّل الذهني للأشياء مرتبط بالعلاقة التي تُقيمها الرموز مع مؤوّليها، أي أنّ للأشياء وظيفة تمنحها إياها قصديّةُ مستعملي اللغة، إذ إن التمثيلات الذهنية للمؤوّلين هي التي تمنح للأشياء والرموز معانيها (ريكاناتي، 2016، ص ص107-108). ولا يتمّ هذا التأويل إلا عبر التمركز الجسديّ أي من خلال تأويل ذهن الذات المُمقولِة وفهمها للأشياء بوساطة تفاعل الجسد مع محيطه والتجارب والخبرات السابقة والثقافة والإيديولجيا وغيرها.

فالتمثيل الذهني هو تمثيل العالم بواسطة الحالات الذهنية، وسواء أكان التمثيل من خلال الصورة أم اللغة، فإنّه لا يمكن أن يكون حالة ذهنية إلا بواسطة تأويل مستعملها؛ إذ إن الحالة الذهنية هنا هي ما يُماثل المعتقد والرغبة والنيّة والقصديّة وغيرها. (كرين، 2019، ص ص42-55)

فالإسقاطات الاستعارية، وتصنيف العناصر ضمن مقولةٍ ما، وتمثيل شيء لشيء آخر، كل ذلك يدخل تحت دائرة "الحالات الذهنية"، حيث ينشغل فيها الذهن بالتفكير عن شيء آخر إزاءَها، فمثلاً يقول الشاعر «عدنان العوامي»: (العوامي، 2017، ص235)

ما لهُ أسبلَ الجناحَ وأغفى سئمَ الأفقَ أم تهيّبَ رفًّا؟

حيثُ نلحظ انشغال ذهن الشاعر بالمرثيّ، وتمثيله إياه بالطائر الغافي هو تمثيلٌ مبرّر؛ لأنّ الجملة (أسبل الجناحَ) لا تريد أن تقول إن المرثيّ قد مات! بل هي تستلزم مضمونًا قضويًّا يكشف عن مكانة المرثيّ ودوره الرفيع في المجتمع والحياة، لذلك بعد أن اعتملت الفكرة في لاوعْي الشاعر تمثّلت في عبارة لغوية استعارية تخييلية أسقط فيها سمات من مقولة الطائر على ذات المرثيّ، كالتحليق والحركة، فإذا به الآن يسبل جناحه ويغفو!

إنّ الاستلزام التخاطبي في عبارة (أسبل الجناح) كشف لنا عن قصدية هذه الفكرة، أي عن الاستلزام التداولي pragmatic implication لهذه الاستعارة، إذ إنّ الاستلزام التخاطبي تداوليًّا يدخل ضمن الخطاطة الآتية: المتكلم في أثناء قول (أ) يستلزم (ب)، شريطة أن يدفع قصدُ المتكلم أن يتعرف السامع ما تستلزمه العبارة (ريكاناتي، 2018، ص ص118-119)، حيثُ يبدو المضمون القضوي في معرفة توجُّه ذهن المتكلم نحو ماذا؟ أي في التفكير في الاقتضاء التداولي[7]، حيث يبحث السامع في الفكرة التي يتبناها ذهن المتكلم أو يتجه نحوها.

هكذا يبدو المعنى في نظرية الدلالة التصورية عبارة عن تمثيلات ذهنية تشكّل بنيةً تصورية، إذ إنّ هذه البنية هي جزء من الفكر لا اللغة، وتقوم هذه البنية على أوليات كيانات تصورية، تنسجم عبر مبادئ تأليفية كالروابط المنطقية وعلاقات الدالّات بموضوعاتها وبالاقتضاءات وغيرها. (غاليم، 2011، ص ص57-58)، إذ إنّ التمثيل الذهني الاستعاري ذو مضمون قضوي ذهني، وما يظهر على سطح العبارة اللغوية إنما هو تمثيلٌ لما في الذهن؛ لذا لابدّ من تأويله لاستكناه تلك البنية التصورية.

إنّ اللغة حاملة للأفكار، إلّا أنّ ما يُعنى به البلاغيّ أو مؤوّل الكلام هو البحث عن الاقتضاءات المتضمَّنة في تلك العبارات، أي في استكناه قصدية تلك الأفكار، فقد أثبتت فرضية استقلال الدلالة عن التركيب - كما ذهب إلى ذلك «جاكندوف» - أنّ الأفكار موجودة قبل نقلها عبر وسيط اللغة، وما اللغة إلا نظامٌ تأليفي للتعبير عن الفكر[8]، ولذلك ما يبدو واضحًا في فهمنا للتمثيل الذهني واللغوي، هو في حقيقته أمر معقّد جدًّا، فكيف انبنت تلك التصورات في الذهن؟ ولماذا قصدت الأفكارُ ذلك القصد؟ وما الذي حدا بالذهن لتمثيل شيء ما بشيء آخر؟

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ولعل أطروحة قصدية الأفكار تحلّ لنا هذا التعقيد في فهم كيفية التمثيل الذهني، إذ إنّها تكشف عن انسجام ما بين التمثيلين الذهني واللغوي، مما يجعله انسجامًا مبرّرًا وغير اعتباطي، لأنّها تفسّر لنا سبب تمثيل الذهن هذا الشيء بذلك، لما يختزنه الذهن من فهمٍ وتجارب وقبليات وخبرات وغيرها، وإذا كان العرفانيون يرون انسجام الاستعارة مع التجربة، كما بيّن «لايكوف» و«جونسون» أن الاستعارات وإسقاطاتها ليست عشوائية، بل تُشكّل أنسقة منسجمة مع ثقافتنا التجريبية (لايكوف، وجونسون، 2009، ص59)، إذا كان ذلك كذلك فإنّ ذلك الانسجام لم يتأتّ إلّا لكون الأفكار تحمل قصديةً هي بالضرورة منسجمة مع تجاربنا وتأويلاتنا للأشياء من حولنا.

ذلك لأنّ القصدية intentionality هي التي تفسّر الطبيعة التمثيلية لحالات الذهن، وهي المرادف لمصطلح العَنَيّة aboutness ، إذ إنها تعني التوجُّهيّة نحو شيء ما أو هي التفكير عن شيء ما (كرين، 2019، ص ص65-67). والاستعارة هي من أوضح الحالات الذهنية التي يُسقط فيها الذهن كيانات من التجربة والتأويل والفهم على كيان آخر أكثر تجريدًا، أي إنّ الاستعارة هي تمثيل ذهني تخييليّ انبنى في اللاوعي ثم تَمثَّل في قالبٍ لغويّ، وتجدر الإشارة إلى أنّ التمثيل الذهني تخييليّ قائم على الفهم الاستعاري أي أنّ الذهن يفهم مجالا أكثر تجريدًا من خلال فهمه لمجالٍ مادّيّ محسوس أو متخيّل يتسم بصفات المحسوس، وهذا بعينه لا يخرج عمّا أطلق عليه الفلاسفة بالقصدية أو العنّيّة.

إلاّ أنّ هذه القصديّة/العمديّة غير الاعتباطية للأفكار جعلت الفلاسفة في حيرةٍ في اكتناه سبب هذه العَنّية، أي كيف تنشأ القصدية أو العَنّيّة؟ ولماذا فهم الذهن ذلك الشيء من خلال الشيء الآخر؟ ثمة أربع نظريات حاولت حلّ هذه الإشكاليّة والكشف عن كيفية انبناء التصورات والمعاني في الذهن، وهي: (جارسون، 2018، ص ص233-239)

أ- نظرية التشابه، وهي ترى أنّ ثمة تشابهًا بين الشيء والصورة الذهنية حوله.

ب- النظرية السببية للمضمون، ومفادها: أن ثمة روابط سببية يُنشئها الذهن بين التصور والمضمون، فالفكرة أو التصور إنما يستحث في الدماغ المُفَكَّر فيه، فتنشأ حينئذ التصورات، لوجود روابط سببية بين التصور والمضمون.

ج- نظرية الوظيفة البيولوجية، فالتصورات الذهنية تنطلق من منظور الوظيفة البيولوجية.

د- نظرية الدور السببي أو الدور الوظيفي، ومفادها أن معنى الشيء يتحدد بنوعية الاستدلالات حوله، فإذا عرفنا أن هذا قطّ، استدللنا على أنه حيوان، أليف ... وهكذا

إلاّ أنّ هذه النظريّات، وإن صحّ تطبيقُها على بعض الحالات، فإنها لم تخلُ من إشكال، فكلها قد لا تنطبق على بعض الحالات الذهنية، أو أن بعض الحدود فضفاضة قد تنطبق على أكثر من عنصر، فمثلا لو أخذنا نظرية التشابه بين عنصرين، وليكن التشابه وفق نظرية الطراز الموسّعة، فإنّ "س" يُشابه "ص" في بعض السمات ولذلك فإنّ الذهن أسقط فهمه لـ "ص" على العنصر "س"، إلاّ أن حدود التشابه هنا فضفاضة بمعنى أن "ص" قد يشترك مع "ع" في بعض السمات، فلماذا لم يُسقط الذهن فهمه لـ "س" من خلال فهمه لـ "ع"، ذلك لأنّ "كلّ شيءٍ بمعنًى ما يشابهُ كلّ شيءٍ آخر" (كرين، 2019، ص45) في بعض الخصائص؛ ممّا يجعل نظرية التشابه غير كافية لتفسير هذا الانبناء الذهنيّ.

وأما النظرية السببية فقد تبدو في بعض الحالات غير ضروريّة في التصور، أي إن ثمة تفكيرًا قد يحدث ليس ناتجا عن سبب ما (جارسون، 2018، ص235)، وأما ربط التصور بالوظيفة البيولوجية فهو لا يكفي لحلّ مشكلة نشوء الأفكار في الذهن وإن استطاعت تبرير بعض الحالات الذهنية؛ ذلك لأنّ معرفة الوظيفة البيولوجية وإضفاءها على الأشياء ليس بالأمر الهيّن،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فتفسير تلك الوظيفة البيولوجية هو في حقيقته إجابة عن السؤال الصعب: لماذا هذا الشيء موجود؟ مما حدا ببعض الباحثين إلى القول بأن الطريق الوحيدة لذلك التفسير هو "التسليم بعملية الانتخاب الطبيعي" (المرجع السابق، ص232)، ولا يخلو هذا الأمر من إشكال لكون عملية الانتخاب الطبيعي ليست محلّ اتفاق بين العلماء.

وأمّا نظرية الدور السببي فهي قريبة من المصطلح المنطقي: "الدلالة الالتزاميّة"، حيث تدل الكلمة على ما يلازمها في الذهن (الشريف الجرجاني، د.ت، ص92) ، فكلمة (قط) مثلا تدل على لازمة ذهنية وهي أنه حيوان أليف ... إلاّ أنّ هذه النظرية غير كافية لتفسير انبناء التصور في الذهن مطلقًا، وغير ضرورية أيضًا، فثمة دلالات أخرى غير سببية وغير وضعية، كالدلالات الطبعية مثلا. ولذلك اضطر مؤيدو هذه النظرية لقبول نظرية معنى أخرى داعمة لفهم الحالات الذهنية وتفسيرها (جارسون، 2018، ص239).

إنّ مفهوم القصديّة[9] في محاولته لتفسير الطبيعة التمثيلية لحالات الذهن هو معضّدٌ لأطروحة أسبقية الفكر على اللغة؛ ذلك لأنّ الذهن يعمل عملاً تأويليًا بفهمه لشيءٍ ما من خلال فهمه لشيء آخر فهمًا قائمًا على الركيزة التخييليّة المتجسّدة، ثمّ تكشف اللغةُ عن ذلك الفهم، إلاّ أنّ اللغة لا تخبرنا عن سبب نشوء ذلك الفهم وسرّ انبناء التصوّر. ولعلّ نظرية واحدةً للمعنى قاصرةٌ عن الكشف سرّ نشوء التصورات الذهنية؛ ذلك لأنّ سؤال المعنى هو أكبر من الإجابات المطروحة حوله، فهو أهمّ سؤالٍ فلسفيّ جدليّ، ما زال يمثّل مفتاحًا تنطلق منه كثير من الدراسات الفلسفية، وإنّ البحث عن المعنى يلزم منه البحث عن مفهوم الصدق.

7. التمثيلات الذهنية مفهومٌ جديدٌ للصدق:

لعله ليس مجانبًا للصواب أنّ البحث في قصديّة المعنى هو بحثٌ حول سؤال (ما هو الصدق؟)، فالمعنى أو المفهوم الذهني مثلا وفق نظرية الشروط الضرورية والكافية يحيل على مصداق أو كيان خارجي، أي إن الصدق هنا هو واقعيّ صارم ليس للدماغ أو الجسد دور في تكوين المعنى أو ذلك المفهوم.

هذا الصدق الواقعي أي العلاقة بين اللغة والواقع ليس بذي أهميّة لدى العرفانيين، إذ إن نظرية التمثيلات - لدى العرفانيين - تجعل من الإسقاط الذهني، أي الخاصيات التي يُسقطها المتصوّرون على الأشياء، تجعل منها مفهومًا جديدًا للصدق (جاكندوف، 2010، ص413)؛ ذلك لأنّ هذه الإسقاطات الذهنية يعمل فيها الذهنُ المتجسّد، أي أن ثمة تمركزًا جسديًّا في فهم الأشياء، فبالجسد نفهم العلوّ والدنوّ والأمام وغير ذلك.

والتمثيل الذهني - وفق المنظور العرفاني - ما هو إلاّ نظرةٌ جديدة لمفهوم الصدق، فالصّدق يكمن في عمليّة الإسقاط الذهنيّة؛ إذ ينشأ في الذهن تمثيلٌ لشيءٍ ما يُشبه ذلك الشيء في الخارج، أي إنّ الصدق ليس في انطباق الصورة الذهنية مع الشيء في الخارج، بل هو تشابه هذا التمثيل مع ذلك الشيء في الخارج ولو كان التشابه في أحد أبعاده، إذ لا بدّ أن ينشأ تمثيل ذهني لذلك الشيء، وثمة عوامل عديدة تُسهم في نشوء هذا التمثيل، كالأنظمة المحيطية والتجربة والفهم المتمركز على التجسّد، فإنْ لم يكن لذلك الشيء تمثيل في الذهن فلا يمكن عدّه صادقًا؛ لأنّه "إذا لم يكن لكيان مثل ك في العالم الواقعي تمثيل في ذهن المتكلم م، فإنّ ك لا وجود له عند م، أو ليس في متناول م" (غاليم، 2011، ص53).

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

فالرموز والتمثيلات الذهنية، بحسب التيار الموضوعي الأرسطيّ، تكتسب معناها بمقابلتها مع الواقع الخارجي (لايكوف، 2012، ص323)، أي إنّ المعاني لا تكون صادقة إلا بمقابلتها مع الدوالّ في العالم الواقعي الموضوعيّ، دون أن يكون للذهن دور في إضفاء تمثيل آخر على تلك الدوالّ الخارجيّة، وهذا ما نقضته العرفانية إذ أكّدت أنّ المعاني ما هي إلاّ عمليات تصوّرية وتمثيلاتٌ ذهنية وليست "محيلةً على إسقاطات للمدلولات على دوالّ العالم الخارجي" (الحسني، 2020، ص171). وهذا التحول في فهم التمثيلات الذهنية من الموضوعية إلى التصورية أعطى المعنى اتساعًا وأخرجه من الحدود الصارمة إلى رحابة النسبية، وجعل للذهن دورًا فاعلا في رسم المعنى.

فالمعاني ليست صورة فوتوغرافية لمداليلها في الخارج، وهي لذلك لا يمكن الحكم بصدقها أو كذبها، فهي ليست مفاهيم منطبقة بصرامة على مصاديق في الخارج، بل المعاني تمثيلاتٌ تصوّريّة، حيث يقوم مستعمل اللغة بتشكيل المعنى وفق تصوراته هو، لا كما هي في الخارج (المرجع السابق، ص177)، ولو كان التمثيل واقعيا لما حدث اختلاف بين مستعملي اللغة في إضفائهم معاني على الأشياء من حولهم.

ولمّا كانت المعاني بنية معلوماتٍ مرمّزة في الذهن البشريّ، أو هي تمثيل ذهني (غاليم، 2011، ص52)، فإنّ الطرح العرفاني بَرْهَن على أنّ هذا الترميز أو التمثيل هو تصوّريّ ينشأ من الجسد وخبرتنا المعرفية اللاواعية والتخييلية[10]، إذ إنّ خبرتنا المعرفيّة إنّما يتمّ تشكيلُها عن طريق عقلٍ متجسّدٍ (جلجر، وزافي، 2017، ص110)، وهذا ما يؤكّد أن المعاني ليست انعكاسًا لما هو في الخارج، بل إنّ فهمنا للأشياء يتشكّل من خلال الاستعارة والمجاز والتخييل وفق مركزية جسدية؛ لذلك فإنّ المعنى يكون صادقًا إذا كان له تمثيل ذهني تصوّري.

إنّ التمثيلات الذهنيّة - بحسب الطرح العرفاني - تجعل من الجسد وسيطًا مهمًّا في فهم الألفاظ ومعانيها، أي إن مرجع الإحالة للفظ ليس لمعناه في الخارج مباشرة بل إلى تصورات الذات العارفة نفسِها، وقد ناقش العرفانيون كلايكوف وجونسون مفهوم الإحالة والصدق الموضوعيين الواقعيين في كتابهما "الفلسفة في الجسد" وفنّدا ذلك الطرح الفلسفي التقليديّ الذي لا يرى للجسدِ أيّ دور في بناء المعنى (لايكوف وجونسون، 2016، ص ص149-159)، وأكّدا أنّ الصّدق في أساسه متوقف على الفهم المتجسّد، فما نعتبره صادقًا يتوقف على فهمنا المتجسّد لذلك الوضع، وهذا الفهم يتشكل بواسطة عوامل عدّة: كثقافتنا وتفاعلاتنا في محيطنا وقدرتنا على التحرك ومعالجة الأشياء، فالصدق ليس مجرد علاقة بين الألفاظ والعالم دون توسط الجسد (المرجع السابق، ص ص158-159).

هذا الفهم الجديد للصدق ينأى بالتمثيلات الذهنية عن زعم الحقيقة المطلقة أو الواقعية المنفصلة عن الجسد، بل إنّ الصدق العرفاني يرى أن المعاني ليست ذات حقيقة مطلقة ثابتة كما زعمت الفلسفة القديمة، وليست نسقًا من العلاقات الدلالية داخل النظام اللغوي المغلق بحسب تصور البنيوية، وليس المعنى تداوليًّا فحسب، بل هو تراكم معرفي من خلال التجربة والسياق والمفهمة والثقافة وعلاقة الجسد بالمحيط، والخبرات السابقة (محسب، 2013، ص51).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

8. خاتمة:

يمثّل مفهوم المقولة التصورية ركيزةً رئيسة تتقوّم بها النظرية العرفانية، وإنّ الحديث عن المقولة يلزم منه البحث عن معنى التمثيل الذهني، وهذا الأخير يفتح باب التساؤل حول معنى المعنى والإحالة والصدق، وقد حاول هذا المقال أن يُجيب عن تساؤلٍ مركزيّ هو: كيف تُنشئ التمثيلاتُ الذهنيةُ المقولةَ وفق المنظور العرفاني؟ حيث حاول الكشف عن كيفية إنشاء المقولة وأنّها هي نتاجُ تمثيل ذهنيّ معقّد، تعمل في تكوينه عواملُ عدّة، منها: الأنظمةُ المحيطية البيئيّة وتفاعل الجسد مع ذلك المحيط، والثقافةُ، والخبرات السابقة، والتجربة المجسّدة، والفهم التأويلي للذات العارفة.

وقد أدّت تلك العوامل إلى اتساع في المعجم الذهني للذات المتصوّرة بحيث تستطيع توليد أنماطٍ لغوية لا محدودة من مفاهيمَ محدودة، وأنّ للذهن قدرة استثنائية في إنشاء معانٍ جديدة بحسب تفاعل الدماغ ومدركاته ومعالجته للموضوع.

وإذا كان من قدرة الذهن أن يُنشئ معانيَ جديدة فذلك لكونه ذا قدرة على عقد روابط بين أشياء متباعدة؛ مما يبرهن على أن المعنى تصوري طرازيّ، أي إن التمثيل الذهني تصوريّ؛ حيث الذهن والتخييل واللاوعي المعرفي والتجسّد مؤثرات في بناء ذلك التصور.

كما أنّ عقدَ الذهن لتلك الروابط بين الأشياء ليس عقدًا اعتباطيًّا غيرَ مبرّر، بل هو قصديّ، أي إنّ الذهن يتجه نحو فكرةٍ ما عند إنشائه لذلك التمثيل، فالتمثيل الذهني للأشياء مرتبط بالعلاقة التي تُقيمها تلك الرموز مع مؤوّليها، وفهمهم وإسقاطاتهم الاستعارية، وإنّ هذه القصديّة رغم بساطتها هي أكثر تعقيدًا مما يُتصوّر، حيثُ إنّ الذهن في ابتداعه للمقولة أو ربطه بين شيئين متباعدين، لم يُنشئ ذلك إلاّ بعد تشكّل الأرضية المعرفية لفهم الأشياء من خلال مستحثّات عديدة، وهذا ما يُعطي تفسيرًا مقبولاً لكيفية انبناء الدلالة وأنها بحق مشروع ذهني كبيرٌ - بحسب تعبير جاكندوف.

وقد أنتجت هذه القصدية الذهنية اتساعًا ونسبيّة غير صارمة في مفهوم الصدق، إذ إن التمثيل الذهني القصدي هو نظرةٌ جديدة في مفهوم الصدق، فما نعدُّه صادقًا هو ما يُحيلُ على تصوراتنا عن الأشياء في العالم الخارجيّ، والجسد هو مرجع الإحالة للرموز، أي إنّ الجسد وسيط بين الرموز والعالم الخارجيّ.

الهوامش:

1- كان المعنى/الدلالة إلى حد كبير يُعدّ ثانويا في الدرس اللغوي واللسانيّ (عيساوي، 2015، ص70) ، كما نجده لدى التيار الرئيس للنحو التوليدي، حيث لم يولهِ تشومسكي أهمية كعنايته بالتركيب. (جاكندوف، 2007، ص19) و ، ويُرجع جون لاينز إهمال دراسة المعنى في اللغة لا سيما ما بين عام 1930 ونهاية الخمسينيات، إلى الاعتقاد السائد آنذاك من أن المعنى أمر ذاتي يقع خارج التقصي العلمي، وإلى تأثير علم النفس السلوكي في بعض المذاهب اللغوية الأمريكية؛ مما أدى إلى الإهمال النسبي لعلم الدلالة اللغوي في الدراسات اللغوية، في حين عنيت المدارس الفلسفية والمنطقية بمسألة المعنى أكثر، ويعود اهتمام الفلاسفة بالمعنى لكونه يدخل في القضايا الفلسفية كقضية الحقيقة والمعرفة (لاينز، 1987، ص17) و (لا يتر، 1980 ،ص10). وإن كان للنظرية التوليدية فضل في تغيير مسار المذاهب اللغوية الأمريكية وانحسار تأثير علم النفس السلوكي، فإن المعنى لم يعد مركزيًّا لديها. بيد أنّ العرفانية جعلت للمعنى مركزيةً في الدرس اللساني.

2- وللاستزادة كذلك يُنظَر: (محسب، 2017، ص14).

[3]- الماصدق أو المصداق extension - بحسب النظرية الفلسفية التقليدية - هو ما يدلّ على المفهوم في الخارج أو هو عيّناته، ويُعرّفُ بكونه: مجموعة أشياء حقيقية أو مثالية، عينية أو مجردة، ينطبق عليها عنصر معرفيّ، أي هي بالنسبة إلى المفهوم: مجموعة أشياء يمكنه الدلُّ عليها (يكون محمولها). فالإنسان مفهوم عامّ ينطبق على مصاديق عدة مثل زيد وعمرو. يُنظَر: (لالاند، 2011، 398)

[4]- لا نعني بالدلالة النفسانية هنا فكرةَ الإيحاء أو التداعي النفسي لصورة الدالّ في دماغ الإنسان بحسب تصوّر "دي سوسير" عند حديثه عن ثنائية الدال والمدلول وطبيعة الإشارة اللغوية الاعتباطيّة وعلاقة الربط السايكولوجي بين تلك الثنائية. للاستزادة ينظر (سوسير، 1985، ص ص84-86). بل نقصد بالدلالة النفسانية أنّ الأشياء تكتسب معناها وإسقاطاتها التصورية من خلال فهم الذات الممقولة، وقد يكون هذا الفهم فرديًا خاصا أو فهمًا وفق جماعةٍ لغويّة، أو ضمن مجتمع ثقافي.

[5]- للاستزادة يُنظَر: (سزوبكو سطريك، 2020، ص ص 159 -222)

[6]- دحَض فلاسفة العرفان الطرح الموضوعي للمعنى، وبيّنوا -مثل لايكوف وجونسون- أنّ نسقنا التصوريّ إنما هو تخييليّ في أغلبه، فبالاستعارة يتأسس فهمنا للأشياء، وبذلك يكون المعنى التصوري نسبيًّا غير صارم. يُنظر: (لايكوف، وجونسون، 2009، ص77)

[7]- عرّف «ستالينكار» "الاقتضاء التداوليّ" على النحو التالي: "تُعتبر قضيّة "ق" اقتضاءً تداوليًّا لمتكلّم ما، في سياقٍ معيّن، إذا تبنّى المتكلّم "ق" أو اعتقد أنّ "ق"، وإذا تبنّى أو اعتقد أنّ مخاطبه يتبنّى أو يعتقد أنّ "ق"، وإذا تبنّى أو اعتقد أنّ مخاطبه يعترف بأنّه يقوم بهذه الفرضيّات أو له هذه الاعتقادات". (ربول، وموشلر ، 2010، ص 250)

[8]- يعود الفضل في هذه الفرضية إلى «جاكندوف» في نقده لنظرية "مركزية التركيب" لتشومسكي، إذ يؤكد جاكندوف في نظرية هندسة التوازي أنها هندسة تتصل بالعرفان، إذ تعمل كنظام يقود نفسه إلى إنتاج الملفوظات للتعبير عن الفكر التأليفيّ، وهذا الأمر يُغاير ما ذهبت إليه اللسانيات التوليدية التشومسكيّة من كون الفكر ينشأ بعد اللغة، وأنّه يستحيل وجوده بدون اللغة، بيد أنّ هندسة التوازي تؤكّد أنّ معاني الجمل ما هي إلاّ أفكارٌ متآلفة تنقلها اللغة عبر التراكيب، فالفكرُ يوجد قبل اللغة وبدون اللغة أيضًا، وما مهمّة تأليفيّة اللغة إلاّ نقل الأفكار المتآلفة والموجودة قبلاً. يُنظَر: (غازيزي ، 2019، ص37)

[9]- يرفض جاكندوف أي حديث عن "قصدية التمثيلات الذهنية"، أي يرفض كون التمثيلات الذهنية تمثيلات "حول" العالم، بمعنى من المعاني المباشرة، مخالفًا بذلك سيرل Searle وفودور Fodor . وجاكندوف لكونه اختار البنية الذهنية بدلاً عن التمثيل الذهني، فهو يختار دراسة البنيات الذهنية باعتبارها نوعًا من الهندسة، وهي بذلك تستغني عن القصدية. وإن كان قد وافق ضمنًا أو سلّم جدلًا على كون البنيات الذهنية هي مرتبطة مباشرة بالعالم عن طريق القصدية، فإنه جعل أهميّة للمشروع التجريبي المتعلق بتخصيصها لذاتها. يُنظر: (جاكندوف،2020، ص75)

[10]- تحت تساؤل (كيف يُعيدُ العلمُ المعرفيّ فتْحَ القضايا الفلسفيّة المركزية؟)، ذكر «جورج لايكوف» و«مارك جونسون»، ثلاثَ نتائجَ كُبرى توصّل إليها العلمُ العرفاني، هي: 1- الذهن متجسّدٌ أصلاً. 2- الفكر لا واعٍ في غالبيته. 3- التصورات المجرّدة استعاريّة بشكلٍ كبير. وبهذه النتائج نقض الباحثان كثيرا من الأفكار الفلسفية الغربية. يُنظر: (لايكوف، وجونسون، 2016 ، ص37)

المراجع العربية

أ.ج.أليونينا، المعجم الذهني،(2020م)، في ربيعة العربي وآخرين (محررين)، *المعجم الذهني، النمذجة والتقييس، نصوص مترجمة*، (ص ص89-119)، دار كنوز المعرفة-عمّان .

ابن دحمان، عمر،(2012م)، دراسة المعنى من منظور دلالي معرفيّ، *مجلة الخطاب-مخبر تحليل الخطاب*، جامعة مولود معمري تيزي ويزو - الجزائر، (10)، 41-52.

ابن مراد، إبراهيم، (2010م)، في كفاية المقاربة الطرازية في علم الدلالة، *أعمال الندوة المهداة إلى روح الأستاذ عبدالله صولة: الدلالة النظرية والتطبيقات*، (ص ص55-63)، جامعة منوبة - تونس.

آل حرز، عبدالعزيز، (2021م)، *استعارة العقل في لزوميات أبي العلاء المعري مقاربة عرفانية*، دار تكوين - جدة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أنطوفيتش، ميهايو، (2017م)، مكانة علم الدلالة في العلوم العرفانية المعاصرة، (حليمة بو الريش، ترجمة)، مجلة فصول، (100)، 96-105.

إيفانز، فيفان وجرين، ميلاني، (2017م)، ما هو علم الدلالة الإدراكي؟، (أحمد الشيمي، ترجمة)، *مجلة فصول* - الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، (100)، 78-95.

البوعمراني، محمد الصالح، (2009م)، *دراسات نظرية وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني*، مكتبة علاء الدين- صفاقس.

جارسون، جاستن، (2018م)، *العقل البيولوجي مدخل فلسفي*، ترجمة: حسين ثابت، المركز القومي للترجمة- القاهرة، ط1،

جاكندوف، راي، (2010م)، *علم الدلالة والعرفانية*، (عبدالرزاق بنور، ترجمة)، دار سناترا-تونس.

جاكندوف، راي، (2020م)، *اللغة والوعي والثقافة*، أبحاث في البنية الذهنية، (محمد غاليم، ترجمة)، دار الكتاب الجديد- بيروت.

جاكندوف، راي، (2007)، الدلالة مشروعا ذهنيا، في جاكندوف وآخرين، *دلالة اللغة وتصميمها*، (غاليم وآخرين، ترجمة)، (ص ص 11-40)، دار توبقال- المغرب.

جلجر، شان وزافي، دان، (2017م)، العقل المتجسد، (بدر الدين مصطفى، ترجمة)، *مجلة أوراق فلسفية*- القاهرة، (54)، 107-136.

الحسني، عبدالكبير، (2020م)، *الدلالة لمعرفية ومشروع بناء هندسة للمعنى*، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع- الأردن.

دي سوسور، فردينان، (1985)، *علم اللغة العام*، (يوئيل يوسف عزيز، ترجمة)، سلسلة آفاق عربية- بغداد.

ريبول،آن وموشلر،جاك، (2010م)، *القاموس الموسوعي للتداولية*، (مجموعة من الأساتذة، ترجمة)، بإشراف عز الدين المجدوب، دار سيناترا- تونس.

ريبول،آن وموشلر،جاك، (2016م)، لماذا يحتاج تحليل الخطاب إلى نظرية ذهنية؟، (ذهبية حمو الحاج، ترجمة)، *تساؤلات التداولية وتحليل الخطاب*، (ص ص157-183)، دار كنوز المعرفة- عمّان.

ريكاناتي، فرانسوا، (2016م)، *فلسفة اللغة والذهن*، (الحسين الزاوي، ترجمة)، منشورات ابن النديم- الجزائر.

ريكاناتي، فرانسوا، (2018م)، *المعنى الحرفي*، (أحمد كروم، ترجمة)، دار الكتاب الجديد-بيروت.

الزناد، الأزهر، (2017م)، *اللغة والجسد*، مركز النشر الجامعي-تونس.

سزوبكو سطريك، فيرونيكا، (2020م)، نمذجة المعجم، لمحات عامّة، في ربيعة العربي وآخرين (محررين)، *المعجم الذهني، النمذجة والتقييس*، نصوص مترجمة، (ص ص159-222)، دار كنوز المعرفة-عمّان.

الشريف الجرجاني، علي، (د.ت)، *معجم التعريفات*، (محمد صدّيق المنشاوي، تحقيق)، دار الفضيلة- القاهرة.

شفارتس، مونيكا، (2018م)، علم الدلالة الإدراكي، ما حالة النمط وإلى أين؟، *بحوث في علم اللغة الإدراكي*، لمجموعة من اللغويين المعاصرين، (سعيد حسن بحيري، ترجمة) ، (ص ص9-21)، مكتبة زهراء الشرق-القاهرة.

صالحي، سهام حملاوي، (2020م)، الكلمات في الذهن، في ربيعة العربي وآخرين (محررين)، *المعجم الذهني، النمذجة والتقييس*، نصوص مترجمة، (ص ص119-136)، دار كنوز المعرفة-عمّان.

صولة، عبدالله، (2002م)، المقولة في نظرية الطراز الأصليّة، *حوليات الجامعة التونسية* - تونس، (46)، 369-388.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

العربي، ربيعة وفؤاد، أشرف ،(2019م)، المعجم الذهني مقاربة متعددة الاختصاصات، ضمن *أشغال المؤتمر الثاني: أسئلة حديثة في البحث اللساني، مقاربات وتحليلات*،(ص ص175-201)، مركز المولى إسماعيل للدراسات والأبحاث في اللغة والآداب والفنون- مكناس.

علوي، إسماعيل لمراني وبوعناني، مصطفى،(2015م)، اللغة والتواصل الموجه: مقاربة فيزيائية ومعرفية، في مصطفى بوعناني وبنعيسى زغبوش (محررين)، *اللغة والمعرفية، بعض مظاهر التفاعل المعري بين اللسانيات وعلم النفس*، (ص ص43-66)، عالم الكتب الحديث-الأردن.

العوامي، عدنان السيد محمد،(2017م)، *ينابيع الظمأ*، أطياف للنشر والتوزيع- القطيف، السعودية.

عيساوي، عبدالسلام،(2015م)، من المعنى إلى المعنى، ضمن *أعمال: مؤتمر قضايا المعنى في التفكير اللساني* (ص ص69-94)، جامعة منوبة – تونس.

غازيوي، محمد،(2019م)، *السيرورات المعرفية الثلاثية الأبعاد في النظرية الدلالية المعاصرة، نموذج نظرية الدلالة التصورية*، دار كنوز المعرفة-الأردن

غاليم، محمد، (2011م)، هندسة التوازي النحويّ وبنية الذهن المعرفية، *آفاق اللسانيات: دراسات- مرجعات- شهادات: تكريمًا للأستاذ الدكتور نهاد الموسى*، (ص ص 51-66)، دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان.

غاليم، محمد،(2010م)، المعنى والإحالة في الإطار التصوري، *مجلة أبحاث لسانية*، جامعة محمد الخامس- معهد الدراسات والأبحاث للتعريب- المغرب، (ع27، 28)، 7-28.

غنيم، أميرة،(2019م)، *المزج التصوري، النظرية وتطبيقاتها في العربية*، مسكلياني للنشر والتوزيع- تونس.

كرين، تيم،(2019م)، *الذهن الآلة: مقدمة فلسفية للأذهان والآلات والتمثيل الذهني*، (يُمنى طريف الخولي، ترجمة)، المركز القومي للترجمة- القاهرة.

لالاند، أندريه، (2011م)، قاموس لالاند الفلسفي، (خليل أحمد خليل، ترجمة)، منشورات عويدات- بيروت.

لايكوف، جورج وجونسون، مارك،(2009م)، *الاستعارات التي نحيا بها*، (عبدالمجيد جحفة، ترجمة)، دار توبقال-الدار البيضاء المغرب.

لايكوف، جورج وجونسون، مارك،(2016م)، *الفلسفة في الجسد*، (عبدالمجيد جحفة، ترجمة)، الكتاب الجديد-ليبيا.

لايكوف، جورج، (2012م)، نساء ونار وأشياء خطيرة: ما تكشفه المقولات حول الذهن، ترجمة: عفاف موقو، في عزالدين مجدوب (محرر)، *إطلالات على النظريات اللسانية والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين، ج1*، (ص ص315-346)، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة".

لاينز، جون، (1980م)، *علم الدلالة*، (مجيد الماشطة وآخرين. ترجمة)، كلية الآداب - جامعة البصرة- العراق.

لاينز، جون، (1987م)، *اللغة والمعنى والسياق*، (عباس عبدالوهاب، ترجمة)، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد.

محسب، محي الدين،(2017م)، *الإدراكيات، أبعادٌ إبستمولوجية وجِهاتٌ تطبيقية*، كنور المعرفة- عمّان.

محسّب، محيي الدين، (2013م)، الإدراكيات والتأسيس المعاصر لعملية النقد الأدبي، *مجلة علامات في النقد الأدبي*- النادي الأدبي بجدة- السعودية، (76)، 35-69

مصمودي، وسيمة، (2017م)، *المقاربات العرفانيّة وتحديث الفكر البلاغيّ*، دار كنوز للنشر- الأردن.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مفيد، الخامس، (2020م)، فلسفة الذهن: من مقاربة أفلاطون إلى الثورة الإدراكية، *مجلة اللسانيات العربية*- مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية -الرياض، (11)، 97-128.

المقدميني، الحبيب،(2019م)، التحليل الدلالي في المقاربة العرفانية، في صابر الحباشة (محرر)، *دراسات في اللسانيات العرفانية، الذهن واللغة والواقع*، (ص ص93-118)، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية - الرياض.

المقديني، الحبيب،(2010م)، الاستعارة والكناية في الدراسات اللسانية العرفنية، *في أعمال الندوة المهداة إلى روح الأستاذ عبدالله صولة: الدلالة النظرية والتطبيقات*، (ص ص479- 491)، جامعة منوبة - تونس.

بيانات الباحث :

د. عبدالعزيز علي آل حرز، معلم بوزارة التعليم، تخصص اللغة العربية، الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية، حاصل على الدكتوراه في اللغة العربية تخصص الأدب والنقد والبلاغة، من جامعة الملك فيصل بالأحساء، عام 2020م، تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات العرفانية والبلاغة الجديدة.

AUTHOR BIODATA

Dr.Abdulaziz Ali Al-Herz is a teacher at the Ministry of Education, specializing in Arabic language, General Administration of Education in the Eastern Province. He obtained his PhD degree in Arabic language in (2020) from King Faisal University, in Al-Ahsa. His research interests include Cognitive Linguistics and New Rhetoric.

معرف أوركيد **(ORCID)** : 0009-0009-7898-7697

Email: aherz22@hotmail.com

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

المطابقة النّحويّة والاكتساب اللّغويّ: بحث في تفسير أخطاء الوسم المطابقيّ عند الطّفل في ضوء النّظريّة الفطريّة

Agreement and language acquisition: Towards an explanation of children's errors of agreement according to nativist theory.

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-007

لطفي بن البشير الذويبي
قسم اللغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان - القيروان، تونس

توثيق البحث APA Citation:
الذويبي، لطفي. (2024). المطابقة النّحويّة والاكتساب اللّغويّ: بحث في تفسير أخطاء الوسم المطابقيّ عند الطّفل في ضوء النّظريّة الفطرية، مجلة اللسانيات العربية، *19*، 175-190.

استقبل في: 1445-02-13/ **رُوجع في:** 1445-03-27/ **قُبل في** 1445-07-15/ **نُشر في:** 1445-12-25
Received on: 2023-08-29 / **Revised on:** 2023-10-12 / **Accepted on:** 2024-01-27 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

نراجع في هذا البحث مراحل الاكتساب واكتمالِ النظام اللغويّ عند الطفل من خلال فرضيّة "الفطرية" كما وردت عند تشومسكي وكراشن، بهدف التثبت من مرحلة اكتمال القدرة على اكتساب قواعد المطابقة وتحديد موقعها من خطّ تطوّر النظام اللغويّ الشّامل. ثم نسعى إلى تفسير ما يحصل من أخطاء في الوسم المطابقيّ لدى المتعلم في العربيّة وفي بعض لهجاتها، لنثبت في أثناء ذلك أنّ أخطاء المطابقة هي أخطاء عارضة تتّصل بالإنجاز فحسب ولا تعطّل وظيفة التّواصل، وليس سببها خللا في ملكة اللغة لدى الطفل.

الكلمات المفتاحية: اكتساب، تعلّم، مطابقة، وسم مطابقيّ، نظريّة فطريّة.

Abstract

In this paper, the stages of children's language acquisition and completion are reviewed using the «Nativist» hypothesis as presented by Chomsky and Krashen. This is to ascertain how a child's ability to acquire agreement rules is accomplished, and determine its location along the process of language development. An attempt is also made to explain errors in agreement by learners of Arabic and some of its dialects, to prove that such errors are accidental rather than systematic, that they only occur at the performance level and do not disrupt the communication function, and are not due to a dysfunction in the child's language capacity.

Keywords:
Acquisition; Learning; Agreement; Agreement Marking; Nativist Theory.

©2024حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

1.المقدّمة

ليس قصدنا من هذا البحث أن نثير مسألة الاكتساب اللّغويّ وما يتّصل بها من قضايا ومشكلات فرعيّة تتعلّق بتحصيل اللّغات اكتسابا وفهما وإنتاجا، فهذا أمر قد تناوله قبلنا العديد من الدّارسين العرب وغير العرب واستفاضوا فيه. لكنّنا سنهتمّ بمسألة فرعيّة محدّدة تتعلّق باكتساب قواعد المطابقة والوسم المطابقيّ لاستكمال بعض الجوانب في بحث شامل أنجزناه سابقا خصّصناه لنظام المطابقة في الظّاهرة اللغويّة ولمنزلتها داخل نظام اللغة العامّ[1].

ما لاحظناه من خلال بعض الدراسات أنّ الاكتساب من المسائل المقترنة بمفهوم الملكة اللغويّة ومعالجتها تقتضي معرفة شاملة بعلوم مختلفة على غرار علم النفس وعلم الاجتماع واللسانيّات بصنفيها التنظيريّ والتطبيقيّ وعلوم العرفان... وقد ترتّب على ذلك ظهور عدد من الفرضيّات والنظريّات متعدّدة الرّوافد المعرفيّة حاولت معالجة المسألة وتفسيرها. كما لاحظنا أنّ مفهوم الاكتساب على صلة وثيقة بمفهوم آخر ملازم هو التعلّم. وهو ما يقتضي تبيّن طبيعة هذه الصّلة ودواعي إثارة ظاهرة المطابقة النحويّة ضمن هذا السياق البينيّ من البحوث اللّغويّة.

حديثنا عن الاكتساب اللّغويّ يقتضي أيضا الحديث عن المرحليّة أي عن حالة البدء initial state من الاكتساب والحالة النهائيّة final state عندما يكتمل اكتساب النّظام اللغويّ عند الطّفل. وما دمنا اخترنا معالجة اكتساب قواعد المطابقة فإنّنا نحتاج إلى تحديد موقعها من خطّ تطوّر الاكتساب، وكذلك زمانها. ولعلّ ارتباط أيّ قضيّة من قضايا اللغة بالمتكلّم مكتسب الأبنية اللغويّة ومتلقّيها ومنتجها هو الذي يمنح المسألة أبعادا إضافيّة لأنّنا يجب أن نفتح البحث في كلّ مرّة على تكوّن تلك الأبنية في ذهنه قبل خروجها للإنجاز سيّما أنّ لدى المتكلّم، أيّ متكلم، حرصا دائما على ضمان التناسب بين التصوّرات الذهنيّة الموجودة في ذهنه والأبنية المحققة لها في الإنجاز، من جهة أولى، وبين العناصر المكوّنة لتلك الأبنية، من جهة ثانية. لذلك نقترض أن نجد في بحثنا مراوحة بين اكتساب البنية وإنتاجها، أي بين مدخلات لغويّة Input ومخرجات Output. ومن خلال ما يدخل من أبنية وما يخرج سنحاول التثبّت من بعض المسائل الفرعيّة نصوغها في الأسئلة التالية:

ما موقع القدرة على اكتساب قواعد المطابقة من مراحل اكتساب النّظام اللغويّ العامّ؟ وكيف تتطوّر تلك القدرة في ذهن الطّفل ومتى تكتمل؟ هل تلك القدرة على الاكتساب متساوية بين الأطفال أو متفاوتة؟ هل الأخطاء التي يرتكبها الطفل في توزيع السّمات المطابقيّة هي أخطاء ناشئة عن خلل في الملكة اللغويّة عنده أو متّصلة بالإنجاز فحسب؟ ألا يؤثر الإخلال بتلك القواعد في التّواصل بين الطّفل ومحيطه والعالم الخارجيّ؟

نعتقد أنّنا نحتاج في هذا البحث الموجز إلى بعض الخطوات المنهجيّة للإجابة عن هذه الأسئلة: أوّلا يجب التّمييز بين مفهومي الاكتساب والتعلّم، فقد يساعدنا ذلك على ضبط مرحلة اكتساب المطابقة وتحديد طبيعتها: هل هي مهارة تكتسب أو تُتعلّم. ثانيا يجب أن نختار نظريّة واحدة من المفترض أن توفّر لنا إطارا نظريّا وبعض المنطلقات التي نفسّر بها مسألة الاكتساب لتكون نتائج بحثنا أكثر تماسكا ووضوحا. ثالثا ينبغي أن نرفد المسألة بأمثلة وتطبيقات من بعض اللّغات ولا سيّما العربيّة فصيحها ولهجيّها لأنّه لا يمكن أن نفصل في مثل هذه الموضوعات بين النظريّة والتجربة أو التطبيق.

2. الاكتساب والتّعلّم

1.2. المطابقة بين الاكتساب والتعلّم

نجد كثيرا من المحاولات التي سعت إلى توضيح الفرق بين مفهوم الاكتساب ومفهوم التعلّم. سنعتمد رأيا لأحد أهمّ الباحثين في مسألة الاكتساب اللّغويّ وهو ستيفان كراشن Krashen[2].

يعتبر كراشن أنّ الاكتساب عمليّة فطريّة غير واعية عند الطّفل لتحصيل مُدخلات لغويّة Input يحقّق بها التواصل مع الآخرين دون اشتراط إتقانها. أمّا التعلّم فهو عنده تلك المعرفة الواعية conscious knowledge بقواعد النّحو وبإنتاج الأبنية السّليمة. لذلك يكون التّعلّم مرحلة منظّمة تعمل على مراقبة سلامة المخرجات اللغويّة Output بهدف الوصول إلى مرحلة إتقان اللغة. لذلك تحدّث كراشن عن فرضيّة المراقبة Monitoring Hypothesis، أي مراقبة أخطاء المخرجات وتصحيحها (Krashen، 1982، ص8-9). هذا يعني أنّ التعلّم مرحلة تالية مكلّفة بمهمّة مراقبة النّظام المكتسَب Acquired System. ذلك أنّ الطفل يكتسب الأبنية المنطقيّة التي تصوغ تصوّرات ذهنيّة تستجيب مبدئيّا إلى شروط ضروريّة كافية تحقّق التواصل اليوميّ مع الآخر بواسطة أبنية قضويّة بسيطة تحمل الفائدة. لكنّه يتعلّم القواعد النحويّة والأبنية السليمة والدّقيقة والمترابطة بنيويّا والتي تحقّق شرط النّظام المتقن (المرجع نفسه، ص 10-11). ذلك أنّ الطّفل له ملكة لغويّة يكتسب بها أوّلا أبنية قضويّة بسيطة تحقّق التواصل لا يشترط فيها الإتقان. ثمّ يكون بعد ذلك في حاجة إلى تعلّم المعرفة النّحويّة الشّاملة بما في ذلك قواعد المطابقة وقواعد الإعراب والمعرفة البلاغيّة والتّداوليّة... لذلك نعتبر أنّ الاكتساب والتعلّم مساران غير متوازيَيْن، بل هما متتابعان. يتأسّس الأوّل على استعداد فطريّ لاكتساب أبنية قضويّة بسيطة محدودة مُدخلة. أمّا الثاني فيتأسّس على إنتاج أبنية متنوّعة قد تكون مركّبة تسيّرها قواعد مضبوطة تستجيب إلى شروط تحقّق الإتقان والدقّة والنّظاميّة.

كلّ هذا يفضي إلى القول إنّ قواعد المطابقة تنتمي إلى مجال التعلّم ما دامت ظاهرة تتحقّق في الإنجاز بواسطة أبنية تشترط التوافق المقوليّ بين عنصرين (الذويبي، 2022، ص 252-254) لأنّ إنتاج أبنية سليمة مقوليّا يقتضي معرفة مقبولة بقواعد النحو قد يضمنها "نظام المراقبة" الذي تحدث عنه كراشن، كما سنوضّح، والموجود فطريّا عند المتعلّم. لكن هذا الاستنتاج محدود الكفاءة وصفيّا وتفسيريّا. فقد يضعفه قولنا إنّ المطابقة حتى وإن لم تتحقق في الإنجاز فإنّها موجودة بالقوّة في ذهن المتكلّم منتج الأبنية. ذلك أنّ معنى التناسب موجود في التصوّرات الذهنيّة التي تصوغ نظرتنا إلى الحياة والكون (م ن،54-56). فما من بنية ينتجها متكلّم اللّغة، أيّ لغة، إلا وهي تعبّر عن تصور متناسق تحقّقه بنية سليمة دلاليّا ومنطقيّا ومقوليّا. لذلك نقول إنّ التّناسب المقوليّ موجود بالقوّة داخل الأبنية التي نكتسبها أو التي ننتجها بعد تعلّم اللغة على نحو سليم. أمّا الأخطاء الناشئة فيصلحها النظام المتعلَّم Learned System لا النّظام المكتسب حسب تصوّر كراشن (Larsen، 1991، ص492). ويترتّب على هذا الاستنتاج قولنا إنّ المطابقة ذات مستويَيْن:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- مستوى أوّل بسيط ذي قواعد يسيرة وواضحة يمكن أن يدركها أو يكتسبها حتى المبتدئون. وهي التي تحقّق التناسب المعنويّ بين عنصرين يفترض أن تكون بينهما علاقة مطابقة. فإذا قال الطّفل وهو في بداية مرحلة الاكتساب:

أ- *أمّي جاء /* قهوة سخون / *السّماء أزرق.

فهو قد أنتج أبنية قضويّة سليمة تركيبيّا، وهي تحقّق التواصل وتحمل فائدة رغم عدم تناسبها مقوليّا وتعارضها مبدئيّا مع قواعد المطابقة السّليمة في مستوى الإنجاز. لكنّ التصّورات الحاصلة في ذهن منتج تلك البنية سليمة منطقيّا.

- أمّا المستوى الثّاني من المطابقة فهو الذي يقتضي معرفة دقيقة وواعية بالقواعد وبنظام معقّد ثريّ بالمتغيّرات، وتلك المتغيّرات تفسّر بالعلل التي تبرّر الخروج عن أصل نظام الوسم مثل علّة الحمل على المعنى أو علّة تغليب الأصول على الفروع أو علة الاتّصال والانفصال بين العنصرين المتطابقين (الذويبي،2022 ،ص 76-84). فإذا قال المتكلّم بالعاميّة التونسيّة:

ب- * البناتْ والولدْ جاتْ.

يكون النظام المراقب لديه قادرا على تصويب البنية مقوليّا اعتمادا على مبدأ تغليب الأصول على الفروع (تغليب المذكّر على المؤنث) مادام قد بلغ مرحلة نضجت فيها قدرته على استيعاب علل الخروج عن أصل نظام الوسم المطابقيّ وإنتاج أبنية تعدّ دليلا على إتقان نظام اللغة المكتسب. فيقول عندئذ:

ج- البناتْ والولدْ جاوْ.

استجابة لمبدأ التغليب الذي يسوّغه الواضع للمتكلّم.

2.2. وحدة التصوّرات بين الفصيح واللهجيّ واختلاف الإنجاز

ننبّه أوّلا أنّ هناك شاغلا عميقا أثرى أعمال الباحثين العرب المهتمّين بمسألة الاكتساب: هل الطّفل العربيّ يتعلّم اللّغة العربيّة أو يكتسبها؟ وهل اللّغة العربيّة الفصحى هي اللّغة الأولى أو اللغة الثانية؟ ما نلاحظه أنّنا عندما نولد نكتسب في بيئتنا الأولى اللّغات المحليّة (اللهجات) ونتعلّم في ما بعد في المدارس العربيّة الفصحى. فالعربيّة الفصحى إذن تأتي لاحقا بعد تحصيل نظام لغويّ أوّليّ فرضته البيئة. والأمر يتطلّب جهدا إضافيّا خلافا للطّفل الفرنسيّ (أو الإنجليزيّ) الذي يخطو خطوته الأولى لاكتساب لغته الأمّ الأولى. سنتعامل مع المسألة بحذر في بحثنا فنعتبر أنّنا نكتسب لغتين ونتعلّم لغة واحدة هي الفصحى. لكن نلاحظ أنّ العربيّة الفصحى أكثر ثراء وتعقيدا في التّعبير عن الوسميْن الإعرابيّ والمطابقيّ من اللّهجات المحليّة (التونسيّة مثلا). ففضلا عن غياب الوسم بعلامات الإعراب الأساسيّة، نلاحظ مثلا التزام نظام اللّهجات العربيّة عموما (في المشرق والمغرب) بعلامة النصب عند وصف الاسم المجموع جمعا سالما أو الإخبار عنه فنقول في العاميّة التّونسيّة:

د- 1- الرّجالْ خارجين / النُّسا ماشين.

كما نلاحظ مطابقة الفعل للفاعل في جميع السّمات مع غياب الوسم بالتثنية في أبنية كثيرة من قبيل:

هـ- 1- زوزْ رجالْ خرجوا (أو خارْجين) / زوز نْسا خرجوا (أو خارْجين).

2- خرجوا زوز رجالْ / خرجوا زوز نسا.

كما نلاحظ أنّ بعض اللّهجات تتعامل مع مقولة الجنس تعاملا مخصوصا حيث تنزع بعضُ اللّهجات في المغرب وفي تونس (بعض القبائل بمحافظة سيدي بوزيد) إلى تأنيث المذكّر في نظام الضمائر في نحو: (بن بوبكر، 1991)

و- إنتِ مْشيتي / فْهمتيني.

فاختلف الإنجاز في مثل هذه اللّهجات عن التّصوّر الموجود في الأذهان ووُسمت البنية المنتَجة بغير الأصل. هذا يعني أنّ المدخلات اللغويّة التي يكتسبها الطّفل العربيّ في البيئة المحليّة مختلفة في بعض الوجوه عن النّظام المتعلّم. إذ تبدو المعطيات التركيبيّة الصّرفيّة التي تسيّر العربيّة الفصحى أكثر تعقيدا وثراء مّما يوجد في اللّهجات المحليّة دون أن ينفي ذلك نظاميّة تلك اللهجات. لكن ما نودّ قوله هو أنّ الطّفل العربيّ مهيّأ، وهذا قدره، لأن يكتسب لغتيْن في ظرف وجيز. يكاد لا يجتاز امتحان اكتساب اللغة المحليّة، لضمان التّواصل، حتى يكون في مواجهة لغة ثانية اكتسابا وتعلّما وإتقانا.

3. تعدد نظريّات الاكتساب اللغويّ

نشير إلى أنّ ظهور الدّراسات المهتمّة بالاكتساب والتعلّم يعود إلى بداية القرن العشرين. وقد اقترن بسعي الباحثين إلى استخلاص الطّرق الأنجع والأيسر لاكتساب اللغة الأولى الأمّ Mother Tongue واللغات الثانية Second Language لبناء المناهج السليمة والتخطيطات المحقّقة للغرض. وحقّق الباحثون في بعض الجامعات العربيّة، لا سيّما الخليجيّة، طفرة معرفيّة كمّيّة ونوعيّة في مجال التعلّم والاكتساب مستثمرين تطوّر العلوم البينيّة. والسّؤال المشترك الذي يطرحه أصحاب نظريّات التعلّم والاكتساب هو كيف يصبح الطّفل قادرا على التّكلّم بلغته الأمّ أو باللغة الثّانية بطريقة سليمة منتجا أبنية تحقّق التواصل مع الآخر دون ارتكاب أخطاء عميقة "شاملة" Global Errors؟[3]

تمّ الاهتمام بمسألة الاكتساب في حقل علم النّفس السلوكيّ مع سكينر Skinner وواتسون Watson وبافلوف Pavlov وغيرهم بإرجاع السلوك اللغويّ إلى مثيرات تنتج الأبنية الممكنة وتوجّهها ويتمّ تعلّمها اعتمادا على سلوك الإعادة. ثمّ تدعّم الإرث النظريّ المعرفيّ في مجال التعلّم بأعمال جون بياجي Piaget وأعمال أصحاب النظريّة الجشطلتيّة... وأثريت هذه الأعمال بفرضيّات أخرى ومناويل من الدّرس اللسانيّ الحديث مع تشومسكي Chomsky وجاكندوف Jackendoff وبعض أعمال الباحثين في علم النّفس العرفانيّ مع ماك لوغلين Mclaughlin مثلا. ثم ظهرت في فرنسا في العقد الأوّل من هذا القرن دراسات متنوّعة في حقل علم النفس التربويّ والبيداغوجيا واللسانيّات التطبيقيّة مع ميشال فايول Fayol وبيار لارجي Largy وجون بيار جافري Jaffré ودومينيك بسانو Dominique Bassano وغيرهم لتجاوز بعض الصّعوبات التي تواجه متعلّمي اللغة الفرنسيّة.

إجمالا نقول إنّ هذه الدراسات والبحوث كانت متراوحة بين وجهات النّظر والفرضيّات والتنظير ووضع المناويل. وقد تناول جلّها لارسن Larsen فصنّفها ووضّح أهمّ مبادئها في (Larsen، 1991). وقد حصر هذه البحوث في ثلاث نظريّات: الأولى هي النظريّات الفطريّة Nativist Theories وهي التي يرجع أصحابها مهارة الاكتساب اللّغويّ إلى معطى فطريّ جينيّ في الإنسان هو الذي يهيّئه لاكتساب اللغة والتكلّم بها دون غيره من الكائنات. ومن أبرز أعلام هذه النّظريّة تشومسكي وكراشن وماك لوغلين

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

(المرجع نفسه، ص387-422). أمّا النّظريّة الثانية فسمّاها لارسن النظريّات البيئيّة Environmentalist Theories وهي التي تربط سببيًا بين مثيرات لغويّة واستجابات تتحقّق بأبنية لغويّة منجزة. ويُعدّ السّلوكيّون من أهمّ من دافع عن مبادئ هذه النّظريّة، نذكر على سبيل المثال سكينر ومن أتباعه شومان Schumann (المرجع نفسه، ص 423-446). أمّا الصّنف الثّالث فتمثّله النّظريّات التّفاعليّة Interactionist Theories وهي التي تقع تفاعليًا من حيث المبادئ بين التفسيريْن الفطريّ والسّلوكيّ البيئيّ. ومن بين أعلامها قيفون Givon وهاتش Hatch (المرجع نفسه، ص479-447).

نحن سنعتمد في هذا البحث مبادئ نظريّة واحدة هي النّظريّة الفطريّة لتجنّب تشتيت النتائج؛ لأنّنا نراها أوّلا ذات أسس نظريّة علميّة ومنطقيّة، وثانيا لأنّها تستند إلى مبادئ لسانيّة أقرب إلى مجال البحث اللّغويّ منها إلى المعارف الأخرى ذات الصّلة.

4. أهمّ مبادئ النظريّة الفطريّة المفسّرة لمسألة الاكتساب اللغويّ

طرحت المدرسة التوليديّة مسألة الاكتساب في سياق اكتشاف قدرات المتكلّم العرفانيّة التي تنتج اللّغة. وقد اعتبر تشومسكي أنّ اللغة تكمن في ذهن الطّفل في شكل أبنية مجرّدة محدودة بكلّ مستوياتها، وتسمّى اللغة المضمرة I-Language. وبتلك الأبنية الكامنة يستطيع المتكلّم التكيّف مع كلّ الوضعيّات الحادثة أو المفترضة. وهي، أي تلك الأبنية، لا تكتمل بشكل سريع شامل بل تتمّ على مراحل بدءا بالحالة الأولى وصولا إلى الحالة النّهائيّة حالة اكتمال النّظام اللّغويّ الشّامل. ويعود الفضل في تطوّر مراحل الاكتساب حسب تشومسكي إلى وجود جهاز اكتساب فطريّ لدى الطفل Language Acquisition Device يؤهله لعمليّة الاكتساب. وهو جهاز قابل للتطوّر بفضل قابليّة القدرة العصبيّة العرفانيّة على النضج والنّموّ عند تفاعلها مع العالم الخارجي (Chomsky، 1986، ص8) (Chomsky، 2006، ص99-100). افتراض الفطريّة هذا فنّد به تشومسكي الافتراض السلوكيّ، باعتبار أنّ المثيرات محدودة في حياة الإنسان، في حين أنّ الطّفل يتمكّن من بناء نظام لغويّ شامل وإنتاج كلّ الأبنية الممكنة السّليمة في ظرف وجيز (13 سنة). ونقصد بالسّلامة سلامة المستويات الدالّة من البنية اللّغويّة ونقصد التركيب والمعجم والصّرف.

وسّع كراشن مجال استثمار فرضيّة الفطريّة في الاكتساب اللغويّ التي طرحها تشومسكي. وجعلها نظريّة قائمة. وأضاف مجموعة من الفرضيّات والمفاهيم لدراسة مبحث اكتساب اللغة الثانية Second Language acquisition (SLA) على وجه الخصوص. أهمّها فرضيّة المراقِب The Monitor Hypothesis. وميّز بين نظامَيْن معرفيّين مسؤولَيْن عن المعالجة اللغويّة عند الطّفل: نظامٍ مكتسَب Acquired System متّصل بالقدرة الفطريّة على اكتساب أيّ لغة. وهي قدرة تلقائيّة لا شعوريّة Unconscious تحقّق الشّروط الضّروريّة والكافية لإنتاج بنية ما. أمّا النّظام الثّاني فهو النّظام المتعلّم Learned System. وهو أكثر نموّا وتطوّرا من الأوّل ويمثل النّظام الواعي Conscious الذي يتلقّاه الطّفل في المدارس، ويهتمّ بمراقبة النّظام الأوّل لتطويره وتقييمه وتغييره للحصول على مخرجات لغويّة سليمة، بل متقنة (Krashen،1982، ص22-23). ذلك يعني أنّ النّظام المكتسب يختصّ بالمدخلات اللغويّة "الخام" التي تخضع لعمل مصفاة Filter أوّليّ، أمّا النّظام المتعلّم فهو

المسؤول عن المخرجات اللغويّة للتخلّص من تلك الأخطاء قدر المستطاع. ونصوغ هذا التصوّر في المخطّط التّالي المستخلص من مخطّطين وردا في (المرجع نفسه، ص16-32) [4]:

شكل 1

نظاما المعرفة اللغويّة المعالجة عند الطفل حسب كراشن.

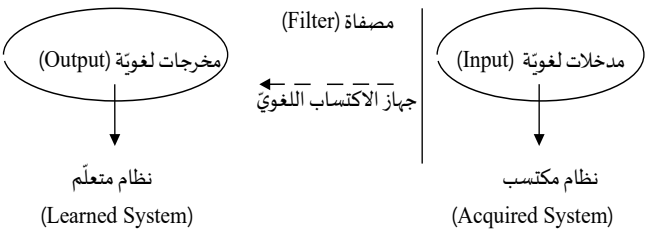

وهذا يفضي إلى استنتاج أوّليّ سندعمه لاحقا هو أنّ الأطفال يملكون نظاما مكتسبا متشابها، لكن قد تتفاوت دقة الأنظمة المتعلّمة لديهم. وهذا يفسّر التفاوت في درجات خطورة الأخطاء المرتكبة أثناء إنتاج الأبنية اللغويّة[5].

وينخرط ماك لوغلين ضمن التيّار الذي يدعم نظريّة فطريّة الاكتساب في إطار توجّهه النفسيّ العرفانيّ. وقد تبنّى فرضيّة المراقب كما وضّحها كراشن واعتمد بعض المعالجات النّظريّة التي افترض هذا الأخير كمونها في ذهن الطّفل والتي تسيّر عمليّتيْ الاكتساب والتّعلّم مثل المراقِب The Monitor والمصفاة Filter والمنظِّم Organizer. واعتبر أنّ التعلّم عمليّة عرفانيّة تقوم على تحويل المعلومات والتصوّرات المخزنة في الذهن إلى أبنية بواسطة تلك المعالجات. وتلك العمليّة قائمة على التّطوّر والنموّ (McLaughlin، 1987، ص19-58)[6].

نعتقد أنّنا حصلنا، أثناء عرضنا لأهمّ مبادئ نظريّة الفطريّة كما وردت عند تشومسكي وكراشن وماكلوخلين، على بعض المنطلقات النّظريّة التي تهمّنا في هذا البحث أهمّها أنّ الاكتساب عمليّة عرفانيّة فطريّة عند الطّفل لا تكتمل بالطّفرة في ذهنه بل تتطوّر وتنضج مرحليًا بتفاعلها مع سائر الأبنية العرفانيّة. فنحن "نكتسب اللّغة بحكم وجود عضو ذهنيّ رُكّب فينا تركيبا جينيًا. ونحن نتكلّم اللغة وفق برنامج مسطّر الخصائص تسطيرا داخليًا، فلا نستطيع أن نركّب الكلام بغير التركيب الذي نعرفه بالفطرة ولا قدرة لنا على تغيير خطّيّته بالدائريّة" (بن حمودة، 2018،ص44). أمّا المنطلق الثّاني فيتّصل بمكتسب اللغة الذي يبني بواسطة مدخلات لغويّة نظاما مكتسَبا بسيطا يحقّق الشّروط الضّروريّة والكافية للتواصل مع الآخر. فينتج أبنية مُخرجة تكون معطاة للتقويم والتغيير والتجويد من قبل نظام متعلّم منظّم وواع ودقيق يراقب تلك الأبنية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

5. مراحل تطوّر النّظام اللغويّ عند المتعلّم وموقع اكتساب المطابقة من خطّ التطوّر

1.5. النّظام اللّغويّ المكتسب قائم على مبدأ التطوّر

اكتمال النّظام اللغويّ عند الطّفل في فترة وجيزة يجعلنا نطرح أسئلة عديدة أكثرها إلحاحا: كيف للمدخلات اللغويّة المحدودة التي يكتسبها الطّفل ويعالجها في فترة مبكّرة أن توفّر أبنية كثيرة لا نهائيّة قد تكون مختلفة أو متشابهة؟ وكيف تستطيع قدرة الذهن البشريّ العرفانيّة إنتاج تلك الأبنية المشفّرة الدّقيقة والتعامل بشكل متوازن (مبدئيّا) مع سمات مقوليّة نظامها معقّد (نقصد خاصّة الوسم الإعرابيّ والوسم المطابقيّ)؟ كيف نفسّر الأخطاء المرتكبة في إنتاج الأبنية وفي وسمها المقوليّ؟

يُعدّ اعتبار اللّغة جزءا من معرفتنا الشّاملة ومن استعدادنا العصبيّ الفطريّ أهمّ المنطلقات النّظريّة لداعمي فرضيّة فطريّة الاكتساب اللغويّ. وهذا الجزء قابل للتطوّر والنضج من خلال تعامل الطّفل مع بني جنسه ومع العالم الخارجيّ. فما يدخُل إلى ذهنه من أبنية هو الذي يكون منطلقا لبناء "اللّغة المضمرة" التي تحدّث عنها تشومسكي. لكنّ الطّفل لا يتعرّض حتما لكلّ الأبنية الممكنة لإنتاج ما لا نهاية من الأبنية السّليمة بل إنّ المُدخلات اللغويّة محدودة، أمّا المُخرجات فهي كثيرة ولا حدّ لها. فإذا سمع أبنية من قبيل:

هـ- الطقسُ جميل / أبي جاء/ أنا جعتُ.

استطاع انطلاقا من هذه الأبنية إنتاج ما لا نهاية من الأبنية السّليمة عن طريق القياس أو محاكاة البنية التي سمعها إلى أن تكتمل لديه القدرة على تمثّل جلّ الأبنية السليمة وتمثّل نظام اللغة المكتسبة في ذهنه، ويكون قد حصل على إطار تصوّريّ شامل وثابت لاستكمال معالم "نحو ذهنيّ" يستوعب الأبنية البسيطة والمعقّدة على حدّ السّواء (تشومسكي، 1990، ص54).

اكتساب اللغة إذن قائم على فكرة التّطوّر الهرميّ Hierarchical Developmental Sequences وهو تطوّر محكوم بالنضج الجينيّ العصبيّ. لذلك نجد الطّفل يكتسب مهارات قبل أخرى وأبنية قبل أخرى ليصل في آخر مراحل الاكتساب إلى تفعيل ذلك النّظام اللّغويّ الشّامل[7].

خُصّ موضوع مراحل الاكتساب باهتمام عدد هامّ من الباحثين في مجال الاكتساب في إطار فرع من فروع علم النّفس العرفانيّ يطلق عليه اللسانيّات النفسيّة التّطوّريّة Psycholinguistique développementale. وممّن اهتمّ بالموضوع باحثة فرنسيّة خصّته بمقالات كثيرة وكتب ومداخلات هي دومينيك بسّانو Dominique Bassano[8].

لخّصت بسّانو مراحل الاكتساب في مرحلتيْن أساسيّتين: مرحلة اكتساب النّظام الصوتيّ Phonologique ثمّ مرحلة اكتساب النّظام اللغويّ الشّامل. نحن تهمّنا المرحلة الثّانية. لكن نشير، باختصار، إلى أنّ مرحلة الاكتساب تتمّ تدريجيّا ببداية التنبّه للأصوات البشريّة ثمّ محاكاتها وتكرار مقاطع صوتيّة بعينها ويكون ذلك بين الشهرين الثاني والثّامن ثمّ بعض الكلمات المعبّرة عن معان بعينها[9]. ويبدأ التفريق بين الصّوائم حسب الباحثة خلال السّنة الأولى بين الشهرين الثّامن والعاشر. وبفضل

"المُدخلات" التي يستقبلها الطّفل من بيئته يرتفع رصيد تلك "الكلمات-الجمل" التي ينتجها بنسق سريع حتى نهاية سنّ الثّانية. وتسمّى هذه المرحلة مرحلة "انفجار اللفظ" Explosion du vocabulaire (Bassano، 1995).

إذن هذا النّظام الأوّليّ الصّوتيّ والفنولوجيّ المدخل اختزاليّ Télégraphique يرتكز على المضمون الدّلاليّ مع حضور مظهر تركيبيّ نحويّ بسيط غرضه التعبير عن موضوعات ومعان بعينها مثل التعبير عن الرّغبة أو الطّلب أو الرّفض أو وصف الأشياء من قبيل الأبنية التّالية من العاميّة التونسيّة:

هـ- زِيدْ مَمْ (يعني زدني طعاما) / دُوش لا / قهوة سُخون

وهذه العبارات قائمة على تجريد الدّلالة والتّركيب في الأبنية المخرجة دونما اهتمامٍ بترتيب مكوّناتها. هذه الطّريقة سمّاها Braine "النّحو ذو المحاور" Grammaire à pivots. وهو نحو يبدو بسيطا "ساذجا" يفتقد إلى العبارات الوظيفيّة (أدوات الرّبط والضّمائر والحروف والوعي بالصّيغ والأزمنة...) وتغيب فيه في الغالب علامات الوسم المقوليّ (الجنس والعدد والتفريق بين العاقل وغير العاقل...) (المرجع نفسه).

تعتبر بسّانو أنّ تطوّر المظهر التركيبيّ النّحويّ للكلام يتحقّق بإعادة ترتيب مكوّنات تلك الأبنية وتوظيف العبارات الوظيفيّة وتحميلها المظهرين التركيبيّ الإعرابيّ والصّرفيّ المقوليّ. فإذا قال الطّفل:

و- 1- * محمّدٌ ساعدتْ زيدا

2- * محمّدٌ ساعدتْ هندا.

فإنّه قد أنتج بنيتين لاحنتين. واللّحن متأتّ من سوء توزيع سمات المطابقة بين العنصرين المتطابقيْن داخل البنيتين، ومن خطإ في ترتيب عناصر البنية (و-2). ويتمّ تطوّر المعالجة الصّرفيّة التركيبيّة بنسق تصاعديّ حتى يبلغ ذروته في السّنة الخامسة.

2.5. موقع المطابقة من خطّ تطوّر النّظام اللغويّ

نستنتج من الفقرة السّابقة أنّ المظهر الصّرفيّ متمثّلا في نظام الوسم المطابقيّ والمظهر التركيبيّ متمثّلا في نظام الوسم الإعرابيّ يعدّان من آخر القدرات المكتسبة عند الطّفل. نحن لا نتحدّث هنا عن النّظام المعقّد والثريّ والدّقيق للوسم بالإعراب أو بالمطابقة، فهذا سيكون محتوى النّظام المتعلّم في المدارس، بل نتحدّث عن المعطيات البسيطة الخاصّة بالوسمين التي تنتج أبنية قضويّة تحمل الفائدة. وهذا ما ذهب إليه جاكندوف Jackendoff عندما اعتبر المطابقة والإعراب من القيود الإضافيّة والمبادئ التوليفيّة combinatorial principles التي تضاف إلى مجموعة أخرى من القيود والمبادئ السابقة التي يزوّد بها ذهن الطفل وجهاز الاكتساب لديه، وهي قابلة للتطوّر تدريجيًا بتطوّر قدراته العصبيّة العرفانيّة (Jackendoff، 1997، ص27-95). وهذا يعني أنّ قوانين الوسميْن المطابقيّ والإعرابيّ مهارة حادثة عند الطّفل دورها إعادة تنظيم ما حصل من مهارات أخرى مكتسبة سابقا في ضوء قيديْ المطابقة والإعراب. لكن ما نلاحظه أنّ النّظام الفونيتيكي والفونولوجيّ المسيّر للمخرَجات اللّغويّة عند الطّفل لا ينمو منفصلا عن الدّلالة وعن النّظاميْن المعجميّ والتركيبيّ الصّرفيّ Morpho-syntaxique. حتّى تلك الأصوات المفردة مثل "با" و"ما" بالتفخيم (المقصود بها أبي وأمّي) تعدّ من "الكلمات-الجمل" وتمثّل أبنية لغويّة ناشئة عن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

تصوّرات في ذهن الطّفل وذات مستويات متعدّدة مسترسلة معجميّة وصرفيّة وتركيبيّة حاصلة بالقوّة لكنّها ناقصة لفظا وإنجازا[10].

ويمكن رسم خطّ تقريبيّ لتطوّر مراحل الاكتساب اللغويّ عند الطّفل لتحديد موقع اكتساب المطابقة في ذلك الخطّ:

شكل 2

خطّ تطوّر مراحل الاكتساب إلى حدود السّنة الخامسة

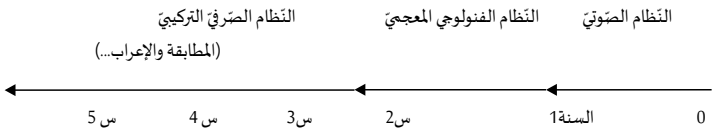

تؤكد باسانو أنّ تطوّر المعطيات التركيبيّة الصّرفيّة يكون متماثلا بين الأطفال الذين يكتسبون نفس اللّغة. وقد استدلّت على ذلك بتجربة أجراها براون Brown على ثلاثة أطفال خضعوا لاختبار يتّصل بظهور أربعة عشر قسما من الصّرافم النّحويّة من اللّغة الأنجليزيّة في كلامهم مثل علامة الجمع وصيغة ing وبعض الحروف (Bassano،1995). ونتائج هذه التجربة تؤكّد فطريّة جهاز الاكتساب اللغويّ عند كلّ الأطفال. وأشارت بسّانو إلى أنّ الفرق في الاكتساب يمكن أن يكون عند تعلّم لغتين مختلفتيْن لأسباب كثيرة أهمّها تأثير البيئة. ويرى بعض الباحثين أنّه حتى وإن وُجد تفاوت في قدرات الاكتساب بين الأطفال، فإنّ ذلك لا يعدّ قرينة على وجود "ذكاء معرفيّ شامل" عند من تميّز منهم في تلك القدرة (زكري، 2001، ص117). وحصول التفاوت فسّره سورن Seuren بتفاوت في مهارة سمّاها الارتقاء الذاتيّ Bootstrapping افترض وجودها عند كلّ طفل (Seuren، 2009، ص47-54).

6. أخطاء الوسم المطابقيّ

1.6. أخطاء المطابقة لا تنفي سلامة التصوّرات الذهنيّة والملكة اللغويّة عند الأطفال

توجّهت عناية شقّ من الباحثين نحو منهج المقارنة عند الحديث عن اكتساب أكثر من لغة. نجد ذلك مثلا عند سلوبن Slobin وباتس Bates وماك ويني McWhiney وغيرهم. ويرى هؤلاء أنّ اختلاف طبيعة الألسن وتفاوت تماسك أنظمتها العامّة والفرعيّة لهما دور في الصّعوبات التي يجدها مكتسب لسان ما (Bassano، 1995). ويمكننا تأكيد هذا الرأي بأنّ اللسانين العربيّ والفرنسيّ يحتاج تعلّمهما جهدا كبيرا نظرا إلى ما يميّز النّظاميْن من تعقيد وثراء[11]. ووجود هذه الصّعوبات والمشكلات يجعل الطّفل معرّضا للوقوع في الأخطاء Errors. ولا نقصد الأخطاء المتّصلة بالنّظامين الفونولوجيّ والمعجميّ بل بالنّظام التركيبيّ الصّرفيّ موضع معالجة السّمات المقوليّة. فالطّفل في بداية اكتساب قوانين المطابقة يبحث كما أشرنا عن تحقيق تلك

المناسبة في التصوّرات الموجودة في ذهنه والتي تقتضي إجراء البنية متوافقة مقوليًا في الجنس والعدد مثلا بين العنصرين المتطابقيْن. لكنّه في الغالب يجري البنية على السّمة الأصليّة في الجنس والعدد أي على التذكير والإفراد فيقول مثلا:

و- أبي جاء / * أمّي جاء.

ز- الولد جاء / * الأولاد جاء.

لكنّ ذلك لا يؤثّر في التّواصل مع الآخر، لأنّ الخطأ في قوانين الوسم بالعلامات لا يدخل في مجال الأخطاء الشّاملة Global Errors التي تضيع المعنى وتشوّه التركيب، بل هو من الأخطاء البسيطة المحلّيّة Local Errors التي تصيب البنية المنجزة فحسب، أمّا البنية النّظريّة المجرّدة فهي سليمة ما دامت التّصوّرات الذهنيّة عند الطّفل سليمة وملكة اللغة سليمة. ونستثني طبعا المصابين باضطرابات محدّدة أو بإصابات معينة في الدماغ مثل الُحبسة. ذلك أنّ تلك الاضطرابات تؤثر بشكل مباشر في ربط المتصوّر بالمنطوق، كما أنّها تؤثر في الترابط المقوليّ والدّلالي داخل الأبنية المنتَجة. لذلك يرى المتخصّصون أنّ ارتكاب مثل هذه الأخطاء غير مقلق كثيرا. فالفرنسيّون كما تقول باسانو يتسلّوْن بسماع أطفالهم وهم يرتكبون أخطاء المطابقة (المرجع نفسه). نعتقد أنّ تلك الأخطاء الحاصلة في مستوى الأبنية المنجزة ليست بسبب المدخلات اللّغويّة والنّظام المكتسب، بل بسبب النّظام المراقب الذي قد يفشل أحيانا في رصد كلّ الأخطاء وتصويبها. وهذا هو الذي يفضي إلى التّفاوت بين المتعلّمين في الاكتساب وفي ارتكاب الأخطاء التركيبيّة أو الصّرفيّة. لذلك قلنا إنّ التعلّم هو عمليّة واعية ودقيقة. وكلّما نقصت درجة الوعي والدقّة وضعفت مهارة الارتقاء الذّاتيّ، تضاءلت القدرة على التعلّم السّليم وإنتاج الأبنية السّليمة.

إنّ الأطفال إذن يملكون نظاما مكتسبا فطريًا متشابها. لكنّ نظامهم المتعلَّم الواعي مختلف ومتفاوت. لذلك نقول إنّ الأخطاء التي يرتكبونها في مخرجاتهم اللّغويّة هي أخطاء سطحيّة وعاديّة لا تطعن في ملكتهم اللغويّة ولا في نظام الاكتساب لديهم، بل هي تتّصل بالإنجاز وبنظام التعلّم المعالج للمدخلات اللغويّة. فحصول الأخطاء لا يعني تعطّل الملكة اللغويّة المنتجة باعتبار أنّ الخطأ "ظاهرة عاديّة في الإنجاز لا ترجع بالضّرورة إلى نقص عند المتكلّمين" (الشّريف، 2002، ص 143)، كما أنّ وجود ملكة لغويّة سليمة لا يعني الحصول آليًا على مخرجات لغويّة سليمة.

2.6. تفسير أخطاء المطابقة وطرق معالجتها

اشتغل عدد من الباحثين على تحليل ظهور الأخطاء اللّغويّة Errors Analysis في مستوى الأبنية المنجزة وإصلاحها في حقول علم النّفس التربويّ والبيداغوجيا والتعلّمات واللسانيّات التطبيقيّة. وقد اعتمدوا الاختبارات والتجارب المخبريّة المحوسبة للتأكّد من ملاحظاتهم تمهيدا لتصويب تلك الأخطاء والحصول على أداء سليم أكفأ.

اهتمّ بعض أعلام الجامعة الفرنسيّة المختصّين في قضايا الاكتساب والتعلّم بمسألة الأخطاء مثل ميشال فايول وبيار لارجي وجون بيار جافري وغيرهم. وقد أجروا اختبارات متنوّعة لمراقبة قدرات المتعلّمين على التّعامل مع قواعد المطابقة والتّعرّف إلى الأخطاء المرتكبة واكتشاف مواطن الصّعوبة بغرض إيجاد حلول للظّاهرة. ويرجع جافري الصّعوبات التي يواجهها متعلّم الفرنسيّة عند توزيع علامات المطابقة إلى الخصائص التركيبيّة الصّرفيّة للغة وإلى صعوبة التصرّف في تلك الجداول الثريّة والمعقّدة من العلامات. فضلا عن صعوبات قيود الكتابة (Jaffré، 1996، ص185-189). وحاول رصد الأخطاء المتواترة Erreurs Fréquentes في مجموعات متتبّعا تطوّرها حسب سنوات التعلّم. ولاحظ أنّ أغلب تلك الأخطاء يتعلّق بمقولة العدد

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ويتّصل أساسا بالمطابقة المفترضة بين الفعل والفاعل sujet-verbe. وهو ما يجعل الطّفل يميل في كلّ مرّة إلى وسم البنية بالسّمات الأصول (المفرد والمذكر) (المرجع نفسه)). وتتّصل الأخطاء أحيانا بسوء انتقاء الاسم المولّد للوسم للعنصر المتطابق معه داخل البنية المنتَجة وهذا يفضي إلى الحصول على بنية لاحنة من قبيل:

«*Le père des enfants arrivent »

وقد يلجأ الطّفل أحيانا إلى استعمال بنية في أكثر من موضع دونما اهتمام بأدوارها التركيبيّة أو بخصائصها الصّرفيّة. ويقدّم مثالا لذلك تأثير بنية: « l'écrit » في البنية:

«*j'écrit »

وهذه الأخطاء جلّها متّصل في نظر جافري بالفشل في التّصرّف Gestion في النّظام الصّرفيّ التركيبيّ وكذلك في النّظام الصّرفي المكتوب Morpho-graphique (المرجع نفسه، ص190). هذه الطريقة في معالجة أخطاء المخرجات اللّغويّة عند المتعلّمين تقوم على ترسيخ الأبنية السّليمة في ذهن المتعلّم انطلاقا من رصد الأخطاء والتنبيه إليها. وتسمّى في حقل البيداغوجيا والتعلّم بـ"بيداغوجيا الخطأ" Pédagogie de l'erreur.

ومن الحلول التي اقترحها لارجي لتجنّب هذه الأخطاء وإنتاج مخرجات سليمة مقوليّا اعتماد نظام الخوارزمات Algorithmes التي تسمح في نظره بالتغلّب على عدّة مشكلات سببها سوء توزيع السّمات المطابقيّة بين العنصرين المتطابقيْن. وتتمثّل هذه الخوارزمات في مجموعة من القواعد النّظريّة القابلة للتطبيق إجرائيّا على عدد لا متناه من الأبنية المنتجة كأن ننتظم علاقة المطابقة بين الفعل والفاعل فنقول مثلا: إذا كان موضوع الفعل (أي الفاعل) اسما جمعا وجب إلحاق ذلك الاسم بعلامة الجمع (Largy، 2002، ص206). وهذه الخوارزمات تشتغل في ذهن الطّفل متى أراد التحقّق من صواب البنية التي أنتجها، أي عند اكتشاف الخطأ أو عند حصول شكّ عنده يكون بمثابة المنبّه Alarme. ويرى لارجي أنّ هذه الخوارزمات مرتبطة إلى حدّ كبير بمفهوم المراقبة. واعتبر أنّ هذه المراقبة ستتضاءل شيئا فشيئا في المراحل الأخيرة من الاكتساب لأنّ النّظام اللغويّ يكون قد اكتمل (المرجع نفسه، 207)[12]. ومفهوم المراقبة هو نفسه الذي افترضه كراشن عند معالجة المعرفة اللّغويّة في ذهن الطّفل فتكلّم على "النّظام المراقِب" الذي يراقب المخرجات اللغويّة لتصويبها[13].

إنّ أخطاء متعلّم الفرنسيّة في توزيع السّمات المطابقيّة داخل البنية اللغويّة متّصلة أساسا حسب جافري ولارجي بحيّز العلاقة بين الفعل والفاعل. ولا يعني ذلك خلوّ باقي مكوّنات الجملة من هذه الأخطاء. فالمقصود بحيّز فعل-فاعل Sujet-Verbe هو حيّز الإسناد ولا شكّ أنّ "المطابقة الواقعة بين ركنيْ الإسناد هي أهمّ حيّز تتحقّق فيه المطابقة وتسترسل فيه سائر صور المطابقة الأخرى" (الذويبي، 2022 ،ص434). لذلك نعتقد أنّ تصويب أخطاء المطابقة في الحيّز الأعلى والأهمّ من الجملة مسلك هامّ للتغلّب على بقيّة الأخطاء في سائر المستويات والصّور. وقد تأكّدت لدينا هذه الفكرة بعاملَيْن اثنين ذويْ معينيْن متفاعلين معين المعرفة العالمة ومعين التجربة البيداغوجيّة: العامل الأوّل هو البحث "الشّامل" الذي خصصنا به "نظام المطابقة في الظّاهرة اللغويّة". أمّا العامل الثّاني فهو تجربتنا الطّويلة في التدريس في المرحلة الإعداديّة، وهي مرحلة ينشط فيها "نظام التعلّم"

في ذهن المتعلّم بعد أن اكتمل عنده النّظام المكتسَب. وقد كانت لنا هذه التجربة قادحا لاكتشاف أنواع أخطاء المطابقة ومواضعها. لذلك نسوق بعض هذه الأخطاء لكن دون ترتيب حسب خطورتها أو تواترها:

- غياب علامة الجنس في بعض الأسماء لا سيّما لغير العاقل يطرح إشكالا في ضبط جنسها وهو ما يفضي إلى إمكان الوقوع في خطأ وسم العنصر المطابق لها (مثال الشمس والقمر).
- مطابقة الصّفة للموصوف المجموع من غير العاقل فيقول المتعلّم: * البقراتُ يخرجون أو البقرات يخرجْن.
- حصول لبس في إجراء اسميْ الجنس والجمع داخل الأبنية (مثل النحل والإبل...) (المرجع نفسه،ص 272-275)
- إجراء المطابقة بكلّ سماتها (الجنس والعدد) عندما يتصدّر الفعل الجملة المتضمّنة لفاعل مجموع، فيقول مثلا (على لغة أكلوني البراغيث): * جاؤوا الأولاد[14].
- صعوبات جمّة في توزيع سمات المطابقة بين العدد والمعدود سواء في حيّز علاقة الإسناد أو في حيّز علاقة التّبعيّة.

الأخطاء التي يقع فيها المتعلّم متنوّعة كما نرى، وهي أخطاء تصريفيّة اشتقاقيّة، لكنّها مسترسلة مع سائر مستويات الظّاهرة اللّغويّة. والأمر يعود كما قال لارجي وجافري إلى تعقّد المعطيات التركيبيّة الصرفيّة التي يجب السعي إلى استيعابها وإتقانها[15]. وهو شرط لا يوفّره نظام الاكتساب. وهذا هو الرّأي نفسه الذي ذهب إليه تشومسكي، فقد اعتبر أنّ نظام القواعد التركيبيّة الصّرفيّة معقّد ودقيق. لذلك يراه لا يتناسب كمّيّا ونوعيّا مع المادّة اللّغويّة المدخلة التي يكتسبها الطّفل. فحتّى الآليّات العرفانيّة التي يوفّرها ذهن الطّفل كالقياس والتعميم لا تستطيع مجاراة نسق المخرجات اللغويّة. وهذا من بين الأسباب التي توقعه في الأخطاء ومنها أخطاء المطابقة (باقر، 2002 ،ص32-34).

7. الخاتمة

كان بحثنا في الاكتساب اللّغويّ وفي بعض مبادئه ومراحله وبعض مشكلاته من أجل توفير إطار نظريّ يساعدنا على ضبط موقع اكتساب قواعد المطابقة من خط تطوّر مراحل الاكتساب وتفسير أسباب وقوع أخطاء الوسم المطابقيّ عند الطّفل. وقد اعتمدنا مبادئ النظريّة الفطريّة كما وردت عند تشومسكي وكراشن وغيرهما لمعالجة هاتين المسألتين وبعض المسائل المتّصلة فلاحظنا أنّ:

- ✓ معالجة المعرفة اللّغويّة المكتسبة عند الطّفل تكون حسب كراشن بواسطة نظامين متتابعين ومتلازمَيْن هما نظام الاكتساب ونظام التّعلّم.
- ✓ المطابقة تكون معطى مكتسبا ومتعلّما أي ذات مستويَيْن: مستوى مكتسب يتمّ فيه اكتساب القواعد البسيطة المحقّقة لشروط ضروريّة كافية تحقّق التّواصل مع الآخر، ومستوى متعلّم ذي نظام دقيق ومتقن.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- ✓ اكتساب نظاميْ الوسميْن الإعرابيّ والمطابقيّ يكون في آخر مراحل الاكتساب، ويرتبطان ببداية سعي الطّفل إلى إنتاج أبنية ذات مظهر تركيبيّ صرفيّ. ويخضع النّظامان إلى نسق نام ومتطوّر وفقا لنموّ الاستعداد العصبيّ والجينيّ لدى الطّفل.
- ✓ المُدخلات اللغويّة تخضع لنظام مراقب هو الذي يرصد الأخطاء ويصوّبها لتخرج في شكل أبنية سليمة متقنة، وهو مسار معالجة ينسحب على مبادئ اكتساب المطابقة.
- ✓ تلك الأخطاء التي يرتكبها الطّفل في توزيع سمات المطابقة هي أخطاء بسيطة محليّة وليست شاملة ولا تعيق وظيفة التّواصل، باعتبار أنّها أخطاء متّصلة بالإنجاز ولا تطعن في الملكة اللغويّة عند الأطفال.
- ✓ هذه الأخطاء تعود في الغالب إلى تعقّد المعطيات التركيبيّة الصرفيّة في اللسان المكتسب أو المتعلّم· وهذا ما يفسّر الصّعوبات التي يجدها مكتسب اللسانين العربيّ والفرنسيّ على وجه الخصوص.

إنّ نظام التعلّم هو المكلّف، حسب كراشن، برصد الأخطاء وتصويبها لتحصيل مخرجات لغويّة سليمة ومتقنة أيضا. وهذا يعدّ من مهامّ الأنظمة التّعليميّة وواضعي البرامج والبيداغوجيّين. ونظام التعلّم الأكفأ في أيّ مجتمع هو الذي يجد الحلول الأيسر والأسرع والأنجع لحلّ مشكل الأخطاء اللّغويّة وصعوبات اكتساب اللغة أو تعلّمها سواء كانت اللغة الأولى أو الثّانية. ولا نشكّ في أنّ تلك البرامج والمناهج هي التي تقوّي شموليّة المكتسب اللغويّ وتنفذ إلى تفريعاته وتفاصيله وتزيد جودة التحصيل وتنمي القدرة الإبداعيّة عند المتعلّمين. بل إنّ بعض أسرار اللغة لا يُدرك إلّا في مرحلة متأخّرة من التحصيل، ونقصد المرحلة الجامعيّة (الصّمادي، 1998 ،ص159-188).

الهوامش

[1] - نقصد البحث الشامل الذي أنجزناه لنيل شهادة الدكتوراه. إذ لم تكن مسألة الاكتساب في المطابقة مشغلا أساسيًا عندنا، بل كانت مسألة عرضيّة وردت في سياق المسائل الموسّعة لمجال البحث (الذويبي، 2021، ص 136-143)

[2] - ستيفان كراشن Stephan Krashen لساني أمريكيّ وباحث متخصّص في مجال التعلّم وعلم التربية ولد سنة 1941. اشتهر بكتاباته الكثيرة المتصلة بالتعلّم والاكتساب اللغويّ في سياق نظريّ يقول بالفطريّة في اللّغة.

[3] - الحديث عن مسألة اكتساب اللغة الثانية Second Language acquisition (SLA) بدأ في أمريكا لوجود جالية كبيرة من المكسيك وبلدان أمريكا اللاتينيّة وجب إدماجها في المجتمع والثقافة الأمريكيّيْن. لذلك عدّت اللغة الأنجليزية عند هؤلاء لغة ثانية وجب اكتسابها وتعلّمها. وهذا أفضى إلى حضور المقاربات البيئيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والمقاميّة التّخاطبيّة، وظهرت مفاهيم التكيّف الثقافي والاندماج والأعراق (Larsen،1991، ص423-446).

[4] - النّظام المكتسَب والنّظام المتعلّم يسمّيهما كراشن أيضا الأداء المكتسَب Acquired competence والأداء المتعلّم Learned competence (Krashen, 1982,16-32)

[5] - افترض كراشن وجود مهارة عند الفرد لإصلاح الأخطاء سمّاها التصويب الذاتيّ Self-Correction (Krashen، 1982، ص22).

[6]- عرضت كاترينا هار Harr المبادئ التي اعتمدها الاتّجاه العرفاني الدّارس لمسألة الاكتساب اللغويّ لا سيّما اكتساب اللغة الأولى في (Harr، 2012).

[7] - لذلك نجد برامج تدريس اللّغات (ومنها العربيّة) ومناهجها قائما على فكرة التدرّج الهرميّ: الجملة البسيطة قبل المركّبة/ المكوّن المفرد قبل المركّب، الإخبار قبل الطّلب ...

[8]- سنختار من بين مقالاتها مقالا عرّبه الأستاذ فرحات المليّح، رحمه الله، تحت عنوان: "اكتساب اللّغة" Acquisition du langage . وقد اقتبسنا منه بعض الأمثلة والمصطلحات المعرّبة من النصّ الفرنسيّ (Bassano، 1995).

[9] - تسمّى هذه الكلمات بـ"الكلمات-الجمل لأنّها تعوّض بنية جملة وتحمل مدلولها (الزنّاد، 2010 ،ص70)

10- الاسترسال بين مستويات الظّاهرة اللغويّة عمل الباحثون في مجال اللسانيّات العرفانيّة على إثباته تكوّنا وإنجازا. انظر مثلا (Jackendoff، 1997).

11- مع التنبيه إلى أنّ اللّسانيْن العربيّ والفرنسيّ مختلفان من حيث طبيعتهما، فالأوّل اشتقاقيّ أمّا الثانيّ فهو إلصاقيّ. لكن دون أن ننفي تقارض أحكام الطّبيعتيْن من كلا اللسانين.

[12]- هذه الطّريقة نراها أفضل من تقنية المحاكاة والتعميم التي اقترحها تشومسكي والتي لم يكن مقتنعا بجدواها (باقر، 2002، ص 32-34).

[13]- نلاحظ أنّ مفاهيم التّصرّف والمراقبة والخوارزمات وغيرها وردت في سياق "المقاربة العرفانيّة" Cognitive Approach لتعليم اللّغات. وهذه المقاربة تقوم على التّدرّج في بناء المعرفة اللّغويّة اعتمادا على عمليّات عرفانيّة متوافقة مع النّضج العصبيّ لدى المتعلّم (بن حمودة، 2018، ص 53-54)

[14]- نشير إلى أنّ هذه البنية وما شابهها هي من لغة "أكلوني البراغيث" وهي تعدّ استعمالا فصيحا عند النّحاة القدامى. ذلك أنّ إلحاق ضمائر التثنية والجمع للفعل إذا كان فاعله مثنى أو جمعا لا يعدّ لحنا عندهم، وقد وردت هذه البنية في نصوص فصيحة.

15- نعتقد أنّ نظام الوسم المطابقيّ في اللّسان الأنجليزيّ أقلّ تعقيدا ممّا نجده في اللسانيْن الفرنسيّ والعربيّ.

المراجع العربيّة

باقر، مرتضى جواد. (2002). *مقدّمة في نظريّة القواعد التّحويليّة*. دار الشّروق، ط2، عمّان.

بن بوبكر، شعبان. (1991). *مبحث الجنس في العربية: ملاحظات دلالية حول ظاهرة التذكير والتأنيث*. ضمن ندوة: صناعة المعنى و تأويل النص، كلية الآداب بمنوبة.

بن حمّودة، رفيق. (2018). *المبادئ العرفانيّة وتعليم النّحو*. *مجلّة اللّسانيّات العرفانيّة*، العدد8، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمة اللغة العربيّة.

تشومسكي، نعوم. (1990). *اللّغة ومشكلاتها المعرفيّة*. ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء.

الذويبي، لطفي. (2021) *نظام المطابقة في الظّاهرة اللغويّة: العربيّة أنموذجا، دراسة تركيبيّة دلاليّة*. دار كنوز للنّشر والتوزيع، عمان/الأردن.

زكري، منير. (2001). *مباحث في الاكتساب اللّغويّ: تحليل علميّ للمسائل الفيزيولوجيّة والباثولوجيّة والمعرفيّة*. المعهد العالي للغات بتونس،

الزّنّاد، الأزهر. (2010). *نظريّات لسانيّة عرفنيّة*. نشر مشترك دار محمد علي الحامّي للنّشر، تونس.

الشّريف، محمّد صلاح الدّين. (2002). *الشّرط والإنشاء النّحويّ: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات*. منشورات كلّيّة الآداب منوبة، تونس.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الصّمادي، عقلة محمود والعبد الحق، فواز محمد. (1998). *نظريّات تعلّم اللغة واكتسابها: تضمينات لتعلّم العربيّة وتعليمها*. مجلّة مجمع اللغة العربيّة، الأردن، مجلد22، العدد54، ص ص 159-188.

المراجع الأجنبيّة:

Bassano, D. (1995). *Acquisition du Langage. Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage,* Paris, Ed Seuil, pp 423-433.
Chomsky, N. (1986). *Knowledge of Language: Its Nature, Origin, and Use*. Library of Congress Cataloging in Publication Data.
Chomsky, N. (2006). *Language and Mind*. Cambridge University Press, Third Edition.
Harr, A-K. (2012). *Language-Specific Factors in First Language Acquisition*. Walter de Gruyter, Inc, Boston/Berlin
Jackendoff, R. (1997). *The architecture of language faculty.* Cambridge, Mit Press.
Jaffré, J.P & Bessonnat, D. (1996). *Gestion et acquisition de l'accord: erreurs et étiologie*. In : Faits de langues, n9 ; pp185-192.
Krashen, D, S. (1982). *Principles and Practice in Second Language Acquisition.* Oxford, Pergamon Press.
Largy, P & Dédéyan, A. (2002). *Automatisme en détection d'erreurs sujet-verbe : étude chez l'enfant et l'adulte.* In l'année psychologique, vol 102, n2, pp 201-234.
Larsen-Freeman, D & Long, M. H. (1991). *An Introduction to Second Language Research*. 1st published, Routledge, London & New York.
McLaughlin, Barry. (1987). *Theory of Second Language Learning.* London, Arnold Press.
Seuren, P,A,M. (2009). *Language in cognition*. Oxford University Press, 1st edition.

بيانات الباحث

لطفي بن البشير الذويبي، أستاذ مساعد في اللغة العربيّة واللسانيّات بقسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان، جامعة القيروان، تونس. حصل على شهادة الدكتوراه في اللغة سنة 2016 من جامعة القيروان. تدور اهتماماته البحثية حول التركيب والصّرف والدّلالة.

AUTHOR BIODATA

Lotfi Bechir Dhouibi is an Assistant Professor of Arabic Language and Linguistics at the Department of Arabic, Faculty of Arts and Human Sciences, University of Kairouan (Tunisia). He received his PhD in 2016 from the same university. His research interests include syntax, morphology, and semantics.

معرف أوركيد (ORCID) : 0009-0009-2226-2398

Email: aherz22@hotmail.com

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

مراجعة كتاب "دليل ميسر إلى الفكر والمعنى"

A Book Review of “A User's Guide to Thought and Meaning”

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-019-008

عبدالرحمن حسن البارقي

أستاذ اللسانيات- قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية

توثيق المراجعة APA Citation:

البارقي، عبدالرحمن. (2024). مراجعة مصدر بحثي [مراجعة كتاب دليل ميسر إلى الفكر والمعنى، تأليف: راي جاكندوف، ترجمة: حمزة المزيني]. *مجلة اللسانيات العربية*، *19*، 191-201.

استقبل في: 27-09-1445/ **رُوجع في:** 29-09-1445/ **قُبل في** 08-11-1445/ **نُشر في:** 25-12-1445

Received on: 2024-04-06 / **Revised on:** 2024-04-08 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

1.مدخل في وصف الكتاب:

صدر كتاب راي جاكندوف بعنوان "A user's Guide to Thought and Meaning" في نسخته الإنجليزية عام 2012 عن دار جامعة أكسفورد، وجاء في 274 صفحة، وترجمه إلى اللغة العربية حمزة المزيني، وطبعته دار كنوز المعرفة - بإذن من دار جامعة أكسفورد - عام 2019، وترجم العنوان إلى: "دليل ميسر إلى الفكر والمعنى"، وجاءت الترجمة في 424 صفحة، وتحمل الرقم الدولي المعياري (ردمك): 978-247-47-7599-879. على أن الترجمة العربية قد أفادت كما بيّن من المترجم من طبعة 2015 التي تتضمن تعديلات أجراها المؤلف.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى أربعة أقسام. القسم الأول: اللغة والكلمات والمعنى، والقسم الثاني: الوعي والتعرف، والقسم الثالث: الإحالة والصدق، والقسم الرابع: العقلانية والحدس.

ويدور الكتاب على وجه العموم حول فرضية المعنى اللا واعي وخفاء المعاني، وفكرة المنظور المنظوري، والبنية التصورية، والبنية الحيزية، حيث يحاول البرهنة على فرضيته تلك، والنظر إليها عبر عدد من المنظورات كالمنظور العادي، والمنظور الإدراكي، والمنظور العصبي أحيانًا. وهناك موضوعات كان قد تعرض لها في كتب سابقة مثل القسم الثالث المتعلق بالإحالة والصدق (جاكندوف2010، ص ص77-96)، وكذلك مايتعلق بمناقشات اللغة والوعي (جاكندوف 2020، ونسخته الأصلية في 2007 أي قبل صدور كتاب دليل ميسر...). ومن المعروف عن جاكندوف طريقته في محاولة الكشف عن اللغة من خلال المعطيات الموسيقية، وهو الأمر الذي يظهر في هذا الكتاب وغيره من كتبه.

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

2. عرض محتوى الكتاب:

قدم المترجم بمقدمة موجزة عرض فيها لمجال الكتاب وهدف مؤلفه إلى أن يكون دليلا ميسرا في متناول القراء المتخصصين وغير المتخصصين، كما عرض المترجم لاختياراته في ترجمة عدد من المصطلحات إلى العربية.

أما **مقدمة** المؤلف فكانت أكثر اقتضابًا، وقد بيّن فيها أنه لم يرد لكتابه هذا أن يكون كتابًا أكاديميا، ولو أراده كذلك لبلغت صفحاته أضعاف أضعاف ماهي عليه؛ فالكتاب يدور حول قضايا شغلت المؤلف منذ ما يربو على ثلاثين عامًا، معتذرًا للمتخصصين وأنه يثق بتسامحهم إزاء هذا النوع من التأليف، معوّلا على الطريقة التي يربط بها الكتاب موضوعاته المتشعبة.

في القسم الأول من الكتاب الذي بعنوان (**اللغة، والكلمات، والمعنى**)، يثير المؤلف حزمة أخرى من الأسئلة المركزية في علوم الإدراك مما يتعلق باللغة والتفكير والتعالق بينهما من مثل: "ما الذي يجري في رؤوسنا حين نفكر وحين نحوّل أفكارنا إلى كلام، وحين نفهم ما يقوله الآخرون؟"(ص23) ويشير إلى أنه سيركز على هذه العلاقة بين الفكر والمعنى على وجه التحديد بعكس الدراسات التي ركزت على الجانب النحوي. وبعد إثارة مجموعة من الأسئلة عن طريقة إدراكنا ووعينا بما حولنا، وقدرتنا على إنجاز عدد من الأعمال في وقت واحد يخلص إلى أنه سيدافع عن منظوره في أن"الفكر والمعنى يكادان يكونان غير شعوريين تمامًا" (ص24). إننا نختزن نظامًا ذهنيًا متناهيا يمكّننا من إنتاج جمل جديدة ذات معنى، على أنّه ليس بالضرورة أن يمتلك متحدثو اللغة نفسها النظام نفسه في أذهانهم، بسبب اختلاف مخزون الكلمات، واختلاف الأنماط اللغوية. ومن ثم فإن اللغة الخاصة هي ما تتحدثه مجموعة لغوية يشفرون أفكارهم في الأصوات تشفيرًا يتواصلون به فيما بينهم! مع وجود التنوعات بطبيعة الحال حتى مستوى اللغة الخاصة الواحدة بين متحدثيها على مستوى اللكنة وغيرها، كما ألمعنا قبل، وبعض هذه التنوعات قد تكون كبيرة إلى درجة انعدام التفاهم كما في العربية[1] والصينية.

ويقدم المؤلف في نهاية هذا الفصل أجوبة عن أسئلة من مثل: كيف يكون للغة وجود مستمر؟ فيرى أن ذلك بفعل وجود جماعة من المتكلمين. وكيف تموت لغة ما؟ ويكون ذلك حين يموت متكلموها. وكيف تتغير لغة ما؟ ويتحقق ذلك بحسب التعديلات التي يدخلها متكلموها باستعمال نظام مختلف قليلا...

ويبدو أن جاكندوف أراد في الفصل الثالث بسط الحديث حول سؤال ماهية اللغة أو اللغة الخاصة، وهو سؤال تطرق إليه بطبيعة الحال في الفصل السابق، وأورد مثالًا للغة الخاصة بالإنجليزية ولغات خاصة أخرى، وحاول تعديل السؤال حينئذ إلى السؤال عن (التكلّم) بالإنجليزية عوض السؤال عن الماهية، وربما لهذا أو لغيره عاد في هذا الفصل ليستكمل الجواب عن سؤال الماهية بالتمثيل باللغة الإنجليزية، وهو يدافع فيه عن فكرة أوردها في الفصل السابق من أنه ليس هناك (تمثُّل) واقعي معيّن يمكن أن يطلق عليه اسم هذه اللغة أو تلك؛ ذلك أنه عندما نتحدث عن الإنجليزية فنحن لا نتحدث عن شيء آخر متمفصل عمّا في أذهان مئات الملايين من المتحدثين بالإنجليزية! وهناك تأويل آخر وهو أن (الإنجليزية) ذات وجود بالفعل لكن الأكثر يخطئ في تحديد ماهيتها، بسبب أنها خليط في أذهان متحدثيها.

ولا يبدي الكاتب سعادته بأي من التأويلين! لأنهما يغيّبان (المنظور العادي) عن الإنجليزية كمثال عن اللغات الخاصة. وفي هذا الفصل يقدم منظورين هما: المنظور العادي، وهو يتطابق بشكل أو بآخر - بحسب المؤلف - مع مفهوم اللغة المظهرة (E-language)، عند تشومسكي، ومفهوم (المنظور الإدراكي أو الوظيفي) الذي يجيب عن سؤال: "كيف تقوم اللغة بوظيفتها في الذهن" (ص39)، وهو مقارب - بحسب المؤلف أيضا - لمفهوم (I--language) عند تشومسكي. ويؤكد قيمة الأنظمة الأخرى

الموجودة في الذهن كنظام الإبصار والحركة وغيرها، وهذا منظور عصبي يضاف إلى المنظورين السابقين، ومن ثم "فلا يوجد من هذا "المنظور العصبي" وحدة متمايزة يمكن أن نسميها "الإنجليزية". فليست الإنجليزية إلا مجموعة فرعية من الانقداحات الكيميائية والكهربائية المبثوثة وسط شبكة هائلة من العصبونات"(ص40).

إن بإمكان اللسانيّ الإفادة من هذه المنظورات الثلاثة في تفسير الظواهر اللغوية، ولا شك أن بعضها أنجع من بعض في تفسير ظواهر بعينها، وتأسيسًا على هذه المنظورات فإن الإجابة عن سؤال: (ما الإنجليزية؟) ستكون مختلفة وفق المنظور الذي تنطلق منه. ويمثل لتعدد المنظورات على مستوى معاني الكلمات بكلمات من مثل: غروب الشمس، والنمو، والردغات... وقد ننظر إليها من منظور عادي أو فيزيائي أو كيميائي.

ولتحرير مفهوم "الكلمة" يثير عددًا من الأسئلة مثل: أين توجد تلك الكلمات؟ وهل هي موجودة دائما أو حين يستعملها المتكلم؟ وهل وجودها مرتبط بوجودها في القاموس كما يرى بعضهم؟ لكن من الذي دوّن القواميس؟ أليس الناس بعد أن لحظوا استعمال تلك الكلمات؟ وماذا عن اللغات التي لم تدوّن بعد؟ إن الكلمات بحسب المنظور الإدراكي "جزء من النظام الموجود في رؤوس الناس الذين يستعملونه لإنشاء ما يريدون من رسائل لغوية" (ص53).

وفي منحى ضبط المعنى تبرز ظاهرة المشترك اللفظي، ولتفسير هذه الظاهرة طريقان، أحدهما أن نقول إن للكلمة الواحدة معنيين، والآخر أن نقول إنهما كلمتان مختلفتان في المعنى وإن كانتا متشابهتين نطقًا وكتابة. وماذا سنقول عن كلمات أخرى تغيرت تصريفاتها بين الماضي والمضارع المستمر وما إلى ذلك؟ وماذا عن كلمات أخرى تستخدم اسمًا وتستخدم فعلًا؟ وماذا عن فئة رابعة ذات تعالقات على مستوى اللفظ والمعنى؟ والسؤال الإدراكي الذي تثيره كل هذه الفئات: "هل لهذه التمايزات أثر في المعاجم الذهنية في رؤوس الناس؟"(ص64).

ويبدو أن جاكندوف أثار قضية التعقيدات التي نواجهها في تحديد كلمات من مثل: bank, smoke, over وغيرها ليمهد للتعقيدات الأكثر التي سنجدها عندما نحاول تحديد كلمة "معنى"؛ إذ سيتناول لاحقًا بعض استعمالات **"يعني" و" معنى"** و **"معنى موضوعي" و"معنى ذاتي"**.

وفي هذا الصدد يثير جملة من الأسئلة قد يكون من أهمها: "ما الذي تقوم به معاني الكلمات والجمل، بغض النظر عما تكونه؟ وما تصميم المعاني المحدد؟"(ص89)، ويشير إلى ست خصائص تتعلق بالأمر وهي:

1. المعاني مربوطة باللفظ.
2. تبنى معاني الجمل من معاني أجزائها.
3. ينبغي أن تحافظ الترجمات على المعنى.
4. الوظيفة الإحالية.
5. الوظيفة الاستدلالية.
6. المعاني مخفية.

وبناء على هذه الخصائص الست فالمعنى من منظور إدراكي هو شيء في ذهن مستعمل لغة ما يتمتع بتلك الخصائص الست. مع الاعتراف بطبيعة الحال أن معاني الكلمات ليست محددة جاهزة كما قد ينظر إليها من المنظور العادي، ويضرب مثالًا بالألوان وتدرجاتها وبكلمة (أصلع) و(يصعد) و (كتاب)... ضمن ما يعرف بمفارقة الكَوم (Sorites paradox).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ويناقش الكيفية التي تأتلف بها معاني الكلمات حيث رأى أنّ "معنى كل جزئية نحوية في جملة ما ينبني بضم معاني الكلمات في تلك الجزئية بعضها إلى بعض"(ص125)، بالإضافة إلى القواعد النحوية، ومتعلقات أخرى... ومن هذه المتعلقات الاستلزام وترابط الخطاب (Implicature and discourse connection)، والإضمار أو الاختزال (Ellipsis) بما فيه مراعاة السياق غير اللغوي، وتحويل المرجع (Reference transfer)، والقَسْر الجهي (Aspectual coercion). على حين أنّ "معنى [الكلمة][2] هو التصور الذي تعبّر عنه" (ص135). ومن ثَمّ فالجملة تعبر هي الأخرى عن فكرة مكتملة في ذهن المتكلم. على أن ثمة تصورات لا توازيها كلمات. ويختتم هذا القسم بمناقشة مايعرف بالحتمية اللغوية وتحديد اللغة للفكر، حيث يرى أنه "يمكن أن يُعبَّر عن الفكر نفسه بصورة متماثلة في اللغات المختلفة" (ص141).

وجعل جاكندوف للقسم الثاني من الكتاب عنوان: **الوعي والتعرف**، ووضع تحته اثني عشر فصلًا من الخامس عشر إلى السادس والعشرين.

ويؤكد في مستهلّه رأيه بأن المعاني مخفية. وبعد مناقشة لرأي أفلاطون في جوهرية المعاني، يقترح جاكندوف أن المعاني في الأذهان، إنها أمر غير واعٍ غالبًا. لقد استعرض آراء علماء وفلاسفة ساوَوْا بين (اللغة) و(الفكر) أو قاربوا بينهما كأفلاطون وواطسون وبيتر كاروثرز وتشومسكي وفتجنشتاين... أما جاكندوف فيجد فرقًا بين الأمرين، فقد افترض استقلال الفكر عن اللغة، ويدافع عن فرضية المعنى غير الواعي ضد فكرة المعنى الواعي في المنظور العادي؛ إذ في المنظور الإدراكي هناك ثلاثة مكونات للفكر (الواعي) اثنان واعيان وواحد لاواع، وهي: الصورة الذهنية اللفظية، والإحساس بالإفادة، وهما واعيان، والمعنى الموصول باللفظ وهو لا واع، مع أنه يحمل العبء كاملا في الاستنتاج والإحالة... ومن ثم، ففي حين يهتم المنظور العادي بما تبدو عليه الأشياء، يهتمّ المنظور الإدراكي بالطريقة التي تعمل بها الأشياء؛ فالمعنى "شذرة غير شعورية من البنية الذهنية حدث في هذه الحالة [يقصد ما سماه المتعلقات كحالات الحذف والاختزال والسياق غير اللغوي] أنها من غير حامل، ونعرف أنها موجودة في الذهن بسبب تأثيرها على الاستنتاجات" (ص162).

ولكن ماذا يُقصد بالواعي وغير الواعي؟ وكعادة جاكندوف في الإجابة يلوذ بالاستعمالات اللغوية لكلمتيْ (وعي) و(لاوعي) وصيغهما، ليخلص إلى أنّ الوعي معايش عن مثير (في العالم الخارجي)، ولكن إذا كان كل ما يجري في الدماغ هو انقداحات عصبونية فكيف يمكن مَفْصَلة هذه الانقداحات ونحن نعايش أكثر من نشاط في وقت واحد؟ وهل الوعي وفق هذا يعدّ خصيصة من خصائص العصبونات؟ وإذا كان ذلك كذلك فأي نوع من العصبونات على وجه التحديد؟

ويعود المؤلف مجددًا إلى فرضية المعنى غير الواعي ليذكر أن التعبير اللغوي يتألف إدراكيًا من ثلاث بنى: صوتية، وتركيبية، ودلالية. وترى فرضية المعنى غير الواعي أن أكثر البنى الثلاث شبهًا بمعايشة التفكير هي البنية الصوتية. ويبحث جاكندوف عن تفسير للفرق بين حالتين: عندما نتحدث بصوت مسموع ونعامل الأمر على أنه صوت حقيقي ذو وجود في العالم، وعندما يكون الصوت داخليًا في الذهن، أين يكمن الفرق بين الحالين؟ ويستدعي المؤلف حالات الأحلام وما يجري فيها من أحاديث نرى أننا نعايش أصواتها حقيقة، وكذلك ما يحدث لمرضى الفصام؛ ليستنتج أن معايشتنا ليست مربوطة بالواقع [الوجود الخارجي] مباشرة؛ ناهيك عن أنّ اللفظ ليس موجودًا في العالم الخارجي إذا أردنا الدقة، فالموجود حرفيًّا هو موجات صوتية ليس إلّا.

ومهما يكن من أمر، فإن جاكندوف يفسر الفرق بين الحالتين السابقتين بأن الذهن في حال الكلام المسموع يستقبل إشارات صوتية ويركب أنماطًا من اللفظ مقترنًا بها، على حين يصوغ الذهن لفظًا دون ربط بإشارات سمعية في حال الحديث الداخلي، وهذا الربط هو الملازم الإدراكي للتمييز بين حالتي معايشة سماع وتخيّل سماع، وفي حالة الأحلام والانفصام لا يكون الملازم هو الرابط، بل (المراقب) الذ يتحقق من وجود رابط بين اللفظ والإشارات السمعية.

إن بعض النظريات العصبية تعزو الوعي إلى الخصائص العامة للعصبونات، وهذا صحيح، لكن لماذا يكون هناك تلازم بين النشاطات العصبية المسؤولة عن (اللفظ) مع شكل المعايشة على حين ينتفي هذا التلازم مع (الفكر)؟ بل إن هناك نشاطات عصبية لا نختلف على عدم ارتباطها بالوعي، كتنظيم ضربات القلب مثلًا. تقترح بعض النظريات أن الوعي قدرة تشرف على نشاط الذهن عندما تعترضه صعوبات ما، وتتوارى عندما يكون النشاط أمرًا تلقائيًّا. ويستدرك جاكندوف على هذه النظرية بأن الوع يحضر حتى في حالات يومية عادية ليس فيها أي صعوبات، ويرجّح أن ما تتحدث عنه النظرية هو الانتباه وليس الوعي. ولا يخفى أن معالجة جاكندوف في الفصول الماضية للوعي كانت عبر معيار اللغة، لكنه ينتقل من هذا المعيار إلى معيار آخر في الفصل الحادي والعشرين، وهو معيار التجربة البصرية التي يتشارك فيها البشر بطبيعة الحال مع كائنات أخرى، على أن اللغة والإبصار يعترضهما اللبس والغموض. ومن صور الغموض مع تجربة الإبصار شكل البطة -أرنب، ويروم من وراء إيراد الأشكال والصور الملبسة لفت النظر إلى المنظور العادي وطريقة معالجته لها والقبول بها كأمر عجائبي، في مقابل المنظورين الإدراكي والعصبي اللذين لا يقبلان إلا بمحاولة تفسير الكيفية التي تعمل بها الأشياء. إنّ "إنجاز أي فهم بصري يدخل فيه قدر كبير للغاية من الحوسبة الذهنية"(ص207). على أنّ الكيفية التي يتوصل بها الذهن إلى الفهم البصري خفية عن الوعي تمامًا.

ويخلص المؤلف إلى أن الفكر والمعنى يشتركان في بنيتين هما: البنية الحيّزية، والبنية التصورية، فإذا ولجت إلى الفكر من باب السماع فالمهيمن هو البنية التصورية، وإن ولجت إلى الفكر من باب الإبصار فالمهيمن هو البنية الحيزية، ولكن هذا لا يعني أن أيًّا من البنيتين ملازم للوعي؛ ذلك أن البنية ذات الصلة بالوعي في حال اللغة هي اللفظ، والبنية ذات الصلة بالوعي في حال الإبصار هي السطح البصري.

ويثير المؤلف قضية الجنس والفرد "بصفته مظهرًا أساسيًّا من بين مظاهر فهمنا الأساسية التي تنتمي إلى البنية التصورية"(ص224)، ويفسر العملية التي تتم حين ملاحظة فرد على أنه من جنس معين وفق الآتي: يولد الذهن سطحًا بصريًّا وبنية حيزية، ثم ترتبط هذه البنية الحيّزية ببنية تصورية، ثم يقرَن المجموع من البنيتين بتصور عامّ لذلك الشيء مخزون في الذاكرة، ثم تُربط البنية التصورية باللفظ في الذاكرة... ويخلص إلى نتيجة أننا "لا نستطيع فهم الأشياء في العالم على أنها تنتمي إلى أصناف إلا لأننا نصوغ (أو تصوغ أذهاننا) تلك الأصناف"(ص226).

ويضيف جاكندوف إلى التعرف البصري - الذي تحدث عنه بشكل أساسي فيما سبق عند مقاربة البنية الحيزية - كيفيتين أخريين هما: التعرف اللمسي، والتعرف البدني الذاتي، حيث تبدوان كحاملين للوعي، مثل اللغة والسطح البصري، على أن ثمة تفاوتًا ونسبية بين التعرف البصري والتعرف اللمسي والتعرف البدني الذاتي، فقد يكون بعضها في مواقف معينة أنجع من بعض.

ويعود المؤلف في الفصل الخامس والعشرين إلى مناقشة الفرق بين معايشة شيء على أنه في الواقع الخارجي وعلى أنه موجود في أذهاننا وحسب، أي بين (التعرّف) و (التخيل)، ويضرب على ذلك مثلا بأن تتخيل نعامة وهي تدخل الغرفة، وتعايشها

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وكأنها في رأسك، وما الفرق بين هذا وحصول الأمر في الواقع الخارجي حيث يكون ثَمة نعامة تدخل الغرفة؟ قد يقال إن الصورة الثانية تكون أوضح من الأولى، لكن هذا ليس دائمًا، وقد يكون الفرق في وجود دخْل عبر العينين في الحالة الثانية وغيابه في الحالة الأولى، وهذا الدخل هو ما سمّاه بشارة الطابع في الفصل التاسع عشر (مفيد/غير مفيد)، ويخلص إلى نتيجة "إن وجود رابط بين الدخل من العينين والسطح البصري هو ما يجعل العالم يبدو واقعيًا (عادة)"(ص242)، ويستطرد في الحديث عن فكرة المعايشة منطلقًا من فكرة شارتيْ الطابع: مفيد/غير مفيد (فيما يتعلق باللغة)، وحقيقي/غير حقيقي (فيما يتعلق بالإبصار) ويعالج ما سماه المزيد من الأحاسيس (feels) مثل: الألفة والجِدّة، والأهمية وانعدام الأهمية، والمقدَّس والمحرَّم، والقابل للتحكم الذاتي وغير القابل... ليخلص إلى أن الأذهان توجد الفهم للعالم، والمعايشة له، وهذا ينضوي ضمن فرضية المعنى غير الواعي، "وهو ما يبين أنها ليست فرضية عن اللغة والفكر وحسب، بل هي جزء من وجهة نظر أكثر شمولًا للكيفية التي نفهم بها العالم والكيفية التي نعايشه بها" (ص253)

وفي القسم الثالث من الكتاب: (من الفصل السابع والعشرين إلى الفصل الخامس والثلاثين) يتناول الكاتب منحى **الإحالة والصدق**، ويؤكد أن من مهام البنية التصورية رصد الأفراد مرتبطين بخصائص معينة وتكوين (سجلّ مرجعي)، وفي ضوء هذا السجل المرجعي الذي يغذَّى عن طريق الإبصار أو اللغة يحكم الذهن على ما يقع في المجال البصري مثلًا بأنه مألوف أو جديد، على أن (السجل المرجعي) ليس خاصًّا بما هو في العالم الخارجي؛ فللصور الذهنية كذلك سجلات مرجعية، وهذه السجلات المرجعية تبقى عادة في البنية التصورية لكنها ليست دائمة، وقد يحصل لها تحويرات معيّنة، كأن تُقسّم أو تُدمج... ومن ثَمَّ فالتعبيرات اللغوية لا تشير إلى الأشياء في العالم بقدر ما "تشير الأشياء التي "نتصورها" على أنها موجودة في العالم"(ص264)، ومن ثم فقد يبرز عدم التطابق المرجعي في المحادثة، وهو احتمال وارد قد تغفله فلسفة اللغة التي تقوم على المنظور العادي، وتفترض وجود تطابق مرجعيّ دائمًا. ولتوضيح الفكرة يضرب جاكندوف مثالًا بوضعَيْ محادثة، أحدهما يكون المتحادثان فيه جالسيْن معًا في المكان نفسه، فيقول أحدهما للآخر: انظر إلى تلك السحابة العجيبة، فينظر الآخر حيث أشار الأول ويرى السحابة... وهنا تطابق مرجعي، لكن ماذا لو حدث هذا الحوار عبر الهاتف (وهو الوضع الثاني) وكل منهما في مكان آخر بعيد؟ سيكون هناك عدم تطابق مرجعي، وهنا تخفق الرسالة اللغوية.

وفي هذا القسم يقدم جاكندوف تحليلًا لبعض أسماء الإشارة وإحالاتها، مثل هذا وذلك وأولئك وهنا وهناك، فقد يستعمل اسم الإشارة للإحالة إلى جسم أو نوع أو مقولة أو صوت أو مكان... وفي كل استعمال تظهر الكيفية التي نتعامل بها لفهم العالم، وفق تنوعات تأويلية مشفَّرة في بنى تصورية وحيزية، وكل مُحال إليه يمتلك في العادة سجلًّا مرجعيًّا، وهناك سجلات مرجعية للصور والأفكار، كما هي الحال في لوحة صورة الغليون التي نمتلك بشأنها ثلاثة سجلات مرجعية هي: سجل اللوحة، وسجل صورة الغليون، وسجل الغليون المشخَّص (ثلاثي الأبعاد)، وإن كان السجل الأخير يختلف فيه الغليون الذي في اللوحة عن الغليون في الحقيقة، فهو في اللوحة يحمل خصيصة "افتراضي" وليس خصيصة "حقيقي..."، ويخلص من هذا المثال وغيره إلى أننا عادة نفكر عن الأفكار بالطريقة نفسها التي نفكر بها عن التشخيصات، ونتصور الأفكار كما لو كانت كيانات في أذهان الناس. ومن ثم "نسبغ على تلك الأفكار سجلاتها المرجعية الخاصة. كما يجب أن نصوغ سجلات إدراكية لأجزاء [فكرة][3] ما" (ص292).

ويتناول المؤلف مسألة الصدق كقضية فلسفية ارتبطت بالجملة الخبرية التي تكون صادقة عند مطابقتها لما عليه العالم، ويقارب كلمة (صدق) ومشتقاتها عبر تحليل عدد من الاستعمالات المتنوعة، حيث تكشف تلك الاستعمالات عن تشابه أسري كما هو الحال مع كلمتي smoke و conscious.

ويبدو المنظور العاديّ محاطًا ببعض المشكلات؛ لأنه يروم الوصول إلى الشروط الضرورية الكافية للصدق، وبأنه مطابقة الوقائع الخارجية، وهنا يواجه مشكلة مع الأمور النسبية التي قد تكون صادقة في ظرف ولا تكون كذلك في ظرف آخر، وتنشأ المشكلات الفلسفية للصدق من اتكائها على المنظور العادي كمُسَلّمة، وافتراضها أنه محدد وواضح، وأن أي نظرية عن المعنى تبدأ بنظرية عن الصدق، وتتجاهل الأمثلة المشكلة التي ترد عليها، وأما المنظور الإدراكي فيُعنى بالذي يفعله الناس حين يحكمون على جملة ما بأنها صادقة.

لكن المؤلف يشير إلى نجاح المنظور العادي عن الصدق حين يرى أنه يتطلب توافقًا بين الجملة والعالم، في حين يتيح المنظور الإدراكي لنا الحكم بشكل أفضل حيث ينظر إلى الجملة على أنها سلسلة من الكلمات ذات إفادة، وهناك جزء بصري "من المعايشة على شكل سطح بصري في العالم..." (ص319)،"وهو ما يعني أن حكمًا على صدق جملة أو زيفها عُلِم في المعايشة بإحساس مربوط بالجملة" (ص320) وبإمكان الذهن المقارنة بين ما حصل عليه عبر البنية التصورية والبنية الحيزية وينظر إلى مدى التوافق بينهما.

في نهاية هذا القسم، يناقش الكاتب اختلاف مصادر المعلومات وتضاربها، كحالة التناقض بين التعرف البصري والتعرف اللمسي، عند الدخول عبر الباب الزجاجي مثلًا، وعندما يتنازع اثنان حول شيء واحد يدّعيه كل منهما فيحصل تناقض بين الدخل اللفظي وفهم الوضع، ونكون أمام تناقض بين بنيتين تصورية وحيزية، ويبدو أن الذهن سيغلب إحداهما ويكبح جماح الأخرى، كماهي الحالة في شكل الأرنب-البطة، فإذا كان الدخل البصري بطة كُبح دخل الأرنب والعكس بالعكس.

القسم الرابع والأخير من الكتاب جاء تحت عنوان: **العقلانية والحدس**، ويبدأ بالفصل السادس والثلاثين وينتهي بالفصل الثالث والأربعين. ويستهلّه المؤلف بسؤال: ما الذي نعدّه تفكيرًا عقلانيًا؟ ويعرض فيه لقواعد ديكارت، ثم لتدرُّج المنطق الصوري ومحاولاته إيجادَ نظرية للتفكير المتدرج الواضح... لكن الأمور في هذا الصدد ليست دائمًا على ما يرام، ومن عقبات الدَّوْر المنطقي عندما نحاول البرهنة المنطقية فالحجة العامة الأولى التي يتعذر البرهنة عليها، وكيف نعرف أننا طبقنا القواعد المنطقية بشكل صحيح؟ ثم ما الحال إذا كان أي نشاط ذهني نشاطا لا واعيا؟ ونتيجة لكل ذلك يخلص المؤلف إلى أن "من المستحيل منطقيًا ونفسيًا أن تنجز التفكير العقلاني البيّن الخالص المثاليّ. أمّا ما نعيشه على أنه تفكير عقلاني فيقوم بالضرورة على أساس حكم حدسي" (ص339)، "وإذا كانت الحال هكذا فيتعين علينا أن نسبغ قدرًا أكبر من الاحترام على التفكير الحدسي"(ص341).

ويناقش المؤلف في هذا القسم أيضًا العقلانية في مقابل الحدسية، ويذكر أنه حتى مع التمجيد الكبير للعقلانية في عصر التنوير الأوروبي وإعلاء تلك القيم التي نهض عليها العلم الحديث، فإننا نمارس قدرًا ضئيلًا من هذه العقلانية في حياتنا، ونركن في أكثر الأمور إلى الحدس؛ ذلك أن الأعمار لا تكفي لفحص وقراءة كل شيء حتى في تخصصاتنا الدقيقة، بَلْهَ أمور الحياة العامة الأخرى! ويحاول الكاتب أن يدمج التفكير العقلاني بالحدس، ويحكي عددًا من تجارب العزف التي قد يكون العازف ملتزمًا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

حرفيًا بما في النوتة الموسيقية لكنّ عزفه يبدو باردًا لا روح فيه. ويرى أن الفكرة قد تنسحب على العلوم كذلك؛ "إذ لا يمكن أن تشتغل بالبحث الذي تقوم به وكفى، بل يجب عليك الاستماع للباحثين الآخرين جميعًا باستمرار" (ص366).

وهو إذ يستعين في نقاشه لقضايا العقلانية والحدسية بالموسيقى فإنه لا يرى أنه يبتعد عن اللغة كثيرًا، فلا فارق بينهما، إلا أن الموسيقى لا تتطلب شروط صدق، ويكفي فيها مجرد الوفاء لقصد المؤلف الموسيقيّ. ويراقب طريقة التعلم الموسيقي ليخلص إلى قيمة الحدوس التي ترافق عملية التعلم وأن الأمر ليس تعلمًا منطقيًا وحسب، فالمهارة تتطلب حدسًا دقيقًا وهو ما نصل إليه من خلال التعلم والممارسة والمراقبة والتحسين. ومع الوقت "يقع كل شيء في مكانه المناسب، ولا حاجة لمناقشة الكيفية التي حدث بها، حين يحدث كل شيء حدسيًا" (ص371). على أننا نحتاج إلى التفكير العقلاني/النقدي حين لا ينهض الحدس بكل المهمة... ويتصل بمسألة العقلانية والحدسية العلاقات التي تبدو متوترة بين العلوم الصحيحة والعلوم الإنسانية بما فيها الفنون، وكيف أن العلوم الصحيحة في عدد من حالاتها ترتبط بأمور نفعية وانعكاس واضح يلمسه الناس، وتملك تسويغ وجودها بشكل عقلاني، على حين تفتقد العلوم الإنسانية هذه القدرة على التسويغ، وتكتفي بالتسويغ الحدسي. ويختتم المؤلف هذا القسم بتأكيد ضرورة التمييز بين التفكير العقلاني والتفكير الحدسي، والأمر لا يعني المفاصلة التامة بينهما، فلكل منهما دوره بل إننا "نحتاج التفكير العقلاني لكي نشتغل بالعلوم الصحيحة، ونحتاج التفكير العقلاني لنفهم الحدس" (ص387). وفي المقابل، يستند التفكير العقلاني إلى التفكير الحدسي.

3. تعليقات عامة على الكتاب والترجمة العربية:

- اختار المترجم الشعور ترجمة لـ consciousness وذكر في مقدمة الترجمة مسوغات هذا الاختيار، ويبدو لنا أن هذه الترجمة ستوقعنا في لبس؛ وذلك لارتباط كلمة الشعور في العربية بالإحساس (يستدعي الحسي) وبالمشاعر والعواطف كحال مفردة (feeling) التي ترددت كثيرًا بدورها في الكتاب، ومن ثم يبدو أن الأنسب اختيار كلمة الوعي مقابلًا عربيًا؛ لارتباطها بالعمليات العقلية بشكل أقوى، ولمناسبتها لمناقشات جاكندوف لـ consciousness، ومن ذلك مناقشته في الفصل العشرين لأصحاب النظرية التقليدية للوعي الذين كانوا يرون أنه ملك الجبل بالنسبة إلى الإنسان وبقية الكائنات. على أن جاكندوف استخدم كلمة أخرى - كما أشار المترجم - للدلالة على الوعي وهي (aware) ومشتقاتها، إلا أنه يبدو أن استعمالها سيكون معززًا لترجمة الوعي لا صارفًا عنها، وآية ذلك أنه استخدم مفردة (awareness) في الفصل الثاني والعشرين عند مقارنته بين المعنى والتعرف البصري فكلاهما خفي عن الوعي، وهذا يؤنس بأنه يستخدم اللفظتين (awareness) و(consciousness) للدلالة على الأمر ذاته. على أنّ المترجم عاد ص 191 وترجم conscious إلى واع، وإن كان قد اجتنبها في الفصل السابع عشر حيث ترددت كثيرًا واختار هناك كلمة (شاعر) بدلًا منها.
- زعم جاكندوف أنّ كثيرًا من الدراسات التي نهضت على المنظور الإدراكي قد ركز على النحو كطريقة تنتظم بها الكلمات والجمل، أما هو فسيركز على المعاني (ص23)، وهذا الزعم فيه نظر؛ لأن المشتغلين بالنحو الإدراكي لايقصون الدلالة بطبيعة الحال بل يعدونها مركزية في معالجاتهم (Langacker, 2009), p 6)، وهم عندما يتناولون قضايا التركيب لا يتناولونها معزولة عن العمليات الذهنية وانبناء المعاني.

- يبدو مفهوم (المنظور) عند جاكندوف غير منضبط؛ فهو يتسع تارة كالمنظور العادي الذي قد يستوعب حتى بعض الأنظار الفلسفية التقليدية كالشروط الضرورية والكافية عند أرسطو؛ على حين فُهم في مناقشاته الأولى عن المنظور العادي أن المقصود به الاستعمال اليومي مقابل الاستعمال العلمي، وقد قابل بينهما بالفعل كما فعل مع (الذهب) وغيره. ثم يضيق تارة ليصبح هناك منظور فيزيائي وآخر كيميائي.
- الملاحظ أن المؤلف تجاهل دراسات تتعالق مع ما هو بصدده، وهي أسبق منه، وأسست لنفسها اتجاهًا بحثيًا واضحًا ضمن الإدراكيات، ومن ذلك أنه لم يُشر إلى إلينور روش، وهي التي اشتغلت على فكرة التشابه الأسري التي قال بها فتجنشتاين، وبرزت معها نظرية الطراز (prototype)، وهي عالمة نفس وصلت إلى نتائج مهمّة نابعة من إجراء عدد من التجارب ((1987) ,(1976),(1975b), (1975a),(1973) Rosch, Eleanor). وهو سلوك يتكرر مع فوكوني كذلك عند حديثه عن تحويل المرجع (Reference transfer)، واشتغالات فوكوني معروفة في هذا السياق (Fauconnier,1994,pp3-22). وإنما نقول ذلك لأن أعمال روش وفوكوني تقع في السياق الإدراكي الذي يعالج فيه جاكندوف قضايا اللغة والمعنى. وقد يقال إن الرجل ليس ملزمًا باستقصاء المعالجات في كل موضوع من موضوعات كتابه، وبخاصة أنه لم يرد لكتابه أن يكون كتابًا أكاديميًا.
- يساوي جاكندوف بين الفكر والمعنى، فقد قال: "وإن الفكر أو المعنى يظل هو نفسه حين نترجم من لغة إلى أخرى". وهنا يثير بقصد أو بغير قصد سؤال: هل الفكر هو المعنى؟ أليس المعنى أمرًا مرتبطًا باللفظ بالدرجة الأولى على حين أن الفكر ليس محصورًا في اللفظ؟ وإذا عددناهما مستقلّين فهل تتشكل منطقة تقاطع اللغة مع الفكر من المعاني أو بالألفاظ؟ على أنه يعود ليقول إن اللفظ حامل للمعنى. وهناك احتمال بأنّ جاكندوف قصد الفكرة وليس الفكر، وهناك فرق، فقد نستخدم الفكرة بمعنى القضية المنطقية، فعندما نقول إن فكرة جملة معينة هي كذا، فنحن نقصد أن القضية هي كذا، ويعضد هذا الاحتمال ما ورد في الفصل السادس عشر عندما قال جاكندوف إنّ جملتي: (The bear chased the lion) و (The lion was chased by the bear) تعبران عن الفكرة [في الترجمة، الفكر] ذاتها بقوله ص87 من النسخة الإنجليزية " they express the same thought ".
- في الفصل الرابع والثلاثين، يبدو أن جاكندوف انخرط في المنظور الفلسفي المستند إلى المنظور العادي؛ فمعالجته في هذا الفصل لا تخرج عن النقطة الرابعة التي كان قد استدركها على المنظور الفلسفي في الفصل الثالث والثلاثين، وهي: "وتتصرف[أي الفلسفة] وكأنّ كل ما تحتاجه أمام هذه الضروب من الأمثلة المشكلة أن تنقح هذا المنظور [أي العادي] تنقيحًا حاسمًا". فجاكندوف في هذا الفصل أشار إلى نجاح المنظور العادي في فكرة التوافق بين الجملة والعالم، ثم بدأ في التحليل من منظور إدراكي ليحلّ إشكال بعض الأمثلة التي لا تستجيب للمنظور العادي، وكأنه يعدل وينقح المنظور العادي نفسه!
- في الفصل الثامن والثلاثين: **كيف يساعدنا التفكير العقلاني**(How rational thinking helps) يناقش المؤلف قيمة اللغة بالنسبة إلى التفكير؛ لأنها تقدِّم عبر الجمل خدماتٍ مهمة مثل: التزويد بالسجل المرجعي، والتعبير عن شارات الطابع كالاقتناع مثلًا، والإتيان بأحكام حدسية، كما أن لديها القدرة على توجيه التفكير عبر ما تمتلكه من

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

قدرة على التلاعب بالصيغ والعبارات... ولا يبدو هذا العنوان منسجمًا مع ماورد تحته؛ ذلك أن فحوى ما ورد هو مساعدة اللغة للفكر، إلا إذا كان مراده أن الطريقة التي يمكن أن ننتفع بها من التفكير العقلاني هي انبناؤه في جمل!

- يلاحظ أن تصورات الناس للأشياء تختلف كما أوضح جاكندوف نفسه، فنحن لا نتصور الأصلع مثلًا تصورًا موحدًا، وهذا يعني أن المعاني سوف تتعدد بتعدد البشر وتصوراتهم، وهذا يعني من جهة أخرى ذاتية المعنى وعدم موضوعيته، ويعد هذا الأمر إشكالًا؛ لأنه سيؤول إلى انعدام أو تضاؤل الخلفية المشتركة للتفاهم بين البشر. وهي ملاحظة ألمحت إليها مراجعة Zawidzki (https://ndpr.nd.edu/reviews/a-user-s-guide-to-thought-and-meaning/)
- يقابل جاكندوف بين الوعي واللاوعي، على أن ثمة وجهة نظر ترى إلغاء هذه الثنائية، ومن ذلك أعمال تشارشلاند، ومع أن جاكندوف قد عاد إليها في هذا الكتاب، فإنه لم يناقش هذه النظرة الموحدة في مقابل الثنائية. ومهما يكن من أمر فإننا سنجد تداخلًا كبيرًا حتى فيما كان يعدّ من قبل متقابلات مثل الوعي واللاوعي، فأين يبدأ أحدهما، وأين يتوقف الآخر؟ بل إذا كان الدماغ ينتج أنشطة عقلية حتى في أثناء النوم (كما ألمح جاكندوف نفسه لمسألة الأحلام)، فقد يبدو الفصل بين الوعي واللاوعي اعتباطيًا (برنار 2023 ،ص 94)، وسنجد تمثّلًا لهذا التداخل بين الوعي واللاوعي حتى عند الثدييات على وجه العموم، فضلا عن الإنسان، فهي كائنات تحلم وقد تُمثّل أحلامها (Churchland 2013, 74). وتستند تشارشلاند في مدافعتها عن الأطروحة الموحدة للذهن في مقابل الثنائية (الوعي/ اللوعي) إلى أعمال Hillard، و Duncan حول ما يعرف بالوعي الانتقائي (برنار 2023: 54-55)... وهناك بطبيعة الحال أعمال أخرى تتمسك بفكرة الثنائية مثل أعمال Eccles التي تستند إلى ما يعرف بزمن استجابة الوعي (راجع عرضًا لأفكار إكلس في برنار 2023: 60-67). ومن جهة ثالثة يرى سيبري أن لدى الإنسان وعيين اثنين متعايشين، وكل فصّ من فصَّيْ الدماغ يمتلك ذهنًا واعيًا (برنار 2023: 27-28) ولا شك أن جاكندوف قد قفز على كل هذه النقاشات إلى فرضيته للمعنى غير الواعي دون أن يحرر مفهومَيْ الوعي واللاوعي بشكل كاف، ويناوش هذه النقاشات التي تدور اليوم بشكل ظاهر في سياق ما يعرف بالفلسفة العصبية.[4]

ويبدو لنا أنّ مناقشة مثل هذه القضايا يعدّ أمرًا ضروريًا ومركزيًا قبل الحديث عن فرضية المعنى غير الواعي، كما يبدو لنا كذلك أنّ تحرير مفهوم الوعي لن يكون من خلال تتبع استعمالاته اللغوية كما فعل جاكندوف؛ فهذه الاستعمالات اللغوية لا تخرج عن إطار ما سماه بالمنظور العادي، وهو منظور لا نحسب أنه سيحرز تقدمًا يُذكر في مسألة عصية كهذه.

- مما يلاحظ في الترجمة العربية أنها لم تُبرز بعض الكلمات (ص168) مثلما هي الحال في الأصل (ص91)، كما استُخدمت النجمة (ص176) أمام الجمل الإنجليزية، ومعلوم أن النجمة تشير إلى أن الجملة ملحونة، في حين أن ما جاء في الأصل (ص97) نقطة وليس نجمة.

الهوامش

[1] - استدرك المترجم على المؤلف هذا التمثيل الذي قد يصدق في بعض الظروف والأحوال لا كلها.

[2] - في الترجمة (الجملة)، والواقع أن جاكندوف يتحدث عن الكلمة لا عن الجملة، وقد أعاد الفكرة مجددا بعد سطرين قائلا: "إنّ معنى الكلمة هو الفكرة التي تعبر عنها".

[3] - في الترجمة، ص 292: "فكر"

[4] - لتفاصيل أكثر حول أطروحة تشارشلاند، راجع البارقي ومراجعه https://mana.net/stages-of-cognition/

مراجع المراجعة:

المراجع العربية

أندريو، برنار(2023)، الفلسفة العصبية، ترجمة عبدالمجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة

البارقي، عبدالرحمن https://mana.net/stages-of-cognition/

جاكندوف (2010)، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبدالرزاق بنور، مراجعة مختار كريم، دار لمركز الوطني للترجمة، دار قريش سيناترا.

جاكندوف (2020)، اللغة والوعي والثقافة: أبحاث في البنية الذهنية، ترجمة محمد غاليم، مراجعة: محمد الرحالي، الكتاب الجديد.

المراجع الأجنبية

Churchland, P. S. (2013). Touching a nerve: The self as brain. W. W. Norton & Co.
Churchland, Paticia (2002), Brain-Wise Studies in Neurophilosophy, MIT Press
Fauconnier, Gilles (1994), Aspects of Meaning construction in Natural Language, Cambridge University Press.
-Langacker, Ronald (2009), Investigations in Cognitive Grammar, Walter de Gruyter GmbH & Co. KG, D-10785 Berlin.
- Zawidzki, Tadeusz
https://ndpr.nd.edu/reviews/a-user-s-guide-to-thought-and-meaning/

بيانات الباحث

عبدالرحمن البارقي، أستاذ في (اللسانيات) في (قسم. اللغة العربية وآدابها) (بكلية الآداب والعلوم الإنسانية) في جامعة الملك خالد بـ(المملكة العربية السعودية). حاصل على درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها من جامعة الملك سعود عام2011. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات الإدراكية، والتداولية، وتحليل الخطاب.

AUTHOR BIODATA

Albariqi, Abdulrahman is a Full Professor of Linguistics in the Department of Arabic language & literature, College of Arts & Humanities, King Khalid University. Prof **Albariqi** received his PhD degree in Arabic Language and Literature (2011) from King Saud University. His research interests include: Cognitive linguistics, Pragmatics, Discourse Analysis.

معرف أوركيد (ORCID): 0009-0004-4444-644X

Email: prof.albariqi@gmail.com

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.